

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

١٤
١٣

أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن

رسالة ماجستير

مقدمة من الطالب
محمد أحمد الهزايمة

بإشراف
د. وليد حميدات

شباط - ١٩٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن

محمد أحمد الهزايمة

بكالوريوس اقتصاد
١٩٨٧

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في جامعة اليرموك - قسم الاقتصاد

دكتور وليد حميدات (رئيساً)
دكتور منذر الشرع (عضواً)
دكتور حسين طلافحة (عضواً)

شباط - ١٩٩٢

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل شكري وعظيم أمتناني الى أستاذي الكريم الدكتور وليد حميدات ، الذي تفضل بالاشراف على هذه الرسالة ، وذلك لما كرسه من ساعات طويلة في قراءة ومناقشة فصولها ، ومتابعة تفاصيل العمل بها ، ولما أبداه من روح علمية وخلق أخوي عالٍ ونبيل جعل لملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة ومناقشته الغنية أبلغ الأثر في أعداد الرسالة بشكلها ومضمونها الحاليين .

كما أرى لزاماً علي أن أتقدم بشكري وتقديري للأستاذين الفاضلين الدكتور منذر الشرع والدكتور حسين طلافحة ، اللذين تفضلا بقبول مناقشة الرسالة وتحمل أعباء قراءتها.

كما وأشكر جميع من ساعدني في أعداد هذه الرسالة من أساتذتي في جامعة اليرموك وزملائي الاعزاء من طلبة الدراسات العليا في قسم الأقتصاد . وكذلك أتقدم بجزيل الشكر لأسرة مركز الطيبي للطباعة والكمبيوتر على ما بذلوه من جهود مضية في طباعة هذه الرسالة .

وأخيراً وليس أخراً ، أتقدم بجزيل شكري وحيي لوالدتي وشقيقتي وشقيقي مصطفى على ما احاطوني به من رعاية وتشجيع أثناء دراستي .

الإهداء

إلى والدتي أطال الله عمرها ...
التي كان لتشجيعها وعظيم رعايتها أبلغ الأثر ...
لمسة حب ووفاء وعرفان ...

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
- فهرست المحتويات	
- فهرست الجداول	
- ملخص	
- المقدمة:-	١
١. أهمية الدراسة	١
٢. هدف وتسلسل الدراسة	٢
٣. فرضيات الدراسة	٥
٤. منهجية الدراسة ومصادر معلوماتها	٦
الفصل الأول	
١. أهمية التجارة الخارجية في تصنيع الدول النامية	٨
١. مقدمة	٨
١.١ المبحث الأول:	
التصنيع ودوره في عملية التنمية الاقتصادية	١٠
١.١.١ مفهوم الصناعة والتصنيع	١٠
٢.١.١ مفهوم التنمية الصناعية والنمو الصناعي	١٤
٣.١.١ دور التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية	١٥
٢.١ المبحث الثاني:	
دور الصادرات في تصنيع الدول النامية	٢١
٣.١ المبحث الثالث:	
دور المستوردات في تصنيع الدول النامية	٣٠
الفصل الثاني	
القطاع الصناعي التحويلي في الأردن	
٢.١.١ خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)	٤٤
٢.٢ مقدمة:	٤٤
١.٢ المبحث الأول:	
تطور قطاع الصناعة التحويلية	٤٥
١.١.٢ تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية	٤٥
٢.١.٢ مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي	
الاجمالي	٥٥

٥٩	٣.١.٢ نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية
٦٢	٤.١.٢ تطور الاستخدام في قطاع الصناعة التحويلية
٦٤	٥.١.٢ تطور انتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية
٦٦	٦.١.٢ تطور الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية
	٢.٢ المبحث الثاني :
	تطور الهيكل الانتاجي لقطاع الصناعة
٧٢	التحويلية والتغيرات الهيكلية
	٣.٢ المبحث الثالث :
٨١	الترباط (التشابك) الصناعي
	الفصل الثالث
٩٦	مصادر النمو الصناعي من جانب الطلب
٩٦	٣. مقدمة
	١.٣ المبحث الأول:
٩٧	واقع التجارة الخارجية في الأردن
٩٧	١.١.٣ تطور التجارة الخارجية في الأردن
١.٢	٢.١.٣ التركيب السلمي للتجارة الخارجية
١.٢	١.٢.١.٣ التركيب السلمي للصادرات الوطنية
١.٨	٢.٢.١.٣ التركيب السلمي للمستوردات
١١٤	٣.١.٣ التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية
١١٤	١.٣.١.٣ التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية
١١٦	٢.٣.١.٣ التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية
	٢.٣ المبحث الثاني:
	الاطار النظري لقياس مصادر النمو
١٢١	الصناعي الحاصل من جانب الطلب
	١.٢.٢ نظرة عامة على مصادر النمو الصناعي الحاصل من
١٢١	جانب الطلب
١٢٣	١.١.٢.٣ سياسة الاحلال محل المستوردات الصناعية
١٢٤	٢.١.٢.٣ سياسة تشجيع الصادرات الصناعية
	٢.٢.٣ كيفية قياس مصادر النمو الصناعي الحاصل من
١٢٥	جانب الطلب

٣.٣ المبحث الثالث :

نتائج قياس مصادر النمو الصناعي

١٢٩	الحاصل من جانب الطلب في الأردن
١٢٩	١.٣.٣ الفترة الأولى (١٩٦٨-١٩٧٤)
١٣٤	٢.٣.٣ الفترة الثانية (١٩٧٤-١٩٧٩)
١٣٩	٣.٣.٣ الفترة الثالثة (١٩٧٩-١٩٨٣)
١٤٥	٤.٣.٣ الفترة الرابعة (١٩٨٣-١٩٨٧)
١٥٣	٥.٣.٣ الخلاصة

الفصل الرابع

أثر التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية

١٦١	٤. مقدمة:
١٦١	

١.٤ المبحث الأول :

الاطار النظري للنموذج القياسي

١٦٢	١.١.٤ الاساس الرياضي للنموذج القياسي
١٦٢	٢.١.٤ البيانات الاحصائية
١٦٨	٢.٤ المبحث الثاني:

قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على نمو

قطاع الصناعة التحويلية على المستوى

١٧١	الاجمالي
	١.٢.٤ أثر الصادرات الوطنية والمستوردات
	(الوسيط والرأسمالية) على نمو اجمالي ناتج
١٧١	قطاع الصناعة التحويلية
	٢.٢.٤ أثر الصادرات الصناعية على نمو اجمالي ناتج
١٧٤	قطاع الصناعة التحويلية
	٣.٢.٤ أثر المستوردات (الوسيط والرأسمالية) في
	حالة التخلف الزمني على نمو اجمالي ناتج قطاع
١٧٧	الصناعة التحويلية

٣.٤ المبحث الثالث:

قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على

نمو قطاع الصناعة التحويلية على مستوى

١٨٠	فروعه الصناعية
-----	----------------

	١.٣.٤	أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات	
١٨٠		التحويلية (على مستوى الحد الثالث)	
١٨١	١.١.٣.٤	الفترة الأولى (١٩٧٩-١٩٨٧)	
١٨٤	٢.١.٣.٤	الفترة الثانية (١٩٨٧-١٩٨٨)	
	٢.٣.٤	أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات	
		التحويلية (على مستوى الحد الرابع) خلال الفترة	
١٨٥		(١٩٨٧-١٩٨٨)	
١٨٩	٣.٣.٤	الخلاصة	
		الفصل الخامس	
١٩٢		النتائج والتوصيات	
	١.٥	المبحث الأول:	
١٩٢		النتائج	
	٢.٥	المبحث الثاني:	
٢.٢		التوصيات	
٢.٦		- الملاحق الاحصائية	
٢١٨		- المراجع العربية	
٢٢٣		- المراجع الاجنبية	
		- ملخص باللغة الانجليزية	

فهرست الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(١-١)	الاهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في مجموعة من بلدان لعالم لعام ١٩٨٥. (%)	١٩
(٢-١)	الاهمية النسبية لتوزيع القيمة المضافة على فروع قطاع الصناعة التحويلية في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة. (%)	٢١
(٣-١)	الاهمية النسبية لهيكل المستوردات السلعية في مجموعة من الدول النامية. (%)	٣٦
(١-٢)	تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية ومعدلات نموها السنوية في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)	٤٦
(٢-٢)	الاهمية المطلقة والنسبية لتوزيع القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية حسب الفروع الصناعية لبعض سنوات الفترة وبالاسعار الجارية.	٥٠
(٣-٢)	توزيع الناتج المحلي الاجمالي على القطاعات الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦) بالاسعار الجارية	٥٧
(٤-٢)	توزيع الناتج المحلي الاجمالي على القطاعات الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٠) بالاسعار الجارية	٥٩
(٥-٢)	نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)	٦١
(٦-٢)	توزيع مجمل عدد العاملين على القطاعات الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)	٦٣
(٧-٢)	تطور انتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية في الأردن خلال بعض سنوات الفترة	٦٥
(٨-٢)	الاهمية المطلقة والنسبية لتوزيع مجمل الاستثمارات المخططة على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الخطط التنموية في الأردن	٦٨
(٩-٢)	تطور الهيكل الانتاجي لقطاع الصناعة التحويلية حسب طبيعة المنتجات ونسبة كل منهما الى مجمل الانتاج الصناعي التحويلي وبالاسعار الجارية	٧٤

٧٤	(١٠-٢) تطور معدلات النمو لهيكل الانتاج الصناعي التحويلي حسب طبيعة المنتجات ، ومقدار التغير في الاهمية النسبية لكل منهما	
٧٧	(١١-٢) تطور انتاج الفروع الصناعية في هيكل الصناعات الرأسمالية ونسبة مساهمتها في اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي واجمالي انتاج الصناعات الرأسمالية	
٧٩	(١٢-٢) تطور انتاج الفروع الصناعية في هيكل الصناعات الوسيطة ونسبة مساهمتها في اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي واجمالي انتاج الصناعات الوسيطة	
٨٢	(١٣-٢) مؤشرات الترابط الصناعي في الأردن لعام (١٩٨٧) (%)	
٨٥	(١٤-٢) نسبة المنتجات الصناعية (المحلية والمستورة) الى اجمالي العرض الكلي في عام (١٩٨٧)	
٨٧	(١٥-٢) المشتريات المحلية والمستوردة من المستلزمات السلعية للصناعات التحويلية ونسبة كل منهما الى اجمالي المشتريات لعام (١٩٨٧)	
٨٩	(١٦-٢) تطور المشتريات المحلية والمستوردة من المستلزمات السلعية للصناعات التحويلية ونسبة كل منهما لاجمالي المشتريات واجمالي الانتاج خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٨)	
٩٩	(١-٣) تطور قيمة الصادرات والمستوردات واهميتها النسبية في الناتج المحلي الاجمالي في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)	
١٠٣	(٢-٣) التركيب السلعي للصادرات الوطنية في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)	
١٠٦	(٣-٣) تصنيف الصادرات الوطنية حسب طبيعة المنتجات في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)	
١٠٩	(٤-٣) التركيب السلعي للمستوردات في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)	
١١١	(٥-٣) نتائج تقدير الميل الحدي للاستيراد ومرونة الدخل للطلب على المستوردات في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)	
١١٥	(٦-٣) التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)	

١١٧	(٧-٣) التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)	
١٢٠	(٨-٣) نتائج قياس مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٤)	
١٣٥	(٩-٣) نتائج قياس مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب في الأردن خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٧٩)	
١٤٠	(١٠-٣) نتائج قياس مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب في الأردن خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٣)	
١٤٦	(١١-٣) نتائج قياس مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب في الأردن خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٧)	
١٧٢	(١-٤) نتائج أثر الصادرات الوطنية والمستوردات (الوسيلة والرأسمالية) على نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)	
١٧٥	(٢-٤) نتائج أثر الصادرات الصناعية على نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)	
١٧٨	(٣-٤) نتائج أثر المستوردات (الوسيلة والرأسمالية) في حالة التخلف الزمني على نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)	
١٨٢	(٤-٤) نتائج أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية الأردنية على مستوى الحد الثالث خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٧)	
١٨٤	(٥-٤) نتائج أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية الأردنية على مستوى الحد الثالث خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٨٨)	
١٨٦	(٦-٤) نتائج أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية الأردنية على مستوى الحد الرابع خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٨٨)	

ملخص

كان الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو بيان مدى تأثير التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات) على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، وذلك على المستوى الاجمالي وعلى مستوى فروع هذا القطاع ، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام العديد من العلاقات والمعادلات الاحصائية .

واستطاعت الدراسة الكشف عن مدى تأثير مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٧)، حيث تأثر نمو الانتاج الصناعي التحويلي ببعض المصادر الاساسية للنمو كالطلب المحلي والطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) واحلال المستوردات، وقد اختلف تأثير كل مصدر من هذه المصادر طبقاً لظروف كل مرحلة من المراحل المدروسة، وما انطوت عليه من خصائص ومتغيرات اقتصادية واجتماعية. وقد اشدت تأثير احلال المستوردات على نمو الانتاج الصناعي التحويلي على المستوى الاجمالي وعلى مستوى العديد من الفروع الصناعية خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٣) والفترة (١٩٨٣-١٩٨٧) حيث جاء ذلك التأثير موجبا وبدرجة كبيرة جدا اذ بلغ نحو (٤٨.٣٪) و (٨٤.٩٪) على الترتيب وذلك على المستوى الاجمالي لقطاع الصناعة التحويلية. وبالمقابل فقد كان تأثير احلال المستوردات سلبياً في نمو الانتاج الصناعي التحويلي الاجمالي خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٤) والفترة (١٩٧٤-١٩٧٩) اذ بلغ ذلك التأثير نحو (-٣٤.٦٪) و (-١٤.٩٪) على الترتيب، على الرغم من أن تأثير احلال المستوردات قد جاء موجبا ولكن بدرجة منخفضة جدا في نمو انتاج عدد من الفروع الصناعية.

وفي الوقت الذي احتل فيه تأثير الطلب المحلي المرتبة الاولى في عملية النمو الصناعي خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٤) والفترة (١٩٧٤-١٩٧٩) حيث كان يمارس دوراً اساسياً وحاسماً في نمو الانتاج الصناعي التحويلي، نجد ان ذلك التأثير قد مال الى الانخفاض الشديد خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٣) والفترة (١٩٨٣-١٩٨٧)، حيث بلغ ذلك التأثير حوالي (١٢٧.٩٪)، (١١٠.١٪)، (٤٨.٣٪) و (٤.٨٪) خلال الفترات المدروسة على الترتيب.

وبخصوص عنصر الطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) فان مساهمته في نمو الانتاج الصناعي التحويلي تظهر وثيدة قياسا بالعوامل الاخرى خلال الفترات الثلاث (١٩٦٨ - ١٩٧٤) ، (١٩٧٤ - ١٩٧٩) و (١٩٨٩ - ١٩٨٣) اذ بلغ ذلك التأثير نحو (٦.٧٪)، (٤.٨٪) و (٣.٤٪) على الترتيب. وقد اتجه الى الارتفاع النسبي خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٧) اذ بلغ نحو (١٠.٣٪).

واظهرت هذه الدراسة باستخدام النماذج القياسية المناسبة، أثر نمو التجارة الخارجية على نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية (القيمة المضافة الاجمالية) في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٠). حيث وجد ان أثر الصادرات الوطنية الاجمالية قد كان موجبا اذ بلغ نحو (١٨٪)، كما تبين ايضا ان أثر الصادرات الصناعية الاجمالية قد كان موجبا اذ بلغ نحو (١١٪).

كذلك تبين من الدراسة ان أثر المستوردات الاجمالية (الوسيطه والراسمالية) قد كان موجبا اذ بلغ نحو (١٣٪)، اضافة الى أن أثر المستوردات الاجمالية (الوسيطه والراسمالية) بعد فترة تخلف زمني (سنة واحدة) قد كان موجبا ايضا اذ بلغ نحو (١١٪).

واظهرت هذه الدراسة من ناحية اخرى وعلى نحو اعمق، أثر نمو التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية (القيمة المضافة) وذلك على مستوى الحد الثالث والحد الرابع حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC). حيث وجد ان أثر الصادرات الصناعية قد كان موجبا اذ بلغ نحو (١٦٪) خلال الفترة (١٩٧٩ - ١٩٨٧) وحوالي (٢١٪) خلال الفترة (١٩٨٧ - ١٩٨٨) وذلك على مستوى الحد الثالث للصناعات التحويلية في حين بلغ أثر الصادرات الصناعية نحو (١٦٪) خلال الفترة (١٩٨٧ - ١٩٨٨) وذلك على مستوى الحد الرابع للصناعات التحويلية.

كذلك تبين من الدراسة أن أثر المستوردات الوسيطة قد كان موجبا اذ بلغ نحو (١٨٪) و (٢٢٪) خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٧) والفترة (١٩٨٧-١٩٨٨) على الترتيب وذلك على مستوى الحد الثالث للصناعات التحويلية. اما على مستوى الحد الرابع للصناعات التحويلية فقد بلغ أثر المستوردات الوسيطة نحو (١٧٪) وبذلك فان حجم ناتج الصناعات التحويلية (القيمة المضافة) ينمو ويتطور بنفس الاتجاه الذي ينمو ويتطور فيه حجم الصادرات والمستوردات (الوسيطه والراسمالية).

وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات، كان من أبرزها ضرورة الاهتمام
بقطاع الصناعة التحويلية لكي يكون المحرك لعملية التنمية الاقتصادية
والاجتماعية، كما تم اقتراح عدد من الاجراءات والوسائل لتطوير وزيادة حجم
الصادرات الصناعية من ناحية، وتقليص التبعية الاستيرادية لقطاع الصناعة
التحويلية من ناحية أخرى.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

Abstract

The main objective of this study is to show the impact of the foreign trade (exports and imports) on the growth and development of the manufacturing sector in Jordan; Collectively and individually. To achieve this objective, many statistical relations and equations have been used.

This study has revealed the extensive impact of the industrial growth resources regarding the demand side during the period(1968-1987).

The industrial growth has been influenced by some basic resources of growth such as, internal demand, external demand(export expansion) and import substitution. The impact of each of these resources is different according to the conditions of each phase and its social and economic variables.

The import substitution has a great influence on the industrial production growth; collectively and individually during the period(1979-1983) and (1983-1987). The impact was positively estimated at a high degree to be (48.3%) and(84.9%) respectively, regarding the total level of the manufacturing sector.

Contrasted with the periods (1968-1974) and (1974-1979), the negative impact of import substitution was (-34.6%) and (-14.9%) respectively. In spite of the effect of import substitution which are positively related but not significant to the growth of the number of manufacturing industries, while the impact of internal demand which took the first degree in industrial growth operation during the periods(1968-1974) and (1974-1979) played a basic role in the industrial production growth but strong. On the other hand internal demand led to a great reduction during the period (1979-1983) and (1983-1987), the estimate amount of influence was (127.9%),(110.1%),(48.3%) and (4.8%) respectively during the studied periods.

As for the external demand, its share to the growth of industrial production was very weak, compared with the other factors during the periods(1968-1974),(1974-1979) and (1979-1983), Its contribution was estimated to be (6.7%) (4.8%) and (3.4%) respectively, but relatively increased to (10.3%) in the period (1983-1987).

This study, using the appropriate econometric models, showed the influence of foreign trade on the gross industrial product (value added)

in Jordan during the period (1968-1990).

Where the effect of gross domestic exports was positive estimated to be (18%), besides, the effect of the gross industrial exports was positive estimated to be (11%).

It has also showed the effect of gross imports (intermediate and capital) was positively estimated to be (13%), besides the effect of gross import (intermediate and capital) after a lagged time (one year) was positively estimated to be (11%).

On the other hand, this study has showed in depth the effect of foreign trade on the industrial product growth (value added) that was on the third and fourth digit according to the industrial standard of international classification (ISIC) by using the cross-section data.

The study also show the effect of the industrial exports (on the third digit) was positively estimated to be (16%) and (21%) during the periods (1979-1987) and (1987-1988) respectively.

Also for the fourth digit, it was positively estimated to be (16%) during the period (1987-1988).

It was also realized that the effect of intermediate imports (on the third digit) was positively estimated to be (18%) and (22%) during the periods (1979-1987) and (1987-1988) respectively. While on the fourth digit, it was positively estimated to be (17%).

Therefore the industrial product size (value added size) grows and develops as the same trend as the exports and imports (intermediate and capital) size.

Finally, this study has given many of recommendations, most of which were of great importance to the manufacturing sector, so as to be the main driving force for social and economic development. Many procedures and means were suggested to develop and increase industrial exports size and to contract the imports dependency on the manufacturing sector.

المقدمة

١. أهمية الدراسة :-

يحتل موضوع أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية، أهمية متعاظمة و متميزة في ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وذلك لاعتبارات عديدة يعود أهمها الى أهمية التصنيع في اقتصاد اي بلد باعتباره المقياس والمؤشر الأساس لتطور الدول او تخلفها واعتباره ايضا الشرط الأساس من شروط التنمية الاقتصادية وذلك لارتباطه الشديد بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ولعلاقته الوثيقة بنمو الدخل القومي . هذا من ناحية ،ومن ناحية أخرى الى أهمية الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في اقتصاد اي بلد باعتبارها اداة محركة للنمو الإقتصادي بصورة عامة والتنمية الاقتصادية بصورة خاصة، ويتجلى هذا الدور في تحقيق عملية انتاج موسعة في الإقتصاد الوطني عن طريق استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية التي تستخدم في عملية التصنيع والتي تؤدي الى زيادة أكبر في الإنتاج وفي الدخل القومي، بالإضافة الى افساح المجال امام تعميق التخصص وتقسيم العمل على الصعيد الدولي، وبذلك يمكن لكل دولة ان تخصص في انتاج السلع والخدمات التي تتمتع بميزة نسبية في انتاجها لسد احتياجاتها المحلية ولتصدير الفائض منها الى الخارج واستعمال حصيلة الصادرات لاستيراد السلع الأخرى التي تحتاجها ولا تنتجها او تستطيع انتاجها ولكن بتكاليف عالية نسبياً . وبذلك فان اتساع حجم السوق عن طريق التجارة الخارجية يفسح المجال امام توسيع حجم الإنتاج والإستفادة بشكل افضل من مزايا التخصص والإنتاج الكبير وادخال تحسينات وتطويرات مستمرة في العملية الإنتاجية.

ومما يكسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الأردن، انها تأتي منسجمة مع الظروف التي يعاني منها الأردن مثل ارتفاع حجم المديونية ، وانخفاض حجم المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج التي كان يعتمد عليها الأردن في دعم الموازنة والإنفاق الحكومي بالإضافة الى المساهمة في تمويل المستوردات، مما يتطلب الإسراع في عملية التنمية الصناعية لكي تساهم في حل المشكلات الاقتصادية والمالية التي تواجه الأردن من خلال تنمية المصادر الذاتية للعملات الأجنبية عن طريق الحد من المستوردات باحلال المنتجات الصناعية محلها، اضافة

الى زيادة الصادرات الصناعية وما يترتب عليها من زيادة في توفير فرص العمل للتخفيف من مشكلة البطالة.

وكذلك تستمد هذه الدراسة اهمية خاصة لكونها من الدراسات النادرة التي تتعرض لبحث وتحليل اثر التجارة الخارجية (المستوردات والصادرات) على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية، باعتبار ان حجم الصناعة التحويلية هو المعيار الرئيس للتطور الصناعي، وحيث تعد نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من أهم مقاييس التصنيع. وبالرغم من تعدد الدراسات في مجال التجارة الخارجية، الا ان اغلبها يقتصر وبشكل متباين على التحليل الوصفي، فيما تأثر التطبيقات منها على جوانب محددة من الموضوع، فقد ركزت دراسة لشامية والروابدة، ١٩٨٩^(١) على قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي وعلى نمو الناتج الصناعي بشقيه الإستخراجي والتحويلي بالتركيز على أثر الصادرات واغفال أثر المستوردات، في حين ان هذه الدراسة تركز على قياس أثر التجارة الخارجية (المستوردات والصادرات) على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الإجمالي وعلى مستوى فروعها الصناعية المختلفة، انطلاقاً من أهمية الدور الذي تلعبه المستوردات في الإقتصاد الوطني وخاصة في نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية باعتباره احد القطاعات الإقتصادية الرائدة في عملية التنمية الإقتصادية حيث يساهم في ارساء القاعدة المادية والتقنية للتطور الإقتصادي والقضاء على الهيكل المشوه لاقتصاديات البلدان النامية ومن ضمنها الأردن التي تعتمد على تصدير سلع محددة [مواد خام] بالشكل الذي جعل الصادرات عاجزة عن القيام بالدور المطلوب منها في تنمية وتطوير اقتصادياتها، مما يضطرها الى الإعتماد على المستوردات كوسيلة مهمة في تنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية وخاصة القطاع الصناعي التحويلي بما توفره من مستلزمات الإنتاج بالإضافة الى سد الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك. اي ان للمستوردات السلعية تأثير واضح في تنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية وخاصة القطاع الصناعي التحويلي قبل البدء في عملية التصنيع وبعد مرحلة التصنيع وذلك من خلال مساهمتها في توفير ما يحتاجه هذا القطاع من السلع الرأسمالية [الآلات

(١) انظر مثلاً :

عبدالله شامية وموسى الروابدة، "تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الإقتصادي: دراسة تحليلية قياسية

١٩٦٧-١٩٨٧، "مجلة دراسات الجامعة الأردنية"، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ١٩٨٩، ص ٦٢-٨٤.

والمكائن] والسلع الوسيطة اللازمة للتنمية وتطوير مؤشرات الإنتاجية مما أدى الى زيادة ارتباط القطاع الصناعي التحويلي بنمو وتطور المستوردات.

٢. هدف وتسلسل الدراسة:-

نظراً لأهمية التصدي لهذا النشاط الإقتصادي [التجارة الخارجية] وعلاقته بنمو وتطور القطاع الصناعي التحويلي، فقد اختار الباحث هذه الدراسة لبحث وتحليل اثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية، وتكمن هذه الأهمية في كون القطاع الصناعي التحويلي من القطاعات المهمة التي تسهم في دفع عجلة التنمية الإقتصادية في الأردن، وتتجلى ملامح ذلك في وضع نشاط التجارة الخارجية في موقع يمكن أن يؤدي الى تنمية وتطوير القطاع الصناعي التحويلي من خلال الإسهام في نجاح برامج وخطط التنمية الصناعية وتطوير انتاجية القطاع الصناعي التحويلي وبالتالي تقليل اعتماده على المستوردات.

ولذلك فإن الهدف الرئيس الذي تطمح اليه هذه الدراسة هو بيان مدى تأثير التجارة الخارجية [المستوردات والصادرات] على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الإجمالي وعلى مستوى فروعها الصناعية، مما يسلط الأضواء المرشدة للمخططين في محاولاتهم لوضع خطة منسقة وعلمية وشاملة لنشاط التجارة الخارجية لكي تساهم بشكل فعال في تحقيق وتنفيذ المشاريع الصناعية وتطوير القطاع الصناعي التحويلي وبالتالي الإسهام في دفع عجلة النمو والتنمية الإقتصادية في الأردن.

اما فترة الدراسة فقد تم تحديد بدايتها بعام [١٩٦٨] نظراً لان الفترة الواقعة ما بين بداية الخمسينات والسبعينات من هذا القرن تعتبر مرحلة ولادة القطاع الصناعي في الأردن حيث كانت الصناعة هامشية وفي مرحلة التكون، اضافة الى ان البيانات الصناعية كانت تغطي الضفة الشرقية والغربية خلال السنوات السابقة للإحتلال الصهيوني للضفة الغربية، اما نهاية الفترة فقد حددتها البيانات الإحصائية المتوفرة عن قطاع الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية.

ووصولاً الى هدف الدراسة، تم تقسيمها الى مقدمة وخمسة فصول، حيث خصص الفصل الأول لابرار الإطار النظري لأهمية التجارة الخارجية في تصنيع الدول النامية وذلك من خلال لقاء الضوء على مفهوم التصنيع وأهميته في عملية التنمية الإقتصادية [المبحث الأول] كما تم ابرار دور التجارة الخارجية في تصنيع

الدول النامية من خلال دور الصادرات [المبحث الثاني] ودور المستوردات [المبحث الثالث] وذلك من خلال استعراض الأدبيات والدراسات الإقتصادية النظرية والتطبيقية في هذا المجال.

وتناول الفصل الثاني أهم الجوانب المتعلقة بالقطاع الصناعي التحويلي الأردني من خلال التعرف على موقع القطاع الصناعي التحويلي في الإقتصاد الأردني، وملامح نموه وتطوره وذلك من خلال التعرف على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي المتولد في قطاع الصناعة التحويلية [القيمة المضافة الإجمالية] وكذلك التعرف على معدلات النمو في الناتج المحلي للفروع الصناعية ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية، والتعرض أيضاً الى نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي باعتبارها احد مقاييس التصنيع. اضافة الى تطور الإستخدام في قطاع الصناعة التحويلية حيث ان من المبررات الأساسية لتطوير قطاع الصناعة التحويلية هو مساهمة هذا القطاع في تشغيل الأيدي العاملة [المبحث الأول] والتعرف على التغييرات الهيكلية في انتاج الصناعات التحويلية وذلك من خلال تقسيمها الى صناعات استهلاكية، وسيطة ورأسمالية، بغية التعرف على الإختلال في هيكل انتاج الصناعات التحويلية حيث تتصف الدول النامية ومن ضمنها الأردن بانخفاض حجم انتاج الصناعات الإنتاجية [الوسيطة والرأسمالية] وارتفاع حجم انتاج الصناعات الإستهلاكية مما يؤدي بالتالي الى الإعتماد على التجارة الخارجية في تأمين السلع الوسيطة والرأسمالية لسد احتياجات القطاع الصناعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى [المبحث الثاني] بالإضافة الى محاولة دراسة الترابط الصناعي بين أنشطة قطاع الصناعة التحويلية وبين القطاعات الإقتصادية الأخرى من خلال بعض المؤشرات المتاحة بغية التعرف على المحتوى الإستيرادي للصناعات التحويلية وبالتالي التعرف على مدى اعتماد القطاع الصناعي التحويلي على المنتجات المحلية والمستوردة في توفير مستلزمات الإنتاج حيث تتصف الدول النامية ومن ضمنها الأردن بانعدام ظاهرة الترابط الصناعي بين أنشطة القطاع الصناعي التحويلي وبين القطاعات الإقتصادية المختلفة الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع المحتوى الإستيرادي للصناعات التحويلية وبالتالي اعتماد هذا القطاع على التجارة الخارجية في توفير مستلزماته الإنتاجية [المبحث الثالث].

وتناول الفصل الثالث دراسة وتحليل مصادر النمو الصناعي الحاصل من

جانبا الطلب في الأردن خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٨٧]، حيث تتمثل تلك المصادر في الطلب المحلي والطلب الخارجي [التوسع في الصادرات] واحلال المستوردات، وبيان أثر تلك المصادر على الهيكل السلمي للتجارة الخارجية، وذلك من خلال التعرض الى نشاط التجارة الخارجية في الأردن وتحليل جوانبه المختلفة، التركيب السلمي والتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية والمستوردات السلعية [المبحث الأول] واستعراض الإطار النظري لقياس مصادر النمو الصناعي من جانب الطلب [المبحث الثاني] وقياس وتحليل أثر تلك المصادر على نمو مستوى الإنتاج الصناعي التحويلي على المستوى الإجمالي وعلى مستوى الفروع الصناعية وذلك بهدف التعرف على مدى العلاقة بين قطاع الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية او مدى اعتماد القطاع الصناعي التحويلي على التجارة الخارجية.

وخصص الفصل الرابع لقياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية من خلال استعراض فرضيات الدراسة والاساس النظري والرياضي للنموذج القياسي الذي تم استخدامه في هذه الدراسة [المبحث الأول] واستعراض وتحليل نتائج قياس أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الإجمالي خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠] وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية [Time Series] [المبحث الثاني] واستعراض وتحليل نتائج قياس أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية على نحو اعمق وذلك على مستوى الحد الثالث حسب [ISIC] خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٧] والفترة [١٩٨٧-١٩٨٨]، وكذلك على مستوى الحد الرابع حسب [ISIC] خلال الفترة [١٩٨٧-١٩٨٨]، وذلك باستخدام بيانات المقطع العرضي [Cross-Section] [المبحث الثالث].

اما الفصل الخامس والأخير في هذه الدراسة، فيلخص النتائج التي توصلت اليها الدراسة [المبحث الأول] والتوصيات التي خرجت بها بناءً على تلك النتائج [المبحث الثاني].

٣. فرضيات الدراسة:-

يمكن ايجاز فرضيات الدراسة بما يلي:-

١- ان النمو في الناتج المحلي المتولد في قطاع الصناعة التحويلية [القيمة المضافة] يتوقف على النمو في مدخلات الإنتاج [العمل، رأس المال والسلع

الوسيلة المستخدمة في الإنتاج] وذلك انسجاماً مع النظرية الإقتصادية.
ب- ان النمو في الناتج الصناعي التحويلي [القيمة المضافة] يعتمد بشكل اساسي على نمو الصادرات وذلك من خلال دور الصادرات في زيادة كفاءة انتاجية عوامل الإنتاج عن طريق توفير الإمكانيات المادية لتحسين نوعية وكمية العوامل المستخدمة في الإنتاج نتيجة تعرضها للمنافسة، وهو ما يعرف بالأثر الجانبي [External Effect] حسب فرضية تشجيع الصادرات، اضافة الى دورها في توسيع حجم السوق والإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، وذلك بناءً على الكثير من الدراسات الإقتصادية في هذا المجال.

ج- ان النمو في الناتج الصناعي التحويلي [القيمة المضافة] يعتمد على حجم المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية، انطلاقاً من الآراء الإقتصادية التي تؤكد على اهمية دور المستوردات في اقتصاديات البلدان النامية بسبب تخلف مستوى تطور القوى المنتجة والإختلال في هيكل التركيب الإنتاجي في قطاع الصناعة التحويلية وانعدام ظاهرة الترابط الصناعي بين أنشطة القطاع الصناعي التحويلي و بين القطاعات الإقتصادية المختلفة.

٤. منهجية الدراسة ومصادر معلوماتها:-

لقد استخدم في هذه الدراسة اسلوب التحليل النظري والتطبيقي بالإعتماد على عدد كبير من المصادر والمراجع باللغتين العربية والإنجليزية بهدف تغطية الجانب النظري من هذه الدراسة. بالإضافة الى الإعتماد على الكثير من النشرات والتقارير الإحصائية وخاصة نشرات وتقارير دائرة الإحصاءات العامة مثل التعدادات الصناعية والدراسات الصناعية والمسوح الصناعية والنشرات الإحصائية السنوية والنشرات الإحصائية للتجارة الخارجية ونشرات الحسابات القومية، وكذلك نشرات وتقارير البنك المركزي والجمعية العلمية الملكية بهدف الحصول على المعلومات والبيانات الإحصائية، لتغطية الجانب التطبيقي من هذه الدراسة حيث تم استخدام مقياس كمي للكشف عن مدى تأثير مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب في الأردن خلال اربعة مراحل زمنية ضمن

الفترة الممتدة من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٨٧ ، كما تم استخدام نموذج قياسي لبيان مدى تأثير التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات) على نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠) وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية ، اضافة الى بيان مدى تأثير التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية على نحو اعمق وذلك على مستوى الحد الثالث والرابع حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC) باستخدام بيانات المقطع العرضي .

الفصل الأول

أهمية التجارة الخارجية في تصنيع الدول النامية

١. مقدمة:-

ان قدرة البلد النامي على التصنيع تعتمد على عوامل كثيرة منها حجم البلد وموارده الطبيعية والمهارات المتوافرة لدى شعبه واستقرار الحكومة والسياسات المالية والنقدية التي تنتهجها الحكومة إضافة الى أهمية الدور الذي تضطلع به التجارة الخارجية في التصنيع^(١) حيث تحتل التجارة الخارجية أهمية خاصة بالنسبة الى تصنيع الدول النامية، وكما هو معروف فان التجارة الخارجية اقدم بكثير من ظهور الصناعة الحديثة، الا أن الصناعة الحديثة اعتمدت منذ نشوئها الى حد كبير على التجارة الخارجية، واليوم من النادر ان نرى صناعة ذات شأن في أية دولة نامية ليست لها علاقات مهمة مع البلدان الأخرى اما لتجهيزها بالمكائن والمعدات او المواد الأولية والمواد نصف المصنعة او الحصول على الخبرة او لتصدير المنتجات المصنعة اليها، وهذه العلاقات تختلف في أهميتها من صناعة الى أخرى. فالتجارة الخارجية تمكن الدول النامية من الحصول على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تدخل في عملية التصنيع، كما أن التجارة الخارجية تفسح المجال امام تعميق التخصص وتقسيم العمل على الصعيد الدولي وبذلك يمكن لكل دولة ان تخصص في إنتاج كميات كبيرة من السلع والخدمات التي تستطيع انتاجها بتكاليف اقل نسبياً من غيرها لسد احتياجاتها المحلية ولتصدير الفائض من منتجاتها، واستعمال حصيلة الصادرات لإستيراد السلع التي تحتاجها ولا تنتجها او تستطيع إنتاجها ولكن بتكاليف عالية نسبياً، وبهذه الطريقة فان كل توسيع لحجم السوق عن طريق التجارة يفسح المجال امام توسيع حجم الإنتاج والإستفادة بشكل أفضل من مزايا الإنتاج الكبير وادخال تحسينات وتطويرات مستمرة في العملية الإنتاجية^(٢) ولذلك فالتجارة الخارجية تساهم بدور فعال في عملية النمو الإقتصادي بصورة عامة والنمو الصناعي بصورة خاصة، انطلاقاً من الآراء الإقتصادية التي تؤكد على أثر التجارة الخارجية في توسيع حجم السوق وتعميق التخصص وتقسيم العمل، اذ ان تخصص صناعة ما لا حظ ادم سميث من المرجح ان يعاني من المعوقات الشديدة ان هو لم يكن قادراً على القدرة على المتاجرة على نطاق واسع

حيث ان تقسيم العمل يحدده حجم السوق وتقسيم العمل هو مفتاح الإنتاجية المتزايدة.^(٣)

كما ان الدراسات الإقتصادية الحديثة خاصة التطبيقية منها، اكدت على أهمية اثر التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي والنمو الصناعي.^(٤) بالإضافة الى تجارب النمو الإقتصادي التي مرت بها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء والتي اكدت على ان التجارة الخارجية هي المحرك الأساس للنمو الصناعي، وذلك لأن البلدان ذات الأسواق المحلية الصغيرة لا تستوعب الكميات قليلة من السلع الصناعية، وعليه فان التوسع في الإنتاج الصناعي في هذه البلدان بمقدار مقبول يعتمد أساساً على قدرة تلك البلدان على المتاجرة مع بقية العالم. اما فيما يتعلق بالبلدان ذات الأسواق المحلية الكبيرة فيمكن للتجارة المحلية ان تهيم المجال لقدر مناسب من تقسيم العمل واستغلال مزايا الإنتاج الكبير، ولقدر مناسب ايضاً من المنافسة لدفع المشاريع الصناعية الى الإبتكار وتحسين الإنتاج وتطويره، ولكن حتى البلدان ذات الأسواق المحلية الكبيرة الحجم تفتقر الى الحافز والقوة الدافعة للتطور الصناعي عندما تنقطع او تضعف علاقاتها مع العالم الخارجي، لان المنافسة الخارجية تجبر المشاريع الصناعية المحلية على خفض تكاليف الإنتاج وتحسين النوعية وابتكار طرق جديدة لإنتاج منتجاتها وتسويقها، اضافة الى ذلك فان الصلات التي تنعقد مع العالم الخارجي عن طريق التجارة تسهل الحصول على رأس المال والتكنولوجيا الجديدة بمقادير اكبر وبسرعة أعلى بالمقارنة مع حالة انقطاع أو ضعف التجارة الخارجية.^(٥)

وبناءً على مكانة التجارة الخارجية وأهميتها في تصنيع الدول النامية

رأينا ان نبحث هذا الموضوع على النحو التالي:-

المبحث الأول:- التصنيع ودوره في عملية التنمية الإقتصادية.

المبحث الثاني:- دور الصادرات في تصنيع الدول النامية.

المبحث الثالث:- دور المستوردات في تصنيع الدول النامية.

١.١ المبحث الأول

التصنيع ودوره في عملية التنمية الاقتصادية

يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية باعتباره المقياس والمؤشر الأساس لتطور الدول وتخلفها، ويمثل المحرك الأساس للنمو وجوهر عملية التنمية الاقتصادية وذلك لارتباطه الشديد بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ولعلاقته الوثيقة بنمو الدخل القومي^(٦). حيث يعد التصنيع محور وحجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية^(٧).

وقبل التعرض لدور التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية لا بد ان نتعرف على بعض المفاهيم والمسميات المتعلقة بالقطاع الصناعي، مثل الصناعة والتصنيع، التنمية الصناعية والنمو الصناعي.

١.١.١ الصناعة والتصنيع:-

تعرف الصناعة^(٨) بأنها عملية تحويل المواد من حالة الى أخرى ، او هي ذلك النشاط البشري الذي يؤدي الى إنتاج مواد جديدة من مواد أخرى مختلفة عنها سواء كان ذلك في شكلها او في طبيعتها او في طبيعة الاستفادة منها، وقد أخذ النشاط الصناعي يتجسد بمفاهيم عديدة على أثر تطوره وتنوع اتجاهاته الا أنها لا تخرج عن الحالات التالية:-

- ١- نشاط يقوم على استخراج المواد الأولية من مكامنها او تقطيع الصخور ويدعى بالصناعة الإستخراجية او التعدينية.
 - ٢- نشاط يقوم على تحويل المواد الأولية من حالة الى أخرى لتكون أكثر استجابة لمتطلبات الإنسان، ويدعى بالصناعة التحويلية.
 - ٣- نشاط يقوم على إنتاج الطاقة الكهربائية من احد مصادر الوقود كالفحم والنفط والغاز الطبيعي او من المساقط المائية، ويدعى بصناعة إنتاج الطاقة.
- وفي توضيح آخر لمفهوم الصناعة، حيث يستمد من المعاني الثلاثة التالية^(٩):-

١. المعنى الأول يقصد به ان الصناعة هي العملية الأساسية لكل ما يتعلق بالأسلوب او الفن الإنتاجي واكتشاف واستغلال او تحسين السبل اللازمة لإنتاج الثروة سواء كان هذا النشاط متعلقاً بعملية الصنع او الأنشطة اللازمة لإستخراج مواد او خامات أولية.

٢. المعنى الثاني وهو مستمد من النظرية الإقتصادية حيث يشير الى نشاط مجموعة من الوحدات او الشركات المملوكة للأفراد او القطاع العام او التعاوني والتي تعمل على تطبيق الفنون الإنتاجية في ظل الظروف الإقتصادية السائدة في المجتمع لانتاج مجموعة من المنتجات او السلع او الخدمات اللازمة لسد احتياجات العنصر البشري.

٣. المعنى الثالث ويمثل وجهة النظر الإحصائية في كون الصناعة يجب ان ينظر اليها على انها مجموعة منشآت تمثل كل منها وحدة اقتصادية بسيطة او مركبة (مثل مجمع الحديد والصلب) تقوم بنشاط متجانس وتهدف الى تحقيق انتاج السلع والخدمات.

وبالرغم من إشارة كثير من الباحثين الى ان كلمة الصناعة اخذت تستعمل للدلالة على النشاط الإنتاجي مهما كان نوعه وموقعه، نلاحظ بصورة عامة ان الإختلاف في تعريف الصناعة هو اختلاف طفيف وغالباً ما يكون بالشكل وليس بالمضمون، وبذلك يمثل القطاع الصناعي احد القطاعات الإقتصادية المهمة في الإقتصاد الوطني، ويضم كافة المؤسسات حيث ان الصناعة في تعريفها الشامل والواسع تتضمن التعدين والتشييد والكهرباء والغاز والمياه بالاضافة الى الصناعة التحويلية^(١٠).

اما بالنسبة لمفهوم التصنيع فهو يختلف عن مفهوم الصناعة، ولقد اختلف الإقتصاديون في تحديد مفهوم معين للتصنيع . ويتضح ذلك الاختلاف من تعدد التعريفات المنتشرة في الأدبيات الإقتصادية، حيث يرى بعض الإقتصاديين ان التصنيع هو عملية تحويل منتظمة للبلاد الزراعية الى بلاد صناعية بادخال الآلات والمكائن الى مختلف القطاعات الإقتصادية، اي في أنشطة الزراعة والنقل والتجارة والخدمات وفي أعمال البناء والإنشاء وغيرها^(١١).

ويشير آخرون الى ان عملية التصنيع هي التي يتم بها الإستخدام الشامل للمنجزات الحديثة للعلم في الإنتاج والتزويد الكامل للإقتصاد الوطني بالتجهيزات والآلات الحديثة، ويعد التوسع في استخدام وسائل انتاج ذات انتاجية عالية في الاقتصاد القومي احدى السمات الرئيسية لعملية التصنيع^(١٢).

ومن اكثر تعريفات التصنيع شمولاً في المعنى ، التعريف الذي وضعتة لجنة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (اليونيدو) حيث عرفت التصنيع بانه نشاط تنموي يتم بمقتضاه تعبئة جزء متزايد من الموارد القومي من اجل اقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تقنياً، قوامه قطاع تحويلي ديناميكي يمتلك وسائل الانتاج وينتج كلا من السلع الرأسمالية والاستهلاكية، وقادر على تأمين معدلات عالية من النمو الاقتصادي الاجمالي ويسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي^(١٣).

ويتضح من هذا التعريف بأن التصنيع يعد جوهر عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال استغلال الموارد المحلية ونموها ، باعتبار التصنيع من اكثر الأنشطة الاقتصادية قدرة على حشد الموارد وتعبئتها وتطويرها باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة بهدف تنويع الإنتاج وتصحيح الإختلالات في الهيكل الإنتاجي، من خلال التركيز على القطاع الصناعي التحويلي باعتباره الركيزة الأساسية للتصنيع والمعيار الرئيس للتطور الصناعي، وذلك لارتباطه الشديد بالقطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال القدرة على خلق الروابط الخلفية والأمامية (Backward and Forward Linkages) عن طريق ارتفاع نسبة مدخلاته من القطاعات الأخرى، وارتفاع نسبة مدخلات القطاعات الأخرى من مخرجاته الوسيطة والرأسمالية^(١٤)، لقدرة على امتلاك وسائل الإنتاج عن طريق تطويعه للوسائل المستوردة وتطويرها وابتكارها محلياً ، وبالتالي قدرته على تأمين معدلات عالية للنمو الإقتصادي والإسهام في تحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي .

وبذلك يمكن اعتبار التصنيع كما وصفه احد الباحثين بالعمليات المقصودة والمخططة الرامية الى اجراء تغييرات عميقة في الأساس الإنتاجي للمجتمع باستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة القائمة على الإستفادة من التغييرات الجارية

في التكنولوجيا وفي تطبيقات العلوم وتشمل مختلف الأنشطة الإقتصادية، ويشكل القطاع الصناعي وخاصة الصناعة التحويلية منه القاعدة التي تقوم بتجهيز مختلف الأنشطة بما تحتاج اليه من الأجهزة والمعدات ومتطلباتها الجديدة الناجمة عن البحث والتقصي العلمي والتجارب الحقلية والمخبرية وتطبيقاتها، هذا فضلاً عن ان التصنيع يؤمن بصورة منتظمة وسائل التراكم الرأسمالي وتوجيهه نحو الإستثمارات الإنتاجية كما يؤمن رفع مستوى معيشة السكان ورفاههم ويسهم في حل المشكلات التي تواجه المجتمع^(١٥).

ويتضح مما سبق، أهمية قطاع الصناعة التحويلية باعتباره القطاع الصناعي الفرعي الأكثر ديناميكية والأكبر عادة، إضافة الى اعتباره الركيزة الأساسية للتصنيع والمعيار الرئيس للتطور الصناعي، حتى ان الكثير من الباحثين يطلقون كلمة الصناعة وكما هو شائع على نشاط الصناعة التحويلية^(١٦)، كما ان بعض الدول تقوم بفصل تعدين واستخراج الخامات من باطن الأرض (الصناعة الإستخراجية) عن النشاط الصناعي كما الحال في أمريكا^(١٧).

وتعرف الأمم المتحدة الصناعة التحويلية بانها التحويل الميكانيكي او الكيماوي للمواد العضوية وغير العضوية الى مواد اخرى جديدة سواء أكان ذلك ألياً ام يدوياً وسواء تمت في المصانع أو البيوت أو بيعت بالجملة أو بالمفرق^(١٨). ولذا فإن الكثير من الباحثين يعدون قطاع الصناعة التحويلية مؤشراً على مستوى التصنيع ودرجة التطور الصناعي حيث قام البروفسور هوفمان (Hoffman) باستخدام نسبة انتاج السلع الصناعية الإستهلاكية الى انتاج السلع الرأسمالية لتقسيم مراحل التصنيع الى أربعة مراحل حسب التطور، اذ تكون النسبة [١:٥] في المرحلة الأولى وتنخفض هذه النسبة الى [١:٢ $\frac{1}{4}$] في المرحلة الثانية، ومن ثم تتساوى هذه النسبة في المرحلة الثالثة [١:١] اما في المرحلة الرابعة فتكون النسبة لصالح السلع الرأسمالية حيث تنمو بمعدل أكبر من السلع الصناعية الإستهلاكية^(١٩).

١. ١. ٢ التنمية الصناعية والنمو الصناعي:

يقصد بالتنمية الصناعية السياسة المخططة أو المستهدفة لبناء وتطوير الصناعة المحلية باقامة المشاريع الصناعية لغرض اجراء تغيير في البنية الصناعية للاقتصاد الوطني عبر تطوير عمليات استخراج و انتاج الخامات المعدنية أو المواد الأولية وبناء قاعدة ملائمة لانتاج الطاقة، كما تهدف الى تحديث المصانع وزيادة عددها وتطوير انتاجها ورفع انتاجية العمل وبناء صناعات جديدة لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة وذلك بتوفير المنتجات الاستهلاكية والوسيلة كماً ونوعاً، وتترك هذه العملية تأثيراتها في مجمل الانشطة بتنمية الموارد الاقتصادية وتطوير الثقافة والعلوم، لذا تعني التنمية الصناعية مفهوماً واسعاً فهي تتضمن علاوة على هدفها في تسريع وتأثر النمو الصناعي، التغيير النوعي في مجمل الإنتاج الصناعي، وبتعبير آخر على دفع المتغيرات الاقتصادية بمعدل اسرع من معدل نموها الطبيعي (٢٠).

وتعمل التنمية الصناعية على زيادة وتنويع الإنتاج الصناعي النحولي وتطوير الآلية المستخدمة في مختلف القطاعات الاقتصادية باعتبارها عملية مخططة ومستمرة لزيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة بين مختلف القطاعات الإنتاجية في الإقتصاد القومي، اي أن التنمية الصناعية تستهدف احداث تغيير في الهيكل او البنيان الإنتاجي لصالح قطاع الصناعة التحويلية بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة الزراعة والصناعة الاستخراجية وبالتالي يصبح قطاع الصناعة التحويلية المصدر الأساس للدخل وخلق فرص العمل (٢١).

ويرتبط بالتنمية الصناعية أيضاً النمو الصناعي الذي يقصد به الزيادة الكمية المتحققة في مقدار الإنتاج ، او في قيمته الناتجة عن العمليات الصناعية اما بحصول زيادة في العوامل المشتركة في العملية الإنتاجية أو في رفع كفاءتها، ويعبر بعض الباحثين عن النمو الصناعي بأنه الزيادة الكمية في المنتج output بالنسبة الى وحدة المستخدم input ، والنمو الصناعي جزء من النمو الإقتصادي

عموماً ويقصد بالنمو الإقتصادي الزيادة في إنتاج المجتمع الحقيقي الإجمالي خلال فترة أو فترات محددة (٢٢).

وهناك العديد من المعايير او المقاييس التي تستخدم لقياس النمو الصناعي منها على سبيل المثال، عدد المؤسسات، عدد العاملين، قيمة الانتاج الصناعي وقيمة الناتج المحلي (القيمة المضافة).

وبعد ان تم استعراض وتحديد أهم المفاهيم المتعلقة بالقطاع الصناعي، تجدر الإشارة هنا الى ضرورة استعراض دور التصنيع في عملية التنمية الإقتصادية من خلال التركيز على دور قطاع الصناعة التحويلية باعتباره الركيزة والدعامة الأساسية للتصنيع.

٢.١.١ دور التصنيع في عملية التنمية الإقتصادية:

لقد بدأ الإهتمام بالتنمية الإقتصادية في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية ووصولها على الإستقلال السياسي وشعورها بالتخلف الكبير عن الدول المتقدمة، الأمر الذي أدى بالدول النامية الى مواجهة هذه المشكلة من خلال رغبتها في إتباع سياسة اقتصادية تمكنها من تحقيق التقدم المنشود، والدول النامية هي الدول التي تتميز بسيادة اساليب الإنتاج المتخلفة، وتكمن خصائص هذا التخلف في الإختلالات الهيكلية في البنيان الإنتاجي وتخلف البنيان الإجتماعي، اما الإختلالات الهيكلية فتتخذ مظاهر متعددة منها اختلال العلاقة بين الموارد البشرية والموارد المادية الناجم عن ارتفاع معدل النمو السكاني وانخفاض مستوى التراكم الرأسمالي (الإستثمار). ويعد انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي صفة اساسية مميزة للدول التي تتميز بتخلف اساليب الإنتاج السائدة فيها، فانخفاض التراكم الرأسمالي (الإستثمار) يعني الزيادة الطفيفة في الطاقة الإنتاجية للبلد ومن ثم عدم القدرة على النمو والتطور . ومن مظاهر التخلف ايضاً البطالة المقنعة اضافة الى اختلال هيكل الصادرات بسبب احتلال سلعة واحدة هي في العادة سلعة أولية، الأهمية النسبية الكبرى في جملة الصادرات، ولذلك توصف الدول النامية عادة بانها دول مصدرة للمواد الأولية. اما تخلف البنيان الإجتماعي فيعني عدم ملائمة

البنيان الإجتماعي والثقافي بما يحوي من قيم وعادات وسلوك واتجاهات وانظمة، لمقتضيات تقدم اساليب الإنتاج^(٢٣).

وبالرغم من عدم التوصل الى مفهوم معين محدد للتنمية الإقتصادية من قبل الإقتصاديين فإنه يمكن اعتماد التعريف التالي للتنمية الإقتصادية بانها اجراءات وتدابير متعمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الإقتصاد القومي وتهدف الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد^(٢٤).

وبذلك يمكن القول ان المحصلة النهائية للتنمية الإقتصادية هي الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي المصاحبة والناجمة عن تغيير وتطوير بنيان وهيكل الإقتصاد القومي من خلال تصحيح الإختلالات الهيكلية ومن ثم تقدم اساليب الإنتاج.

ومن هنا ظهرت العلاقة ما بين التصنيع وعملية التنمية الإقتصادية من خلال الدور الذي يلعبه التصنيع وخاصة ركيذته الأساسية قطاع الصناعة التحويلية في عملية التنمية الإقتصادية، كونه من الوسائل الهامة التي تمكن الدول النامية من الانفلات من نير التخلف الإقتصادي، بالقضاء على الخصائص المصاحبة لأساليب الإنتاج المتخلفة وتصحيحها، ولذا فإن التصنيع يعتبر محور وجوهر عملية التنمية الإقتصادية لدى معظم الإقتصاديين المتخصصين في دراسة مشكلات الدول النامية^(٢٥).

ويقوم التصنيع بتصحيح الإختلال في هيكل الإنتاج، ويتحول بموجبه الإقتصاد القومي من اقتصاد يسوده الإنتاج الزراعي او الإنتاج من الصناعات الإستخراجية الى اقتصاد يسوده الإنتاج من الصناعات التحويلية، وما يؤدي اليه ذلك من نمو في قطاعات الإقتصاد القومي المختلفة من خلال قوى الدفع الأمامية والخلفية^(٢٦). اذ ان نمو الصناعة التحويلية يؤدي الى زيادة الطلب على القطاعات الأخرى مثل التعليم والنقل والتشييد وبالتالي زيادة انتاجها بالإضافة الى زيادة انتاجية قطاع الزراعة والصناعات الإستخراجية، حيث تستخدم الصناعة

التحويلية منتجات هذه القطاعات كمدخلات، واستخدام منتجات الصناعة التحويلية كمدخلات من قبل هذه القطاعات (٢٧) .

ولقد دلت مختلف تجارب التصنيع على وجود علاقة وثيقة بين التصنيع وخاصة الصناعة التحويلية وبين معدلات نمو الدخل القومي، فزيادة معدلات نمو الدخل القومي تزيد معدلات نمو الدخل الفردي أيضاً الا في حالة زيادة او تساوي معدل نمو السكان مع نمو الدخل القومي، كما ثبت أيضاً ان زيادة الإستثمار في القطاع الصناعي تؤدي الى زيادة الأهمية النسبية لهذا القطاع في توليد الدخل القومي (٢٨).

ولقد بين الإقتصادي تايلر (Tyler) في دراسته عام ١٩٨١، والتي اجراها على عينة من الدول النامية تشتمل على (٥٥) دولة، ان معامل الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج الصناعي التحويلي يبلغ حوالي (٨٢٪) ويرتفع الى (٨٦٪) في حالة الدول النامية التي استطاعت ان تحقق مستوى معين من التنمية (٢٩).

والتوجه نحو التصنيع من خلال استخدام المنتجات الأولية محلياً يؤدي الى زيادة الدخل القومي بدلاً من تصديرها في صورتها الأولية باثمان منخفضة الى الدول الصناعية، كما ان التصنيع يقلل من اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية لتصريف منتجاتها الأولية والحصول على السلع المصنعة، ويضاف الى ذلك ان التصنيع يقلل من الإعتماد على حصيللة الصادرات من المواد الأولية والمعرضة لخطر التقلب، نتيجة ما يقدمه القطاع الصناعي من دخل سواء من السوق المحلي او السوق الخارجي في حالة تصدير بعض المنتجات الصناعية، ويترتب على ذلك انخفاض درجة تأثر الإقتصاد القومي بظروف السوق العالمي للمواد الأولية، وهذا يعني ان التصنيع وسيلة للقضاء على اختلال هيكل الصادرات كأحد مظاهر الإختلالات الهيكلية (٣٠).

ومما لا شك فيه ان الدول النامية بذلت كثير من الجهود من أجل النهوض بالقطاع الصناعي وخاصة الصناعة التحويلية، وتحقيق معدلات عالية في نسبة

مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، ونلاحظ من الجدول رقم (١-١) ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة بالإضافة الى ان الصناعة التحويلية تشكل القسم الأكبر من القطاع الصناعي. كما هو واضح في كل من اليابان، فرنسا، إنجلترا، امريكا وكندا، وهذا ينطبق على قسم من الدول النامية مثل هونغ كونغ، سنغافورة، باكستان والهند، وهذا يعزى الى الشوط الكبير الذي قطعتة هذه الدول بالإضافة الى الجهود الحقيقية في تطوير القطاع الصناعي بالشكل الذي ادى الى نمو قطاع الصناعة التحويلية وارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، اما الدول النامية الأخرى ومن ضمنها الدول العربية فانها تعاني من الإنخفاض النسبي في مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حيث لا زال الإنتاج الزراعي او انتاج الصناعات الإستخراجية يسود الهيكل الإنتاجي.

وبذلك نلاحظ أن قطاع الصناعة التحويلية يحتل مكانة هامة جداً في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، وهو يساهم مساهمة فعالة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ولذا فعلى الدول النامية ان تزيد من جهودها في تطوير قطاع الصناعة التحويلية وذلك للأهمية التي يحتلها في الإقتصاد القومي وفي نجاح عملية التنمية الإقتصادية، ويضاف الى ذلك مساهمته في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها الدول النامية نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد السكان في الدول النامية مقارنة بما عليه الحال في الدول المتقدمة حيث يبلغ معدل نمو السكان في الدول النامية (٢٪) مقارنة (٦،٦٪) في الدول الصناعية المتقدمة^(٣١)، وعدم قدرة قطاع الزراعة والصناعات الإستخراجية على استيعاب الأيدي العاملة، وبذلك يصبح قطاع الصناعة التحويلية ذا أهمية كبيرة في استيعاب هذه الزيادة، خاصة ان امكانيات نموه غير محدودة كما هو الحال في القطاع الزراعي المحدد نموه بمساحة الأراضي القابلة للزراعة^(٣٢). أي ان التصنيع في الدول النامية يكون ضرورة حيوية لخلق فرص عمل جديدة، ويضاف الى ذلك ان أهمية التصنيع تنبع من العلاقة بين التصنيع وزيادة انتاجية العمل من خلال تنمية المهارات في مجالات الإنتاج والإدارة، حيث ان التصنيع يعتمد على وسائل وطرق انتاج حديثة

جدول رقم (١-١)
الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج
المحلي الإجمالي في مجموعة من بلدان العالم لعام ١٩٨٥ (%)

الدول	الزراعة	الصناعة*	الصناعة التحويلية	الخدمات
الدول المتقدمة:-				
الولايات المتحدة الأمريكية	٢	٢١	٢٠	٦٧
كندا	٢	٢٠	١٦	٦٧
اليابان	٣	٤١	٣٠	٥٦
انجلترا	٢	٣٦	٢٢	٦٢
فرنسا	٤	٣٤	٢٥	٦٢
الدول النامية:-				
هونغ كونغ	١	٣١	٢٤	٦٨
سنغافورة	١	٣٧	٢٤	٦٢
الهند	٣١	٢٧	١٧	٤١
باكستان	٢٥	٢٨	٢٠	٤٧
غانا	٤١	١٥	١١	٤٤
اندونيسيا	٢٤	٣٦	١٤	٤١
نيجيريا	٣٦	٣٢	٩	٣٢
الجزائر	٨	٤٨	١١	٤٣
السعودية	٣	٥٦	٨	٤١
مصر	٢٠	٣١	١٣	٤٩
الأردن	٨	٢٨	١٢	٦٤

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧، ص ٢٢٤-٢٢٥.

* الصناعة تضم الصناعات الإستخراجية والتحويلية والكهرباء والماء والتشييد.

تتضمن تطوير قدرات ومهارات العاملين فيه مما يؤدي الى تطوير العنصر البشري في الإقتصاد، ومن ثم يؤدي الى ارتفاع الدخل، فالتصنيع يؤدي الى زيادة حجم المعروض من السلع التحويلية ومن ثم زيادة مقدرة الدولة على التصدير أو احلال المستوردات من السلع الاستهلاكية وهذا بدوره يساعد في تمويل المستوردات الضرورية لعملية التنمية الإقتصادية، وبالتالي يؤدي الى رفع مستوى المعيشة والرفاهية من خلال زيادة مساهمة السكان في القوى العاملة عن طريق زيادة نسبة القوى العاملة في الصناعات التحويلية وزيادة انتاجيتهم^(٣٢).

كما ان قطاع الصناعة التحويلية يسهم في توفير احتياجات المواطنين من السلع الإستهلاكية وبالتالي الإسهام في رفع مستوى المعيشة، وهو الهدف الذي تسعى الى تحقيقه عملية التنمية الإقتصادية، خاصة وان هذا الإستهلاك يتجه نحو التزايد بفعل ارتفاع الدخل الناتج عن عملية التصنيع^(٣٤).

وبذلك يمكن القول، ان للتصنيع وخاصة قطاع الصناعة التحويلية دوراً مهماً في عملية التنمية الإقتصادية باعتباره المحرك الأساس لزيادة معدلات نمو الدخل القومي وبالتالي زيادة معدلات نمو الدخل الفردي، وهو بذلك يعد اساس وجوهر عملية التنمية الإقتصادية من خلال مساهمته في نمو وتطوير وتنويع الهيكل الإنتاجي في الإقتصاد القومي، وذلك لعلاقته الوثيقة بالقطاعات الإقتصادية الأخرى من خلال روابطه الخلفية والأمامية.

٢٠١ المبحث الثاني دور الصادرات في تصنيع الدول النامية

تساهم التجارة الخارجية بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي بصورة عامة والنمو الصناعي بصورة خاصة وقد استخدمت العديد من الدراسات الاقتصادية نماذج قياسية للنمو الاقتصادي تتخذ من النشاط التصديري العنصر الاساس والفعال والقائد لعملية النمو الاقتصادي ويعتبر نموذج كندلبرج (kindleberger) أحد هذه النماذج والذي يفترض ان التوسع في التجارة الخارجية يحفز على النمو باعتبار القطاع التصديري قطاعاً قانداً (leading sector) ، حيث ان الزيادة في الطلب الخارجي في حالة التشغيل الكامل تؤدي الى زيادة الصادرات عن طريق تخفيض النفقات والتجديد الانتاجي، وفي حالة وجود بطالة تؤدي الى زيادة الصادرات من خلال اتجاه الموارد من القطاعات الاقل انتاجية الى القطاعات الاكثر انتاجية لاغراض التصديراو الانشطة المساعدة لها وهذا بدوره يؤدي الى زيادة المنافع من التجارة وبالتالي يؤدي الى زيادة الدخل والمدخرات والاستثمارات وفقاً لنموذج (هارود-دومار) [harrod - domar] (٣٥) .

اما نموذج ستروت و تشينري [A.Strout and H.Chenry] ، والذي اعتبر فيه مدى وفرة او ندرة النقد الاجنبي المحدد الرئيس للنمو، وذلك على اساس ان قدرة البلد على تكوين رأس المال هي وسيلة النمو الاقتصادي، ولكن هناك نوعين من القيود على هذه القدرة، النوع الاول يتمثل في نقص المدخرات الكافية (فجوة الادخار saving gap) والنوع الثاني من القيود يتمثل في فجوة التجارة (traed gap) المتولدة من اختلاف معدل نمو الصادرات عما تتطلبه المعدلات المستهدفة لنمو الدخل من حدود دنيا لمعدلات تزايد المستوردات الضرورية لهذا النمو في الدخل ، ولذا يرى ميزيلز (A. Maizels) افضلية الاعتماد على تقديرات اسقاطات فجوة التجارة الخارجية مقارنة بالاعتماد على تقديرات الفجوة الادخارية، وذلك ان ميزيلز يعد مشكلة العجز في النقد الاجنبي المتاح هي المحدد الرئيس لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية، اذ أن مثل هذا العجز يحول دون امكانية الدولة المعنية من استيراد السلع الرأسمالية والوسيلة اللازمة لعملية التنمية (٣٦) .

وعرض الاقتصادي لومفسلي (Lamflussy) نموذجاً آخر مستنداً بذلك على نموذج كندلبرج (Kindlebenger) وتقوم فكرته على أن زيادة الدخل المحلي كنتيجة للنمو من شأنها أن تسبب زيادة في المستوردات، ومن ثم فإن الصادرات يجب أن تزيد بقدر كاف لإمكان المحافظة على التوازن الخارجي وذلك حتى تتجنب الحكومة الإلتجاء إلى سياسة الحد من الطلب المحلي والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى العمالة وبالتالي انخفاض معدل النمو، وبفضل تحقيق التوازن الخارجي ينبغي على الدولة أن تتبع سياسة توسعية لتحفيز الإستثمار المحلي، إضافة إلى أن الصادرات ذاتها يمكن أن تؤدي إلى زيادة حجم الإستثمار، ويؤدي هذا التوسع إلى انعاش الطلب وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية (٣٧).

وهكذا فإن هذه النماذج تؤكد على دور الصادرات عن طريق ما تولده من مصدر هام لتمويل المستوردات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، إذ أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة حجم الإستثمار ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي تعتبر المورد الأساس لهذا النقد اللازم لتدعيم المقدرة الإستيرادية في الدول النامية والتغلب على اختلال موازين مدفوعاتها، أي أن الصادرات تساهم بشكل فعال في توفير المستوردات الرأسمالية والوسيلة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة (٣٨).

ومما يؤكد هذه الآراء ويدعمها هو أن أغلب الدراسات الاقتصادية التطبيقية أكدت أن للصادرات دوراً مهماً في اقتصاديات الدول النامية، حيث يؤدي ارتفاع معدل نمو الصادرات إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما توصل إليه بالاسا (Balassa) في دراسته عام ١٩٧٨، والتي أجراها على (١١) دولة نامية استطاعت أن تحقق قاعدة صناعية، وباستخدام نموذج قياسي بين أن زيادة الصادرات بمعدل (١٪) سيؤدي إلى زيادة معدل النمو لهذه الدول بمقدار (٠,٤٪)، وبمعنى آخر أن زيادة الصادرات بمعدل (٢٥٪) سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي بمقدار (١٪) (٣٩).

وبين تاييلر (Tyler) في دراسته عام ١٩٨١، والتي أجراها على (٥٥) دولة نامية، أن زيادة الصادرات بمعدل (١٪) سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو لهذه الدول بمقدار (٠,٥٧٪) وبمعنى آخر أن زيادة الصادرات بمعدل (١٧,٥٪) سيؤدي إلى ارتفاع النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (١٪) (٤٠).

كما قام رام (Ram) في دراسته عام ١٩٨٧، بقياس اثر الصادرات على النمو الإقتصادي من خلال تقدير نموذج قياسي لعينة من الدول النامية تقدر بحوالي (٨٨) دولة، وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية (Time-Series) وبيانات المقاطع العرضية (Cross-section)، وتوصل الى نتيجة مفادها ان للصادرات دور ايجابي ومهيمن في عملية النمو الإقتصادي وان كان هذا الدور يضعف في الدول النامية الفقيرة (٤١).

وقام كواسيفوزو (Kwasi Fosu) في دراسته عام ١٩٩٠، بقياس اثر الصادرات على النمو الإقتصادي لعينة من الدول تشمل (٢٨) دولة نامية افريقية مقارنة مع الدول النامية غير الأفريقية وتوصل الى نتيجة مفادها ان زيادة الصادرات بمعدل (١٪) ستؤدي الى زيادة معدل النمو بمقدار (١٢٣٪) في حالة الدول النامية الأفريقية (African LDCs) وبمقدار (١٤٩٪) في حالة الدول النامية غير الأفريقية (Non-African LDCs) (٤٢). بالإضافة الى العديد من الدراسات التي اكدت على الأثر الإيجابي لنمو الصادرات على النمو الإقتصادي نذكر منها دراسة الأصفهاني (H.S.Esfahani) في عام ١٩٩١، دراسة كافوسي (R.M.Kavoussi) في عام ١٩٨٤ ودراسة فيدر (G.Feder) في عام ١٩٨٢ (٤٣).

وكذلك قام شامية والروابدة في دراستهما عام ١٩٨٩، بقياس اثر التركيب السلعي للصادرات الوطنية على النمو في الناتج المحلي الأجمالي وعلى النمو في القيمة المضافة المتحققة في القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي من خلال تقدير نموذج قياسي، وباستخدام البيانات المتوافرة عن الأردن خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٨٧) توصلوا الى نتيجة مفادها ان الصادرات الوطنية من السلع الاستهلاكية تؤدي الى زيادة النمو في الناتج المحلي الأجمالي، في حين أن الصادرات من السلع الرأسمالية والمواد الخام تؤدي الى قلة النمو في الناتج المحلي الأجمالي. كما وجد ان الصادرات من السلع الاستهلاكية والمواد الخام لها آثار ايجابية على معدلات النمو في الناتج الصناعي، في حين ان الصادرات من السلع الرأسمالية له آثار عكسية على معدلات النمو في الناتج الصناعي (٤٤).

ومما سبق يتضح ان الصادرات يمكن ان تساهم في عملية النمو الإقتصادي من خلال مساهمتها في تصنيع الدول النامية، باعتبار ان النمو الصناعي جزء من النمو الإقتصادي حيث أكدت أغلب الدراسات التطبيقية على أهمية نمو قطاع الصناعة التحويلية في تحقيق النمو الإقتصادي، إذ أن هناك درجة ارتباط عالية

بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الصناعة التحويلية ويضاف الى ذلك ان هناك درجة ارتباط عالية ايضاً بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو صادرات قطاع الصناعة التحويلية، وهذا ما أظهرته الدراسة التي أجراها (Tyler) على (٥٥) دولة نامية، حيث بيّن ان معامل الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو انتاج قطاع الصناعة التحويلية يبلغ حوالي (٨٢٪) ويرتفع هذا المعامل الى (٨٦٪) في حالة الدول النامية التي حققت مستوى معين في التنمية في حين ان معامل الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو صادرات قطاع الصناعة التحويلية يبلغ حوالي (٣٨٪) ويرتفع الى (٤٦٪) في حالة الدول النامية التي حققت مستوى معين في التنمية (٤٥).

كما ان الصادرات يمكن ان تساهم في تصنيع الدول النامية بطريقة غير مباشرة حيث انها تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة الدخل الفردي وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع معدل النمو في الناتج الصناعي من خلال زيادة الطلب المحلي على الناتج الصناعي وخاصة انتاج الصناعة التحويلية حيث أكدت ذلك دراسات عديدة من خلال تقدير مرونة الدخل أو مرونة النمو (growth elasticity) التي تقيس اثر الدخل على الناتج الصناعي (٤٦). وباعتبار التجارة الخارجية احد مصادر النمو الصناعي، وخاصة النمو في قطاع الصناعة التحويلية، عمدت بعض الدراسات الى ادخال نسبة التجارة الخارجية (المستوردات + الصادرات) الى الناتج المحلي الإجمالي، كأحد مصادر النمو الصناعي في النماذج القياسية المحددة للنمو الصناعي (٤٧).

ولتوضيح دور الصادرات في تصنيع الدول النامية وتحقيق النمو الصناعي، لا بد من الإشارة الى ان النمو الصناعي يمكن ان يتحقق من جهتين أساسيتين (٤٨) :-

- الأولى جهة العرض (Supply) : وتنسب مسببات النمو هنا الى مساهمة عوامل الإنتاج وخصوصاً عنصر العمل ورأس المال ومساهمة التقدم التكنولوجي والمواد الداخلة في الإنتاج.

- والثانية جهة الطلب (Demand) : وتنسب مسببات النمو هنا الى الطلب المحلي والطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) والإحلال محل المستوردات.

ولقد بيّن نيشمیزیو وروبينسون (Nishimizu and Robinson) في دراستهما عام ١٩٨٤، ان مصادر النمو في الإقتصاد او في الصناعة من جانب العرض، تتمثل في

نمو عناصر الإنتاج، حيث توصلنا الى ان معدل النمو في إنتاج قطاع الصناعة التحويلية ناجم عن معدلات النمو في عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال والمواد الداخلة في الإنتاج) في كل من تركيا، كوريا، يوغسلافيا واليابان. اما من جانب الطلب فان مصادر النمو في إنتاج قطاع الصناعة التحويلية تتمثل في الطلب المحلي والتوسع في الصادرات والإحلال محل المستوردات، وذلك من خلال قياسهما لأثر هذه المصادر على نمو إنتاج قطاع الصناعة التحويلية في الدول التي اشتملت عليها الدراسة (٤٩).

بعد استعراض الأدبيات الاقتصادية التي اكدت على أهمية دور الصادرات في النمو الإقتصادي بصورة عامة والنمو الصناعي بصورة خاصة. حيث تعد الصادرات مصدراً هاماً لزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي باعتبارها المورد الأساس لهذا النقد اللازم لتدعيم القدرة على الاستيراد (import capacity) من أجل الحصول على السلع الرأسمالية والوسيلة اللازمة لعملية التنمية الإقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة بالإضافة الى التغلب على اختلال ميزان المدفوعات (٥٠).

وتساهم الصادرات في رفع معدل تكوين رأس المال (الإستثمار)، اذ ان مصادر تكوين رأس المال هي الإدخارات المحلية مضافاً اليها حصيلة نشاط التجارة الخارجية ونظراً لتخلف الدول النامية في إنتاج السلع الرأسمالية (مكونات الإستثمار)، وعدم قدرتها على تغطية حاجة السوق المحلي، فان معدل تكوين رأس المال في هذه الدول يتوقف على مدى قدرتها على استيراد السلع الإستثمارية، وهذه المقدرة تتوقف على زيادة حصيلة الصادرات وهكذا تلعب الصادرات دوراً حاسماً في معدلات النمو الإقتصادي والنمو الصناعي (٥١).

يضاف الى ذلك، أهمية دور الصادرات في تصنيع الدول النامية من خلال زيادة حجم الإستثمارات الموجهة الى القطاع الصناعي، اذ ان التصنيع يقتضي زيادة حجم الإستثمارات الموجهة الى القطاع الصناعي، مما يترتب عليه زيادة حجم القاعدة الصناعية وتؤدي زيادة الإستثمار في الصناعة الى ارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي، ومن ثم ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي، وازدياد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في ذلك الدخل، وكذلك يترتب على الإزدياد المستمر لمعدل تكوين رأس المال (الإستثمار) في الصناعة، ازدياد طاقة هذا القطاع على استيعاب الأيدي العاملة ومن ثم زيادة الأهمية النسبية للعاملين في القطاع

الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهكذا تساهم الصادرات في دفع عملية التصنيع لتحقيق التغير الهيكلي في الإقتصاد القومي وذلك بزيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي من حيث الدخل المتولد فيه، أو من حيث نسبة العاملين فيه (٥٢).

وتساهم الصادرات أيضاً في تحقيق الإستثمارات المطلوبة في القطاعات الأخرى مثل الزراعة ورأس المال الإجتماعي، واللازمة لنجاح عملية التصنيع، إذ إن نجاح عملية النمو الصناعي تتوقف على حدوث نمو مماثل في القطاع الزراعي، باعتبار المصدر الرئيس لاحتياجات الصناعة من المواد الأولية، وهذا يعني أن ارتفاع الإنتاجية الزراعية سيؤدي إلى انخفاض نفقة إنتاج المواد الأولية في القطاع الزراعي وبالتالي انخفاض أسعارها كمدخلات للقطاع الصناعي مما يؤدي إلى انخفاض نفقة إنتاج القطاع الصناعي وازدياد مستوى أرباحه، بالإضافة إلى قدرة القطاع الزراعي على استيعاب المنتجات الصناعية بزيادة الإنتاجية فيه، وبذلك فإن نمو وتوسع القطاع الصناعي يتوقف على قدرة القطاع الزراعي على استيعاب منتجات القطاع الصناعي، إذ إن ضيق السوق المحلي يعد عقبة رئيسية أمام القطاع الصناعي، كما أن وجود قاعدة عريضة من رأس المال الإجتماعي أو ما يطلق عليه (البنية التحتية) يعتبر من الشروط الضرورية لنجاح عملية التنمية الإقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة، حيث يتمثل رأس المال الإجتماعي في وجود شبكة المواصلات والنقل كالسكك الحديدية والطرق ووجود محطات توليد الكهرباء وشبكات المياه وكافة أنواع رأس المال الإجتماعي الأخرى اللازمة لدفع عملية التصنيع ورفع كفاءة الصناعة وتحقيق التقدم الصناعي (٥٣).

كما تساهم الصادرات في توسيع الإنتاج بسبب اتساع السوق، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة قدرة القطاعات الإنتاجية على استيعاب المنتجات الصناعية من السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لتوسيع الإنتاج، مما يؤدي إلى نمو وتوسع الإنتاج الصناعي. يضاف إلى ذلك أن الصادرات الصناعية تساهم في نمو وتوسع الإنتاج الصناعي إذ أن الطلب الخارجي (الصادرات) يعتبر من مصادر النمو الصناعي من جهة الطلب، وذلك من خلال التغلب على ضيق السوق المحلي الذي يعتبر من أهم المعوقات أمام النمو الصناعي وخاصة إذا كان حجم السوق لا يستوعب إنتاج الحجم الأمثل للوحدة الإنتاجية التي تنخفض عندها التكلفة المتوسطة لأقل حد ممكن، وبما أن الأسواق المحلية لمعظم الدول النامية صغيرة ولا

تستوعب الكميات قليلة من السلع الصناعية، فإن نمو الإنتاج الصناعي وتوسعه يعتمد أساساً على قدرة تلك الدول على تصدير منتجاتها الى الدول الأخرى، والإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير (Economics of Scale) نتيجة اتساع السوق^(٥٤). وتساهم الصادرات (وخاصة الصناعية منها) في تحقيق النمو الصناعي وذلك من خلال زيادة كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج، وكفاءة توزيع وتخصيص الموارد الإقتصادية [efficiency of resource allocation] والإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، نتيجة مواجهة الصادرات للمنافسة الخارجية في السعر والجودة، مما يؤدي بالدولة الى التخصيص في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، والى تحسين نوعية المنتجات والعمل على تخفيض التكلفة، وهكذا فإن المدخلات الإنتاجية سوف تتأثر بالصادرات من خلال توفير امکانات المادية اللازمة لتحسين نوعية وكمية المدخلات الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج، وذلك برفع مهارات العاملين والإستفادة من التقدم التكنولوجي، وبذلك فإن الصادرات تؤثر ايجابياً على النمو الصناعي من جانب العرض، وذلك حسب فرضية الأثر الجانبي [External effect] المرتبطة بعملية إنتاج الصادرات، وكذلك تشكل الصادرات حافزاً لزيادة العمل وزيادة الإنتاج وذلك من خلال تأثير المحاكاة [Demonstration effect]^(٥٥).

وتجدر الإشارة هنا، الى ان جميع العلاقات بين الدول الغنية والفقيرة تتضمن معنى تأثيرات المحاكاة، فاذا كان تأثير المحاكاة يؤدي الى تشجيع الميل الى الإستهلاك، فقد يؤدي في الواقع الى بذل المزيد من الجهد والعمل والمزيد من الإنتاج، اذ ان محاكاة سكان المناطق الريفية لسكان المناطق الحضرية في الدول الغنية، كانت احدى العناصر المهمة في تنمية الدول الغنية^(٥٦). والتوجه نحو تنويع الصادرات، بتصدير السلع الصناعية سيحد من مشكلة تدهور شروط التبادل التجاري التي هي في غير صالح الدول النامية بسبب اعتمادها على سلعة او سلعتين من المنتجات الأساسية اي المواد الأولية والمواد الغذائية. حيث ان عدم التنوع في الصادرات او ما يسمى باختلال هيكل الصادرات، يؤدي الى تأثيرات واضحة على مستويات النشاط الإقتصادي في الدول النامية، بسبب التقلب في حصيلة الصادرات، والتي بدورها تنجم عن انخفاض طلب الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية من المواد الأولية والمواد الغذائية بسبب التطور التكنولوجي الذي يؤدي الى رفع الكفاءة الإنتاجية وبالتالي تخفيض الكميات المطلوبة من المواد الأولية، اضافة الى توفير سلع بديلة عن المواد المستوردة من

الدول النامية مثل المطاط والحريز الصناعي بدلاً من المطاط والحريز الطبيعي، كما ان المواد الغذائية تتعرض في انتاجها الى عوامل وظروف طبيعية ومناخية، تقل درجة تحكم الإنسان فيها والسيطرة عليها^(٥٧).

ولذلك فان تنويع الصادرات يعد من العوامل المهمة في زيادة حصيلة الصادرات حيث اعتبر كافوسي (Kavoussi) في دراسته عام ١٩٨٥، ان زيادة حصيلة الصادرات لبلد ما تنجم عن ثلاثة عوامل :-

١. عامل الطلب العالمي (World demand)، وذلك من خلال نمو الطلب العالمي على صادراته التقليدية.
٢. عامل المنافسة (Competitiveness)، وذلك من خلال ارتفاع حصة البلد من السوق العالمي.
٣. عامل التنويع (Diversification)، وذلك من خلال زيادة صادرات البلد غير التقليدية^(٥٨).

كما ان التوجه نحو التنويع عن طريق تصدير السلع الصناعية سيساعد على استيعاب الفنون الإنتاجية المتطورة والإرتفاع بالطاقات الإنتاجية للمشاريع القائمة، مما يساعد على تحسين هيكل واداء القطاع الصناعي، خاصة ان استراتيجية التنمية القائمة على الإهتمام بالسوق الخارجي تتطلب الإرتفاع بكفاءة الصناعة وتحسين جودة المنتجات لمواجهة المنافسة في الأسواق الخارجية^(٥٩).

وهناك ثمة فوائد عديدة لتنويع الصادرات من أهمها توزيع المخاطر الناتجة عن التقلبات في الاسعار وفي العلاقات التجارية بين الدول، فالدولة التي يتميز اقتصادها بالتنوع تكون عادة في مركز أقوى في علاقاتها التجارية يجعلها غير خاضعة الى قبول بعض التنازلات فيما يتعلق بالحصول على استيراداتها، وبالتالي يؤدي تنويع الصادرات الى زيادة مرونة الإقتصاد التي تعتبر من أهم مستلزمات نجاح استغلال الفرص الإستثمارية الجديدة وتحرير الإقتصاد من الإعتماد الكلي على مجالات محدودة في الإنتاج، واسواق تقليدية في تسويق الصادرات^(٦٠).

وتؤدي الصادرات من منتجات الصناعات التحويلية الى تفعيل الاثار الجانبية (External Effect) وزيادة الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج بسبب تعرضها لدرجة عالية من المنافسة، مما يؤثر ايجابياً على النمو الصناعي، في حين ان صادرات المواد الأولية والسلع الغذائية قد لا تؤدي الى زيادة النمو، بل قد تؤدي الى تخفيضه، حيث ان طبيعة هذه السلع لا تؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية

لعناصر الانتاج كونها لا تملك الآثار الجانبية المرتبطة بعملية انتاج الصادرات (٦١) .
وتعد الصادرات وسيلة لمعالجة مشكلات القطاع الصناعي حيث ان الدول التي اخذت بسياسة الإحلال محل المستوردات بالتركيز على انتاج السلع الإستهلاكية، أدت الى مواجهة القطاع الصناعي لبعض المشاكل مثل تزايد المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية، وفي حالة نقصها تظهر الطاقات الإنتاجية المعطلة في القطاع الصناعي، بالإضافة الى ان منتجات الصناعات الاحلالية أخذت بالتدهور من حيث الجودة والنوعية بسبب الحماية المفروضة لصالحها، ولذلك فان الصادرات تساهم في التغلب على هذه المشكلات عن طريق توفير المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لعملية التصنيع، وكذلك تحاول المساهمة في تحسين جودة المنتجات الصناعية عن طريق توفير الإمكانيات المادية اللازمة، اضافة الى ان عنصر المنافسة سيؤدي الى تحسين نوعية هذه المنتجات (٦٢).

من كل ما تقدم يتضح لنا أهمية الدور الذي تلعبه الصادرات في النمو الإقتصادي بصورة عامة والنمو الصناعي بصورة خاصة في الدول النامية، من خلال تدعيم القدرة الإستيرادية ورفع معدل تكوين رأس المال، وتوسيع الإنتاج، بالإضافة الى أهمية تنويع الصادرات بزيادة الصادرات من المنتجات الصناعية للقضاء على اختلال هيكل الصادرات في الدول النامية، إذ ان الصادرات الصناعية تساهم بصورة فعالة في تنمية وتطوير قطاع الصناعة التحويلية من خلال تفعيل الآثار الجانبية ورفع كفاءة انتاجية عوامل الإنتاج وكفاءة توزيع وتخصيص الموارد الإقتصادية.

٣٠١ المبحث الثالث

دور المستوردات في تصنيع الدول النامية

تلعب المستوردات دوراً مهماً في اقتصادات الدول النامية عن طريق توفير السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة للمضي في عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة، بالإضافة الى توفير السلع الإستهلاكية التي يتعذر انتاجها لتأمين احتياجات المواطنين . واكدت هذا الدور المهم العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية . فقد بينَ خان ونسايت (Khan and Knight) في دراستهما عام ١٩٨٨، ان الدول النامية لجأت الى تخفيض المستوردات او ما يسمى بضغط المستوردات [import Compression] من أجل تحقيق فائض من التجارة الخارجية لخدمة الديون الخارجية التي اخذت تعاني منها الدول النامية، ولكنهم افترضوا ان المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية تعد مدخلات مهمة في انتاج الصادرات، ولذا فان ضغط المستوردات يمكن ان يؤدي الى اثر عكسي على اداء الصادرات من خلال ببطء معدل نمو الصادرات وهذا بدوره يؤدي الى التقليل من المستوردات وبالتالي التأثير سلباً على عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة، ومن ثم قاما باختبار هذا الافتراض بتطبيق نموذج قياسي على عينة من (٢٤) دولة نامية ، واثبتت النتائج صحة هذا الافتراض، اذ تبين ان ضغط المستوردات بمقدار (١٠٪) سوف يؤدي الى تخفيض الصادرات بمقدار (٢٪) في الأجل القصير و (٥٪) في الأجل الطويل، وهذا بدوره سوف يؤدي الى تقليل المستوردات نتيجة انخفاض القدرة على الإستيراد ، وهذه الآثار تظهر مدى خطورة سياسة ضغط المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية في الدول النامية^(١٣) .

اعتماداً على نتائج هذه الدراسة، فان المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية تساهم في تصنيع الدول النامية من حيث كونها مدخلات مهمة في الإنتاج الصناعي، وتشكل القاعدة المادية الأساسية لعملية التصنيع، ويعود السبب في ذلك الى ضعف وعجز القطاع الصناعي في الدول النامية عن توفير السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لعملية التصنيع، ويظهر ذلك جلياً من خلال الجدول رقم (١-٢) حيث يبين التطورات في هيكل انتاج قطاع الصناعة التحويلية في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة، حيث ان الطابع السائد على

جدول رقم (٢-١)

الأهمية النسبية لتوزيع القيمة المضافة على فروع
قطاع الصناعة التحويلية في الدول النامية مقارنة
بالدول الصناعية المتقدمة (%)

الدول الصناعية			دول النامية			الصناعة
١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	
١١,٢	١١,٤	١٢,٠	٢٣,١	٢٠,١	٢٠,١	الصناعات الغذائية
٦,٦	٧,٤	٨,٧	١٤,٠	١٥,٦	١٨,٢	النسيج والملابس
٤,٢	٤,٤	٤,٧	٣,٧	٣,٩	٣,٨	الخشب والأثاث
٨,٢	٨,٠	٧,٦	٥,٠	٥,١	٥,٣	الورق والطباعة
١٣,٧	١٣,٧	١٣,٢	١٩,٥	١٧,٦	١٧,٠	الكيمائيات
٣,٨	٤,٥	٣,٨	٥,٥	٥,٦	٥,١	المنتجات غير المعدنية
٧,٢	٦,٥	٩,٠	٦,٦	٦,٨	٦,٦	المعادن الأساسية
٤٣,٨	٤٠,٧	٣٩,١	٢٠,٦	٢٢,٧	٢١,٣	الآلات والمكائن
١,٣	١,٤	١,٤	٢,٠	٢,٦	٢,٦	أخرى
١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	الجموع

المصدر:- فريهك جلال، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، حزيران ١٩٩١، ص ١٧.

الصناعة في الدول النامية هو الطابع الإستهلاكي اذ ان الأهمية النسبية للصناعات الغذائية والنسيج والملابس، تشكل في عام ١٩٨٥ حوالي (٣٧٪) في حين ان الأهمية النسبية لهذه الصناعات في الدول الصناعية تنخفض الى (١٨٪)، اما الصناعات الرأسمالية (الإنتاجية) التي تعتبر القاعدة المادية الأساسية لبناء صناعة قوية متطورة والمساهمة في زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة^(٦٤) نجد أهميتها النسبية في الدول النامية منخفضة مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة حيث بلغت الأهمية النسبية لصناعة الآلات والمكائن في عام ١٩٨٥ حوالي (٢١٪) في حين ان مثل هذه الصناعة ترتفع أهميتها النسبية في الدول الصناعية الى (٤٤٪) وذلك يعكس مدى الأهمية النسبية للصناعات الإستهلاكية في الدول النامية والإختلال في هيكل الإنتاج الصناعي، اذ ان الدول النامية لا تزال تفتقر الى قطاع

انتاج السلع الرأسمالية (الإنتاجية) الذي يمتاز بالإمكانية العالية في زيادة الطاقة الإنتاجية، مما يؤدي بالتالي الى ضعف قطاع الصناعة التحويلية في الدول النامية وتحجيم دوره في عملية التنمية الإقتصادية، وبذلك تساهم التجارة الخارجية في تصنيع الدول النامية من خلال ايجاد التوازن المطلوب بين القطاع المنتج لوسائل الإنتاج والقطاع المنتج لوسائل الإستهلاك وكذلك بين الإنتاج والمواد الأولية، اذ أن عدم امكانية انتاج كل وسائل الإنتاج وعدم توفر المواد الأولية وعدم كفاية وسائل الإستهلاك، كل ذلك يؤدي الى تعثر السير الطبيعي لاعادة الإنتاج في الدول النامية، وبهذا فان استيراد العناصر المفقودة في البلد يعد شرطاً أساسياً لاستمرارية الإنتاج في البلد^(٦٥).

بالنظر الى اختلال الهيكل الإنتاجي في الدول النامية، وافتقارها الى وجود قطاع انتاج السلع الرأسمالية حيث تشكل منتجاته مكونات الإستثمار، فان مستوى الإستثمار في هذه الدول يتوقف على حجم ومستوى المستوردات، اذ ان أغلب مكونات الإستثمار يتم استيرادها من الخارج، وعليه فان عملية التصنيع تقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي (الإستثمار) كما ذكرنا سابقاً وذلك لسد حاجة الإستثمارات الصناعية وحاجة الإستثمارات في القطاعات الإقتصادية الأخرى اللازمة لنجاح عملية التصنيع وهكذا يتطلب التصنيع ارتفاع معدل التراكم الرأسمالي بالشكل الذي يؤدي الى تطور وتقدم اساليب الإنتاج والإرتفاع في الطاقة الإنتاجية^(٦٦).

وبذلك تؤثر التجارة الخارجية على عملية التراكم الرأسمالي (الإستثمار) في الدول النامية من خلال المستوردات من السلع الرأسمالية، حيث لا يمكن للدول النامية رفع معدل النمو الإقتصادي ودفع عجلة التصنيع دون التوسع في تكوين رأس المال، فهي من جهة يجب ان تزيد من نسبة تكوين رأس المال الى الدخل القومي، ومن جهة اخرى عليها ان توفر المعروض المناسب من السلع الرأسمالية حتى تجعل من الممكن تحويل الموارد المالية المتراكمة الى استثمارات مادية، ولذلك فالدول النامية تزداد حاجتها الى كميات كبيرة من المعدات والآلات لتوفير الصناعات الأساسية وتنفيذ وتوسيع المشاريع الصناعية^(٦٧).

ولقد تناول ميزيلز (Maizels) في نموذجه الذي طبقه على تسع دول نامية خلال عقد الخمسينات، أثر التغيرات في القدرة على الإستيراد على معدل النمو الإقتصادي، من خلال تأثير تلك القدرة على تكوين رأس المال (الإستثمار) وذلك من

خلال تأثير تغيرات القدرة على الإستيراد على ما يمكن توفيره من السلع الرأسمالية المستوردة، وتأثير ما يتوافر من السلع الرأسمالية هذه على مستوى الإستثمار في تكوين الأصول الثابتة (٦٨).

وبذلك يتوقف معدل النمو الإقتصادي بصورة عامة والنمو الصناعي بصورة خاصة في الدول النامية على القدرة على الإستيراد لتلك الدول لشراء السلع الإستثمارية اللازمة لعملية التصنيع لعجزها عن إنتاج مثل هذه السلع محلياً، وهذا يستلزم النظر الى المستوردات كأحد العوامل المحددة لاهداف الانتاج والاستثمار، ومعنى ذلك ان تلعب المستوردات دورها كمتغير مستقل وليس تابعاً (٦٩).

ولذلك قام الاصفهاني (Esfahani) في دراسته عام ١٩٩١، بإضافة المستوردات الى قائمة المدخلات المطلوبة للإنتاج المحلي، بهدف قياس أثر المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية على معدل النمو الإقتصادي، لعينة من الدول النامية عددها (٣١) دولة شبه صناعية، وذلك انطلاقاً من ان هذه الدول بحاجة ماسة للمستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية، للإستمرار في انماء الإنتاج الصناعي وزيادة الصادرات، اذ ان التقليل من ضغط المستوردات سيؤدي الى التوسع في الإنتاج وبالتالي التوسع في الصادرات والتي بدورها تساهم في تمويل المستوردات وبالتالي المساهمة في رفع معدل النمو الإقتصادي (٧٠).

واعتبر [وليد السيفو وطه حمادي] في دراستهما عام ١٩٨٨، ان المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية من العناصر المهمة والأساسية في نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق، انطلاقاً من الآراء الإقتصادية التي تؤكد ان المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية تُعد من أهم المتغيرات الضرورية في نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الدول النامية، كون القطاع الصناعي يتميز باختلال هيكله الإنتاجي وانعدام ظاهرة التشابك الصناعي والقطاعي بين مختلف القطاعات الإقتصادية في هذه الدول، وباستخدام نموذج قياسي بسيط توصلوا الى نتيجة مفادها ان المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية تمارس تأثيراً معنوياً وموجباً على الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية في العراق (٧١).

وتساهم التجارة الخارجية في تصنيع الدول النامية من خلال استيراد الخبرات الفنية الحديثة والإستفادة من خبرات الدول الأخرى على صعيد التخطيط وأدارة الإنتاج وكذلك الإعداد والتدريب الفني للأيدي العاملة، حيث ان توفير هذه

العناصر بالنسبة للدول النامية التي تشكو من ضعف قاعدة البحث العلمي، تؤدي الى التوسع في الإنتاج^(٧٢)، اي ان نقص المعرفة يعتبر من معوقات التنمية الإقتصادية، ونقص المعرفة يؤثر على عملية التصنيع اكثر من ندرة اي عنصر آخر ومن خلال الإتصال والإستعانة باقتصاديات اكثر تقدماً يمكن التغلب على هذا النقص، كما ان استيراد الخبرة الفنية والمهارات تعد مصدراً لا غنى عنه لتطوير وتطوير التكنولوجيا المستوردة لتلائم طبيعة الدول النامية تحقيقاً للتقدم التكنولوجي، وهذا ما يطلق عليه الأثر التعليمي او التثقيفي للتجارة (Educative Effect)^(٧٣)

وتعد سياسة الإحلال محل المستوردات من مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب حيث ان هناك اتفاق تام بين مختلف الإقتصاديين المهتمين بشؤون التنمية والتصنيع على أهمية الدور الكبير للإحلال محل المستوردات في زيادة الناتج الصناعي في أغلب الدول النامية. من خلال التركيز على تنمية وتطوير قطاع الصناعة التحويلية بحيث تحل منتجاته محل السلع المستوردة بهدف التقليل من المستوردات^(٧٤).

ولقد بين الإقتصادي [جليل أحمد] في دراسته عام ١٩٧٦، أهمية التقليل من المستوردات وانعكاس ذلك على النمو الإقتصادي بتخطيها للقفزة والنقص في العملات الأجنبية وتقليل الإعتماد على المنتج الأجنبي^(٧٥).

كما بين (علي مجيد الحمادي) في دراسته عام ١٩٩٠، قوة تأثير الإحلال محل المستوردات على نمو قطاع الصناعة التحويلية في الكويت، على المستوى الإجمالي وعلى مستوى الفروع الصناعية، باعتبار ان الإحلال محل المستوردات من المصادر الأساسية للنمو الصناعي^(٧٦).

وبالرغم من أهمية دور سياسة احلال المنتجات الصناعية محل المستوردات في زيادة الناتج الصناعي في أغلب الدول النامية، الا أنها لم تحقق القاعدة الصناعية المتوقعة لتركيزها على المنتجات الإستهلاكية مما أدى الى عدم التقليل من المستوردات بل أدت الى ارتفاع المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لاستمرارية الإنتاج الصناعي، اضافة الى ان أغلب الصناعات المحلية نمت تحت ظروف الحماية في هذه الدول وبالتالي لم يكن لديها أي حافز للتطوير والإرتقاء الى مستوى المنافسة^(٧٧).

وهذا يدل ويؤكد على أهمية المستوردات في تصنيع الدول النامية، إذ إن سياسة الإحلال محل المستوردات من السلع الإستهلاكية، التي انتهجتها هذه الدول، سوف تخلق الطلب على المستوردات من السلع الأخرى أو يزيد الطلب عليها سواء تمثلت في المواد الخام أو السلع الوسيطة اللازمة لإنتاج المنتجات الصناعية محلياً أو كانت سلعاً رأسمالية أو استهلاكية جديدة لا تكف عن الظهور نتيجة للتقدم التكنولوجي، وعجز القطاع الصناعي في الدول النامية عن توفيرها، ولذلك ركزت الدول النامية على المستوردات الضرورية التي يحتاج إليها نشاطها الإنتاجي، ومن ثم أصبح من الصعب عليها مواجهة أي نقص في حصيلة صادراتها عن طريق ضغط المستوردات لكي لا تترك أثراً سلباً على معدل النمو الإقتصادي^(٧٨).

ومما يعكس أهمية دور المستوردات في تصنيع الدول النامية، ارتفاع الأهمية النسبية للمستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية في هذه الدول، وذلك لحاجتها الماسة إلى هذه المستوردات في تنمية القطاع الصناعي، ويظهر ذلك جلياً من خلال الجدول رقم (١-٣) الذي يبين تطور الأهمية النسبية لهيكل المستوردات في مجموعة من الدول النامية، حيث نلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية للمستوردات من الآلات ومعدات النقل والمواد الأولية واتجاهها نحو الإرتفاع، في حين إن الأهمية النسبية للمستوردات من الأغذية أخذت في التناقص، ولقد بلغت مستوردات الدول النامية من الآلات ومعدات النقل في عام (١٩٨٥) (٣٠٪) من مجموع المستوردات، وبلغت مستوردات هذه الدول من المواد الأولية (٢٤٪)، في حين إن الأهمية النسبية لمستوردات هذه الدول من الأغذية تنخفض إلى (١١٪).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المستوردات من السلع المصنوعة الأخرى، تمثل الأقسام من (٥) إلى (٩) من التصنيف الدولي للتجارة الدولية (SITC)^(٧٩)، أي أنها تتضمن سلع وسيطة ورأسمالية إضافة إلى السلع الإستهلاكية، وارتفاع الأهمية النسبية للمستوردات من هذه السلع دليل على تأخر وضعف قطاع الصناعة التحويلية في الدول النامية.

ويتضح مما سبق، أن القطاع الصناعي التحويلي في البلدان النامية يتميز بالضعف والتأخر والإختلال في الهيكل الإنتاجي، وبالتالي عجزه عن توفير السلع الإنتاجية اللازمة لعملية التصنيع ورفع معدل تكوين رأس المال (الإستثمار) باعتباره المحدد لعملية النمو الإقتصادي بصورة عامة، والنمو الصناعي بصورة

خاصة ، مما يجعل الدول النامية تلجأ الى المستوردات لتوفير السلع الوسيطة والرأسمالية لتحويل الموارد المالية الى استثمارات مادية، والتي لا يمكن بدونها تحقيق عملية التصنيع، بالإضافة الى أهمية المستوردات في نقل المعرفة والخبرة الفنية والمهارة من الدول المتقدمة لتحقيق التقدم التكنولوجي بهدف دفع عملية التصنيع، ومما يؤكد أهمية دور المستوردات في نمو وتطور القطاع الصناعي في الدول النامية ارتفاع الأهمية النسبية للمستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية، في حين تنحى الأهمية النسبية للمستوردات من السلع الإستهلاكية الى الإنخفاض، وذلك نتيجة توجه هذه الدول الى دفع عملية التصنيع من خلال انتهاج استراتيجية الإحلال محل المستوردات الإستهلاكية او استراتيجية التصنيع للتصدير.

جدول رقم (٣-١)

الأهمية النسبية لهيكل المستوردات السلعية في مجموعة من الدول النامية (%)

الدولة	الأغذية		المواد الأولية		الآلات ومعدات النقل		مصنوعات اخرى	
	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥
الهند	٢٢	١٣	١٩	٢٧	٣٧	٢٥	٢٢	٢٤
الصومال	٣١	٢٢	١٣	٢٢	٢٤	٣٢	٢٣	٢٤
السنغال	٣٦	٢٦	١٠	١٤	١٥	٢٨	٢٢	٢٢
البرازيل	٢٠	٩	٣٠	٥٨	٢٢	١٥	٢٨	١٧
ماليزيا	٢٥	١١	٢٢	١٥	٢٢	٤٦	١٢	٢٨
كوريا	١٥	٦	٢٢	٢٧	١٣	٢٤	٢٨	٢٢
سنغافورة	٢٣	٩	٢٢	٢٤	١٤	٣١	٣٠	٢٦
هونغ كونغ	٢٥	١٠	١٦	١٢	١٣	٢٤	٤٦	٥٥
العراق	٢٤	١٥	٧	٣	٢٥	٤٥	٤٤	٢٧
السودان	٢٣	١١	٩	٢٤	٢١	٣١	٤٧	٢٢
الأردن	٢٨	١٩	١٢	٢٦	١٨	٢٠	٤٢	٣٥
الدول النامية	١٦	١١	١٧	٢٤	٢٠	٢٠	٢٦	٢٤

المصدر: - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧، ص ٢٨٦.

الهوامش

- (١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، حزيران ١٩٨٧، ص ١٢. وتجدر الإشارة هنا الى أن هناك قدر كبير من الممارسات التجارية التقييدية تقوم بها الدول الصناعية في تجارتها مع الدول النامية وخاصة الدول العربية، وغالبا ماتكون هذه الممارسات بطبيعتها سرية بين الدول الصناعية يصعب الكشف عنها، وتهدف هذه الممارسات الى عرقلة دخول منتجات الدول النامية الى أسواق الدول الصناعية، كما تمنع هذه الممارسات الدول النامية من الحصول على بعض أنواع التكنولوجيا المطلوبة لتحديث مشاريعها الصناعية وتوسيعها أو تفرض شروطا تقييدية لاستعمالها. وهكذا فإن مثل هذه الممارسات تحول دون تحقيق التقدم الصناعي المنشود في الدول النامية مما يتطلب من هذه الدول زيادة جهودها المبذولة لمكافحة هذه الممارسات التجارية التقييدية على الصعيد العالمي. لمزيد من الاطلاع انظر نفس المصدر.
- (٢) فرهنك جلال، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، حزيران ١٩٩١، ص ٥٦-٥٧.
- (٣) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧، مرجع سابق، ص ١٤.
- (٤) انظر على سبيل المثال:-
- R.A.Batchelor , R .L . Major , A.D.Morgan ; Industrialization and The Basis For Trade, Cambridge University Press, First published,London, P 116 and 204.
- H.S.EsFahani ; "Exports, Imports and Economic Growth in Semi Industrialized Countries", Journal of Development Economics, VOL 35 , 1991 , pp. 93-116.
- (٥) فرهنك جلال، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٥٧.
- (٦) محمد صفوت قابل، "استراتيجية التصنيع للتصدير ومدى صلاحيتها للدول المتخلفة"، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد ٢٤، اكتوبر ١٩٨٨، ص ٢٨ - ٥٦ .
- (٧) عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٢٢٧.

- (٨) محمد السماك وعباس علي التميمي، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص ١٨.
- (٩) أنور العدل، التنمية الصناعية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ١٣١.
- (١٠) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧، مرجع سابق، ص ٥٠.
- (١١) عباس التميمي، النمو الصناعي في الوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ١٩٨٥، ص ١٣.
- (١٢) نفس المصدر، ص ١٤.
- (١٣) غفار عباس كاظم، التطور الصناعي في دول السوق العربية المشتركة، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمان، ١٩٨٤، ص ١.
- (١٤) انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الانماء القومي، قسم الدراسات الاقتصادية، الطبعة الاولى ايار ١٩٨٠، ص ١٩٦.
- (١٥) محمد السماك وعباس التميمي، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص ٢٥.
- (١٦) محمد الزوكه، جغرافية المعادن والصناعة، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الخامسة، الاسكندرية، ١٩٨٨، ص ٥٢٨.
- (١٧) موسى خميس، "الخصائص الموقعية (المكانية) للصناعة في الاردن"، بحث مقدم للمؤتمر الاقتصادي الاول للبطالة واستغلال الموارد الاقتصادية في الاردن: منظور جزئي، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص ٢.
- (١٨) محمد نصر، "مستويات التركيز في الصناعات الاردنية"، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد السادس، العدد الرابع، ١٩٩٠، ص ٧٢-٩٦.
- (19) W. G. Hoffman; The Growth of Industrial Economies, Manchester University Press, 1958. In Alferd Maizels, Industrial Growth and World Trade, Cambridge Univirsity Press, London, 1971, pp. 49-50.
- (٢٠) محمد السماك وعباس التميمي، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص ٢٢.
- (٢١) أنور العدل، التنمية الصناعية في الدول النامية، مرجع سابق، ص ١٦٢.
- (٢٢) عباس التميمي، النمو الصناعي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٢٢.
- (٢٣) عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، مرجع سابق ص ٢٠٩.
- (٢٤) علي لطفي، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٩/١٩٨٨، ص ١٨٧.

- (٢٥) نفس المصدر، ص ١٠١.
- (٢٦) محمد صفوت قابل، "استراتيجية التصنيع للتصدير ومدى صلاحيتها للدول المتخلفة"، مرجع سابق، ص ٢٨ - ٥٦.
- (27) Alfred Maizels; Industrial Growth and World Trade, op.cit,P38.
- (٢٨) محمد صفوت قابل، "استراتيجية التصنيع للتصدير ومدى صلاحيتها للدول المتخلفة" مرجع ساب ، ص ص ٢٨-٥٦ .
- (29) William G. Tyler, "Growth and Export Expansion in Developing Countries : Some Empirical Evidence", Journal of Development Economics, VOL.9, 1981, pp 121-130.
- (٣٠) عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص ٢٤٠.
- (٣١) فرهنك جلال، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٤.
- (٣٢) محمد صفوت قابل ، "استراتيجية التصنيع للتصدير ومدى صلاحيتها للدول المتخلفة" ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨-٥٦ .
- (33) Alfred Maizels; Growth and Trade, Cambridge University Press, London, 1970, p 29.
- (٣٤) فليح حسن خلف، التنمية الإقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٦، ص ١٩٧.
- (35) C.P.Kindleberger; "Foreign Trade and Economic Growth : Lessons from Britain and France, 1850 to 1913", The Economic History Review, Second series,Vo.XIV, No.2, 1961. (Reprinted In Theberge, Economics of Trade and Development ,John Wiley and Sons, INC. New York, 1968).
- (36) H. Chennery and A. strout : " Foreign Assistance and Economic Development " , American Economic Review , Sept. 1960 .and A. Maizeles ; Export and Growth of developing Countries ,Cambridge University Press , London . 1968.

نقلًا عن :-

- تقي عبد سالم، "نحو سياسة جديدة لتنمية صادرات العراق غير النفطية"، مجلة النفط والتنمية، السنة الحادية عشرة، العدد الخامس، ايلول- تشرين اول ١٩٨٦، ص ١٠-٢٧.
- (٣٧) وجدي محمود حسين، نشاط التصدير والإتناء الإقتصادي بالبلدان النامية مع دراسة خاصة لحالة الإقتصاد المصري، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٣، ص ١٠٦-١٠٧.
- (٣٨) نفس المصدر ، ص ١٥٨.

(39) Bela Balassa; "Exports and Economic growth; Further Evidenc" , Journal Development Economics, VOL. 5, 1978, pp. 181-189 .

(40) William G.Tyler ; " Growth and Export Expansion in Developing Countries" , op.cit., pp121-130.

(41) Rati Ram; "Exports and Economic Growth In Developing Countries: Evidence from Time series and Cross- Section Data" , Journal of Economic Development and cultural change, VOL.36, No.1, 1987,pp. 51-72.

(42) Augustin Kwasi fosu : "Exports and Economic Growth: The African Case", Journal of World Development, VOL.18, No.6,1990,pp.831-835.

(٤٣) انظر تفصيلات ذلك في :-

H.S. Esfahani ; " Exports , Imports , and Economic Growth in Semi-Industrialized Countries" , op. cit,pp. 93 -116.and

Rostam M.Kavoussi ; "Export Expansion and Economic Growth : Further Empirical Evidence " , Journal of Development Economics , VOL. 14,1984, pp. 241-250. and

G. Feder ; " On Export and Economic Growth" , Journal of Development Economics , VOL.12, 1982 pp. 59-73.

(٤٤) عبد الله شامية وموسى الروابدة ، " تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي" ،

مرجع سابق ، ص ص ٦٢-٨٤.

(45) William G.Tyler;" Growth and Export Expansion in Developing Countries", op.cit.

(٤٦) انظر في ذلك مثلاً :-

Alfred Maizels; Industrial Growth and World Trade, op.cit, pp 51-52.and

R.A. Batchelor, et. al. ; Industrialisatio and The Basis for Trade, Cambridge University Press, London, 1980,p120.

(47) *Ibid*, p116.

(٤٨) انظر في تفصيلات ذلك :-

- علي مجيد الحمادي، "دراسة تحليلية لمصادر النمو الصناعي في دولة الكويت"، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد ٤١، يوليو ١٩٩٠، ص ٢١-٤٦. و

- Alfred Maizels; Industrial Growth and world Trade, op.cit., p4.

(49) Micko Nishimizu and Sherman Robinson ;" Trade Policies Productivity Change in Semi-Industrialized Countries", Journal of Development Economics, VOL. 16, 1984, pp 177-206.

(٥٠) وجدي محمود حسين، نشاط التصدير والإنتاج الإقتصادي بالبلدان النامية، مرجع سابق، ص ١٥٧-١٥٨.

(٥١) تقي عبد سالم، تخطيط التجارة الخارجية مع اشارة خاصة الى تخطيط تجارة العراق الخارجية، دار الرسالة للطباعة، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٧٩، ص ٧٣.

(٥٢) عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(٥٣) نفس المصدر ، ص ٢٣٦-٢٣٧.

(54) Rati Ram; "Exports and Economic Growth in Developing Countries"op.cit., pp51-72.

(٥٥) انظر في ذلك :-

- H.S. Esfahani ; "Exports, Imports, and Economic Growth in Semi-Industrialized Countries", op.cit., pp93-116.

- G.Feder ; "ON Exports and Economic Growth", op. cit.,pp 59-73.

(٥٦) جيرالدم. ماير، التجارة الدولية والتنمية، ترجمة احمد سعيد دويدار، دار نهضة مصر القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٨٢.

(٥٧) فليح حسن خلف، التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص ٤٩-٥٢.

(58) Rostam M.Kavoussi; "International Trade and Economic Development: The Recent Experience of Developing Countries", The Journal of Developing Areas, VOL.19, April 1985, pp379-392.

(٥٩) تقي عبد سالم، تخطيط التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٦٠) عبد الوهاب الأمين، "السياسات الرامية الى التعويض عن الإستيرادات وتشجيع الصادرات"، مجلة البحوث الإقتصادية والإدارية، السنة الثالثة، العدد الأول، تشرين أول ١٩٧٥، ص ١١-٢٥.

- (٦١) انظر:-
H.S.Esfahani; "Exports, Imports and Economic Growth ", op.cit., pp93-116.
وكذلك عبدالله شامية وموسى الروابدة، "تجارة الأردن الخارجية واثرها على النمو الاقتصادي"، مرجع سابق، ص ٦٢-٨٤.
- (٦٢) محمد صفوت قائل، "استراتيجية التصنيع للتصدير ومدى صلاحيتها للدول المتخلفة"، مرجع سابق، ص ٢٨-٥٦.
- (63) Mohsin S.Khan and Maklom D. Knight; "Import Compression and Export Performance in Developing Countries", The Review of Economics and Statistics, VOL. LXX, NO.2, 1988,pp315-321.
- (٦٤) انور العدل، التنمية الصناعية في الدول النامية، مرجع سابق، ص ١٧٨.
- (٦٥) امين رشيد كنونه، الإقتصاد الدولي، الجامعة المستنصرية، الطبعة الاولى، بغداد، ١٩٨٠، ص ٧٩.
- (٦٦) عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص ١٠٩.
- (٦٧) صبحي قريصة ومدحت العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٤٥٢.
- (٦٨) تقي عبد سالم، تخطيط التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص ٦٦.
- (٦٩) الفونس عزيز، "التنمية الشاملة وتخطيط التجارة الخارجية"، مجلة الأهرام الاقتصادي العدد ٣٢٢، يونيو ١٩٦٩، ص ٢٦-٢٩.
- (70) H.S.Esfahani; "Exports, Imports and Economic Growth, op.cit., pp93-116.
- (٧١) وليد السيفووطه حمادي، "قياس وتحليل تأثير استيرادات السلع الوسيطة على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق للفترة ١٩٥٠-١٩٨٠"، مجلة تنمية الرفادين، العدد ٢٤، ١٩٨٨، ص ٢٢٩-٢٤٦.
- (٧٢) امين كنونه، الإقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ٨٠.
- (٧٣) جيرالدم ماير، التجارة الدولية والتنمية، مرجع سابق، ص ١٥٦.
- (٧٤) انظر في ذلك :-
- فاروق محمد الحمد، "استراتيجية الإحلال محل الواردات في البلدان النامية"، اتفاق اقتصادية، السنة ٦، العدد ٢٢، نيسان ١٩٨٥، ص ٢٥-٤٦. و
Hollis B.Chenery; "Interaction Between Industrialization and Exports", American Economic Association, VOL.70, NO.2, May 1980, pp281-287.

- (٧٥) نقلاً عن :-
عبدالله شامية وموسى الروابدة، "تجارة الأردن الخارجية واثرها على النمو الإقتصادي"،
مرجع سابق ، ص ٦٢- ٨٤ .
- (٧٦) علي مجيد الحمادي، "دراسة تحليلية لمصادر النمو الصناعي في دولة الكويت" ،مرجع
سابق، ص ٢١-٤٦ .
- (٧٧) محمد صفوت قابل، "الصناعة المصرية والإحلال محل الواردات" ، آفاق اقتصادية، السنة ٩،
العدد ٣٦، تشرين أول ١٩٨٨، ص ٨١-١١٢ .
- (٧٨) رؤول بربيش، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية، ترجمة جرجس عبده مرزوق، الدار
المصرية للتألف والترجمة، القاهرة ، دون تاريخ نشر .
- (٧٩) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧ ، مرجع سابق، ص ٢٩٤. وتجدر الإشارة هنا
ان التصنيف الدولي للتجارة الخارجية (SITC) يقوم بتصنيف السلع الى عشرة اقسام
رئيسية ويرمز لكل قسم برقم واحد، حيث تأخذ هذه الأقسام الأرقام من صفر الى ٩. ولمزيد
من التفصيل انظر اي نشرة احصائية شهرية للبنك المركزي.

الفصل الثاني

القطاع الصناعي التحويلي في الأردن

خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)

٢٠ مقدمة:

ان الأردن كغيره من الدول النامية أخذ بالتوجه نحو التصنيع باعتباره المحور الرئيس في عملية التنمية الاقتصادية . وتعتبر الفترة مابين بداية الخمسينات والسبعينات مرحلة ولادة القطاع الصناعي في الأردن، حيث أخذ الاهتمام بقطاع الصناعة بالظهور في اوائل الخمسينات^(١) ، وقد انجز اول تعداد صناعي في الأردن عام ١٩٥٩، ثم بدأت الصناعة الأردنية في العقد السادس من هذا القرن بداية محدودة حيث كانت هامشية وفي مرحلة التكون، ويمكن القول بصورة عامة ان السنوات التي سبقت مرحلة الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن (١٩٧٣-١٩٧٥) كانت مرحلة تمهيدية لتهيئة الوسائل نحو مرحلة النمو والتنمية الصناعية^(٢).

ولذلك سوف نحاول القاء الضوء على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية منذ عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٩٠، ونحن في معرض حديثنا عن النمو والتطور الذي شهده قطاع الصناعة التحويلية في الأردن سوف نقتصر على دراسة وتحليل بعض الملامح الرئيسية لقطاع الصناعة التحويلية وخاصة تلك التي لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بدور التجارة الخارجية وخاصة المستوردات في نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، والتي سوف تساعدنا كثيراً على تفهم الموضوعات التي سنوالي بحثها في الفصول القادمة.

وبناء على ذلك رأينا ان نبحت الموضوع على النحو التالي:

المبحث الاول: تطور قطاع الصناعة التحويلية

المبحث الثاني: تطور الهيكل الانتاجي لقطاع الصناعة التحويلية والتغيرات الهيكلية.

المبحث الثالث: الترابط (التشابك) الصناعي.

٠٣ المبحث الاول

تطور قطاع الصناعة التحويلية

يتناول هذا المبحث أهم الجوانب المتعلقة بالقطاع الصناعي التحويلي، فبعد التعرف على تطور القيمة المضافة ومعدلات نموها السنوية، نقوم باعطاء فكرة عن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية، يلي ذلك التعرف على تطور الاستخدام وانتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية، واخيراً نقوم بالتعرف على تطور الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية.

١.١.٢ تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية:

تعد القيمة المضافة (الناتج المحلي) من أهم المؤشرات الدالة على التطور الصناعي الكمي، اذ ان نمو القيمة المضافة في الصناعات التحويلية يعكس دور قطاع الصناعة التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تنمية الموارد الذاتية واستغلالها في الأنشطة الاقتصادية، حيث يقصد بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة مجمل الانتاج النهائي في الصناعة ومجمل تكاليف المواد المستخدمة في الانتاج، أي القيمة المتحققة من العمليات الصناعية او ماتضيفه الصناعة الى الدخل القومي^(٣).

ويمكن التعرف على تطور القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية من خلال الجدول رقم (٢-١) حيث نلاحظ ان القيمة المضافة بسعر التكلفة^(٤) وبالاسعار الجارية ارتفعت من (١٣.٩) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٣٣٦.٣) مليون دينار عام ١٩٩٠، اي انها قد تضاعف بما يقرب من (٢٤) ضعف خلال فترة الدراسة، كذلك سجلت القيمة المضافة معدلات نمو سنوية مرتفعة بلغت بالمتوسط (١٧.١٪) خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)، ويتضح ايضا من استقراء الجدول السابق ان هناك تفاوت واضح في معدلات نمو القيمة المضافة من سنة لأخرى، حيث نجد انه في الوقت الذي سجلت فيه القيمة المضافة معدلات نمو ايجابية وصلت في حدها الاقصى الى (٧٢.٧٪) عام ١٩٧٤، نجد ايضا انها سجلت معدلات نمو سلبية خلال السنوات [١٩٧٠، ١٩٨٣، ١٩٨٥، ١٩٨٦].

ويعزى النمو السلبي في عام ١٩٧٠ الى الأحداث المؤسفة التي تعرض لها

جدول رقم (٢-١)
تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية
ومعدلات نموها السنوية في الأردن
خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٠)

(القيمة بالمليون دينار ويسعر التكلفة)

مخض الناتج المحلي الاجمالي (١٠٠=١٩٨٥)GDP Deflator	الاسعار الثابتة*		الاسعار الجارية		السنة
	معدل النمو(%)	القيمة المضافة	معدل النمو(%)	القيمة المضافة	
٢٤.٠	-	٥٧.٩	-	١٣.٩	١٩٦٨
٢٥.٩	٨.٦	٦٢.٩	١٧.٣	١٦.٣	١٩٦٩
٢٧.٤	٢٩.٣-	٤٤.٥	٢٥.٢-	١٢.٢	١٩٧٠
٢٨.٨	١٠.١	٤٩.٠	١٥.٦	١٤.١	١٩٧١
٣٠.٩	٠.٤	٤٩.٢	٧.٨	١٥.٢	١٩٧٢
٣٤.٤	١.٦	٥٠.٠	١٣.٢	١٧.٢	١٩٧٣
٤٤.١	٤٤.٦	٧٢.٣	٧٢.٧	٢٩.٧	١٩٧٤
٤٦.١	١٩.١	٨٦.١	٣٣.٧	٣٩.٧	١٩٧٥
٥١.٣	١٣.٢	٩٧.٥	٢٥.٩	٥٠.٠	١٩٧٦
٥٨.٨	١٥	٩٩.٠	١٦.٤	٥٨.٢	١٩٧٧
٦٣.٠	١٤.٤	١١٣.٣	٢٢.٧	٧١.٤	١٩٧٨
٧١.٨	١٥.٧	١٣١.٠	٣١.٨	٩٤.١	١٩٧٩
٧٩.٨	٢١.٦	١٥٩.٤	٣٥.٢	١٢٧.٢	١٩٨٠
٨٥.٩	٢.٦	١٩٢.٢	٢٩.٨	١٦٥.١	١٩٨١
٩٢.٣	٤.٢	٢٠٠.٣	١٢.٠	١٨٤.٩	١٩٨٢
٩٧.٠	٩.١-	١٨٢.١	٤.٥-	١٧٦.٦	١٩٨٣
١٠٠.٧	٩.١	١٩٨.٦	١٣.٣	٢٠٠.٠	١٩٨٤
١٠٠.٠	٤.٢-	١٩٠.٣	٤.٩-	١٩٠.٣	١٩٨٥
٩٨.٣	٥.٠-	١٨٠.٨	٦.٦-	١٧٧.٧	١٩٨٦
٩٧.٤	١٣.٣	٢٠٤.٩	١٢.٣	١٩٩.٦	١٩٨٧
١٠٥.١	٧.٥	٢٢٠.٢	١٥.٩	٢٣١.٤	١٩٨٨
١٢٧.٨	٩.٩	٢٤٢.٠	٣٣.٧	٣٠٩.٣	١٩٨٩
١٥٥.٤	١٠.٦-	٢١٦.٤	٨.٧	٢٣٦.٣	١٩٩٠
	٧.٢		١٧.١		المتوسط

*تم تقديرها باستخدام مخض الناتج المحلي الاجمالي (GDP Deflator) [١٠٠=١٩٨٥]

المصدر:

- Riad AL - Momani, Jordan's Development Policy and Its Performance (1967-1985), Dar AL- Amal, Jordan, p 54.
- البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد الخامس والعشرون العدد ٥، ١٩٨٩، جدول ٤٦.
والنشرة الاحصائية الشهرية، المجلد السابع والعشرون، العدد ١١، ١٩٩١، جدول (٤٦).

الأردن خلال ذلك العام مما أدى الى عدم الاستقرار وبالتالي التأثير على اقبال القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الصناعية^(٥). أما النمو السلبي خلال السنوات [١٩٨٢، ١٩٨٥، ١٩٨٦] وانخفاض معدلات النمو بشكل عام منذ عام ١٩٨٢ مقارنة بالاعوام السابقة، يعود الى الركود الاقتصادي الذي عانت منه دول المنطقة منذ عام ١٩٨٢ وما تبعه من انخفاض في حجم المساعدات الخارجية نتيجة انخفاض اسعار النفط، واللجوء الى القروض الخارجية واستخدام الاحتياطات الاجنبية مما أدى الى زعزعة الثقة بالاقتصاد الأردني وانهيار سعر صرف الدينار الأردني وبالتالي تعمق الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية وتدني معدلات الاستثمار والادخار والنمو الاقتصادي^(٦). وبالرغم من ذلك فإن القيمة المضافة حققت معدلات نمو ايجابية في الاعوام [١٩٨٧-١٩٩٠] مما يدل على قدرة قطاع الصناعة التحويلية على امتصاص أثر العوامل السلبية التي سادت خلال فترة الثمانينات. وتجدر الإشارة هنا الى ان النمو في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية يعود الى عوامل عديدة، منها القاعدة الصغيرة التي انطلق منها القطاع الصناعي التحويلي، اذ تعد من أهم اسباب ارتفاع معدل النمو وما يدعم ذلك ان الزيادة في القيمة المضافة لعام ١٩٧٤ بلغت (١٢.٥) مليون دينار عن عام ١٩٧٣ في حين ان الزيادة في القيمة المضافة لعام ١٩٨٠ بلغت (٣٣.١) مليون دينار عن عام ١٩٧٩ ومع ذلك نجد ان معدل النمو في عام ١٩٧٤ بلغ نحو (٧٢.٧٪) في حين بلغ عام ١٩٨٠ نحو (٣٥.٢٪)، كما ان النمو في قطاع الصناعة التحويلية يعود الى الاهتمام الحكومي والخاص بالقطاع المذكور عن طريق الأخذ بالتخطيط من ناحية وعن طريق التوسع في الانفاق الحكومي وضمن الخدمات الاجتماعية على نطاق واسع وهذا ما سنعرض اليه عند الحديث عن تطور الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية فيما بعد.

ومن الجدير بالذكر هنا، ان البيانات الاحصائية الخاصة بتطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية بالاسعار الجارية لاتعكس الزيادة الحقيقية في القيمة المضافة بسبب ارتفاع الاسعار وانتشار مظاهر التضخم، مما يؤدي الى ارتفاع القيمة المضافة دون ان يرافقها زيادة في كمية الناتج الصناعي ولكي يتسنى لنا معرفة الزيادة الحقيقية في القيمة المضافة لجأنا الى استخدام مخفض الناتج المحلي الاجمالي (GDP Deflator).

وباستبعاد أثر ارتفاع مستوى الاسعار على القيمة المضافة كما هو مبين في

الجدول رقم (٢-١) وجد ان القيمة المضافة بصورتها الحقيقية ارتفعت من (٥٧.٩) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى [٢١٦.٤] مليون دينار عام ١٩٩٠ اي انها تضاعفت بما يقرب من اربعة اضعاف في حين انها كانت قد تضاعفت بما يقرب من (٢٤) ضعف بالاسعار الجارية. كذلك سجلت القيمة المضافة بصورتها الحقيقية معدلات نمو سنوية متفاوتة من سنة لآخرى، وقد بلغ معدل النمو السنوي بالمتوسط (٧.٢٪) خلال فترة الدراسة في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي بالاسعار الجارية (١٧.١٪) وهذا يعني ان اكثر من نصف معدل النمو المتحقق خلال فترة الدراسة كان نمواً في الاسعار وليس في كمية الانتاج.

وبالرغم من استبعاد أثر الارتفاع في الاسعار على القيمة المضافة الا انه لازال هناك اتجاه عام لتزايد القيمة المضافة بصورتها الحقيقية وخاصة منذ عام ١٩٧٤ مما يدل على انه لازالت هناك عوامل ومصادر اخرى للنمو الصناعي، وهذا ماستعرض اليه في الفصول القادمة من خلال التركيز على أثر التجارة الخارجية (المستوردات والصادرات) على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية، ومع ذلك فقد رأينا هنا ان نتعرف على مدى مساهمة الطلب المحلي في نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية، اذ ان التوسع في الطلب المحلي يساهم في زيادة الناتج الصناعي التحويلي ولذلك لجأنا الى قياس اثر الدخل الفردي وعدد السكان علي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية من خلال استخدام المعادلة التالية^(٧):

$$\text{Log } V = b_0 + b_1 \text{ Log } Y + b_2 \text{ Log } P \dots\dots\dots (2-1)$$

حيث ترمز: V الى القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية بالاسعار الثابتة

Y: الى الدخل الفردي الحقيقي و (P) الى عدد السكان

b1: الى مرونة الطلب (القيمة المضافة) بالنسبة للدخل

b2: الى مرونة الطلب (القيمة المضافة) بالنسبة لعدد السكان

وبالاستناد الى المعطيات المتوافرة عن الأردن خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٠) تم

تقدير المعادلة رقم (٢-١) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وكانت نتائج التقدير على النحو التالي^(٨):

$$\text{Log } V = -2.80 + 1.05 \text{ Log } Y + 1.49 \text{ Log } P \dots (2-2)$$

$$(t\text{-ratio}) \quad (1.93) \quad (4.36) \quad (6.57)$$

$$R^2 = 0.92, D.W = 1.55, F\text{-ratio} = 117.60$$

يتبين من المعادلة رقم (٢-٢) ان مرونة الطلب (القيمة المضافة) بالنسبة للدخل (اي a1) تبلغ حوالي (١.٠٥)، اي انه اذا افترضنا ثبات عدد السكان فان معدل زيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية يفوق معدل ازدياد الدخل الفردي بنسبة (٥٪)، وكما تبين المعادلة رقم (٢-٢) ان مرونة الطلب (القيمة المضافة) بالنسبة لعدد السكان (اي b2) تبلغ حوالي (١.٤٩) اي انه اذا افترضنا ثبات الدخل الفردي فان معدل زيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية يفوق معدل ازدياد عدد السكان بنسبة (٤٩٪) وهكذا يتضح مدى أهمية الطلب المحلي في نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية من خلال زيادة الدخل الفردي وعدد السكان.

ويمكننا التعرف على تطور القيمة المضافة حسب الفروع الصناعية ومدى مساهمتها في القيمة المضافة الاجمالية لقطاع الصناعة التحويلية من خلال الجدول رقم (٢-٢) حيث يبين الأهمية المطلقة والنسبية لتوزيع القيمة المضافة الاجمالية على مستوى القطاعات الفرعية للصناعات التحويلية والتي يرمز لها بخانتين رقميتين وعلى مستوى المجموعات الرئيسية للصناعات التحويلية والتي يرمز لها بثلاث خانات رقمية حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC) وذلك لعدد من السنوات التي تتوافر عنها البيانات، ويمكن توضيح الجدول رقم (٢-٢) على النحو التالي:-

أ- فرع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ (قطاع رقم ٢١ وفق التصنيف الدولي):-

ارتفعت القيمة المضافة لهذا الفرع من (٢.٦٢) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٥٠.٣١) مليون دينار عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٤.٤٪)، ولكن انخفضت الأهمية النسبية لهذا الفرع من (٢٠.٢٪) عام ١٩٦٨ الى (١٦.٧٪) عام ١٩٩٠. مما يعني ان هذا الفرع لم يواكب النمو في مجموع الصناعات التحويلية بالرغم من الزيادة الواضحة في الأهمية المطلقة للقيمة المضافة حيث حقق هذا الفرع معدل نمو سنوي اقل من معدل النمو السنوي المتحقق في مجموع الصناعات التحويلية والبالغ (١٥.٤٪) خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠]، وبذلك احتل هذا الفرع المرتبة الثانية من بين القطاعات الفرعية للصناعات التحويلية في عام ١٩٩٠ من حيث مساهمته في اجمالي القيمة المضافة، كما نلاحظ هيمنة صناعة

جدول رقم (٢-٢)
الأهمية المطلقة والنسبية لتوزيع القيمة المضافة لقطاع الصناعة النحويبية
حسب الفروع الصناعية وبالإسعار الجارية (القيمة بالمليون دينار وسعر التكلفة)

الرمز الدولي ISIC	الصناعة	١٩٦٨		١٩٧٤		١٩٧٩		١٩٨٤		١٩٨٩	
		%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
٣	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٢٠.٢	٢.٦٢	٢٤.٧	٨.٢٨	٢٧.٩	٢٤.٨٢	١٢.٢	٢٢.٢٨	١٦.٩	٢٨.٢٩
٣١٢+٣١	المواد الغذائية	١١.٨	١.٥٣	١٦.٩	٥.٦٦	٧.٠	٦.٢٢	٨.٦	١٦.٤٠	١٢.٤	٢٠.٨٠
٣١	المشروبات	٢.٨	٠.٣٦	١.٨	٠.٢٢	٨.٠	٧.١٣	٢.٠	٣.٨٠	٢.٤	٣.٩٨
٣١	التبغ	٥.٦	٠.٧٣	٦.٠	٢.٠٠	١٢.٩	١١.٤٧	١.٦	٣.٠٨	٢.١	٣.٦١
٣	النسوجات والملابس والجلود	١٤.٨	١.٩٢	١٦.٧	٥.٦١	٦.٦	٥.٨٩	٥.٦	١٠.٦١	٧.١	١١.٩٥
٣٢	النسوجات	٥.٨	٠.٧٦	٨.٤	٢.٨١	٢.٤	٢.١٤	٢.٤	٤.٥٧	٢.٥	٤.٢٩
٣٢	الملابس	٤.٠	٠.٥٢	٤.٩	١.٦٦	٢.٣	٢.٠٥	٢.٠	٣.٨٨	٣.١	٥.٢٠
٣٢	الجلود ومنتجاته	١.٨	٠.٢٣	٢.٧	٠.٩١	٠.٧	٠.٥٩	٠.٢	٠.٥٣	٠.٥	٠.٨٣
٣٢	الأحذية	٢.٢	٠.٤١	٠.٧	٠.٢٣	١.٢	١.١١	٠.٩	١.٦٣	١.٠	١.٦٣
٢	الأخشاب والأثاث	٥.١	٠.٦٧	٣.٤	١.١٣	٤.٩	٤.٢٣	٢.٩	٥.٥٥	٤.٨	٨.١٠
٢	الورق والطباعة والنشر	٤.٣	٠.٥٦	٢.٩	٠.٩٩	٤.٦	٤.١٠	٤.٢	٨.٠٢	٦.١	١٠.٧٧
٣١	الورق ومنتجاته	٠.٦	٠.٠٨	١.١	٠.٣٦	٢.٦	٢.٣٦	١.٦	٣.٠٢	٢.٥	٤.١٩
٣١	الطباعة والنشر	٣.٧	٠.٤٨	١.٨	٠.٦٠	٢.٠	١.٧٤	٢.٦	٥.٠١	٣.٦	٦.٠٨
٢	المنتجات الكيماوية	٢.١٧	٢.١٧	٧.١٥	٢١.٣	٢٣.٨	٢١.٠٨	٥١.٠	٩٧.٠٤	٢٨.٧	٤٨.٢٧
٣٥٢+٣٠	والبترواية والمطاط والبلاستيك	٦.١	٠.٧٩	١.١٦	٣.٥	٧.٥	٦.٦٦	١.٧	٢.٠٣٦	٩.٧	١٦.٢٢
٣٠	المنتجات الكيماوية	١٨.١	٢.٢٥	٤.٨٨	١٤.٥	١٢.٧	١١.٢٧	٣٧.٣	٧٠.٩٧	١٥.٥	٢٦.٠٤
٣٠	المنتجات البترولية	٠.٢	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠١	٠.١	٠.٠٧	٠.٠٢	٠.٠٢	-	٠.٠٦
٣٠	منتجات المطاط	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٣٠	منتجات البلاستيك	-	-	١.١٠	٣.٣	٣.٥	٣.٠٨	٣.٠	٥.٦٩	٣.٥	٥.٨٥
١	المنتجات غير المعدنية	١٩.٢	٢.٥١	٣.٨٣	١١.٤	١٧.١	١٥.٢٢	١٥.٨	٣٠.٠٤	٢٢.٥	٣٧.٨٣
١	المنتجات المعدنية الأساسية	٧.٢	٠.٩٢	٤.٩٤	١٤.٧	٥.٧	٥.٠٧	٢.٢	٤.١٦	٤.٥	٧.٥٤
١	الألات والمكينات	٣.٠	٠.٣٩	١.٣٥	٤.٠	٩.٤	٨.٤٠	٦.١	١١.٥٣	٩.٤	١٥.٧٨
٢٨٢+٣	المنتجات غير الكهربائية	٠.١	٠.٠١	-	-	٨.٩	٧.٩٠	٠.٦	١.٠٦	٨.٧	١٤.٥٧
٣	المنتجات الكهربائية	١.٢	٠.١٧	٠.٧٧	٢.٣	٠.٤	٠.٤٠	٠.٤	٠.٧٤	٠.٥	٠.٩٤
٣	معدات النقل	١.٦	٠.٢١	١.٧	٠.٥٨	٠.١	٠.١٠	٠.١	٠.١٩	٠.٢	٠.٢٧
٣	معدات علمية ومهنية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٣	صناعات تحويلية أخرى	١.٧	٠.٢٢	٠.٣٤	١.٠	٠.٣	٠.٣	٠.٢	٠.٢	-	-
	مجموع الصناعات التحويلية*	١٢.٩٩	١٢.٩٩	٣٣.٥٩	١٠٠	٨٨.٩٤	١٠٠	١٠٠	١٩٠.٢٦	١٠٠	١٦٨.١٣
	الخدمات الصناعية	-	-	-	-	٥.١٧	٥.١٧	٩.٦٦	٩.٦٦	٩.٦٦	٩.٦٦
	المجموع الكلي**	١٢.٩٩	١٢.٩٩	٣٣.٥٩	١٠٥.١١	٩٤.١١	١٠٥.١١	١٠٩.٩٢	١٩٩.٩٢	١١٧.٧٤	١٧٧.٧٤

يتمتع....

تابع جدول رقم (٢-٢)

معدل النمو السنوي المركب خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٦٨	١٩٩٠		١٩٨٩		١٩٨٨		١٩٨٧		الصناعة	الرمز الدولي ISIC
	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة		
١٤.٤	١٦.٧	٥٠.٣٦	١٤.٤	٤٢.٧٩	١٥.١	٣٣.٢٠	١٥.٢	٢٨.٨٦	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٣١
١٥.٦	١٢.٤	٣٧.٣٦	١٢.١	٢٥.٨٩	١١.٥	٢٥.٤٩	١٠.٢	١٩.٢٧	المواد الغذائية	٣١٢+٣١١
١٥.٢	٢.٧	٨.٠٤	١.٤	٤.٢٥	١.٩	٤.١٢	٢.١	٥.٨٨	المشروبات	٣١٢
٩.١	١.٦	٤.٩٦	٠.٩	٢.٦٥	١.٧	٣.٦٦	٢.٠	٣.٧١	التبغ	٣١١
١٢.٢	٨.٠	٢٤.٢١	٦.٥	١٩.٤٢	٦.٦	١٤.٤٧	٦.١	١١.٤٩	المنسوجات والملبوسات والجلود	٣٢
١٣.٧	٤.٣	١٢.٨٤	٢.١	٩.٣٧	٢.٧	٥.٩١	٢.٢	٤.١٨	المنسوجات	٣٢١
١٣.٥	٢.٨	٨.٤٦	٢.٠	٦.١١	٢.٢	٤.٩٠	٢.٣	٤.٤١	الملابس	٣٢٢
٥.٤	٠.٢	٠.٧٣	٠.٤	١.٠٦	٠.٦	١.٣٦	٠.٥	٠.٨٤	الجلد ومنتجاتها	٣٢١
٧.٩	٠.٧	٢.١٨	١.٠	٢.٨٨	١.١	٢.٣٠	١.١	٢.٠٦	الأحذية	٣٢١
١٣.٨	٣.٨	١١.٤٩	٤.٢	١٢.٥٢	٤.٢	٩.١٥	٤.٣	٨.١٢	الأخشاب والأثاث	٣٣
١٧.٧	٦.٨	٢٠.٤٦	٥.٤	١٦.١٣	٦.٤	١٤.١٧	٦.٠	١١.٣٥	الورق والطباعة والنشر	٣٤
٢٥.٨	٤.٢	١٢.٥٤	٣.٣	٩.٩٥	٣.٦	٧.٩٩	٣.٤	٦.٣٦	الورق ومنتجاته	٣٤١
١٣.٦	٢.٦	٧.٩٢	٢.١	٦.١٨	٢.٨	٦.١٨	٢.٦	٤.٩٩	الطباعة والنشر	٣٤١
١٧.٠	٢٣.٠	٩٩.٤٠	٤٠.٠	١١٨.٧٥	٣٤.٢	٧٥.٤٠	٣١.٢	٥٨.٩٨	المنتجات الكيماوية والبتروولية والمطاط والپلاستيك	٣٥
٢١.٢	١٨.٠	٥٤.٢١	٢٥.١	٧٤.٥٥	١٧.٦	٣٨.٨٥	١٢.٠	٢٢.٦١	المنتجات الكيماوية	٣٥٢+٣٥
١٢.٨	١١.١	٢٣.٣٨	١٢.٠	٢٥.٥١	١٣.٠	٢٨.٦٢	١٥.٧	٢٩.٦٦	المنتجات البتروولية	٣٥١
١٥.٥	٠.٢	٠.٧١	٠.٢	٠.٧٣	٠.٢	٠.٤٢	٠.٢	٠.٣٢	منتجات المطاط	٣٥٢
١٥.٥	٣.٧	١١.١	٢.٧	٧.٩٦	٣.٤	٧٥١	٣.٤	٦.٣٩	منتجات البلاستيك	٣٥١
١٤.٤	١٦.٠	٤٨.٦٥	١٤.٦	٤٣.٢١	٢٠.٧	٤٥.٥٨	٢٢.٥	٤٢.٢٨	المنتجات غير المعدنية	٣٦
١٣.٩	٥.٤	١٦.٢٢	٥.٣	١٥.٧٥	٤.٧	١٠.٢٢	٥.٦	١٠.٤٤	المنتجات المعدنية الأساسية	٣٦
٢١.٨	١٠.٠	٢٩.٩٨	٩.٤	٢٧.٨٢	٨.٠	١٧.٦٥	٨.٩	١٦.٧٤	الآلات والمكانن	٣٧
٤١.٥	٦.٩	٢٠.٨٨	٦.٢	١٨.٢٣	٦.٤	١٤.٦٠	٨.٠	١٥.٠٠	المنتجات غير الكهربائية	٣٨٢+٣٨
١٨.٧	٢.٥	٧.٤١	٢.٤	٧.١٠	١.١	٢.٢٧	٠.٧	١.٣٤	المنتجات الكهربائية	٣٨١
٣.٦	٠.٢	٠.٤٦	٠.٢	٠.٦٥	٠.٣	٠.٦٤	٠.٢	٠.٤٠	معدات النقل	٣٨١
-	٠.٤	١.٢٣	٠.٦	١.٨٤	٠.٢	٠.٥٤	-	-	معدات علمية ومهنية	٣٨١
٠.٧	٠.٣	٠.٩٨	٠.٢	٠.٥٨	٠.١	٠.٢٦	-	-	صناعات تحويلية أخرى	٣٩
١٥.٤	١٠٠	٣٠١.٣١	١٠٠	٢٩٦.٩٧	١٠٠	٢٢٠.٢٠	١٠٠	١٨٨.٢٦	مجموع الصناعات التحويلية*	
		١٦.٠٢		١٩.٢٩		١٣.٢٨		١٠.٤٤	الخدمات الصناعية	
		٣١٧.٣٣		٣١٦.٢٦		٢٣٢.٥٨		١٩٨.٧٠	المجموع الكلي**	

ستثنى بند الخدمات الصناعية استناداً مع التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC) بالرغم من اشتراك قطاع الصناعة التحويلية على هذا البند ضمن الحسابات القومية في الأردن. كما ان التعداد بين ارقام المجموع الكلي والارقام الواردة في الجدول رقم (١-٢) لهذه السنوات ويعود السبب في ذلك الى اختلاف مصادرهما، كما ان التعديل قد يؤدي الى نتائج مختلفة.

- دائرة الإحصاءات العامة -

١- الدراسة الصناعية ١٩٩٨، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، عمان، شباط ١٩٧٠، ص ١٥ - ٢- النشرة الإحصائية السنوية ١٩٧٥، نتائج التعداد الصناعي لعام ١٩٧٤، ص ٢٩٠.

٣- التعداد الصناعي ١٩٨٤، كانون أول ١٩٨٦، ص ٧٢.

٤- الدراسة الصناعية ١٩٨٧، شباط ١٩٨٩، ص ٤٠-٥٠.

٥- التعداد الصناعي ١٩٨٩، ص ٨٨-٩٢، وأصبح الصناعي ١٩٩٠، ص ٧٦-٨١.

المواد الغذائية [رقم ٣١١ + ٣١٢] على هذا الفرع من حيث مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة حيث بلغت الأهمية النسبية لهذه الصناعة نحو (١٢.٤٪) في حين بلغت الأهمية النسبية لصناعة المشروبات [رقم ٣١٣] والتبغ [٣١٤] نحو (٢.٧٪) و (١.٦٪) على التوالي وذلك في عام ١٩٩٠.

ب- فرع صناعة المنسوجات والملبوسات والجلود (قطاع رقم ٢٢ وفق التصنيف الدولي):-

بالرغم من ارتفاع القيمة المضافة لهذا الفرع من (١.٩٢) مليون دينار عام ١٩٦٨ إلى (٢٤.٢١) مليون دينار عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٢.٢٪)، إلا أننا نجد أن الأهمية النسبية لهذا الفرع تتجه نحو الانخفاض حيث انخفضت من (١٤.٨) عام ١٩٦٨ إلى (٨٪) عام ١٩٩٠، مما يعني أن هذا الفرع أيضاً لم يواكب النمو في عموم الصناعة التحويلية، كما نلاحظ أن صناعة المنسوجات [رقم ٣٢١] وصناعة الملابس [رقم ٣٢٢] هي السائدة على هذا الفرع من حيث مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة بالرغم من انخفاض مساهمة هذا الفرع في إجمالي القيمة المضافة بشكل عام، حيث بلغت الأهمية النسبية لصناعة المنسوجات وصناعة الملابس نحو (٤.٣) و (٢.٨٪) في عام ١٩٩٠ على الترتيب، في حين بلغت الأهمية النسبية لصناعة الجلود [رقم ٣٢٣] وصناعة الأحذية [رقم ٣٢٤] نحو (٠.٢٪) و (٠.٧٪) في نفس العام على الترتيب.

ج- فرع صناعة الأخشاب والأثاث (قطاع رقم ٢٣ وفق التصنيف الدولي):

يساهم هذا الفرع بنسبة ضئيلة في إجمالي القيمة المضافة وتتجه هذه النسبة نحو الانخفاض حيث انخفضت من (٥.١٪) عام ١٩٦٨ إلى [٢.٨٪] عام ١٩٩٠ بالرغم من الزيادة الواضحة في القيمة المضافة لهذا الفرع حيث ارتفعت من (٠.٦٧) مليون دينار عام ١٩٦٨ إلى (١١.٤٩) مليون دينار عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٣.٨٪) مما يعني أن هذا الفرع أيضاً لم يواكب معدل النمو في الصناعات التحويلية.

د- فرع صناعة الورق والطباعة والنشر (قطاع رقم ٢٤ وفق التصنيف الدولي):-

يحتل هذا الفرع نسبة ضئيلة في إجمالي القيمة المضافة ولكنها تتجه نحو

الارتفاع حيث ارتفعت من (٤.٣٪) عام ١٩٦٨ الى (٦.٨٪) عام ١٩٩٠ مما يعني ان معدل النمو في هذا الفرع يفوق معدل النمو في عموم الصناعة التحويلية حيث نلاحظ ارتفاع القيمة المضافة لهذا النوع من (٠.٥٦) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٢٠.٤٦) مليون دينار عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٧.٧٪) وهذا المعدل يفوق معدل النمو السنوي في عموم الصناعة التحويلية والبالغ (١٥.٤٪) خلال نفس الفترة، كما نلاحظ ان صناعة الورق [رقم ٢٤١] هي التي ساهمت بارتفاع معدل النمو لهذا الفرع بهذا الشكل حيث بلغ معدل النمو في هذه الصناعة نحو (٢٥.٨٪) مقارنة بمعدل النمو السنوي في صناعة الطباعة والنشر [رقم ٢٤٢] والبالغ (١٣.٦٪) خلال نفس الفترة، مما ادى الى تفوق صناعة الورق على صناعة الطباعة والنشر من حيث مساهمتها في اجمالي القيمة المضافة حيث بلغت الأهمية النسبية لصناعة الورق حوالي (٤.٢٪) في حين بلغت لصناعة الطباعة والنشر حوالي (٢.٦٪) في عام ١٩٩٠.

هـ- فرع صناعة المنتجات الكيماوية والبتروولية بما فيها منتجات المطاط والبيلاستيك (قطاع رقم ٣٥ وفق التصنيف الدولي):-

احتل هذا الفرع أهمية كبيرة في قطاع الصناعة التحويلية حيث ارتفعت القيمة المضافة من (٣.١٧) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٩٩.٤٠) مليون دينار عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٧.٠٪) وهذا المعدل يفوق معدل النمو في عموم الصناعة التحويلية والبالغ (١٥.٤٪) مما ادى الى ارتفاع الأهمية النسبية لهذا الفرع من (٢٤.٤٪) عام ١٩٦٨ الى (٣٣.٠٪) عام ١٩٩٠ ليتحل المرتبة الاولى من بين القطاعات الفرعية للصناعات التحويلية، كما نلاحظ ان صناعة المنتجات الكيماوية (رقم ٣٥١ + ٣٥٢) وصناعة المنتجات البتروولية (رقم ٣٥٣) هي المهيمنة على هذا الفرع من حيث مساهمتها في اجمالي القيمة المضافة حيث بلغت الأهمية النسبية لكل منهما نحو (١٨٪) و (١١.١٪) في عام ١٩٩٠ على الترتيب. في حين بلغت الأهمية النسبية لصناعة منتجات المطاط (رقم ٣٥٥) وصناعة منتجات البيلاستيك (رقم ٣٥٦) نحو (٠.٢٪) و (٣.٧٪) في نفس العام على الترتيب. كما نلاحظ ان صناعة المنتجات البتروولية كانت تتفوق على صناعة المنتجات الكيماوية قبل عام ١٩٨٨، حيث بلغت الأهمية النسبية لصناعة المنتجات البتروولية حوالي (٣٧.٣٪) عام ١٩٨٤ مقارنة بـ (١٠.٧٪) لصناعة المنتجات الكيماوية في نفس العام، الا ان القيمة المضافة لصناعة المنتجات البتروولية اخذت بالانخفاض في السنوات

الآخيرة مقارنة بعام ١٩٨٤، ويعود السبب في ذلك إلى الفاضل المتحقق للحكومة في السنوات الآخيرة (منذ عام ١٩٨٦) من تكرير البترول، والذي عومل كضرائب غير مباشرة^(٩).

و- فرع صناعة المنتجات غير المعدنية (قطاع رقم ٣٦ وفق التصنيف الدولي):-

يساهم هذا الفرع بنسبة بارزة في إجمالي القيمة المضافة حيث ارتفعت هذه النسبة من (١٩.٣٪) عام ١٩٦٨ إلى (٢٠.٢٪) عام ١٩٨٨ ليحتل المرتبة الثانية من بين القطاعات الفرعية للصناعات التحويلية، مما يعني محافظة هذا الفرع على مواكبة النمو في عموم الصناعة التحويلية إذا ارتفعت القيمة المضافة لهذا الفرع من (٢.٥١) مليون دينار عام ١٩٦٨ إلى (٤٥.٥٨) مليون دينار عام ١٩٨٨ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٥.٦٪)، إلا أن الأهمية النسبية لهذا الفرع انخفضت إلى (١٦٪) في عام (١٩٩٠) ليحتل المرتبة الثالثة من بين القطاعات الفرعية للصناعات التحويلية.

ز- فرع صناعة المنتجات المعدنية الأساسية (قطاع رقم ٣٧ وفق التصنيف الدولي):-

يحتل هذا الفرع أهمية متدنية في قطاع الصناعة التحويلية بالرغم من ارتفاع القيمة المضافة من (٠.٩٣) مليون دينار عام ١٩٦٨ إلى (١٦.٣٣) مليون دينار عام ١٩٩٠ وبمعدل سنوي مركب قدره (١٣.٩٪) مما أدى إلى انخفاض الأهمية النسبية لهذا الفرع من (٧.٢٪) عام ١٩٦٨ إلى (٥.٤٪) عام ١٩٩٠، ويشير ارتفاع الأهمية النسبية لهذا الفرع في السنوات الأولى من فترة الدراسة (١٩٦٨ و ١٩٧٤) إلى اشتغال هذا الفرع على مؤسسات التصنيع أو مؤسسات الصب والسباكة المرتبطة بالأعمال الإنشائية.

ح- فرع صناعة الآلات والمكائن والمعدات (قطاع رقم ٣٨ وفق التصنيف الدولي):-

ارتفعت القيمة المضافة لهذا الفرع من (٠.٣٩) مليون دينار عام ١٩٦٨ إلى (٢٩.٩٨) مليون دينار عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٢١.٨٪)، وبما أن

هذا المعدل يفوق معدل النمو في عموم الصناعة التحويلية والبالغ (١٥.٤٪) ارتفعت الأهمية النسبية لهذا الفرع من (٢٪) عام ١٩٦٨ إلى (١.٠٪) عام ١٩٩٠، كما نلاحظ ان الأهمية النسبية لهذا الفرع مالت إلى الانخفاض خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٨) نتيجة انخفاض الأهمية النسبية لصناعة المنتجات غير الكهربائية (رقم ٣٨١ + ٣٨٢) من (٨.٩٪) عام ١٩٧٩ إلى (٦.٤٪) عام ١٩٨٨ وبالمقابل ارتفعت الأهمية النسبية لصناعة المنتجات الكهربائية (رقم ٣٨٣) وصناعة معدات النقل (رقم ٣٨٤) من (٠.٤٪) و (٠.١٪) عام ١٩٧٩ إلى (١.١٪) و (٠.٣٪) عام ١٩٨٨ على الترتيب. وكذلك يشير ارتفاع الأهمية النسبية لصناعة المنتجات الكهربائية ومعدات النقل في السنوات (١٩٦٨ و ١٩٧٤) إلى اشتغالها على مؤسسات التصنيع والصيانة للأجهزة الكهربائية ووسائل النقل.

وهكذا يتضح لنا ضعف هذا الفرع في تحقيق التغيرات الجذرية في عملية التصنيع من خلال تغذية المشاريع الصناعية بالآلات والمعدات الانتاجية، خاصة اذا علمنا ان صناعة المنتجات المعدنية عدا الماكينات والمعدات (رقم ٣٨١) تحتل النسبة الكبرى من القيمة المضافة لهذا الفرع حيث بلغت القيمة المضافة لهذه الصناعة نحو (١٥.١) مليون دينار عام ١٩٩٠ بينما بلغت لصناعة الماكينات غير الكهربائية (رقم ٣٨٢) نحو (٥.٨) مليون دينار في نفس العام^(١٠).

ونخلص مما سبق إلى ان هناك بعض الفروع الصناعية [فرع صناعة المنتجات الكيماوية والبتروولية (رقم ٣٥)، فرع صناعة المنتجات غير المعدنية (رقم ٣٦) وفرع صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ (رقم ٣١)] تهيمن على قطاع الصناعة التحويلية حيث شكلت مانسبته (٦٣.٩٪) في عام ١٩٦٨ من اجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية وارتفعت هذه النسبة إلى (٧٠٪) في عام ١٩٨٨. ثم عادت إلى الانخفاض لتصل إلى (٦٥.٧٪) في عام ١٩٩٠.

٢.١.٢ مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي:

تعتبر نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الدالة على التطور الصناعي باعتباره احد مقاييس التصنيع^(١١).

وللقاء الضوء على مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في الأردن سوف نقوم بالتعرف على هذه المساهمة من خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦) والفترة (١٩٨٣ - ١٩٩٠) للحفاظ على تجانس البيانات^(١٢).

وبمجرد مراجعة الجدول رقم (٢-٣) يتبين لنا بوضوح ان قطاع الصناعة التحويلية احتل خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٤) المرتبة الثانية من بين قطاعات الانتاج السلعي من حيث الأهمية النسبية في مساهمته في اجمالي الناتج المحلي وذلك بعد قطاع الزراعة، واحتل المرتبة الثالثة من بين القطاعات الاقتصادية وذلك بعد قطاعي الخدمات والزراعة وذلك يعود الى انخفاض الأهمية المطلقة لقطاع الصناعة التحويلية في مساهمته في اجمالي الناتج المحلي مقارنة بقطاع الخدمات والزراعة خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٤)، بالرغم من ان معدل النمو في قطاع الصناعة التحويلية كان اعلى نسبيا بالمقارنة مع قطاعي الخدمات والزراعة خلال الفترة المذكورة، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب في قطاع الصناعة التحويلية نحو (١٢.٥٪) بالمقارنة مع (٨.٢٪) لقطاع الخدمات و (١١٪) لقطاع الزراعة، بالاضافة الى ذلك فقد كان معدل النمو في قطاع الصناعة التحويلية اعلى من معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي لنفس الفترة والبالغ (٩.٨٪) مما ادى الى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية من (١٠.١٪) عام ١٩٦٨ الى (١٢.٣٪) عام ١٩٧٤. وبعد عام ١٩٧٤ حدث تطور سريع في قطاع الصناعة التحويلية، وكما ذكرنا سابقا يمكن اعتبار السنوات التي سبقت الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن (١٩٧٣-١٩٧٥) كانت بمثابة مرحلة تمهيدية لتهيئة الوسائل نحو تحقيق النمو والتنمية الصناعية، وبذلك احتل قطاع الصناعة التحويلية خلال النصف الثاني من عقد السبعينات واول الثمانينات المرتبة الاولى من بين قطاعات الانتاج السلعي من حيث الأهمية النسبية في مساهمته في اجمالي الناتج المحلي واحتل المرتبة الثانية من بين القطاعات الاقتصادية وذلك بعد قطاع الخدمات حيث ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية لتصل الى (١٥.٩٪) في عام ١٩٨١، وهي بذلك اعلى نسبة حققها قطاع الصناعة التحويلية في مساهمته في اجمالي الناتج المحلي، وانخفضت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة والخدمات الى (٧.٢٪) و (٦.١٪) على الترتيب خلال نفس العام، وهذا يعود الى النمو الحاصل في قطاع الصناعة التحويلية حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨١) نحو (٢٧.٨٪) وهذا يفوق معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي البالغ (٢٣.١٪) لنفس الفترة، اما بالنسبة الى قطاعي الزراعة والخدمات فقد ارتفع معدل النمو السنوي المركب ليصل الى (١٣.٨٪) و (٢٢.٤٪) على الترتيب خلال نفس الفترة.

جدول رقم (٢-٣)

توزيع الناتج المحلي الاجمالي على القطاعات الاقتصادية
في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦) بالاسعار الجارية

(القيمة بالمليون دينار)

الخدمات		التشييد		الكهرباء والمياه		الصناعة التحويلية		الصناعة الاستخراجية		الزراعة		لناتج المحلي الاجمالي
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	بسر التكلفة
٦٨.٤	٩٤.٦	٧.٠	٩.٧	١.١	١.٥	١٠.١	١٣.٩	١.٧	٢.٣	١١.٧	١٦.٢	١٢٨.٢
٦٨.٠	١٠٨.٩	٦.٦	١٠.٧	١.٠	١.٦	١٠.٠	١٦.٣	١.٥	٢.٥	١٣.٩	٢٢.٥	١٦٢.٥
٧٣.٤	١١٣.٦	٥.٠	٧.٧	١.٢	١.٩	٧.٩	١٢.٢	٢.٤	٣.٧	١٠.١	١٥.٦	١٥٤.٧
٦٩.٩	١١٦.١	٤.٥	٧.٤	١.٣	٢.٢	٨.٥	١٤.١	١.٤	٢.٣	١٤.٤	٢٣.٩	١٦٦.٠
٦٨.٩	١٢٦.٠	٥.٠	٩.٢	١.٤	٢.٥	٨.٣	١٥.٢	١.٨	٢.٣	١٤.٥	٢٦.٦	١٨٢.٨
٦٩.٩	١٣٢.١	٨.٠	١٥.٢	١.٥	٢.٨	٩.١	١٧.٢	٢.١	٤.٠	٩.٣	١٧.٦	١٨٨.٩
٦٢.٦	١٥١.٨	٦.٩	١٦.٨	١.٢	٣.٠	١٢.٣	٢٩.٧	٤.٥	١٠.٨	١٢.٥	٣٠.٣	٢٤٢.٤
٦٥.٦	١٩٨.٨	٦.٣	١٩.٢	١.٠	٣.١	١٣.١	٣٩.٧	٥.٤	١٦.٣	٨.٦	٢٦.٠	٣٠٣.١
٦٤.٢	٢٤٢.٨	٧.٠	٢٦.٢	١.٠	٣.٩	١٣.٢	٥٠.٠	٤.٧	١٧.٨	٩.٩	٣٧.٣	٣٧٨.٤
٦٣.٢	٢٧٧.٨	٨.٤	٣٦.٨	١.٣	٥.٥	١٣.٢	٥٨.٢	٤.٥	١٩.٩	٩.٥	٤١.٧	٤٣٩.٩
٦١.٧	٣٤.١	٩.٣	٥١.٠	١.٣	٧.٢	١٣.٠	٧١.٤	٤.٢	٢٢.٩	١٠.٦	٥٨.٦	٥٥١.٢
٦٣.٢	٤٢٢.٨	١٠.٨	٧٠.٥	١.٥	١٠.١	١٤.١	٩٤.١	٤.١	٢٧.٥	٦.٥	٤٣.٦	٦٦٨.٦
٦٠.٧	٥٤٢.١	١٠.٩	٩٧.٥	١.٩	١٧.١	١٤.٢	١٢٧.٢	٤.٥	٣٩.٩	٦.٧	٦٩.٤	٨٩٣.٢
٦٠.١	٦٢٦.١	١٠.٦	١١٠.٦	٢.٠	٢١.٠	١٥.٩	١٦٥.١	٤.١	٤٣.٢	٧.٢	٧٥.١	١٠٤١.١
٦٠.٧	٧١٠.٣	١٠.٤	١٢١.٩	٢.٢	٢٥.٣	١٥.٨	١٨٤.٩	٣.٩	٤٥.٤	٧.٠	٨١.٨	١١٦٩.٦
٦١.٤	٧٦٢.٧	١٠.٢	١٢٦.٨	٢.٣	٢٨.٣	١٤.٢	١٧٦.٦	٣.١	٣٧.٩	٨.٩	١١٠.٠	١٢٤٢.٣
٦١.٢	٨٠٥.١	٩.٧	١٢٧.٠	٢.٥	٣٣.٥	١٥.٢	٢٠٠.٠	٣.٩	٥٠.٨	٧.٥	٩٨.٦	١٣١٥.٠
٦٢.٥	٨٦٩.٧	٨.٢	١١٤.٧	٢.٥	٣٥.٢	١٣.٧	١٩٠.٣	٤.٥	٦٢.٦	٨.٥	١١٨.٧	١٣٩٠.٦
٦٣.٧	٨٩٢.٩	٨.١	١١٣.٠	٢.٠	٤٢.٠	١٢.٧	١٧٧.٧	٤.٦	٦٤.٤	٧.٩	١١١.١	١٤٠١.١
٦٤.٧		٨.١		١.٦		١٢.٣		٣.٥		٩.٨		

نك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩)، جدول رقم (٤٧)، تشرين اول ١٩٨٩.
البيانات الخاصة بالصناعة التحويلية مأخوذة من الجدول رقم (١-٢).

أما بعد عام ١٩٨١، استمر قطاع الصناعة التحويلية باحتلال المرتبة الثانية بين القطاعات الاقتصادية من حيث الأهمية النسبية في مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بعد قطاع الخدمات، ولكن انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية لتصل إلى (١٢.٧٪) في عام ١٩٨٦، وبالمقابل ارتفعت الأهمية النسبية لقطاعي الزراعة والخدمات لتصل إلى (٧.٩٪) و(٦٣.٧٪) خلال نفس العام على الترتيب. ويعزى هذا الانخفاض في الأهمية النسبية لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية إلى الانخفاض الشديد في معدل النمو السنوي المركب خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٨١) ليصل إلى (١.٥٪) في حين انخفض معدل النمو في قطاعي الزراعة والخدمات إلى (٨.١٪) و(٦.١٪) خلال نفس الفترة على الترتيب.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (٢-٤) أن قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٩٠) لا يزال يحتل المرتبة الأولى من بين قطاعات الإنتاج السلعي والمرتبة الثانية من بين القطاعات الاقتصادية وذلك بعد قطاع الخدمات من حيث مساهمته في إجمالي الناتج المحلي حيث ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية من (١٢.٩٪) عام ١٩٨٣ إلى (١٤.٩٪) عام ١٩٩٠، وكذلك ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من (٦.٣٪) إلى (٧.٥٪) مقابل انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الخدمات والتشييد من (٦٤.٥٪) و(١٢.٢٪) إلى (٦٠.٨٪) و(٦.١٪) خلال نفس الفترة على الترتيب.

وهكذا يتضح لنا أن قطاع الصناعة التحويلية خلال فترة الدراسة، احتل المرتبة الأولى من بين قطاعات الإنتاج السلعي والمرتبة الثانية من بين القطاعات الاقتصادية بعد قطاع الخدمات من حيث مساهمته في إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية بالمتوسط حوالي (١٢.٣٪) خلال الفترة (١٩٨٦-٦٨) [انظر الجدول رقم (٢-٣)] وحوالي (١٢.٧٪) خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٩٠) [انظر الجدول رقم (٢-٤)].

وبمقارنة نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن مع الدول الأخرى، نجد أن الأردن مازال في موقع متأخر مقارنة مع الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية شبه الصناعية، وفي موقع متوسط مقارنة بباقي الدول النامية، حيث تشير التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية أن نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (٢٠٪) في الولايات المتحدة الأمريكية و(٢٢٪) في إنجلترا و(٢٥٪) في فرنسا و(٣٠٪) في اليابان و

جدول رقم (٢-٤)

توزيع الناتج المحلي الاجمالي على القطاعات الاقتصادية
في الأردن خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٩٠) بالاسعار الجارية

(القيمة بالمليون دينار)

الخدمات	التشييد		الكهرباء والمياه		الصناعة التحويلية		الصناعة الاستخراجية		الزراعة		الناتج المحلي الاجمالي بسر التكلفة	
	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %			
٦٤.٥	٩٩١.٠	١٢.٢	١٨٨.٠	١.٤	٢٢.١	١٢.٩	١٩٧.٦	٢.٧	٤٠.٦	٦.٣	٩٧.٢	١٥٣٦.٥
٦٤.٧	١٠٧٠.٠	١٠.٧	١٧٧.٦	١.٩	٣٢.٠	١٤.١	٢٣٢.٧	٣.٧	٦٠.٨	٤.٨	٧٩.٦	١٦٥٣.٧
٦٨.٣	١١٣٦.٩	٨.٧	١٤٤.٤	٢.٤	٤٠.١	١١.٦	١٩٢.٩	٣.٨	٦٢.٧	٥.٣	٨٧.٤	١٦٦٤.٤
٦٩.٥	١١٨٢.٥	٧.٧	١٣٦.٤	٢.٦	٤٤.٢	١٠.٦	١٨٠.٠	٣.٧	٦٣.١	٥.٩	١٠٠.١	١٧٠١.٣
٦٨.٢	١٢٠١.٣	٧.١	١٢٤.٣	٢.٨	٤٨.٥	١١.٣	١٩٩.٦	٣.٦	٦٢.٦	٧.١	١٢٥.١	١٧٦١.٣
٦٧.٣	١٢٦٤.٧	٦.٨	١٢٦.٨	٢.٧	٥٠.٦	١٢.٣	٢٣١.٤	٤.٣	٨٠.٧	٦.٦	١٢٤.٠	١٨٧٨.٢
٦٤.٤	١٤٤١.١	٥.٨	١٢٩.١	٢.٤	٥٤.٤	١٣.٨	٣٠٩.٣	٧.٢	١٦١.٣	٦.٤	١٤٢.٨	٢٢٣٨.٠
٦٠.٨	١٣٦٨.٧	٦.١	١٣٦.٧	٢.٧	٦١.١	١٤.٩	٢٣٦.٣	٨.٠	١٧٩.٢	٧.٥	١٦٨.٤	٢٢٥٠.٤
٦٦.٠		٨.١		٢.٤		١٢.٧		٤.٦		٦.٢		

ركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات النشرة الاحصائية الشهرية، جدول رقم (٤٦)، المجلد السابع والعشرون العدد ٩، ايلول ١٩٩١.

(٢٤٪) في سنغافورة وهونغ كونغ وذلك عام ١٩٨٥^(١٣). وحسب التقرير السنوي عن التنمية الصناعية العالمية لمنظمة التنمية الصناعية للامم المتحدة لعام ١٩٨٧، هناك الآن (٥٠) دولة من مجموع (٩٥) دولة نامية تتوافر حولها البيانات والمعلومات تزيد مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فيها على (١١٪) من دخلها القومي وان هذه النسبة وصلت الى اكثر من (٢٠٪) في (٢٣) دولة نامية، وفي سبع دول نامية تعدت النسبة (٢٤٪)^(١٤).

٣.١.٢ نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية:

يعتبر نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية من المؤشرات الهامة لالقاء الضوء على قدرة الصناعة التحويلية على ملاحقة النمو السكاني والمساهمة في

تطوير مستويات المعيشة، ولذلك فهي مؤشر كمي اضافي يتصف بالبساطة والوضوح من مؤشرات التطور الصناعي^(١٥).

وبتقدير نصيب الفرد من القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية، وكما هو مبين في الجدول رقم (٢-٥) وجد ان هذا النصيب قد سجل ارتفاعات ملحوظة، اذ ارتفع وبالسعر الجارية من (٩.٩) دينار عام ١٩٦٨ الى (٩٧.٥) دينار عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١١٪) خلال فترة الدراسة، في حين ارتفع وبالسعر الثابتة من (٤١.١) دينار عام ١٩٦٨ الى (٦٢.٧) دينار عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٠.٩٪).

وتعكس ارقام الجدول السابق قدرة قطاع الصناعة التحويلية على تحقيق معدلات نمو عالية وبالسعر الجارية تفوق معدلات نمو السكان ولكن هذه القدرة تتجه الى الانخفاض بالسعر الثابتة، كما ان هذه القدرة تتناقص مع الزمن حيث يتبين لنا بوضوح ان نصيب الفرد من القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية استمر في الارتفاع خلال عقد السبعينات واولئل الثمانينات ثم اخذ هذا النصيب بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع بعد عام ١٩٨٢ وذلك بسبب التاثر بحالة الركود الاقتصادي والتي أدت الى انخفاض القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية، بالاضافة الى التاثر بمعدلات تزايد السكان العالية والتي بلغت بالمتوسط نحو (٤.٢٪) خلال فترة الدراسة. كما يشير ارتفاع نصيب الفرد من القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية خلال الاعوام (١٩٨٧، ١٩٨٨، و١٩٨٩) الى قدرة قطاع الصناعة التحويلية على امتصاص أثر العوامل السلبية التي سادت خلال فترة الثمانينات والتكيف معها وبخاصة الركود الاقتصادي ومظاهر الازمة الاقتصادية التي لازال الأردن يعاني منها.

وتجدر الاشارة هنا الى ان انخفاض نصيب الفرد من القيمة المضافة لقطاع لصناعة التحويلية في عام ١٩٩٠، يعود الى الارتفاع الكبير في معدل نمو السكان، ني ذلك العام اذ بلغ نحو (١٠.٩٪)، ويرجع السبب في ذلك الى عودة الكثير من الاردنيين العاملين في دول الخليج العربي اثناء ضم العراق للكويت في عام ١٩٩٠.

جدول رقم (٢-٥)

نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية في الأردن

خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٠) (القيمة بالدينار)

السنة	عدد السكان بالمليون	معدل النمو السكاني	نصيب الفرد من القيمة المضافة بالاسعار الجارية	نصيب الفرد من القيمة المضافة بالاسعار الثابتة (١٩٨٥ = ١٠٠)
١٩٦٨	١.٤١	-	٩.٩	٤١.١
١٩٦٩	١.٤٦	٣.٥	١١.٢	٤٣.١
١٩٧٠	١.٥١	٣.٤	٨.١	٢٩.٥
١٩٧١	١.٥٦	٣.٣	٩.٠	٣١.٤
١٩٧٢	١.٦٢	٣.٨	٩.٣	٣٠.٤
١٩٧٣	١.٦٨	٣.٧	١٠.٢	٢٩.٨
١٩٧٤	١.٧٤	٣.٦	١٧.١	٤١.٦
١٩٧٥	١.٨١	٤.٠	٢١.٩	٤٧.٦
١٩٧٦	١.٨٩	٤.٤	٢٦.٥	٥١.٦
١٩٧٧	١.٩٧	٤.٢	٢٩.٥	٥٠.٣
١٩٧٨	٢.٠٦	٤.٦	٣٤.٧	٥٥.٠
١٩٧٩	٢.١٣	٣.٤	٤٤.٢	٦١.٥
١٩٨٠	٢.٢٢	٤.٢	٥٧.٣	٧١.٨
١٩٨١	٢.٣١	٤.١	٧١.٥	٨٣.٢
١٩٨٢	٢.٤٠	٣.٩	٧٧.٠	٨٣.٥
١٩٨٣	٢.٥٠	٤.٢	٧٠.٦	٧٢.٩
١٩٨٤	٢.٦٠	٤.٠	٧٦.٩	٧٦.٤
١٩٨٥	٢.٦٩	٣.٥	٧٠.٧	٧٠.٨
١٩٨٦	٢.٨٠	٤.١	٦٣.٥	٦٤.٦
١٩٨٧	٢.٩٠	٣.٦	٦٨.٨	٧٠.٧
١٩٨٨	٣.٠٠	٣.٥	٧٧.١	٧٣.٤
١٩٨٩	٣.١١	٣.٧	٩٩.٥	٧٧.٨
١٩٩٠	٣.٤٥	١٠.٩	٩٧.٥	٦٢.٧
المتوسط		٤.٢		

المصدر:

العمود الأول: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٣، الجدول رقم (٢)، العدد ٣٤، والنشرة الاحصائية

السنوية ١٩٨٩، الجدول رقم (١/٢)، العدد ٤، والنشرة الاحصائية السنوية ١٩٩٠، الجدول رقم (١/٢)، العدد ٤١.

- بقية الاعمدة : احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (١-٢).

٤.١.٢ تطور الاستخدام في قطاع الصناعة التحويلية:

تعتبر مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في توفير التشغيل للأيدي العاملة من أهم المبررات لتنمية وتطوير هذا القطاع، خاصة إذا علمنا ان معدل النمو السنوي للسكان في الأردن من أعلى المعدلات في العالم والذي تجاوز (٤٪) كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة [انظر الجدول (٢-٥)].

ومن خلال قراءة الجدول رقم (٢-٦) يتبين لنا ان عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية والتعدين بلغ نحو (٢٤.٢) الف عامل عام ١٩٦٨ ويشكل هؤلاء نسبة (٩.٧٪) من مجمل عدد العاملين في كل القطاعات الاقتصادية، وقد ازداد عدد العاملين خلال عقد السبعينات ليصل في عام ١٩٨٠ نحو (٣٥.٩) الف عامل وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٣.٣٪) خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٠) في حين بلغ معدل النمو السنوي في اجمالي عدد العاملين نحو (٤.١٪) لنفس الفترة ونتيجة للنمو الأبطأ نسبياً في العمالة الصناعية بالمقارنة مع اجمالي العمالة، فقد انخفضت نسبة مساهمة العمالة الصناعية في اجمالي العمالة لتبلغ (٨.٩٪) في عام ١٩٨٠.

وخلال عقد الثمانينات ازداد عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية والتعدين ليصل الى (٥٣.٥) الف عامل عام ١٩٩٠ وبمعدل سنوي مركب قدره (٤.١٪) خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٠)، في حين بلغ معدل النمو السنوي في اجمالي عدد العاملين نحو (٢.٦٪) لنفس الفترة، ونتيجة لذلك فقد ارتفعت مساهمة العمالة الصناعية في اجمالي العمالة لتبلغ (١٠.٢٪) في عام ١٩٩٠. وعلي وجه العموم فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب في العمالة الصناعية نحو (٣.٧٪) خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٠) وهذا المعدل قريب جدا من معدل النمو السنوي في اجمالي العمالة البالغ (٣.٤٪) لنفس الفترة مما ادى الى ارتفاع ضئيل في نسبة مساهمة العمالة الصناعية في اجمالي العمالة حيث ارتفعت من (٨.٧٪) عام ١٩٦٨ الى (١٠.٢٪) عام ١٩٩٠.

ولذلك فان قطاع الصناعة التحويلية والتعدين لم ينجح في امتصاص الفائض من العمالة في قطاع الزراعة حيث انخفضت نسبة العمالة في قطاع الزراعة بشكل كبير جداً من (٢٢.٣٪) عام ١٩٦٨ الى (٧.٣٪) عام ١٩٩٠، مما يدل على عدم قدرة قطاع الصناعة التحويلية على امتصاص البطالة او الايدي

جدول رقم (٦-٢)

توزيع مجمل عدد العاملين على القطاعات الاقتصادية

في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٠)

(العدد بالالف)

السنة	مجممل عدد العاملين	الزراعة		الصناعة التحويلية والتعدين		الكهرباء والمياه		الانشاءات		الخدمات	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١٩٦٨	٢٥١.٦	٥٦.٢	٢٢.٣	٢٤.٣	٩.٧	١.٤	٠.٦	٢٣.٩	٩.٥	١٤٥.٨	٥٧.٩
١٩٦٩	٢٥٥.٣	٥٣.٥	٢١.٠	٢٤.٣	٩.٥	١.٤	٠.٥	٢٤.٠	٩.٤	١٥٢.١	٥٩.٦
١٩٧٠	٢٥٨.٩	٥٠.٤	١٩.٥	٢٤.١	٩.٣	١.٥	٠.٦	٢٣.٦	٩.١	١٥٩.٣	٦١.٥
١٩٧١	٢٦٧.٨	٤٩.١	١٨.٣	٢٤.٧	٩.٢	١.٥	٠.٦	٢٤.١	٩.٠	١٦٨.٤	٦٢.٩
١٩٧٢	٢٧٦.٩	٤٧.٨	١٧.٣	٢٥.٢	٩.١	١.٧	٠.٦	٢٤.٧	٨.٩	١٧٧.٥	٦٤.١
١٩٧٣	٢٩٦.٠	٤٩.٨	١٦.٨	٢٧.٦	٩.٣	١.٨	٠.٦	٢٨.٨	٩.٧	١٨٨.٠	٦٣.٥
١٩٧٤	٣١٦.٤	٥٠.٤	١٥.٩	٢٩.٤	٩.٣	٢.٠	٠.٦	٣٢.٥	١٠.٣	٢٠٢.١	٦٣.٩
١٩٧٥	٣٣٨.١	٥٠.٢	١٤.٩	٣٠.٧	٩.١	٢.١	٠.٦	٣٦.٢	١٠.٧	٢١٨.٩	٦٤.٧
١٩٧٦	٣٦١.٣	٤٩.٥	١٣.٧	٣١.٩	٨.٨	٢.٢	٠.٦	٣٩.٦	١١.٠	٢٣٨.١	٦٥.٩
١٩٧٧	٣٧١.٠	٤٨.١	١٢.٩	٣٢.٥	٨.٨	٢.٣	٠.٦	٤٣.٤	١١.٧	٢٤٤.٧	٦٦.٠
١٩٧٨	٣٨٠.٩	٤٦.٦	١٢.٢	٣٣.٢	٨.٧	٢.٣	٠.٦	٤٧.٠	١٢.٤	٢٥١.٨	٦٦.١
١٩٧٩	٣٩١.١	٤٥.١	١١.٥	٣٣.٧	٨.٦	٢.٤	٠.٦	٥٠.٨	١٣.٠	٢٥٩.١	٦٦.٣
١٩٨٠	٤٠٥.٣	٤١.٤	١٠.٢	٣٥.٩	٨.٩	٢.٧	٠.٧	٥٠.٩	١٢.٦	٢٧٤.٤	٦٧.٧
١٩٨١	٤١٨.٤	٣٩.٠	٩.٣	٣٩.٣	٩.٤	٣.١	٠.٧	٥٢.٥	١٢.٦	٢٨٤.٥	٦٨.٠
١٩٨١	٤٣١.٨	٣٥.٨	٨.٣	٤١.٩	٩.٧	٣.٦	٠.٨	٥٢.٦	١٢.٢	٢٩٧.٩	٦٩.٠
١٩٨٢	٤٤٥.٣	٣٢.٨	٧.٤	٤٤.٦	١٠.٠	٤.١	٠.٩	٥٢.٧	١١.٨	٣١١.٢	٦٩.٩
١٩٨١	٤٥٨.٥	٣٤.٩	٧.٦	٤٧.٤	١٠.٣	٤.٦	١.٠	٥٢.٧	١١.٥	٣١٨.٩	٦٩.٦
١٩٨١	٤٧٢.٣	٣٦.٩	٧.٨	٤٩.٩	١٠.٦	٥.٢	١.١	٥١.٩	١١.٠	٣٢٨.٤	٦٩.٥
١٩٨١	٤٩٢.٥	٣٧.٤	٧.٦	٥٢.٧	١٠.٧	٥.٤	١.١	٥٤.٢	١١.٠	٣٤٢.٨	٦٩.٦
١٩٨١	٥٠٩.٣	٣٧.٧	٧.٤	٥٣.٦	١٠.٥	٨.٥	١.٧	٥٣.٣	١٠.٥	٣٥٦.٢	٦٩.٩
١٩٨٠	٥٢١.٨	٣٩.٧	٧.٦	٥٣.٧	١٠.٣	٨.٣	١.٦	٥٢.٢	١٠.٠	٣٦٧.٩	٧٠.٥
١٩٨١	٥٢٣.٥	٣٧.٧	٧.٢	٥٤.٤	١٠.٤	٧.٣	١.٤	٥٠.٨	٩.٧	٣٧٣.٣	٧١.٣
١٩٩٠	٥٢٤.٢	٣٨.٣	٧.٣	٥٣.٥	١٠.٢	٦.٨	١.٣	٥١.٩	٩.٩	٣٧٣.٧	٧١.٣
لتوسط		١٢.٦		٩.٦		٠.٨		١٠.٨		٦٦.٢	

المصدر: ١- عيسى إبراهيم وآخرون، واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الأول، الجمعية العلمية الملكية، مركز البحوث الاقتصادية، جدول رقم (١-٩)، ص ٦٢.

٢- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة العمل، التقرير السنوي لعام ١٩٨٩، مديرية الأبحاث، جدول رقم (١-١) ص ١٩.

٣- تقديرات وزارة العمل، مديرية الأبحاث، انظر في ذلك: دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية ١٩٩١ م، العدد ٤٢، جدول رقم ٤/٢/١، ص ٨٠.

العاملة الجديدة وذلك من خلال انخفاض نسبة مساهمة العمالة الصناعية في إجمالي العمالة مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث احتل قطاع الصناعة التحويلية والتعدين المرتبة الرابعة بين القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠) من حيث مساهمته في إجمالي عدد العاملين، إذ بلغت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية (بضمه التعدين) بالمتوسط (٩.٦٪) في حين بلغت مساهمة القطاعات الخدمية والزراعة والانشاءات بالمتوسط (٦٦.٢٪) و (١٢.٦٪) و (١٠.٨٪) على الترتيب خلال فترة الدراسة.

وبالرغم من توجه قطاع الصناعة التحويلية والتعدين في السنوات الأخيرة ليحتل المرتبة الثانية بين القطاعات الاقتصادية بعد القطاعات الخدمية من حيث مساهمته في إجمالي عدد العاملين إلا أن نسبة مساهمته في إجمالي عدد العاملين لازالت تتسم بالانخفاض، مقارنة بنسبة مساهمة القطاعات الخدمية.

وربما يعزى السبب في ذلك إلى اعتماد القطاع الصناعي على الأساليب الانتاجية ذات الاستخدام المكثف لرأس المال وخاصة أن الصناعة بطبيعتها تستوعب نسبة أعلى من التكنولوجيا كثيفة رأس المال بالمقارنة مع القطاعات الأخرى وخاصة الخدمية منها، والتي تعتمد على عنصر العمل باعتباره أهم عناصر الانتاج، إضافة إلى أن القطاع الصناعي عانى منذ منتصف السبعينات من نقص الكوادر الفنية المدربة نتيجة للهجرة المتزايدة لليد العاملة الأردنية إلى الأسواق الخارجية (البلدان العربية المجاورة) ولقد قدر عدد هؤلاء بحوالي (١٥٠) الف عامل خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٧٧) مما أدى بالقطاع الصناعي إلى استخدام الأساليب الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية بسبب قلة الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة (١٦).

٥.١.٢ تطور انتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية:

تعتبر انتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية من أهم معايير التطور الصناعي حيث أن تطور انتاجية العامل تعكس مجموعة من المتغيرات الهامة في قياس التطور الصناعي كتطور الخبرات والمهارات وحسن الإدارة وأساليب الانتاج

المستخدمة، وبالرغم من تعدد طرق احتساب انتاجية العامل الا ان طريقة احتساب نصيب العامل من القيمة المضافة هي من افضل الطرق واكثر استخداماً^(١٧).

ويمكننا تعريف انتاجية العامل على النحو التالي^(١٨):
 انتاجية العامل المتوسطة = $\frac{\text{القيمة المضافة بالاسعار الثابتة}}{\text{عدد العمال}}$ (٣-٢)

ويتضح من الجدول رقم (٧-٢) ان انتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية قد ارتفعت من (٣.٩٣.١) دينار عام ١٩٦٨ الى (٤٤٢٨.٦) دينار عام ١٩٨٩ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١.٧٪) خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٩)، وهذا المعدل يفوق معدل النمو السنوي لانتاجية العامل في مجموعة البلدان النامية والبالغ (١.٣٪) خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٠)^(١٩). في حين بلغ معدل النمو السنوي لانتاجية العامل في الأردن خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٩) نحو (٤.٦٪).

جدول رقم (٧-٢)

تطور انتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية

السنة	عدد العاملين (بالالف)	القيمة المضافة بالاسعار الجارية (بالمليون دينار)	القيمة المضافة بالاسعار الثابتة* (بالمليون دينار)	انتاجية العامل (بالدينار)
١٩٦٨	١٧.٥	١٢.٩٩	٥٤.١٣	٣.٩٣.١
١٩٧٤	١٤.١١	٣٣.٥٩	٨١.٧٣	٢٣٨٩.٩
١٩٧٩	٢٩.٢٣	٨٨.٩٤	١٢٣.٨٧	٤٢٣٧.٧
١٩٨٤	٣٩.٩٣	١٩٠.٢٦	١٨٨.٩٤	٤٧٣١.٨
١٩٨٦	٤٢.٩٧	١٦٨.١٣	١٧١.٠٤	٣٩٨٠.٥
١٩٨٧	٤٦.٩٠	١٨٨.٢٦	١٩٣.٢٩	٤١٢١.٣
١٩٨٨	٤٨.٤٢	٢٢٠.٢٠	٢٠٩.٥١	٤٢٢٦.٩
١٩٨٩	٥٢.٤٧	٢٩٦.٩٧	٢٣٢.٣٧	٤٤٢٨.٦
١٩٩٠	٥٦.٥٥	٣٠١.٣١	١٩٣.٨٩	٣٤٢٨.٦

* تم تقديرها بالاعتماد على مخفض الناتج المحلي الاجمالي باعتبار سنة (١٩٨٥ = ١٠٠).

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (٢-٢).

ومما تجدر الإشارة الى ذكره هنا، ان انتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية قد انخفضت من (٤٧٣١.٨) دينار عام ١٩٨٤ الى (٣٩٨٠.٥) دينار عام ١٩٨٦ كما انخفضت من (٤٤٢٨.٦) دينار عام ١٩٨٩ الى (٣٤٢٨.٦) عام ١٩٩٠ ويعود السبب في ذلك الى انخفاض القيمة المضافة وارتفاع عدد العاملين في عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ [انظر الجدول رقم (٢-٧)] حيث تبين لنا من المعادلة السابقة ان انتاجية العامل تزداد اذا ارتفعت القيمة المضافة او تناقص عدد العمال او ارتفعت القيمة المضافة بمعدل يفوق معدل ازدياد عدد العمال.

ان ارتفاع معدل نمو انتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية يعود لاسباب عديدة منها ما يقرب أثر ايجابي على استخدام عنصر العمل مثل تطوير الخبرات والمهارات وحسن الادارة، ومنها ما يؤثر سلبياً على استخدام عنصر العمل مثل استخدام اساليب الانتاج ذات الكثافة الرأسمالية مما يؤدي الى عدم مواكبة معدل النمو في عدد العاملين لمعدل النمو في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية^(٢٠)، ومما لاشك فيه ان اعتماد الصناعة التحويلية في الأردن على اساليب الانتاج ذات الكثافة الرأسمالية يساهم في زيادة انتاجية العامل، بدليل انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في اجمالي عدد العاملين، اضافة الى انخفاض معدل النمو في عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية بالمقارنة مع معدل النمو في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية حيث بلغ معدل النمو في عدد العاملين (٣.٩٪) خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٩)، في حين بلغ معدل النمو في القيمة المضافة بالاسعار الثابتة نحو (٨.٧٪) لنفس الفترة، كما بلغ معدل النمو في عدد العاملين نحو (٥.٤٪) خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٩) في حين بلغ معدل النمو في القيمة المضافة بالاسعار الثابتة نحو (٧.٢٪).

٦.١.٢ تطور الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية:

نظراً لعدم توفر البيانات عن التكوين الرأسمالي (الاستثمار) حسب القطاعات الاقتصادية في الأردن، لجأنا الى الاستثمارات المخططة في مختلف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن للتعرف على تطور حجم الاستثمارات

المخصصة لقطاع الصناعة التحويلية والتي تعكس مدى الاهتمام بقطاع الصناعة التحويلية على مستوى القطاع العام والخاص.

وكما ذكرنا سابقا ان السنوات التي سبقت خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) كانت بمثابة مرحلة تمهيدية لتهيئة الوسائل نحو تحقيق النمو والتنمية الصناعية، ومما يؤكد ذلك انخفاض حجم الاستثمارات المخططة لقطاع الصناعة التحويلية في برنامج السنوات السبع (١٩٦٤-١٩٧٠) والتي شكلت مانسبته (٢.٩٪) من اجمالي الاستثمارات المخططة في حين ان الاستثمارات المخططة للقطاعات الاخرى اتسمت بالارتفاع وخاصة القطاعات المكمل والمساندة لقطاع الصناعة التحويلية مثل قطاع الزراعة والمياه وقطاع النقل، والمواصلات وقطاع الصناعات الاستخراجية والتي شكلت مانسبته (٢٥.٦٪) و (١٩.٣٪) و (١١٪) من اجمالي الاستثمارات المخططة على الترتيب^(٢١).

وبالنظر الى الجدول رقم (٢-٨) نلاحظ من حجم الاستثمارات المخططة لقطاع الصناعة التحويلية في خطط التنمية الاردنية الاربعة مدى اهتمام الحكومة بقطاع الصناعة التحويلية، حيث بلغت الاهمية النسبية للاستثمارات المخططة لقطاع الصناعة التحويلية في الخطة الثلاثية (٧٣-١٩٧٥) نحو (٩.٦٪) من اجمالي الاستثمارات المخططة، وبذلك احتل قطاع الصناعة التحويلية المرتبة الثالثة بين مجمل القطاعات من ناحية الاستثمارات المخططة بعد قطاعي النقل والاسكان وكذلك ارتفعت الاهمية النسبية للاستثمارات المخططة لقطاع الصناعة التحويلية في الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٦-١٩٨٠) لتصل الى (٢٢.١٪) من اجمالي الاستثمارات المخططة، واحتل قطاع الصناعة التحويلية المرتبة الاولى بين مجمل القطاعات من ناحية الاستثمارات المخططة، الامر الذي ادى الى نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في النصف الثاني من عقد السبعينات خاصة اذا علمنا ان حجم الاستثمار الفعلي بلغ خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى نحو (٨٧٩.٦) مليون دينار في حين كان حجم الاستثمار المخطط نحو (٧٦٥) مليون دينار اي ان نسبة الانجاز بلغت حوالي (١١٥٪).

جدول رقم (٢-٨)

الأهمية المطلقة والنسبية لتوزيع مجمل الاستثمارات المخططة على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الخطط التنموية

الخمسية الثالثة (١٩٨٦-١٩٩٠)		الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥)		الخمسية الاولى (١٩٧٦-١٩٨٠)		الثلاثية (١٩٧٥-١٩٧٥)		القطاع	الخطة
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة		
٩.٤	٢٩٣.٨	٧.١	٢٣٤.٥	٥.٣	٤٠.١	٧.٣	١٣.٠	الزراعة	
٧.٠	٢١٩.١	٥.٤	١٧٩.٣	٧.٨	٥٩.٩	٥.٠	٨.٩	الصناعة الاستخراجية	
٥.٦	١٧٤.١	١٧.٦	٥٧٩.٨	٢٢.١	١٦٩.٣	٩.٦	١٧.٢	الصناعة التحويلية*	
٩.٠	٢٨٠.٤	١٥.٨	٥٢١.٧	١٢.٧	٩٧.٤	٨.٢	١٤.٦	المياه والري	
٢.١	٦٣.٨	٥.٠	٦٥.٧	٣.٢	٢٤.٤	٤.٠	٧.٢	السياحة والآثار	
٨.٥	٢٦٣.٩	٢.٠	١٦٣.٤	٥.٦	٤٢.٩	٥.٥	٩.٨	الطاقة والكهرباء	
١٤.٤	٤٤٩.٦	١٦.٥	٥٤٥.٥	١٥.٧	١١٩.٩	٢.٠	٣٥.٨	النقل	
٢.١	٩٧.٣	٣.٢	١٠٦.٨	٢.٦	٢٠.١	٣.٧	٦.٧	المواصلات	
١.٠	٣٢.٤	١.١	٣٧.٠	٠.٥	٣.٨	٠.٤	٠.٨	التجارة والتموين	
٢.٠	٦٢.٤	٣.١	١٠٠.٧	١.٢	٩.٠	٠.٨	١.٥	الصحة	
								الثقافة والشباب والترفيه	
٩.٧	٣٠٢.٧	٧.٤	٢٤٤.٠	٤.٩	٣٧.٥	٦.١	١٠.٩	والاعلام	
								القوى العاملة والشؤون	
١.١	٢٣.١	٠.٧	٢٤.٤	٠.٦	٤.٨	٠.٨	١.٥	الاجتماعية	
١٧.٩	٥٥٨.٠	٩.٤	٣٠٨.١	١١.٢	٨٦.٠	١٩.٥	٣٤.٩	الاسكان والبنية الحكومية	
٤.٩	١٥٤.١	٥.٣	١٧٥.٦	٥.١	٣٨.٨	٨.٢	١٤.٨	الشؤون البلدية والقروية	
٠.٦	١٧.١	٠.٢	٦.٤	٠.٧	٥.٥	٠.٧	١.٢	الارواقف	
								العلوم والتكنولوجيا	
٠.٥	١٤.٤	٠.٢	٧.٤	٠.٨	٥.٩	٠.٢	٠.٣	والاحصاءات	
٣.٢	٩٩.٣	-	-	-	-	-	-	الانشاءات	
١٠٠.٠	٣١٦٥.٥	١٠٠.٠	٣٣٠٠.٠	١٠٠.٠	٧٦٥.٣	١٠٠.٠	١٧٩.٠	المجموع	
			٢٦٣٦.١		٨٧٩.٦			حجم الاستثمار الفعلي	
			٧٩.٩		١١٥.٠			نسبة الانجاز	

* تم تقسيم الاستثمارات المخططة لقطاع الصناعة والتعدين بين الصناعات التحويلية والاستخراجية بالاسترشاد بالملحق رقم (١٠) من كتاب (النمو الصناعي في اقتصاد معان: حالة الأردن، مصدر سابق، ص ٢٢٥). المصدر: - المملكة الأردنية الهاشمية:

- ١- خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٥-١٩٧٣) جدول رقم (٥)، ص ٤٠.
- ٢- خطة التنمية الخمسية (١٩٨١-١٩٨٥)، جدول رقم (٨) و (٩)، ص ٥٥-٥٦-٥٧.
- ٣- خطة التنمية الخمسية (١٩٨٦-١٩٩٠)، جدول رقم (١٠) و (١١)، ص ١٠٠-١٠١-١٠٢.

وبالرغم من انخفاض الاهمية النسبية للاستثمارات المخططة لقطاع الصناعة التحويلية في الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٦) لتصل الى (١٧.٦٪) من اجمالي الاستثمارات المخططة، الا ان قطاع الصناعة التحويلية ظل يحتل المرتبة الاولى بين مجمل القطاعات من ناحية الاستثمارات المخططة مما ادى الى استمرار نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية وخاصة في السنوات الاولى من الخطة الخمسية الثانية، ثم تأثر بعد ذلك بالركود الاقتصادي الذي ساد المنطقة، الامر الذي اثر على حجم الاستثمارات الموجهة نحو قطاع الصناعة التحويلية، بدليل ان حجم الاستثمار الفعلي بلغ خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية نحو (٢٦٣٦.١) مليون دينار في حين كان حجم الاستثمار المخطط نحو (٣٣٠٠) مليون دينار اي ان نسبة الانجاز بلغت (٧٩.٩٪).

ونظراً لاستمرار تأثر الاقتصاد الأردني بالركود الاقتصادي وما نجم عنه من انخفاض في المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج^(٢٢)، فقد انخفض حجم الاستثمارات الكلية في الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) مقارنة بحجم الاستثمارات الكلية في الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٥) وكذلك انخفض حجم الاستثمارات المخططة لقطاع الصناعة التحويلية ليصل الى (١٧٤.١) مليون دينار وبنسبة (٥.٦٪) من اجمالي الاستثمارات المخططة وتوجيه العناية المتزايدة للقطاعات الاجتماعية والخدمية، مما ادى الي نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية بصورة ابطأ نسبياً مما كان عليه الامر في النصف الثاني من عقد السبعينات واولئ الثمانينات بدليل ان القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي احتل المرتبة الثالثة بين مجمل القطاعات من ناحية الاستثمارات المخططة بعد قطاعي الاسكان والنقل، في حين ان قطاع الصناعة التحويلية احتل المرتبة الاولى في الخطة الخمسية الاولى والثانية واحتل المرتبة الثالثة في الخطة الثلاثية الاولى من ناحية الاستثمارات المخططة.

ويمكن ان نخلص مما سبق الى النتائج التالية:-

١- حقق قطاع الصناعة التحويلية نمواً وتطوراً ملحوظاً، اذ بلغ معدل النمو الحقيقي في القيمة المضافة نحو (٧.٢٪) بالمتوسط خلال فترة الدراسة، بالرغم

من انخفاض معدلات النمو منذ عام ١٩٨٢ مقارنة بما كانت عليه خلال النصف الثاني من عقد السبعينات واولئ الثمانينات.

٢- ساهم التوسع في الطلب المحلي في نمو وتطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية حيث بلغت مرونة الطلب (القيمة المضافة) بالنسبة للدخل حوالي (١.٠٥) وبالنسبة لعدد السكان حوالي (١.٤٩).

٣- هيمنة بعض الفروع الصناعية (فرع صناعة المنتجات الكيماوية والبتروولية رقم (٣٥) وفرع صناعة المنتجات غير المعدنية رقم (٣٦) وفرع صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ رقم (٣١)) على قطاع الصناعة التحويلية حيث شكلت مانسبته (٦٣.٩٪) عام ١٩٦٨ من اجمالي القيمة المضافة وارتفعت هذه النسبة الى (٧٠٪) في عام ١٩٨٨، ثم عادت الى الانخفاض قليلا لتصل الى (٦٥.٧٪) في عام ١٩٩٠.

٤- اصبح قطاع الصناعة التحويلية منذ منتصف السبعينات يحتل المرتبة الاولى من بين قطاعات الانتاج السلعي والمرتبة الثانية من بين مجمل القطاعات الاقتصادية بعد قطاع الخدمات من حيث الاهمية النسبية لمساهمته في اجمالي الناتج المحلي، وقد بلغت هذه الاهمية النسبية بالمتوسط نحو (١٢.٣٪) خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٦) ونحو (١٢.٧٪) خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٩٠).

٥- قدرة قطاع الصناعة التحويلية على تحقيق معدلات نمو وبالاسعار الجارية تفوق معدل نمو السكان ولكن هذه القدرة تتضاءل بالاسعار الثابتة، حيث حقق نصيب الفرد من القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية معدل نمو سنوي مركب قدره (١١٪) بالاسعار الجارية و (١.٩٪) بالاسعار الثابتة في حين بلغ معدل النمو السنوي لعدد السكان حوالي (٤.٢٪) كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة.

٦- عدم قدرة قطاع الصناعة التحويلية والتعدين على امتصاص الفائض من العمالة في قطاع الزراعة وبالتالي عدم قدرته على امتصاص البطالة او الايدي العاملة الجديدة بسبب انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية

والتعدين والتي شكلت بالمتوسط (٩.٦٪) من اجمال العمالة خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠) بالمقارنة مع القطاعات الاخرى وخاصة قطاع الخدمات، وربما يعزى السبب في ذلك الى اعتماد قطاع الصناعة التحويلية والتعدين على الاساليب الانتاجية ذات الاستخدام المكثف لرأس المال في حين ان القطاعات الاخرى تعتمد على عنصر العمل باعتباره اهم عناصر الانتاج.

٧- بلغ معدل النمو السنوي المركب في انتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية نحو (١.٧٪) خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٩) وقد يعزى ذلك الى تطور الخبرات والمهارات وحسن الادارة وذلك له تأثير ايجابي على استخدام عنصر العمل، او الى استخدام اساليب الانتاج ذات الاستخدام المكثف لرأس المال وهذا له تأثير سلبي على استخدام عنصر العمل مما يؤدي الى عدم مواكبة معدل النمو في عدد العاملين لمعدل النمو في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية.

٨- لم يحظ قطاع الصناعة التحويلية بالاهتمام في برنامج السنوات السبع (١٩٦٤ - ١٩٧٠) والخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) من خلال انخفاض الاهمية النسبية للاستثمارات المخططة لقطاع الصناعة التحويلية من اجمالي الاستثمارات المخططة. في حين حظي قطاع الصناعة التحويلية بالاهتمام المتزايد في الخطة الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) والخطة الخمسية الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) والخطة الخمسية الثانية (٨١-١٩٨٥) حيث احتل المرتبة الثالثة في الخطة الثلاثية، والمرتبة الاولى في الخطة الخمسية الاولى والثانية، من حيث الاستثمارات المخططة، مما ادى الى نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية بشكل واضح خلال النصف الثاني من عقد السبعينات واول الثمانينات.

٢٠٢ المبحث الثاني

تطور الهيكل الانتاجي لقطاع الصناعة التحويلية

والتغيرات الهيكلية

يعد قطاع الصناعة التحويلية محور وجوهر عملية التنمية الاقتصادية لاي بلد، ولذلك تتجه اغلبية البلدان النامية ومنها الأردن الى الاهتمام بهذا القطاع وتطويره، فهي تعمل باستمرار على تسخير معظم أنشطة قطاعات الاقتصاد وبصورة خاصة النشاط الاستيرادي باعتباره احد أنشطة قطاع التجارة الخارجية في تنمية وتطوير قطاع الصناعة التحويلية، ولأجل معرفة مدى مساهمة المستوردات في تطوير قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، لابد اولاً من تحديد الهيكل الانتاجي والتغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية للتعرف على مدى اعتماد القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع الصناعة التحويلية على المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.

وتعني دراسة التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية بالتغيرات التي تحدث في نمط الانتاج خلال فترة زمنية معينة ويكون تحليل التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية على مستويات تجميعية مثل مستوى الصناعة الواحدة او مستوى الفروع الصناعية الرئيسية او حسب طبيعة المنتجات مثل الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية^(٢٣).

ويمكننا دراسة تطور الهيكل الانتاجي لقطاع الصناعة التحويلية والتغيرات الهيكلية التي طرأت عليه خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)، وبالاعتماد على البيانات المتوفرة عن السنوات التي تم فيها اجراء تعداد صناعي (١٩٦٨، ١٩٧٤، ١٩٧٩، ١٩٨٤، ١٩٨٨، ١٩٩٠). فقد قام الباحث بتصنيف هيكل الانتاج الصناعي التحويلي الى ثلاث قطاعات صناعية رئيسية: الصناعات الاستهلاكية والصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية، وقد تم ذلك في ضوء الدراسات التطبيقية في هذا المجال، ولقد اشتملت الصناعات الاستهلاكية على صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات والجلود والأحذية والأخشاب والأثاث والصناعات التحويلية

الأخرى. أما الصناعات الوسيطة فقد اشتملت على صناعات الورق والطباعة والنشر والمنتجات الكيماوية والبتروولية ومنتجات المطاط والبلاستيك والمنتجات غير المعدنية، في حين اشتملت الصناعات الرأسمالية على صناعات المنتجات المعدنية الأساسية والمنتجات غير الكهربائية والكهربائية ومعدات النقل.

ولذلك ينبغي التحفظ عند دراسة الأرقام الخاصة بالصناعات الاستهلاكية، ذلك انها في الحقيقة عادة ماتكون اكبر مما تعكسها البيانات الاحصائية المجردة، لان هناك صناعات عديدة تصنف كصناعات وسيطة غير انها تتضمن انتاج سلع استهلاكية بنسبة او بأخرى كصناعة الورق والمنتجات الكيماوية والبتروولية والمنتجات غير المعدنية، بل ان الصناعات الرأسمالية هي الأخرى تتضمن انتاج سلع الاستهلاك المعمرة كالثلاجات والغسالات والتدفئة وغير ذلك، وبناء على ذلك فان البيانات التي يعتمد عليها في التحليل تتسم بصفة عامة بتخفيف اهمية الصناعات الاستهلاكية وتضخيم اهمية الصناعات الوسيطة والرأسمالية^(٢٤).

وهكذا يمكن متابعة تطور الهيكل الانتاجي لقطاع الصناعة التحويلية والتغيرات التي طرأت عليه خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٠) من خلال المؤشرات المبينة في الجدولين رقم (٢-٩) و (٢-١٠) والتي تشير الى ان انتاج الصناعات الوسيطة اصبح هو الطابع السائد على انتاج قطاع الصناعة التحويلية، بعد ان كان انتاج الصناعات الاستهلاكية هو السائد على انتاج قطاع الصناعة التحويلية حتى منتصف السبعينات، اذ ارتفع انتاج الصناعات الوسيطة من (١١.٣٤) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٧٤٢.٤٩) مليون دينار عام ١٩٩٠ وبمعدل سنوي مركب قدره (٢٠.٩٪) خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٠) ، ونتيجة لمعدل النمو الاسرع نسبياً في انتاج الصناعات الوسيطة من معدل النمو في مجمل انتاج قطاع الصناعة التحويلية والبالغ (١٨.٤٪) ارتفعت الأهمية النسبية لمساهمة انتاج الصناعات الوسيطة من (٢٨.١٪) عام ١٩٦٨ الى (٦٠.٦٪) عام ١٩٩٠ من مجمل انتاج قطاع الصناعة التحويلية، وهكذا يتضح لنا مقدار التزايد في الأهمية النسبية لانتاج الصناعات الوسيطة والبالغ (٢٢.٥٪) خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠).

جدول رقم (٢-٩)

تطور الهيكل الانتاجي لقطاع الصناعة التحويلية حسب طبيعة المنتجات ونسبة كل منهما الى مجمل الانتاج الصناعي التحويلي، وبالاسعار الجارية.

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	١٩٦٨		١٩٧٤		١٩٧٩		١٩٨٤		١٩٨٨		١٩٩٠	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الاستهلاكية	١٥.٢٨	٥١.٦	٣١.١٨	٥٠.٩	٧٦.٥٤	٢٧.٥	١٨٩.٦٧	٢٣.٠	٢٣٨.١٤	٢٧.٢	٢٣١.٩٢	٢٧.١
الوسيطة	١١.٢٤	٣٨.١	٢١.٦٧	٣٥.٣	٤٥.٥٨	٤٥.٨	٥٦٨.٢	٦٩.٠	٥٣٢.٩٧	٦٠.٩	٧٤٢.٤٩	٦٠.٦
الرأسمالية	٣.٠٧	١٠.٣	٨.٤٥	١٣.٨	٣٤.١٦	١٦.٧	٦٥.٨٣	٨.٠	١.٣.٦٨	١١.٩	١٥١.٣	١٢.٣
مجمل الانتاج الصناعي التحويلي	٢٩.٧٩	١٠٠	٦١.٣٠	١٠٠	٢٠٤.٢٨	١٠٠	٨٢٣.٧١	١٠٠	٨٧٤.٧٩	١٠٠	١٢٢٥.٧	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت بالاعتماد على:

- دائرة الاحصاءات العامة:

١- تقرير الدراسة الصناعية ١٩٦٨، شباط ١٩٧٠، ص ١٥.

٢- النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٥، ص ٢٩٠.

٣- التعداد الصناعي ١٩٧٩، تشرين اول ١٩٨١، ص ٧٩.

٤- التعداد الصناعي ١٩٨٤، كانون اول ١٩٨٦، ص ١٧١ و ٨٣.

٥- التعداد الصناعي ١٩٨٨، ص ٧٩-٨٤.

٦- المسح الصناعي ١٩٩٠، ص ٧-٧٥.

جدول رقم (٢-١٠)

تطور معدلات النمو لهيكل الانتاج الصناعي التحويلي حسب طبيعة المنتجات

ومقدار التغير في الأهمية النسبية لكل منهما.

الفترة	معدل النمو السنوي المركب (%)						مقدار التغير في الأهمية النسبية					
	٧٤-٦٨	٧٩-٧٤	٨٤-٧٩	٨٨-٨٤	٩٠-٨٨	٩٠-٦٨	٧٤-٦٨	٧٩-٧٤	٨٤-٧٩	٨٨-٨٤	٩٠-٨٨	٩٠-٦٨
صناعات	١٢.٥	١٩.٧	١٩.٩	٥.٩	١٨.٧	١٥.٠	٠.٧-	١٣.٤-	١٤.٥-	٤.٢	٠.١-	٩.٠-٦٨
ستهلاكية	١١.٤	٣٤.٠	٤٣.٤	١.٦-	١٨.٠	٢٠.٩	٢.٨-	١٠.٥	٢٣.٢	٨.١-	٠.٣-	٢٢.٥
وسيطة	١٨.٤	٣٢.٢	١٤.٠	١٢.٠	٢٠.٨	١٩.٤	٣.٥	٢.٩	٨.٧-	٣.٩	٠.٤	٢
أسمالية	١٢.٨	٢٧.٢	٣٢.٢	١.٥	١٨.٤	١٨.٤	١٨.٤	١٨.٤	١٨.٤	١٨.٤	١٨.٤	١٨.٤

المصدر: احتسب بالاعتماد على الجدول السابق

اما انتاج الصناعات الاستهلاكية فقد ارتفع من (١٥.٣٨) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٣٣١.٩٣) مليون دينار عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٥٪) خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٠)، ونتيجة للنمو الأبطأ نسبياً في انتاج الصناعات الاستهلاكية من النمو في مجمل انتاج قطاع الصناعة التحويلية، انخفضت الأهمية النسبية لمساهمة الصناعات الاستهلاكية من (٥١.٦٪) عام ١٩٦٨ الى (٢٧.١٪) عام ١٩٩٠. من مجمل انتاج قطاع الصناعة التحويلية، وهكذا يتبين لنا مقدار التناقض في الأهمية النسبية لانتاج الصناعات الاستهلاكية والبالغ (٢٤.٥٪)، وكان معظم هذا التناقض لصالح انتاج الصناعات الوسيطة.

اما بالنسبة الى انتاج الصناعات الرأسمالية فقد ارتفع من (٣.٠٧) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (١٥١.٣٥) مليون دينار عام ١٩٩٠ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٩.٤٪) وهذا المعدل يفوق معدل النمو السنوي في مجمل انتاج قطاع الصناعة التحويلية والبالغ (١٨.٤٪) مما أدى الى ارتفاع نسبة مساهمة الصناعات الرأسمالية من (١٠.٣٪) عام ١٩٦٨ الى (١٢.٣٪) عام ١٩٩٠، ومن ذلك يتبين ان نسبة مساهمة انتاج الصناعات الرأسمالية في اجمالي انتاج قطاع الصناعة التحويلية لم تزد خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٠) عن (٢٪) وهي نسبة منخفضة مقارنة بالصناعات الوسيطة، كما ان انتاج الصناعات الرأسمالية لازال يحتل أهمية نسبية متدنية من مجمل انتاج قطاع الصناعة التحويلية بالمقارنة مع انتاج الصناعات الوسيطة والصناعات الاستهلاكية.

ونستنتج مما سبق ان الصناعات الوسيطة اصبحت هي السائدة في قطاع الصناعة التحويلية وتليها الصناعات الاستهلاكية ، اما الصناعات الرأسمالية فلم تحتل مركزها المطلوب والضروري لتوفير الآلات والمكائن والمعدات الانتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها قطاع الصناعة التحويلية ، وذلك ناجم عن السياسات الاقتصادية نحو تشجيع وتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات التي تصنف كوسيطة مثل الصناعات الكيماوية والبتروولية والمنتجات غير المعدنية حيث انها تعتبر من الصناعات الكبيرة والتي تعتمد على توفر السوق المحلي الواسع لمنتجاتها، اضافة الى اعتماد بعضها على المواد المحلية وبالتالي فيمكن من خلالها زيادة الترابط الصناعي ما بين الصناعات التحويلية من جهة، وما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من جهة اخرى. بالاضافة الى توجيه استثمارات القطاع الخاص نحو السلع الاستهلاكية التقليدية^(٢٥) ، مما أدى بالتالي الى الضعف

او الغياب النسبي لقطاع وطني لانتاج السلع الاستثمارية (الرأسمالية) الامر الذي يؤدي الى استمرار اعتماد قطاع الصناعة التحويلية والقطاعات الاقتصادية الاخرى على المستوردات من الآلات والمكائن والمعدات والتجهيزات الاساسية . وهذه الحقيقة يمكن توضيحها بشكل جليّ وبيّن من خلال الجدول رقم (٢-١١)، والذي يشير الى ان المنتجات المعدنية الاساسية هي التي تشكل نسبة عالية من اجمالي انتاج الصناعات الرأسمالية حيث بلغت هذه النسبة في عام ١٩٩٠ نحو (٢٠,٤٧٪) وشكلت ما نسبته (٥,٨٪) من اجمالي انتاج قطاع الصناعة التحويلية ، وتأتي صناعة المنتجات المعدنية عدا الماكينات [رقم ٢٨١] في المرتبة الثانية من حيث نسبة مساهمتها في اجمالي انتاج الصناعات الرأسمالية اذ شكلت ما نسبته (٢٦٪) ، في حين شكلت ما نسبته (٢,٣٪) من اجمالي انتاج قطاع الصناعة التحويلية وذلك في عام ١٩٩٠ ، وهكذا تشكل المنتجات المعدنية الاساسية والمنتجات المعدنية عدا الماكينات ما نسبته (٧٣,٢٪) من اجمالي انتاج الصناعات الرأسمالية في عام ١٩٩٠ ، مما يدل على انخفاض نسبة مساهمة صناعة الماكينات غير الكهربائية وصناعة المنتجات الكهربائية ومعدات النقل والمعدات العلمية والمهنية في اجمالي انتاج الصناعات الرأسمالية حيث شكلت ما نسبته (٩,٦٪) ، (١٤٪) ، (١٪) ، (٢,٢) في عام ١٩٩٠ على الترتيب ، واذا استبعدنا صناعة المعادن الاساسية وصناعة المنتجات المعدنية عدا الماكينات والتي يمكن اعتبارها صناعات وسيطة وابقينا على صناعة الآلات والمكائن والتي تعتبر من اهم الصناعات الرأسمالية التي تعبر عن التطور الصناعي ، فاننا نجد في هذه الحالة ان انتاج الصناعات الرأسمالية ينخفض من (١٥١,٣٥) مليون دينار الى (٤٠,٦١) مليون دينار في عام ١٩٩٠ وتنخفض اهميتها النسبية في نفس العام من (١٢,٣٪) الى (٣,٣٪) من اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي .

ولذلك يمكن القول ان الاردن لا يزال في موقع متأخر في مضمار انتاج السلع الرأسمالية التي تحتاجها عملية التنمية الصناعية بصورة خاصة والتنمية الاقتصادية بصورة عامة وبالتالي من اجل المحافظة على استمرار نمو وتطوير قطاع الصناعة التحويلية يتطلب اللجوء الى المستوردات من السلع الرأسمالية لتوفير الآلات والمكائن والمعدات الانتاجية الضرورية واللازمة لاستمرارية عملية اعادة وتوسيع الانتاج نتيجة عجز قطاع الصناعة التحويلية عن تغذية النشاط الاستثماري بما يحتاجه من مكائن والآت .

جدول رقم (١١-٢)
تطور انتاج الفروع الصناعية في هيكل الصناعات الرأسمالية
ونسبة مساهمتها في اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي واجمالي انتاج
الصناعات الرأسمالية

(القيمة باللون دينار)

الوزن الدولي ISIC	الصناعة	١٩٧٤		١٩٧٨		١٩٨٤		١٩٨٨		١٩٩٠	
		(١) (%)	(٢) (%)	(١) (%)	(٢) (%)	(١) (%)	(٢) (%)	(١) (%)	(٢) (%)	(١) (%)	(٢) (%)
٣٧	المنتجات المعدنية الأساسية	٧.٤	٧١.٧	١٠.٤	٦.٣٦	٧٥.٣	١٦.٣٢	٤٧.٨	٥١.٤	٤٨.٦	٥٠.٤١
٣٨٢+٣٨١	المنتجات غير الكهربائية	-	٠.٣	-	-	٤٨.٨	٤٨.٨	٢٩.٨٥	٤٥.٤	٤١.٩	٤٣.٤٣
٣٨١	المنتجات المعدنية عدا الآلات	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٩.٧	٢٠.٨٤
٣٨١	الآلات غير الكهربائية	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢.٥٧	١٢.٥٧
٣٨٢	المنتجات الكهربائية	١.٨	١٧.٣	٢.٠	١.٢٥	٢.٠	١.٧٨	٦.٥١	٢.٧	٦.٣	١٤.٤
٣٨٤	معدات النقل	١.١	١٠.٧	١.٤	٠.٨٤	٠.٩	٠.١٤	٠.٢٥	٠.٥	١.٨	١.٠٥
٣٨٥	معدات علمية ومهنية	-	-	-	-	-	-	-	-	١.٤٩	١.٤٩
	اجمالي انتاج الصناعات الرأسمالية	١٠.٣	١٠٠	١٣.٨	٨.٤٥	١٠٠	٣٤.١٦	١٠٠	١١٠.٩	١٠٠	١٠٣.٣٥

(١) تعني (١) من اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي. وتم احتسابها بالاعتماد على الجدول رقم (١-٢).
(٢) تعني (٢) من اجمالي انتاج الصناعات الرأسمالية. وتم احتسابها بالاعتماد على الجدول رقم (١-٢).
المصدر :- نفس مصدر الجدول رقم (١-٢).

أما فيما يخص الصناعات الوسيطة والتي سيطرت على إنتاج قطاع الصناعة التحويلية حيث أخذت تشكل أكثر من نصف إنتاج عموم الصناعة التحويلية في السنوات الأخيرة ، إلا ان الصناعات التحويلية لا زالت تعتمد بدرجة كبيرة على المستوردات من السلع الوسيطة [وهذا ما سنتعرض اليه في المبحث القادم من هذا الفصل] ويعود السبب في ذلك الى محدودية موارد الاردن من المواد الاولية المختلفة ، اضافة الى ضعف القاعدة السلعية لقطاع الصناعات الوسيطة ، حيث يشير الجدول رقم (٢-١٢) الى ان المنتجات البترولية تحتل نسبة كبيرة جداً من إنتاج الصناعات الوسيطة اذ بلغت حوالي (٢٧.٢٪) في عام ١٩٩٠ وحوالي (٢٢.٦٪) من اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي وكما هو معلوم فان نسبة لا يستهان بها من المنتجات البترولية تذهب للاستهلاك المباشر^(٢٦)، مما يضعف من مدى مساهمة انتاج الصناعات الوسيطة في توفير السلع التي يمكن استخدامها كمستلزمات اساسية في عملية التصنيع ، وكما نلاحظ ان المنتجات الكيماوية احتلت المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في اجمالي انتاج الصناعات الوسيطة اذ ارتفعت من (١١.٩٪) عام ١٩٦٨ الى (٣١.٩٪) عام ١٩٩٠ كما ارتفعت نسبة مساهمتها في اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي من (٤.٦٪) عام ١٩٦٨ الى (١٩.٣٪) عام ١٩٩٠، وبالرغم من ذلك نجد ان نسبة انتاج الصناعات الكيماوية من السلع التي يمكن استخدامها كمستلزمات اساسية في عملية التصنيع منخفضة بدليل تركيز الانتاج في الصناعات الكيماوية على صناعة الاسمدة ومبيدات الحشرات والدهان والادوية والصابون ومواد التنظيف وغيرها من السلع التي تذهب الى الاستهلاك المباشر^(٢٧) او كمدخلات لبعض القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والانشاءات وقد بلغ الانتاج من هذه السلع نحو (٢٠٠.٩) مليون دينار عام ١٩٩٠ وشكل ما نسبته (٨٤.٩٪) من اجمالي انتاج الصناعات الكيماوية^(٢٨) .

وكذلك نلاحظ ان المنتجات غير المعدنية لازالت تشكل نسبة كبيرة من انتاج الصناعات الوسيطة بالرغم من انخفاضها من (٣٠.٧٪) عام ١٩٦٨ الى (١٥.٩٪) عام ١٩٩٠ وانخفضت ايضاً من (١١.٧٪) عام ١٩٦٨ الى (٩.٦٪) عام ١٩٩٠ من اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي وكما هو معلوم فان هذه الصناعات ترتبط باعمال البناء والانشاء^(٢٩) .

ومما يؤكد ايضاً ضعف القاعدة السلعية للصناعات الوسيطة هو انخفاض نسبة مساهمة صناعة الورق في اجمالي انتاج الصناعات الوسيطة اذا ارتفعت

جدول رقم (٢-١٢)
تطور انتاج الفروع الصناعية في هيكل الصناعات الوسيطة
ونسبة مساهمتها في اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي واجمالي انتاج
الصناعات الوسيطة

(القيمة بالليون دينار)

الرمز الدولي ISIC	الصناعة	١٩٦٨		١٩٧٤		١٩٧٩		١٩٨٤		١٩٨٨		١٩٩٠	
		القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)
٣٤١	الودومنتجات	٠.٣٣	٢.١	١.٠٠	٤.٦	٤.٧٤	٥.١	١٣.٩٧	٢.٣	٤.٦	٤٤.٠٢	٣.٦	
٣٤٢	الطباخة والشمع	٠.٩٢	٨.١	١.١٨	١.٩	٢.١٩	٤.٢	١٢.٦٦	١.٩	٢.٨	٢١.٣٨	١.٧	
٢٥٦+٢٥١	المنتجات الكيماوية	١.٣٥	١١.٩	٢.٢٢	٣.٦	١٧.٨٥	١٩.١	١٦١.٢٩	٨.٧	٢٨.٤	٣٣٦.٤٩	١٩.٣	
٢٥٢	المنتجات البترولية	٥.٣٢	٤٦.٠	٩.٢٩	١٥.١	٢٩.٦٠	٣١.٦	٢٧٢.١٢	١٤.٥	٤٧.٩	٣٣٧.٢٨	٢٢.٦	
٢٥٥	منتجات المطاط	٠.٠٤	٠.٤	٠.٠٢	٠.١	٠.١٢	٠.١	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٤	٠.٢		
٢٥٦	منتجات البلاستيك	-	-	١.٦	٢.٦	٧.٩٢	٨.٥	١٩.٢٨	٣.٩	٢٤	٤٢.٦٥	٢.٥	
٣٦	المنتجات غير المعدنية	٣.٤٨	٢٠.٧	٦.٢٥	١٠.٤	٢١.٣٩	٢١.٤	٨٨.٨٢	١٤.٤	١٥.٦	١١٧.٩٥	٩.٦	
	انتاج الصناعات الوسيطة	١١.٣٤	١٠٠	٢١.٦٧	٢٥.٣	٩٢.٥٨	١٠٠	٥٦٨.٢	١٠٠	٢٢٦.١٧	٦٠.٦		

(١) تعني (٪) من اجمالي انتاج الصناعات الوسيطة، وتم احتسابها بالاعتقاد على الجيدول رقم (٢-٩).

(٢) يعني (٪) من اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي، وتم احتسابها بالاعتماد على الجيدول رقم (٢-٩).

المصدر: نفس مصدر الجيدول رقم (٢-٩).

هذه النسبة من (٢.٩٪) عام ١٩٦٨ الى (٥.٩٪) عام ١٩٩٠ كما ان نسبة مساهمتها في اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي ارتفعت من (١.١٪) عام ١٩٦٨ الى (٣.٦٪) عام ١٩٩٠ . اما صناعة المطاط فلم تتجاوز نسبة مساهمتها (٥.٥٪) من اجمالي انتاج الصناعات الوسيطة و (٣.٣٪) من اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي خلال فترة الدراسة ، كما ان صناعة البلاستيك لا زالت تحتل نسبة منخفضة نسبياً من اجمالي انتاج الصناعات الوسيطة اذ بلغت نحو (٥.٧٪) في عام ١٩٩٠ في حين بلغت (٣.٥٪) من اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي . وهكذا يتضح مدى ضعف القاعدة السلعية للصناعات الوسيطة ولذلك فان هيكل الصناعات الوسيطة ما زال يشكو من اختلال كبير وضعف شديد بالنسبة الى بعض الصناعات التي تنتج السلع التي يمكن استخدامها كمستلزمات اساسية في عملية التصنيع الامر الذي يؤدي الى استمرار قطاع الصناعة التحويلية بالاعتماد على المستوردات من السلع الوسيطة اللازمة لعملية الانتاج .

ويمكن القول ان الهيكل الانتاجي لقطاع الصناعة التحويلية في الاردن يشكو من اختلال كبير وغياب نسبي لقطاع وطني لانتاج السلع الاستثمارية (الراسمالية) نتيجة التركيز على انتاج السلع التي تجد لها سوقاً محلياً واسعاً مثل الصناعات الغذائية اضافة الى المنتجات البترولية والمنتجات الكيماوية التي يذهب معظم انتاجها الى الاستهلاك النهائي وكذلك المنتجات غير المعدنية التي ترتبط باعمال البناء والانشاء ، اما انتاج السلع الرأسمالية وخاصة انتاج الآلات والمكائن والمعدات الانتاجية فلم تحظ باي اهتمام مما ادى الى عدم حدوث تغييرات هيكلية نوعية في قطاع الصناعة التحويلية لصالح الصناعات الرأسمالية بالشكل الذي يؤمن توسيع مساهمة الصناعات الرأسمالية في تطوير القطاعات الاقتصادية وبصورة خاصة قطاع الصناعة التحويلية باعتباره القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية ، اذ ان الصناعات الرأسمالية وخاصة صناعة الآلات والمكائن هي التي تؤمن الاستمرار الذاتي في عملية التنمية الصناعية مما جعل قطاع الصناعة التحويلية يعتمد باستمرار على المستوردات في توفير المستلزمات الضرورية من السلع الراسمالية والوسيطة لاستمرار وتوسيع عملية الانتاج وبالتالي اصبح نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الاردن مرتبط بعلاقة وثيقة بالمستوردات. وخاصة ان الصناعات السائدة على قطاع الصناعة التحويلية مثل المنتجات البترولية والمنتجات الكيماوية اضافة الى الصناعات الغذائية تعتمد بدرجة كبيرة جداً على المستوردات من السلع الوسيطة والمواد الاولية ، ويمكن ان نؤكد هذه الحقيقة بشكل واضح في المبحث التالي من هذا الفصل .

٣٠٢ المبحث الثالث الترايط (التشابك) الصناعي

لقد اتضح لنا في المبحث السابق ان القطاع الصناعي التحويلي يعاني من اختلال كبير وضعف شديد في انتاج الصناعات الرأسمالية وخاصة صناعة الآلات والمكائن والمعدات الانتاجية، واتساع حجم انتاج الصناعات الوسيطة والاستهلاكية التي تعتمد بدرجة كبيرة على المستوردات، مما أدى الى استمرار اعتماد قطاع الصناعة التحويلية على المستوردات لتأمين الآلات والمكائن والمعدات الانتاجية اضافة الى السلع الوسيطة لسد احتياجات الصناعات التحويلية وبذلك ارتبط قطاع الصناعة التحويلية بعلاقة وثيقة بالمستوردات.

ومن اجل توضيح هذه الحقيقة بشكل جليّ وبين لا بد من التطرق الى موضوع الترابط (التشابك) الصناعي في الاقتصاد الاردني ، من اجل التعرف على طبيعة التداخل والترابط بين الصناعات التحويلية والقطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي التعرف على مدى اعتماد الصناعات التحويلية على المستوردات .

ويعبر الترابط الصناعي [Industrial Interdependence] عن مدى التكامل بين الصناعات التحويلية والقطاعات الاقتصادية المختلفة ودرجة اعتماد كل من هذه الصناعات والقطاعات على بعضها ، وتستخدم مؤشرات الروابط أو الصلات الخلفية والامامية للتعبير عن مدى قوة الترابط الصناعي او القطاعي ، ويقصد بالروابط الخلفية [Backward Linkages] حسب مفهوم هيرشمان (Hirschman) بان اي تغير سواء بالزيادة او النقصان يحدث في النشاط الانتاجي لقطاع معين ستترتب عليه تغييرات متتالية بالزيادة او النقصان لجميع نشاطات القطاعات الانتاجية الاخرى التي تزود او تبيع منتجاتها لذلك القطاع ، اما الروابط الامامية (Forward Linkages) حسب مفهوم هيرشمان (Hirschman) فتشير الى التغييرات التي تتولد سواء بالزيادة او النقصان في نشاطات القطاعات الانتاجية التي تستخدم منتجات قطاع معين نتيجة التغير بالزيادة او النقصان في نشاط ذلك القطاع. واعتبر هيرشمان القطاعات الانتاجية او الصناعات الرائدة في الاقتصاد القومي هي القطاعات او الصناعات التي تتمتع بروابط خلفية وامامية متينه مع بقية القطاعات او الصناعات في الاقتصاد القومي^(٣٠). كما عرف كل من تشينري (Chennery) وواتنيب (Watanabe)^(٣١) الروابط الخلفية بانها عبارة عن نسبة اجمالي

المشتريات أو المدخلات من السلع والخدمات الوسيطة لصناعة معينة ولتكن [A] من كافة القطاعات والصناعات الأخرى إلى قيمة إنتاج الصناعة [A]، ويمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

$$\text{الروابط الخلفية للصناعة [A]} = \frac{\text{اجمالي المشتريات أو المدخلات الوسيطة للصناعة [A]}}{\text{قيمة إنتاج الصناعة [A]}} \dots (2-4)$$

أما الروابط الأمامية فقد عرفها كل من (تشريني وواتنيب) بأنها عبارة عن نسبة مبيعات صناعة معينة ولتكن [A]، من منتجاتها لجميع القطاعات والصناعات الأخرى التي تستخدم هذه المنتجات كمدخلات وسيطة في نشاطاتها الإنتاجية إلى قيمة الطلب الكلي على منتجات الصناعة [A]، ويمكن التعبير عنها بالشكل التالي:-

$$\text{الروابط الأمامية للصناعة [A]} = \frac{\text{اجمالي مبيعات أو مخرجات الصناعة [A] للطلب الوسيط}}{\text{قيمة الطلب الكلي على منتجات الصناعة [A]}} \dots (2-5)$$

ونظراً لطبيعة جداول المدخلات والمخرجات في الأردن حيث لا تشمل على مصفوفة للمستوردات الوسيطة وبالتالي فإن هذه الجداول تتعامل مع المستوردات كأنها منتجات محلية، وبناءً على ذلك فإن قياس الروابط الأمامية والخلفية للصناعات التحويلية بالاعتماد على جداول المدخلات والمخرجات في الأردن لا يعطينا صورة دقيقة عن قوة الترابط الصناعي المحلي، أي مدى اعتماد الصناعات التحويلية على بعضها وعلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، بل يشمل أيضاً مدى اعتماد الصناعات التحويلية على المستوردات، ولذلك رأينا أن نكتفي بقياس الروابط الخلفية والأمامية للصناعات التحويلية بناءً على التعاريف السابقة^(٣٢) وبالاعتماد على جدول المدخلات والمخرجات لسنة ١٩٨٧ وكما هي مبينة في الجدول رقم (٢-١٣)، والتي تشير إلى ارتفاع قوة الروابط الخلفية للصناعة التحويلية بشكل عام، إضافة إلى ارتفاع قوة الروابط الأمامية لبعض الصناعات التحويلية التي يمكن أن يستخدم إنتاجها كمدخلات في الأنشطة الإنتاجية.

ومما لا شك فيه أن هذا الارتفاع في قوة الروابط الخلفية والأمامية يعود إلى اعتماد الاقتصاد الأردني على المستوردات بدرجة كبيرة جداً، إذا أنه تم التعامل مع المستوردات كأنها منتجات محلية في جدول المدخلات والمخرجات لسنة ١٩٨٧، ولذلك فإن نسبة المستوردات المنافسة (أي المماثلة للمنتجات الصناعية المحلية) إلى العرض الكلي (الطلب الكلي = المنتجات الصناعية المحلية + المستوردات المنافسة) تتميز

جدول رقم (٢-١٣)
مؤشرات الترابط الصناعي في الاردن لعام ١٩٨٧ (%)

الترتيب	الروابط الامامية	الترتيب	الروابط الخلفية	الصناعة	الرمز الدولي ISIC
١١	٢٢.٥	١	٨٦.٩	المواد الغذائية	٢١٢+٢١١
١٥	١١.٢	١٢	٦٢.٢	المشروبات	٢١٣
١٨	٠.٢	٥	٧٦.٠	التبغ	٢١٤
٧	٤١.٩	١١	٦٦.٩	المنسوجات	٢٢١
١٧	١.٤	٣	٨٠.٥	الملابس	٢٢٢
١٤	١٦.٧	١٥	٥٩.٤	الجلود	٢٢٣
١٣	٢٤.٣	١٨	٤٥.١	الاخشاب والاثاث	٢٣
٦	٥٣.٥	١٠	٦٨.٨	الورق	٢٤١
١٠	٢٣.١	١٦	٥٧.٩	الطباعة والنشر	٢٤٢
٩	٢٧.٥	٤	٧٨.٠	المنتجات الكيماوية	٢٥٢+٢٥١
٥	٦٧.٠	٢	٨٢.٣	المنتجات البترولية	٢٥٣
٣	٨٠.٠	٧	٧١.٠	المطاط والبلاستيك	٢٥٦+٢٥٥
٤	٧٦.٦	١٧	٤٦.١	المنتجات غير المعدنية	٣٦
٢	٨١.٥	٨	٧٠.٢	المنتجات المعدنية الاساسية	٣٧
٨	٢٧.٨	١٣	٦٢.٠	المنتجات غير الكهربائية	٢٨٢+٢٨١
١١	٢٥.١	٩	٦٩.٨	المنتجات الكهربائية	٢٨٣
١	٩٢.٣	١٤	٦١.٨	معدات النقل	٢٨٤
١٦	١١.١	٦	٧٥.١	صناعات تحويلية اخرى	٢٩٠

المصدر :- احتسب على اساس المعادلتين رقم (٢-٤) و(٢-٥) ، وبالاعتماد على بيانات الملحق رقم (٢).

بالارتفاع بشكل عام في كافة الصناعات التحويلية وكما هو مبين في الجدول رقم (٢-١٤) ، اذ بلغت نسبة اجمالي المستوردات المنافسة لمنتجات الصناعة التحويلية الى اجمالي العرض الكلي نحو (٤٦.٥٪) في حين بلغت نسبة اجمالي الانتاج المحلي للصناعات التحويلية نحو (٥٣.٥٪) من اجمالي العرض الكلي مما يشير بوضوح الى ارتفاع درجة اعتماد القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها قطاع الصناعة التحويلية على المستوردات مما يضعف من مقدار الترابط والتشابك بين الصناعات التحويلية من جهة ، والقطاعات الاقتصادية المختلفة من جهة اخرى، وخاصة الصناعات الراسمالية اذ بلغت نسبة المستوردات المنافسة من العرض الكلي نحو (٩٦.٦٪) ، (٩٣.١) ، (٧٠.٨٪) و (٥١٪) في كل من صناعة معدات النقل والمنتجات الكهربائية، والمنتجات غير الكهربائية وصناعة المنتجات المعدنية الاساسية على الترتيب.

كما ان الصناعات التحويلية التي سيطرت على انتاج قطاع الصناعة التحويلية ما زالت المستوردات المنافسة تحتل نسبة لا يستهان بها من اجمالي العرض الكلي ، اذ بلغت هذه النسبة نحو (١٩.٥٪) ، (٤٤.٣٪) ، (٢٢.٥٪) و (٣٤.٧٪) في كل من صناعة المنتجات البترولية ، صناعة المنتجات الكيماوية ، صناعة المنتجات غير المعدنية وصناعة المواد الغذائية على الترتيب .

وهكذا فان مؤشرات الروابط الخلفية والامامية المبينه في الجدول رقم (٢-١٣) لا تعطي الصورة الحقيقية والدقيقة لواقع درجة الترابط الصناعي المحلي ، في حين ان مؤشرات الروابط الخلفية والامامية المبينه في الجدول رقم (٢-١٣) تعطينا مؤشر لامكانية التوصل الى تحقيقها من خلال تطوير وانجاح عملية التنمية الصناعية والاقتصادية بشكل عام واحلال المنتجات المحلية محل المستوردات وخاصة المستوردات التي لها مثيل في الانتاج المحلي والتي يمكن انتاجها محلياً^(٣٢).

جدول رقم (٢-١٤)

نسبة المنتجات الصناعية (المحلية والمستوردة) الى اجمالي العرض الكلي

في عام ١٩٨٧

(القيمة بالمليون دينار)

الرمز الدولي ISIC	الصناعة	الانتاج المحلي	المستوردة المنافسة	العرض الكلي = الطلب الكلي	نسبة الانتاج المحلي الى العرض الكلي %	نسبة المستوردة المنافسة الى العرض الكلي %
٣١٢+٣١١	المواد الغذائية	١٩٧.٩٦	١٠٥.٢٧	٣٠٣.٢٣	٦٥.٣	٣٤.٧
٣١٣	المشروبات	١٤.٥٩	٤.١٧	١٨.٧٦	٧٧.٨	٢٢.٢
٣١٤	التبغ	١٥.٢٥	٢.٣٠	١٧.٥٥	٨٦.٩	١٣.١
٣٢١	المنسوجات	١٠.٩٣	٤١.٢٣	٥٢.١٦	٢١.٠	٧٩.٠
٣٢٢	الملابس	٢٤.٧٩	٣٠.٦٨	٥٥.٤٧	٤٤.٧	٥٥.٣
٣٢٣	الجلود ومنتجاتها	٦.٤١	٣.٦٣	١٠.٠٤	٦٣.٨	٣٦.٢
٣٣	الاخشاب والاثاث	١٦.٨٤	٢٣.٢٨	٤٠.١٢	٤٢.٠	٥٨.٠
٣٤١	الورق ومنتجاتها	٢٠.٦١	١٧.١٢	٣٧.٧٣	٥٤.٦	٤٥.٤
٣٤٢	الطباعة والنشر	٩.٠٥	٥.٩٩	١٥.٠٤	٦٠.٢	٣٩.٨
٣٥٢+٣٥١	المنتجات الكيماوية	١٠٥.٠٣	٨٣.٥١	١٨٨.٥٤	٥٥.٧	٤٤.٣
٣٥٣	المنتجات البترولية	١٥٦.٥٧	٣٧.٨٨	١٩٤.٤٥	٨٠.٥	١٩.٥
٣٥٦+٣٥٥	منتجات المطاط والبلاستيك	٢٣.٣٥	٢٧.٠٨	٥٠.٤٣	٤٦.٣	٥٣.٧
٣٦	المنتجات غير المعدنية	٨٣.٩١	٢٤.٣١	١٠٨.٢٢	٧٧.٥	٢٢.٥
٣٧	المنتجات المعدنية الاساسية	٤١.١٨	٤٢.٩٣	٨٤.١١	٤٩.٠	٥١.٠
٣٨٢+٣٨١	المنتجات غير الكهربائية	٣٨.٩٨	٩٤.٣٧	١٣٣.٣٥	٢٩.٢	٧٠.٨
٣٨٣	المنتجات الكهربائية	٤.٤٣	٥٩.٦٠	٦٤.٠٣	٦.٩	٩٣.١
٣٨٤	معدات النقل	١.٠٤	٢٩.٨٨	٣٠.٩٢	٣.٤	٩٦.٦
٣٩٠	صناعات تحويلية اخرى	١١.٩٧	٤٦.٧٧	٥٨.٧٤	٢٠.٤	٧٩.٦
	المجموع	٧٨٢.٨٩	٦٨٠.٠٠	١٤٦٢.٨٩	٥٣.٥	٤٦.٥

المصدر : احسب وجمعت بالاعتماد على بيانات المحق رقم (٢) .

ولكن الصورة الأكثر تعبيراً عن ضعف الترابط الصناعي المحلي في عام ١٩٨٧، ومدى اعتماد الصناعات التحويلية على المستوردات يتجسد في مؤشرات الجدول رقم (٢-١٥) والتي تشير الى ضآلة نسبة مشتريات قطاع الصناعة التحويلية من المستلزمات السلعية المحلية ، اذا بلغت حوالي (٦٣.٦٪) من اجمالي المشتريات، وتبين هذه النسبة الضعف الشديد للترابط الصناعي المحلي من خلال انخفاض درجة اعتماد قطاع الصناعة التحويلية على المستلزمات السلعية المنتجة محلياً وبالمقابل ارتفعت نسبة مشتريات قطاع الصناعة التحويلية من المستلزمات السلعية المستوردة والتي بلغت حوالي (٧٦.٤٪) من اجمالي المشتريات، وتبين هذه النسبة مدى اعتماد قطاع الصناعة التحويلية على المستوردات من خلال ارتفاع مشترياته من المستلزمات السلعية المستوردة ، وتتجسد هذه الحقيقة بوضوح على مستوى الفروع الصناعية التي تشير بوضوح الى ضعف الترابط الصناعي المحلي في مجال اعتماد الصناعات التحويلية على المستلزمات السلعية المنتجة محلياً مما يعكس من الناحية الاخرى سعة حجم ترابط الصناعات التحويلية مع المستوردات من المستلزمات السلعية حيث يبين الجدول رقم (٢-١٥) ان جميع الصناعات التحويلية ترتبط بعلاقه وثيقة جداً بالمستوردات من المستلزمات السلعية اذ تجاوزت نسبة المشتريات من المستلزمات السلعية المستوردة نصف اجمالي المشتريات بكثير لكافة الصناعات التحويلية باستثناء صناعة المنتجات غير المعدنية وصناعة الاحذية اذ بلغت هذه النسبة في هاتين الصناعتين نحو (١٦.١٪) و (٤٧.٣٪) على الترتيب .

كما نلاحظ ان الصناعات التي تصنف كصناعات وسيطة ورأسمالية تعتمد على المستوردات من المستلزمات السلعية اعتماداً شبيه كامل اذ بلغت هذه النسبة على سبيل المثال نحو (٩٥.٤٪)، (٩٤٪)، (٩٣.٩٪) ، (٩٢.٥٪) و(٩٢.٢٪) في كل من صناعة المطاط ، معدات النقل والمنتجات البترولية ، صناعة الطباعة والنشر، وصناعة المنتجات الكهربائية على الترتيب . مما يؤكد ضعف واختلال هيكل الصناعات الوسيطة والراسمالية بالرغم من ارتفاع حجم الانتاج للصناعات الوسيطة بسبب التركيز على المنتجات التقليدية والتي يذهب معظمها الى

جدول رقم (٢-١٥)

المشتريات المحلية والمستوردة من المستلزمات السلعية للصناعات التحويلية
ونسبة كل منهما الى اجمالي المشتريات لعام ١٩٨٧

(القيمة بالمليون دينار)

الرمز الدولي ISIC	الصناعة	المشتريات المحلية	المشتريات المستوردة	اجمالي المشتريات	نسبة المشتريات المحلية الى اجمالي المشتريات %	نسبة المشتريات المستوردة الى اجمالي المشتريات %
٣١١+٣١٢	المواد الغذائية	٢٠.١٤	٣٣.٦٢	٥٣.٧٦	٣٧.٥	٦٢.٥
٣١٣	المشروبات	٢.٠٥	٥.١٥	٧.٢٠	٢٨.٥	٧١.٥
٣١٤	التبغ	٣.٧٩	٦.١١	٩.٩٠	٣٨.٣	٦١.٧
٣٢١	المفسوجات	٠.٣٢	٦.٩٤	٧.٢٦	٤.٤	٩٥.٦
٣٢٢	الملابس	٠.٤٩	٣.١٦	٣.٦٥	١٣.٤	٨٦.٦
٣٢٣	الجلود ومنتجاتها	٠.١٣	٠.٨٤	٠.٩٧	١٣.٤	٨٦.٦
٣٢٤	الاحذية	١.١٨	١٠.٠٦	٢.٢٤	٥٢.٧	٤٧.٣
٣٣	الاخشاب والاثاث	٠.٤٧	٧.٨٨	٨.٣٥	٥.٦	٩٤.٤
٣٤١	الورق ومنتجاتها	٢.٠٤	١٢.٨١	١٤.٨٥	١٣.٧	٨٦.٣
٣٤٢	الطباعة والنشر	٠.٤٢	٥.٣٢	٥.٧٥	٧.٥	٩٢.٥
٣٥١+٣٥٢	المنتجات الكيماوية	٢٠.٦٨	٥٥.٢٦	٧٥.٩٤	٢٧.٢	٧٢.٨
٣٥٣	المنتجات البترولية	٨.٢٤	١٢٦.١٩	١٣٤.٤٣	٦.١	٩٣.٩
٣٥٥	منتجات المطاط	٠.٠٥	١.٠٤	١.٠٩	٤.٦	٩٥.٤
٣٥٦	منتجات البلاستيك	١.٦٢	١٣.٧٢	١٥.٣٤	١٠.٦	٨٩.٤
٣٦	المنتجات غير المعدنية	٢٥.٤٦	٤.٨٨	٣٠.٣٤	٨٣.٩	١٦.١
٣٧	المنتجات المعدنية الاساسية	٤.٨٤	٢٣.١٤	٢٧.٩٨	١٧.٣	٨٢.٧
٣٨١+٣٨٢	المنتجات غير الكهربائية	٨.١٥	١٣.٩١	٢٢.٠٦	٣٦.٩	٦٣.١
٣٨٣	المنتجات الكهربائية	٠.٢٥	٢.٩٥	٣.٢٠	٧.٨	٩٢.٢
٣٨٤	معدات النقل	٠.٠٣	٠.٤٧	٠.٥٠	٦.٠	٩٤.٠
٣٩٠	صناعات تحويلية اخرى	-	-	-	-	-
	المجموع	١٠٠.٣٦	٣٢٤.٤٥	٤٢٤.٨١	٢٣.٦	٧٦.٤

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الدراسة الصناعية ١٩٨٧، شباط ١٩٨٩، ص ١٦-٢٠.

الاستهلاك المباشر. وقد يعزى السبب في ضعف الترابط الصناعي المحلي وارتفاع اعتماد الصناعات التحويلية على المستوردات بالرغم من توجيه وتشجيع الخطط الاردنية التنموية الى اقامة المشاريع الصناعية التي تهدف الى تقوية الترابط الصناعي وتقليل الاعتماد على المستوردات^(٢٤) الى محدودية موارد الاردن من المواد الاولية المختلفة بالاضافة الى اقامة الكثير من الصناعات التي لا تتوافر لها مستلزمات الانتاج محلياً وبالتالي لجوء الكثير من الصناعات وخاصة الصناعات الوسيطة والرأسمالية الى انتاج السلع التقليدية والتجمعية والتي يذهب معظمها الى الاستهلاك المباشر ، مما ادى الى استمرار ضعف الترابط الصناعي المحلي والاعتماد المتزايد على المستوردات.

ولذلك فان نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية ارتبط بنمو وتطور حجم المستوردات ومما يؤكد هذه الحقيقة المؤشرات المبينة في الجدول رقم (٢-١٦) ، اذ ارتفعت مشتريات قطاع الصناعة التحويلية من مستلزمات الانتاج المستوردة من (٦٤.٩٩) مليون دينار عام ١٩٧٩ الى (٢٨٩.٤٢) مليون دينار عام ١٩٨٨ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٢٢٪) ، اما مشتريات قطاع الصناعة التحويلية من مستلزمات الانتاج المحلية فقد ارتفعت من (٣١.٤٢) مليون دينار عام ١٩٧٩ الى (١٢٣.٠٥) مليون دينار عام ١٩٨٨ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٧.٤٪) في حين ارتفع مجمل الانتاج في قطاع الصناعة التحويلية من (٢٠٤.٢٨) مليون دينار عام ١٩٧٩ الى (٨٧٤.٧٩) مليون دينار عام ١٩٨٨ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٧.٥٪) [انظر جدول رقم (٢-٩)]، ولذلك ارتفعت نسبة مشتريات قطاع الصناعة التحويلية من مستلزمات الانتاج المستوردة من (٣١.٨٪) عام ١٩٧٩ الى (٤٤.٥٪) عام ١٩٨٨ من اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي ، نتيجة للنمو الاسرع في مشتريات قطاع الصناعة التحويلية من مستلزمات الانتاج المستوردة من النمو في اجمالي الانتاج ، في حين اتسمت نسبة مشتريات قطاع الصناعة التحويلية من مستلزمات الانتاج المحلية الى اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي بالثبات النسبي اذ بلغت هذه النسبة (١٥.٤٪) في عام ١٩٧٩ و (١٥.٢٪) في عام ١٩٨٨ نتيجة لمواكبة معدل النمو في مشتريات قطاع الصناعة التحويلية من مستلزمات الانتاج المحلية لمعدل النمو في اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي.

كما نلاحظ ارتفاع نسبة مشتريات قطاع الصناعة التحويلية من مستلزمات الانتاج المستوردة من (٦٧.٤٪) عام ١٩٧٩ الى (٧٤.٥٪) عام ١٩٨٨ من اجمالي

جدول رقم (٢-١٦)

تطور المشتريات المحلية والمستوردة من المستلزمات السلعية للصناعات التحويلية ونسبة كل منهما الى اجمالي المشتريات واجمالي الانتاج خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٨ (القيمة بالمليون دينار)

١٩٨٨						١٩٧٩							
المشتريات الى اجمالي الانتاج (%)		المشتريات الى اجمالي المشتريات (%)		قيمة		المشتريات الى اجمالي الانتاج (%)		المشتريات الى اجمالي المشتريات (%)		قيمة			
المشتريات المستوردة	المشتريات المحلية	المشتريات المستوردة	المشتريات المحلية	اجمالي المشتريات	المشتريات المستوردة	المشتريات المحلية	المشتريات المستوردة	المشتريات المحلية	المشتريات المستوردة	المشتريات المحلية	اجمالي المشتريات	المشتريات المستوردة	المشتريات المحلية
٤٢.٠	٢٢.٨	٥٥.٩	٤٤.١	٧٧.٠١	٤٢.٠٨	٢٢.٩٣	٢٦.٠	٤٥.٢	٢٦.٥	٦٣.٥	١٨.١٥	٦.٦٢	١١.٥٢
٤٢.٥	٤.٦	٩٠.٢	٩.٧	١١.١٧	١٠.٠٨	١.٠٩	١٦.٧	٦.٧	٧١.٤	٢٨.٦	٢.٦٦	١.٩٠	٠.٧٦
١٠.٤	١١.٨	٤٦.٩	٥٣.١	١١.٧١	٥.٤٩	٦.٢٢	٢٨.٣	٢.١	٩٤.٩	٥.١	٧.٢٠	٦.٨٣	٠.٢٧
٦٦.١	٤.٣	٩٣.٩	٦.١	١٢.٧٥	١١.٩٧	٠.٧٨	٤٣.٣	٥.٩	٨٨.٠	١٢.٠٣	٢.١٧	٢.٧٩	٠.٣٨
٤٣.٤	٨.٣	٨٢.٩	١٦.١	٥.٨٥	٤.٩١	٠.٩٤	١٠.٦	٢١.٨	٢٥.٠	٧٥.٠	١.٦٨	٠.٤٢	١.٢٦
٢٩.٠	٩.٥	٨٠.٥	١٩.٥	١.٢٨	١.٠٣	٠.٢٥	٢٦.٠	١٧.٣	٦٧.٦	٢٢.٤	٠.٧٤	٠.٥٠	٠.٢٤
٢٣.٨	٢٨.٤	٤٥.٥	٥٤.٥	٢.٩٢	١.٣٣	١.٥٩	٥.٨	٢٥.٧	١٤.٠	٨٦.٠	٠.٩٣	٠.١٣	٠.٨٠
٤٥.٩	٦.٩	٨٦.٩	١٣.١	١٢.٠٢	١٠.٤٥	١.٥٨	٤٧.٥	٢٨.٩	٢٩.٢	٦٠.٨	٢.٦٧	١.٤٤	٢.٢٣
٦٤.٥	٨.٨	٨٧.٩	١٢.١	١٨.٠٨	١٥.٩٠	٢.١٨	٤٧.٣	٥.١	٩٠.٣	٩.٧	٢.٤٨	٢.٢٤	٠.٢٤
٤٧.٢	٤.٩	٩٠.٦	٩.٤	٨.٠٢	٧.٢٧	٠.٧٥	٢٦.٦	١١.٤	٧٦.٣	٢٣.٧	١.٩٠	١.٤٥	٠.٤٥
٤٩.٤	١٩.٨	٧١.٣	٢٨.٧	٨٨.٧٢	٦٣.٢٩	٢٥.٤٣	٥٧.٠	٣.٦	٩٤.٠	٦.٠	١٠.٨٣	١٠.١٨	٠.٦٥
٥٨.٢	٤.٢	٩٣.٣	٦.٧	١٤٧.٩١	١٣٨.٠٠	٩.٩١	٢٧.٢	٠	١٠٠.٠	٠	٨.٠٤	٨.٠٤	٠
٨٧.٤	٤.٧	٩٤.٩	٥.١	١.٩٧	١.٨٧	٠.١٠	٢٥.٠	١٦.٧	٦٠.٠	٤٠.٠	٠.٠٥	٠.٠٣	٠.٠٢
٦٠.١	١١.٤	٨٤.٠	١٦.٠	٢١.٤٢	١٨.٠٠	٣.٤٢	٥٤.٤	٤.٣	٩٢.٧	٧.٣	٤.٦٥	٤.٣٦	٠.٣٤
٤.٥	٣٠.١	١٢.٩	٨٧.١	٢٢.٩٨	٤.٢٧	٢٨.٧١	٦.٠	٢٢.١	٢١.٢	٧٨.٨	٨.٢٥	١.٧٥	٦.٥٠
٥٤.٥	١٣.٦	٨٠.٠	٢٠.٠	٢٤.٣٧	٢٧.٤٩	٦.٨٨	٧٨.٢	٧.٥	٩١.٢	٨.٨	١٣.٩٩	١٢.٧٦	١.٢٣
٤٤.٥	١٨.٩	٧٠.٢	٢٩.٨	٢٧.٥٢	١٩.٣٢	٨.٢٠	١٨.٨	٢٥.٧	٤٢.٢	٥٧.٨	٧.٤١	٣.١٣	٤.٢٨
٤٩.٥	٩.٧	٨٣.٦	١٦.٤	٣.٨٥	٣.٢٢	٠.٦٣	٧.٧	٤٥.٢	١٤.٥	٨٥.٥	٠.٥٥	٠.٠٨	٠.٤٧
٥١.٦	١٠.٣	٨٣.٣	١٦.٧	١.١٤	٠.٩٥	٠.١٩	٠	٢٨.٦	٠	١٠٠.٠	٠.٠٤	٠	٠.٠٤
٧٢.٥	١٠.١	٨٧.٨	١٢.٢	١.٢٣	١.٠٨	٠.١٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤٨.٣	١٣.٨	٧٧.٨	٢٢.٢	٠.٥٤	٠.٤٢	٠.١٢	٠	١.٥	٠	١٠٠.٠	٠.٠٢	٠	٠.٠٢
٤٤.٥	١٥.٢	٧٤.٥	٢٥.٥	٥٢٢.٤٧	٣٨٩.٤٢	١٣٢.٠٥	٣١.٨	١٥.٤	٦٧.٤	٢٢.٦	٩٦.٤١	٦٤.٩٩	٢١.٤٢

١- التعداد الصناعي ١٩٧٩، تشرين الأول ١٩٨١، ص ٧١

٢- التعداد الصناعي ١٩٨٨، تاريخ النشر غير موجود.

المشتريات في حين انخفضت نسبة مشتريات قطاع الصناعة التحويلية من مستلزمات الانتاج المحلية من (٣٢.٦٪) عام ١٩٧٩ الى (٢٥.٥٪) عام ١٩٨٨ من اجمالي المشتريات وبذلك يتضح مدى اعتماد نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية ككل على المستوردات بالاضافة الى ضعف الاعتماد على المنتجات الوسيطة المحلية ، مما يؤكد ضعف الترابط الصناعي المحلي ، وهذه النتيجة تندرج على معظم الفروع الصناعي ، اذ اتسمت نسبة المشتريات المستوردة الى اجمالي المشتريات والى اجمالي الانتاج بالاتجاه نحو الارتفاع في كافة الصناعات الاستهلاكية [المواد الغذائية ، المشروبات ، المنسوجات ، الملابس ، الجلود والاحذية والاششاب والاثاث] باستثناء صناعة التبغ حيث انخفضت نسبة المشتريات المستوردة لهذه الصناعة من (٩٤.٩٪) عام ١٩٧٩ الى (٤٦.٩٪) عام ١٩٨٨ من اجمالي المشتريات هذه الصناعة ، ومن (٣٨.٣٪) عام ١٩٧٩ الى (١٠.٤٪) عام ١٩٨٨ من اجمالي انتاج هذه الصناعة وذلك لصالح ارتفاع نسبة مشتريات هذه الصناعة من مستلزمات الانتاج المحلية ، ومع ذلك لا زالت صناعة التبغ تعتمد على المستوردات من مستلزمات الانتاج بنسبة كبيرة

اما بالنسبة للصناعات التي تصنف كصناعات وسيطة [الورق، الطباعة والنشر، المنتجات الكيماوية والبتروولية، ومنتجات المطاط والبلاستيك] فقد اتسمت نسبة المشتريات المستوردة الى اجمالي المشتريات والى اجمالي الانتاج بالارتفاع بالرغم من اتجاه بعض هذه الصناعات الى زيادة اعتمادها على مستلزمات الانتاج المحلية بنسبة ضئيلة جداً، ومن هذه الصناعات على سبيل المثال صناعة المنتجات الكيماوية اذ انخفضت نسبة المشتريات المستوردة من (٩٤٪) عام ١٩٧٩ الى (٧١.٣٪) عام ١٩٨٨ من اجمالي مشتريات هذه الصناعة ، ومن (٥٧٪) عام ١٩٧٩ الى (٤٩.٤٪) عام ١٩٨٨ من اجمالي انتاج هذه الصناعة . [انظر الجدول رقم (٢-١٦)].

ومما تجدر الاشارة الى ذكره هنا ، ان صناعة المنتجات غير المعدنية هي الصناعة الوحيدة التي تعتمد بدرجة كبيرة جداً على مستلزمات الانتاج المحلية ، حيث ارتفعت نسبة المشتريات المحلية من (٧٨.٨٪) عام ١٩٧٩ الى (٨٧.١٪) عام ١٩٨٨ من اجمالي مشتريات هذه الصناعة ، ومن (٢٢.١٪) عام ١٩٧٩ الى (٣٠.١٪) عام ١٩٨٨ من اجمالي انتاج هذه الصناعة ، ويعود السبب في ذلك الى توفر المواد الاولية لهذه الصناعة محلياً وخاصة انها ترتبط باعمال البناء والانشاء .

ولكن الصورة الاكثر تعبيراً عن مدى ارتباط نمو وتطور الصناعات التحويلية

ينمو المستوردات يتجسد بوضوح في الصناعات الراسمالية وخاصة صناعة الآلات والمكائن [المنتجات غير الكهربائية والمنتجات الكهربائية ، معدات النقل والمعدات العلمية والمهنية] حيث اتسمت نسبة المشتريات المستوردة لهذه الصناعات الى اجمالي المشتريات والى اجمالي الانتاج بالاتجاه نحو الارتفاع المتزايد ، وعلى سبيل المثال نجد ان نسبة المشتريات المستوردة لصناعة معدات النقل قد ارتفعت من (٠.٠٪) عام ١٩٧٩ الى (٨٣.٣٪) عام ١٩٨٨ من اجمالي مشتريات هذه الصناعة ، ومن (٠.٠٪) عام ١٩٧٩ الى (٥١.٦٪) عام ١٩٨٨ من اجمالي انتاج هذه الصناعة ، [انظر الجدول رقم (٢-١٦)]. وقد يعزى السبب في اعتماد صناعة معدات النقل على مستلزمات الانتاج المحلية بشكل كامل في ١٩٧٩ الى ضعف هذه الصناعة وارتباطها باعمال التصليح والصيانة. كما نلاحظ ان صناعة المنتجات المعدنية الاساسية لا زالت تعتمد على المستوردات من مستلزمات الانتاج بدرجة كبيرة ، بالرغم من انخفاض نسبة المشتريات المستوردة من (٩١.٢٪) عام ١٩٧٩ الى (٨٠.٠٪) عام ١٩٨٨ من اجمالي المشتريات لهذه الصناعة ، ومن (٧٨.٢٪) عام ١٩٧٩ الى (٥٤.٥٪) عام ١٩٨٨ من اجمالي الانتاج لهذه الصناعة.

ونخلص مما سبق الى الاختلال الكبير في الهيكل الانتاجي لقطاع الصناعة التحويلية ، والغياب النسبي لقطاع وطني لانتاج السلع الاستثمارية (الراسمالية) الضرورية لاستمرارية وتوسيع عملية الانتاج ، وضعف القاعدة السلعية للصناعات الوسيطة من خلال هيمنة المنتجات البترولية على انتاج هذه الصناعات وتركيز هذه الصناعات على انتاج السلع التقليدية التي يذهب معظمها الى الاستهلاك المباشر ، وتدني مساهمة بعض الصناعات الوسيطة مثل صناعة المطاط والبلاستيك والورق والطباعة والنشر في اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي وفي اجمالي انتاج الصناعات الوسيطة ، بالاضافة الى محدودية موارد الاردن من المواد الاولية المختلفة ، وبالتالي ضعف الترابط الصناعي المحلي الشديد ادى الى اعتماد قطاع الصناعة التحويلية على المستوردات بدرجة كبيرة جداً ، بحيث اصبح يعاني من التبعية للمستوردات مما يعرض هذا القطاع لخطر التوقف او التراجع في معدلات نموه في حاله انقطاع أو تأخر وصول المستوردات الضرورية واللازمة للانتاج.

ولذلك يجب النظر الى المستوردات على انها اداة لنمو وتطوير قطاع الصناعة التحويلية، للتقليل من اعتماده على المستوردات وزيادة اعتماده على المنتجات المحلية من خلال تطوير الصناعات التي تنتج السلع الوسيطة والرأسمالية الضرورية

واللازمة لتغذية القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها قطاع الصناعة التحويلية ليصبح قادراً على تلبية احتياجات الطلب المحلي وزيادة الصادرات. وهكذا سوف نقوم في الفصول القادمة بدراسة وتحليل وقياس أثر التجارة الخارجية (المستوردات + الصادرات) على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية من خلال دراسة وقياس وتحليل اسباب ومصادر النمو الصناعي من جانب الطلب والعرض مستهدفين بذلك محاولة بيان الأثر الذي تتركه التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الاردن .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الهوامش

- (١) هاشم الدباس ، سياسة الاردن الصناعية : نشأتها ، تطورها ، انجازاتها ، عمان ، دون تاريخ، ص١٢.
- (٢) وزارة الصناعة والتجارة ، تطور قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية، عمان ، تموز ١٩٧٨ ص ٨.
- (٣) عباس التميمي ، النمو الصناعي في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص١٢٦.
- (٤) يعود السبب في عدم استخدام القيمة المضافة بسعر السوق الى ان بند صافي الضرائب غير المباشرة ، لم يكن متجانساً فيما يخص قطاع الصناعة التحويلية خلال فترة الدراسة ، حيث يشتمل هذا البند على الضرائب غير المباشرة على المنتجات الصناعية مطروحا منها الاعانات المقدمة لقطاع الصناعة التحويلية ، وهذا امر طبيعي ولكن منذ عام ١٩٧٤ شمل هذا البند ايضاً الاعانات الحكومية لمستوربات النفط الخام ، وتهدف هذه الاعانات الضخمة الى تخفيف اثار ارتفاع سعر النفط على الاقتصاد الاردني ، فهي تفيد مجمل الاقتصاد وليس فقط القطاع الصناعي مما ادى الى انخفاض القيمة المضافة بسعر السوق مقارنة بالقيمة المضافة بسعر التكلفة منذ عام ١٩٧٤ وحتى اوائل الثمانينات وهي بذلك تكشف عن انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي [انظر ملحق رقم (١)] ، كما ان الفائض المتحقق للحكومة في السنوات الاخيرة من تكرير النفط عومل كضرائب غير مباشرة ، ويقصد بالفائض الفرق بين ما تدفعه مصفاة البترول للحكومة من قيمة للبترول وبين تكلفة البترول ، مما ادى الى تضخم القيمة المضافة بسعر السوق وبالتالي المبالغة في مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي [انظر ملحق رقم (١)] . بالاضافة الى ان القيمة المضافة بسعر السوق لم تحتسب في الدراسة الصناعية لعام ١٩٦٨ والتعداد الصناعي لعام ١٩٧٤ .
لمزيد من الاطلاع انظر :
- ١- فرانسوا ريغييه ، النمو الصناعي في اقتصاد معان : حالة الاردن ، ترجمة صالح أبي صالح ، مركز الدراسات والابحاث عن الشرق الاوسط المعاصر ، الطبعة الاولى ، بيروت ١٩٨٢ ، ص١٨٦-١٨٧.
- ٢- دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية (١٩٨٣-١٩٨٧) ، ص٥٦.
- (٥) هاشم الدباس ، سياسة الاردن الصناعية ، مصدر سابق ، ص٥.
- (٦) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الخامس والعشرون ١٩٨٨ ، دائرة الابحاث والدراسات ، ص١.
- (٧) لقد تم استخدام المعادلة رقم (٢-١) في العديد من الدراسات التطبيقية . ولمزيد من الاطلاع انظر في :-

1- Alfred Maizels; Industrial Growth and World Trade, op. cit., p 52.

2- R.A, Batchelor et. al; Industrialization and The Basis For Trade , op.cit., p120.

- (٨) وتدل المؤشرات الاحصائية المرافقة للمعادلة على سلامة توصيف المعادلة وعلى قوة تفسير العلاقة بين القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية والدخل الفردي وعدد السكان.
- (٩) دائرة الاحصاءات العامة ، الحسابات القومية (١٩٨٢-١٩٨٧) ، مصدر سابق ، ص٥٦.
- (١٠) دائرة الاحصاءات العامة ، التعداد الصناعي لعام ١٩٨٨.
- (١١) جلال فرهنك ، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠ ، مصدر سابق ، ص ٣٦.
- (١٢) البيانات خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٩٠) عدلت من قبل دائرة الاحصاءات العامة لتتناسب مع النظام الجديد للحسابات القومية الصادر عن هيئة الامم المتحدة عام ١٩٦٨ ، علما ان البيانات قبل عام ١٩٨٣ لم تخضع للتعديل .
- (١٣) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧ ، مصدر سابق ، ص ٢٢٤-٢٢٥.
- (١٤) جلال فرهنك ، التنمية الصناعية وسياسة الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠ ، مصدر سابق ، ص ٣٨.
- (١٥) غفار عباس كاظم ، التطور الصناعي في دول السوق العربية المشتركة ، مصدر سابق ، ص ٧٢.
- (١٦) فرانسوا ريفيه ، النمو الصناعي في اقتصاد معان : حالة الاردن ، مصدر سابق ، ص ٤٢.
- (١٧) غفار عباس كاظم ، التطور الصناعي في دول السوق العربية المشتركة ، مصدر سابق ، ص ٨٢.
- (١٨) عيسى ابراهيم ، "انتاجية العامل في الاردن" ، مجلة العمل ، العدد ٣٤ ، السنة التاسعة ١٩٨٦ ، ص ٥٦-٦٠.
- (١٩) غفار عباس كاظم ، التطور الصناعي في دول السوق العربية المشتركة ، مصدر سابق ، ص ٨٩.
- (٢٠) رياض المومني ، "استراتيجية النمو غير المتوازن والقطاع الصناعي الاردني" ، مجلة العمل ، العدد ٣٩ ، السنة العاشرة ١٩٨٧ ، ص ٢٦-٣١.
- (٢١) فرانسوا ريفيه ، النمو الصناعي في اقتصاد معان : حالة الاردن ، مصدر سابق ، ص ٢٢٧-٢٢٨.
- (٢٢) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠) ، ص ١٠٩.
- (٢٣) مدحت كاظم القريشي ، الحماية والنمو الصناعي في العراق : دراسة نظرية - تطبيقية للفترة ١٩٦٠-١٩٧٦ ، المؤسسة العربية ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ٧١.
- (٢٤) انظر في ذلك :-
- ١- غفار عباس كاظم ، التطور الصناعي في دول السوق العربية المشتركة ، مصدر سابق ،

ص ٣٥.

- ٢- جلال فرهنك ، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠ ، مصدر سابق ، ص ٤٧-٤٨.
- (٢٥) انظر على سبيل المثال ، خطة التنمية الخمسية (١٩٨٥-١٩٨١) ، ص ١٠٩-١١٠ ، ١٢٦.
- (٢٦) بدليل ان نسبة الاستهلاك النهائي من (المنتجات البترولية والمستوردات المماثلة) بلغت (٢٢,٥٪) من اجمالي الطلب الكلي ، حسب جدول المدخلات والمخرجات لسنة ١٩٨٧ ، [انظر الملحق رقم (٢)].
- (٢٧) بدليل ان نسبة الاستهلاك النهائي من (المنتجات الكيماوية والمستوردات المماثلة) بلغت (٢٢,٥٪) من اجمالي الطلب الكلي حسب جدول المدخلات والمخرجات لسنة ١٩٨٧ ، [انظر الملحق رقم (٢)].
- (٢٨) دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي لعام ١٩٨٨.
- (٢٩) بدليل ان نسبة المبيعات من المنتجات غير المعدنية الى قطاع الانشاءات بلغت (٨٨,٢٪) من اجمالي الطلب الكلي حسب جدول المدخلات والمخرجات لسنة ١٩٨٧ ، [انظر الملحق رقم (٢)].
- (٣٠) جعفر عباس حاجي ، تحليل جداول المدخلات والمخرجات الصناعية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ادارة التأليف والترجمة ، الطبعة الاولى ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ١٨٤-١٨٥.
- (٣١) انظر في ذلك :-
١- نفس المصدر ص ١٨٦-١٨٧.
- ٢- توفيق اسماعيل ، اسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية ، معهد الانماء العربي ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ١٨٧.
- (٣٢) علماً ان طرق قياس الروابط الامامية والخلفية قد تعرضت للكثير من التعديلات والتطورات ومما يحول دون استخدامها عدم توفر البيانات الدقيقة.
- (33) Leroy P. Jones; "The Measurement of Hirschman Linkages" , Quarterly Journal of Economics , may 1976 , PP.322-333.
- (٣٤) انظر على سبيل المثال ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠) ، ص ٨٠.

الفصل الثالث

مصادر النمو الصناعي من جانب الطلب

٠٢ مقدمة:

اتضح لنا من دراستنا السابقة لتطور قطاع الصناعة التحويلية في الاردن، ومن استعراضنا لبعض ملامحه الرئيسية الى انه حقق نمواً وتطوراً ملحوظاً سواء أكان ذلك في الاهمية المطلقة لنتاجه او مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي او في نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية او في انتاجية العامل في تلك الصناعة ، ولذلك سوف نحاول دراسة وتحليل مصادر واسباب ذلك النمو .

ومما ينبغي ذكره هنا ان تحليل مصادر النمو الصناعي يمكن ان يتحقق من جانبين اساسيين: اولهما جانب العرض (SUPPLY) وتنسب مسببات النمو هنا الى مساهمة عناصر الانتاج وخصوصاً عنصر العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي ووفورات الانتاج. وثانيهما جانب الطلب (DEMAND) وتنسب مسببات النمو هنا الى الطلب المحلي والطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) والاحلال محل المستوردات .

وفي هذا الفصل سوف نقصر دراستنا على قياس مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب والمتمثلة في الطلب المحلي والطلب الخارجي على المنتجات الصناعية واحلال المنتجات الصناعية محل المستوردات مستهدفين بذلك بيان أثر هذه المصادر على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في الاردن ، وذلك في محاولة للوقوف على مدى علاقه بين نمو قطاع الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية او مدى اعتماد قطاع الصناعة التحويلية على التجارة الخارجية ، مما يمهد السبيل الى دراسة وتحليل أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الفصل القادم وذلك من جانب العرض.

وبناءً على ذلك راينا ان نبحث هذا الموضوع على النحو التالي :

المبحث الاول: واقع التجارة الخارجية في الاردن.

المبحث الثاني: الاطار النظري لقياس مصادر النمو الصناعي من جانب الطلب.

المبحث الثالث: نتائج قياس مصادر النمو الصناعي من جانب الطلب.

١.٣ البحث الأول واقع التجارة الخارجية في الأردن

يهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل نشاط التجارة الخارجية في الاردن تمهيداً لقياس وتحليل مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب في هذا الفصل، وبيان أثر هذه المصادر على الهيكل السلمي التجارة الخارجية ، ولذلك سوف نستعرض في هذا البحث وبشكل موجز تطور نشاط التجارة الخارجية بشقيه الصادرات والمستوردات وتحليل جوانبه المختلفة من التركيب السلمي والتوزيع الجغرافي للمصادر والمستوردات .

١.١.٢ تطور التجارة الخارجية في الاردن:

تنبع اهمية التجارة الخارجية من الدور الهام الذي تضطلع به في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كونها تعد وسيلة لسد وتوفير الاحتياجات من مواد اولية و سلع وسيطة ورأسمالية لازمة للتصنيع من ناحية ، وكذلك لتصريف الانتاج الفائض عن حاجة السوق المحلي وبالتالي توفير النقد الاجنبي اللازم لتدعيم القدرة على الاستيراد من ناحية اخرى .

ومن هنا تتضح اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الاردني ، نتيجة اعتماد الاردن على المستوردات لتوفير احتياجاته من السلع الوسيطة والرأسمالية والاستهلاكية التي يعجز الاقتصاد الاردني عن توفيرها نظراً لمحدودية موارد الاردن من المواد الاولية المختلفه من جهة وضعف واختلال الهيكل الانتاجي للاقتصاد الاردني من جهة اخرى.

كما ان حصيلة الصادرات الاردنية من النقد الاجنبي تعد المورد الاساس لتمويل المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر فيها الاردن حالياً من خلال التركيز على التنمية الصناعية ، مما يتطلب تنمية الصادرات الاردنية من خلال تنويعها بزيادة نصيب الصادرات الصناعية من مجمل الصادرات، لزيادة حصيلة الصادرات من العملات الصعبة وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في زيادة الدخل القومي وتشجيع الانتاج المحلي ومساهمتها في تخفيض العجز في الميزان التجاري من خلال تغطية حصيلة الصادرات

للمستوردات المتزايدة لمواجهة الطلب على مستلزمات الانتاج وبالتالي تدعيم المقدرة الاستيرادية .

ويمكننا التعرف على تطور التجارة الخارجية في الاردن من خلال الجدول رقم (١-٣) حيث ان نلاحظ ان نشاط التجارة الخارجية قد شهد تطوراً كبيراً خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠]، ولقد جاء تطور التجارة الخارجية في حجم كل من الصادرات الوطنية^(١) والمستوردات اذ تشير بيانات الجدول رقم (١-٣) الى ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية من (١٢.١٧) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٦١٢.٢٥) مليون دينار عام ١٩٩٠، اي انها نمت بمعدل سنوي بلغ بالمتوسط (٢٤.٥٪) خلال الفترة محل الدراسة، ويتضح ايضاً من خلال استقراء الجدول السابق الى ان هناك تفاوت واضح في معدلات نمو الصادرات الوطنية من سنة لآخرى، حيث نجد انه في الوقت الذي سجلت فيه هذه الصادرات معدلات نمو ايجابية وصلت في حدها الاقصى (١٨١.٥٪) عام ١٩٧٤، نجد ايضاً انها سجلت معدلات نمو سلبية خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٧١] وفي السنوات [١٩٨٣، ١٩٨٥، ١٩٨٦]، ويعود السبب في ارتفاع معدل نمو الصادرات الوطنية في عام ١٩٧٤ الى ارتفاع قيمة الصادرات من الفوسفات نتيجة لارتفاع الاسعار العالمية للمواد الاولية بنفس السنة، حيث بلغت قيمة الصادرات من الفوسفات في عام ١٩٧٤ حوالي (١٩.٥) مليون دينار مقارنة بـ (٤) مليون دينار عام ١٩٧٣^(٢)، كما ان الرقم القياسي لسعر الوحدة من صادرات المواد الخام قد ارتفع من (٢٧.٥) عام ١٩٧٣ الى (٨٦) عام ١٩٧٤ مقارنة باسعار عام ١٩٨٥^(٣). اما انخفاض قيمة الصادرات الوطنية خلال الفترة [١٩٦٩-١٩٧١] قد يعزى الى ظروف احتلال الضفة الغربية والاحداث المؤسفة التي مر بها الاردن عام ١٩٧٠ مما ادى الى عدم الاستقرار الاقتصادي، في حين ان انخفاض قيمة الصادرات الوطنية في السنوات [١٩٨٣، ١٩٨٥، ١٩٨٦] يعود الى الركود الاقتصادي الذي عانت منه بعض الاسواق التقليدية وخاصة المحيطة بالاردن وما تبع ذلك من اجراءات لحماية صناعتها المحلية^(٤).

وبالنظر الى نسبة مساهمة الصادرات الوطنية في الناتج المحلي الاجمالي والتي تعد مؤشراً لاهمية الصادرات الوطنية في زيادة الانتاج المحلي، نجد ان هذه النسبة قد تذبذبت ما بين (٤.٧٪) كحد ادنى عام ١٩٧١ و(٢٣.٤٪) كحد اعلى عام ١٩٩٠، ونلاحظ ايضاً ان هناك ثلاث قفزات رئيسية في ذلك المؤشر، حيث حصلت الاولى في عام ١٩٧٤ وقد بلغت تلك النسبة حوالي (١٥.٩٪) بسبب ارتفاع قيمة

جدول رقم (١-٢)

تطور قيمة الصادرات والمستوردات، وأهميتها النسبية في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	الصادرات الوطنية	معدلات النمو السنوية في الصادرات	المستوردات	معدلات النمو السنوية في المستوردات	العجز في الميزان التجاري	الصادرات كنسبة من المستوردات	الصادرات كنسبة من GDP	المستوردات كنسبة من GDP	الصادرات + المستوردات كنسبة من GDP
١٩٦٨	١٢.١٧	-	٥٧.٤٩	-	٤٥.٣٢	٠.٢١	٧.٨	٢٦.٨	٣٤.٦
١٩٦٩	١١.٩٢	٢.١-	٦٧.٧٥	١٧.٨	٥٥.٨٣	٠.٢١	٦.٥	٢٦.٩	٣٣.٤
١٩٧٠	٩.٣٢	٢١.٨-	٦٥.٨٨	٢.٨-	٥٦.٥٦	٠.٢١	٥.٢	٢٧.٨	٣٣.٠
١٩٧١	٨.٨٢	٥.٤-	٧٦.٦٣	١٦.٢	٦٧.٨١	٠.٢١	٤.٧	٢٦.٢	٣١.٩
١٩٧٢	١٢.٦١	٤٣.٠	٩٥.٣١	٢٤.٤	٨٢.٧٠	٠.٢١	٦.١	٢٦.٢	٣٢.٣
١٩٧٣	١٤.٠١	١١.١	١٠٨.٢٠	١٣.٥	٩٤.١٩	٠.٢١	٦.٤	٢٦.٩	٣٣.٣
١٩٧٤	٢٩.٤٤	١٨١.٥	١٥٦.٥١	٤٤.٦	١٢٧.٠٧	٠.٢١	١٥.٩	٢٥.٢	٤١.١
١٩٧٥	٤٠.٠٧	١.٦	٢٢٤.٠١	٤٩.٥	١٨٣.٩٤	٠.٢١	١٢.٨	٢٥.٠	٣٧.٨
١٩٧٦	٤٩.٥٥	٢٣.٧	٢٣٩.٥٤	٤٥.١	١٨٩.٩٩	٠.٢١	١١.٨	٢٥.٠	٣٦.٨
١٩٧٧	٦٠.٢٥	٢١.٦	٤٥٤.٤٢	٢٣.٨	٣٩٤.١٧	٠.٢١	١١.٧	٢٥.٤	٣٧.١
١٩٧٨	٦٤.١٢	٦.٤	٤٥٨.٨٣	١.٠	٣٩٤.٧١	٠.٢١	١٠.١	٢٥.٦	٣٥.٧
١٩٧٩	٨٢.٥٦	٢٨.٧	٥٨٩.٥٢	٢٨.٥	٥٠٦.٩٦	٠.٢١	١١.٠	٢٨.٢	٣٩.٢
١٩٨٠	١٢٠.١١	٤٥.٥	٧١٥.٩٨	٢١.٤	٥٩٥.٨٧	٠.٢١	١٢.٢	٢٨.٧	٤٠.٩
١٩٨١	١٦٩.٠٢	٤٠.٧	١.٤٧.٥٠	٤٦.٣	٩٦٤.٤٨	٠.٢١	١٦.١	٩٠.٠	١٠٤.٥
١٩٨٢	١٨٥.٥٨	٩.٨	١١٤٢.٤٩	٩.١	٩٥٦.٩١	٠.٢١	١٦.٢	٨٦.٥	١٠٣.٥
١٩٨٣	١٦٠.٠٩	١٣.٧-	١١٠٣.٣١	٣.٤-	٩٤٣.٢٢	٠.٢١	١١.٢	٧٧.٦	٨٨.٩
١٩٨٤	٢٦١.٠٦	٦٣.١	١.٠٧١.٣٤	٢.٩-	٨٠٨.٢٨	٠.٢١	١٧.٤	٧١.٥	٨٨.٩
١٩٨٥	٢٥٥.٦١	٢.٢-	١.٠٧٤.٤٥	٠.٣	٨١٨.٧٤	٠.٢١	١٥.٩	٦٦.٩	٨٢.٨
١٩٨٦	٢٢٥.٦١	١١.٧-	٨٥٠.٢٠	٢٠.٩-	٦٢٤.٥٩	٠.٢١	١٣.٨	٥١.٨	٦٥.٦
١٩٨٧	٢٤٨.٧٧	١٠.٣	٩١٥.٥٥	٧.٧	٦٦٦.٧٨	٠.٢١	١١.٩	٤٢.٨	٥٥.٧
١٩٨٨	٣٢٤.٧٩	٣٠.٦	١.٢٢٢.٤٧	١١.٧	٨٩٧.٦٨	٠.٢١	١٤.٨	٤٦.٤	٦١.٢
١٩٨٩	٥٢٤.١٠	٦٤.٤	١٢٣٠.٠١	٢٠.٣	٧٠٥.٩١	٠.٢١	٢١.٠	٤٨.٤	٦٩.٤
١٩٩٠	٦١٢.٢٥	١٤.٦	١٧٢٥.٨٣	٤.٣	١٠١٣.٥٨	٠.٢١	٢٣.٤	٦٥.٩	٨٩.٣
المتوسط	٢٤.٥		١٨.٣				٢٠.٢	٢٢.١	٧٤.٣

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩) جدول ٢٤، ٢٥ والنشرة الاحصائية الشهرية، جدول ٣٥، المجلد

السايق والعشرين، العدد ٩، ايلول ١٩٩١.

الصادرات من الفوسفات نتيجة لارتفاع اسعارها ، اما القفزة الثانية فقد حصلت في عام ١٩٨٤ اذ بلغت نسبة مساهمة الصادرات الوطنية الى الناتج المحلي الاجمالي حوالي (١٧.٤٪) بسبب ارتفاع قيمة صادرات الفوسفات والبوتاس والاسمدة اذا ارتفعت من (٥١.٦)،(٠.١) و (٢٠.٧) مليون دينار عام ١٩٨٣ الى (٦٩.٦)،(١٤.٩) و(٤٤) مليون دينار عام ١٩٨٤ على الترتيب^(٥)، في حين حصلت القفزة الثالثة في عام ١٩٨٩، اذ بلغت تلك النسبة حوالي (٢١٪) وقد يعزى السبب في ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية في ذلك العام الى انخفاض سعر صرف الدينار الاردني الامر الذي ادى الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في الاسواق الخارجية.

ويلاحظ ايضاً ان نسبة تغطية الصادرات الوطنية للمستوردات والتي تعد مؤشراً لاهمية الصادرات الوطنية في تخفيض العجز في الميزان التجاري ، قد انخفضت من (٢١.٢٪) عام ١٩٦٨ الى (١٤.٥٪) عام ١٩٨٣ ثم اخذت بالارتفاع لتصل الى (٤٣.٤٪) عام ١٩٨٩ ثم انخفضت الى (٣٥.٥٪) في عام ١٩٩٠ والسبب في ذلك يعود الى انخفاض معدلات نمو الصادرات الوطنية بالمقارنة مع معدلات نمو المستوردات خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٨٣] وارتفاع معدلات نمو الصادرات الوطنية بالمقارنة مع معدلات نمو المستوردات خلال الفترة [١٩٨٣-١٩٨٩] ، ويتضح ذلك ايضاً من خلال ارتفاع العجز في الميزان التجاري من (٤٣.٠٤) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٨٩١.٣٧) مليون دينار عام ١٩٨٣ ثم اخذ بالانخفاض ليصل الى (٥٨٥.٢٥) مليون دينار عام ١٩٨٩. وبالرغم من التحسن الذي طرأ مؤخراً على قيمة الصادرات الوطنية الا ان قيمتها لا زالت اقل بكثير من قيمة المستوردات السلعية.

وتشير بيانات الجدول السابق الى ان قيمة المستوردات السلعية قد ارتفعت من (٥٧.٤٩) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (١١٤٢.٤٩) مليون دينار عام ١٩٨٢ ثم انخفضت الى (٨٥٠.٢٠) مليون دينار عام ١٩٨٦ وعادت الى الارتفاع ثانية لتصل الى اعلى مستوى لها عام ١٩٩٠ اذ بلغت (١٧٢٥.٨٣) مليون دينار ، اي انها نمت بمعدل سنوي بلغ بالمتوسط (١٨.٣٪) خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠]، وتجدر الاشارة هنا الى ان انخفاض قيمة المستوردات السلعية خلال الفترة [١٩٨٦-١٩٨٣] يعود الى الركود الاقتصادي الذي ساد المنطقة والى الانخفاض النسبي لمستوى أسعار المستوردات^(٦). وقد يعزى السبب في ارتفاع قيمة المستوردات في عام

١٩٨٩ و١٩٩٠ الى انخفاض سعر صرف الدينار الاردني ، مما ادى الى ارتفاع اسعار المستوردات اذا ارتفع الرقم القياسي لسعر الوحدة من المستوردات بنسبه (٢٠٪) و(٦١.٥٪) في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ على الترتيب مقارنة باسعار عام ١٩٨٥.^(٧)

وبالنظر الى نسبة المستوردات من الناتج المحلي الاجمالي والتي تعد مؤشراً لدرجة الانفتاح الاقتصادي للعالم الخارجي، نجد ان هذه النسبه قد ارتفعت من (٢٦.٨٪) عام ١٩٦٨ الى (٩٠٪) عام ١٩٨١ ثم انخفضت الى (٤٨.٤٪) عام ١٩٨٩ ثم ارتفعت ثانية في عام ١٩٩٠ لتصل الى (٦٥.٩٪) ، ويشير ارتفاع تلك النسبة الى مدى اعتماد الاقتصاد الاردني على السلع المستوردة لتلبية متطلبات الاستهلاك والتكوين الراسمالي معاً ، حيث يعد الاقتصاد الاردني اقتصاد منكشف للعالم الخارجي بدرجة كبيرة جداً حسب تعريف هنريكس الذي اعتبر اقتصاد الدولة منكشفاً (منفتحاً) للخارج اذا شكلت المستوردات نسبة تزيد عن (٢٠٪) من الناتج المحلي الاجمالي^(٨) ، ومما يؤكد درجة انكشاف الاقتصاد الاردني ارتفاع نسبة التجارة الخارجية (الصادرات + المستوردات) الى الناتج المحلي الاجمالي والتي بلغت حوالي (٧٤.٣٪) كمتوسط سنوي خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠] ^(٩) .

وللوقوف على مدى تأثير الدخل القومي على حجم المستوردات في الاردن ، تم تقدير الميل الحدي للاستيراد [Marginal Propensity to import] خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠] كما هو موضح في المعادلة رقم (١)

$$M = -22.25 + 0.61 \text{ GNP} \dots \dots \dots (١)$$

$$(t\text{-ratio}) \quad (0.23) \quad (8.96)$$

$$R^2=0.76 \quad , D.W = 1.65, \quad F=68.17$$

حيث (M) تشير الى المستوردات السلعية و(GNP) الى الناتج القومي الاجمالي وهذا يعني ان الميل الحدي للاستيراد بلغ (٠.٦١) ، بمعنى ان (٠.٦١) من كل دينار زيادة في الدخل القومي قد انفقت على الاستيراد خلال الفترة محل الدراسة، وكذلك تم تقدير المرونة الدخلية [Income elasticity] للطلب على المستوردات السلعية في الاردن خلال الفترة محل الدراسة ، وكما هي موضحة في المعادلة رقم (٢).

$$\text{Log } M = -1.88 + 1.19 * \text{Log } \text{GNP} \dots \dots \dots (٢)$$

$$(t\text{-ratio}) \quad (3.36) \quad (14.16)$$

$$R^2=0.88 \quad , D.W=1.49, \quad F=141.65$$

* ثبتت لها المعنوية الاحصائية عند اي مستوى اهمية.

وهذا يعني ان مرونة الدخل للطلب على المستوردات السلعية بلغت (١.١٩) بمعنى انه اذا ارتفع الدخل القومي بنسبة (١٪) فان الطلب على المستوردات يكون قد ارتفع بنسبة (١.١٩)٪ خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠].

وهكذا فان ارتفاع الميل الحدي للاستيراد ومعامل مرونة الدخل للطلب على المستوردات دليل على ارتفاع الطلب على المستوردات السلعية في الاردن خلال الفترة محل الدراسة.

٢.١.٢ التركيب السلعي للتجارة الخارجية :

يشير تحليل التركيب السلعي للتجارة الخارجية في اي دولة الى مدى العلاقة بين عملية التنمية الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ على مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية ، اذ انه يمكن من خلال دراسة التركيب السلعي للتجارة الخارجية التعرف على مستوى تطور الهيكل الاقتصادي وطبيعة القطاعات الاقتصادية السائدة في تلك الدولة وعلية سنقوم بدراسة التركيب السلعي للصادرات الوطنية ثم يعقبه التركيب السلعي للمستوردات.

١.٢.١.٣ التركيب السلعي للصادرات الوطنية:

يتألف التركيب السلعي للصادرات الوطنية من ثلاث مجموعات رئيسية حسب الاغراض الاقتصادية وهي السلع الاستهلاكية والمواد الخام والسلع الرأسمالية ويلاحظ من بيانات الجدول رقم (٣-٢) ان قيمة الصادرات من السلع الاستهلاكية قد ارتفعت من (٦.٩١) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٣٤١.٣٦) مليون دينار عام ١٩٩٠ ، اي بمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٩.٤)٪ خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠] ، في حين ان اهميتها النسبية الى اجمالي الصادرات الوطنية ارتفعت من (٥٦.٨)٪ عام ١٩٦٨ الى (٦٤.٢)٪ عام ١٩٨٤ ثم انخفضت الى (٥٥.٨)٪ عام ١٩٩٠ ، وقد شكلت الصادرات من السلع الاستهلاكية المرتبة الاولى من مجمل الصادرات الوطنية ، حيث شكلت ما نسبته (٥٣.٦)٪ من مجمل الصادرات الوطنية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة ، وقد يعزى السبب في ذلك الى ان الصادرات من السلع الاستهلاكية تشتمل على المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية التحويلية التي يغلب عليها الطابع الاستهلاكي، وفي الوقت الذي انخفضت فيه الاهمية النسبية لقطاع الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت

جدول رقم (٢-٢)

التركيب السعوي للصادرات الوطنية في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٠)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	الصادرات الوطنية	السلع الاستهلاكية		السلع الوسيطة والمواد الخام		السلع الرأسمالية		صادرات الفوسفات	
		القيمة	% من الصادرات	القيمة	% من الصادرات	القيمة	% من الصادرات	القيمة	% من الصادرات
١٩٦٨	١٢.١٧	٦.٩١	٥٦.٨	٤.٥٩	٣٧.٧	٠.٦٣	٥.٢	٤.٢١	٣٤.٦
١٩٦٩	١١.٩٢	٧.٠٩	٥٩.٥	٤.٠٦	٣٤.١	٠.٧٣	٦.١	٣.٥٧	٢٩.٩
١٩٧٠	٩.٣٢	٦.٠٦	٦٥.٠	٢.٥٩	٢٧.٨	٠.٦٧	٧.٢	٢.٢٤	٢٤.٠
١٩٧١	٨.٨٢	٥.٤٥	٦١.٨	٢.٤٦	٢٧.٩	٠.٨٧	٩.٩	٢.٢٤	٢٥.٤
١٩٧٢	١٢.٦١	٦.٢٠	٤٩.٢	٣.٩٥	٣١.٣	٢.٤٦	١٩.٥	٣.٥٠	٢٧.٨
١٩٧٣	١٤.٠١	٦.٨٢	٤٨.٧	٥.٣٣	٣٨.٠	١.٨٢	١٣.٠	٤.٠٢	٢٨.٧
١٩٧٤	٣٩.٤٤	١٣.٨٦	٣٥.١	٢٠.٨٠	٥٢.٧	٤.٧٧	١٢.١	١٩.٥٣	٤٩.٥
١٩٧٥	٤٠.٠٧	١٦.٠٠	٣٩.٩	١٢.٥٤	٥٣.٨	٢.٥٣	٦.٣	١٩.٥٩	٤٨.٩
١٩٧٦	٤٩.٥٥	٢٥.٤١	٥١.٣	٢٢.٠٦	٤٤.٥	٢.٠٨	٤.٢	١٩.٢٣	٣٨.٨
١٩٧٧	٦٠.٢٥	٣٢.٧١	٥٣.٤	٢٠.٥٦	٣٤.١	٧.٥٢	١٢.٥	١٧.٢٦	٢٨.٦
١٩٧٨	٦٤.١٣	٣٢.٦٣	٥٠.٩	٢٣.٣٢	٣٦.٤	٨.١٨	١٢.٧	١٩.٤٦	٣٠.٣
١٩٧٩	٨٢.٥٦	٤١.٩٩	٥٠.٩	٢٩.٦٨	٣٥.٩	١٠.٨٨	١٣.٢	٢٦.٢٨	٣١.٨
١٩٨٠	١٢٠.١١	٥٤.٢٣	٤٥.١	٥١.٢٥	٤٢.٧	١٤.٦٣	١٢.٢	٤٧.٢٠	٣٩.٣
١٩٨١	١٦٩.٠٣	٧٦.٧٢	٤٥.٤	٧٦.٧٠	٤٥.٤	١٥.٥٣	٩.٢	٥٤.٧٩	٣٢.٤
١٩٨٢	١٨٥.٥٨	٨٨.١٥	٤٧.٥	٧٨.٩٧	٤٢.٦	١٨.٤٣	٩.٩	٥٧.١٥	٣٠.٨
١٩٨٣	١٦٠.٠٩	٩٤.٢٤	٥٨.٩	٥٩.٥٠	٣٧.٢	٦.٢٤	٣.٩	٥١.٦١	٣٢.٢
١٩٨٤	٢٦١.٠٦	١٦٧.٧٢	٦٤.٢	٨٢.٦٨	٣١.٧	١٠.٦٦	٤.١	٦٩.٦١	٢٦.٧
١٩٨٥	٢٥٥.٣٥	١٦٠.٤٩	٦٢.٩	٨٠.٧٧	٣١.٦	١٤.٠٩	٥.٥	٦٦.٠٨	٥٢.٩
١٩٨٦	٢٢٥.١٦	١٣٨.٥٤	٦١.٤	٧٦.٥٣	٣٣.٩	١٠.٥٤	٤.٧	٦٤.٨١	٢٨.٧
١٩٨٧	٢٤٨.٧٧	١٤٢.٢٥	٥٧.٢	٨٧.٣٢	٣٥.١	١٩.٢٠	٧.٧	٦١.٠٠	٢٤.٥
١٩٨٨	٣٢٤.٧٩	١٩٦.٤١	٦٠.٤	١١٢.٥٥	٣٤.٦	١٦.٠٩	٥.٠	٧٦.٦٨	٢٣.٦
١٩٨٩	٥٣٤.١٠	٢٧٢.٥٤	٥١.٠	٢٢١.٤٧	٤١.٥	٤٠.٠٨	٧.٥	١٤٦.٢٧	٢٧.٤
١٩٩٠	٦١٢.٥٢	٣٤١.٦٣	٥٥.٨	٢٢٠.٠٢	٣٥.٩	٥٠.٨٧	٧.٣	١٣٨.٦٧	٢٢.٧
المتوسط			٥٣.٦		٣٧.٧		٨.٧		٢١.٥

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (١-٣).

الاهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي ، الامر الذي ادى الى محافظة السلع الاستهلاكية على احتلالها المرتبة الاولى من مجمل الصادرات الوطنية.

اما الصادرات من مواد الخام فقد ارتفعت قيمتها من (٤.٥٩) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٢٢٠.٠٢) مليون دينار عام ١٩٩٠، اي بمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٩.٢٪) خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠]. في حين ان اهميتها النسبية الى اجمالي الصادرات الوطنية انخفضت من (٣٧.٧٪) عام ١٩٦٨ الى (٣٥.٩٪) عام ١٩٩٠ وقد شكلت الصادرات من المواد الخام المرتبة الثانية من مجمل الصادرات الوطنية حيث شكلت ما نسبته (٣٧.٧٪) كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة ، علماً ان الصادرات من المواد الخام قد شكلت المرتبة الاولى من مجمل الصادرات الوطنية في عامي [١٩٧٤ و١٩٧٥] بسبب ارتفاع اسعار الفوسفات الامر الذي ادى الى ارتفاع قيمة الصادرات من المواد الخام حيث تشكل الفوسفات النسبة الكبرى من صادرات المواد الخام، اذ بلغت نسبة صادرات الفوسفات الى صادرات المواد الخام حوالي (٨٢.١٪) كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة ، وهذا يعني ان صادرات الفوسفات تشكل ما نسبته (٣١.٠٪) من مجمل الصادرات الوطنية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة [انظر الجدول رقم (٢-٢)] وبذلك تعتبر الفوسفات اهم واكبر السلع التي تم تصديرها .

اما السلع الرأسمالية فقد ارتفعت قيمتها من (٠.٦٣) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٥٠.٨٧) مليون دينار عام ١٩٩٠، اي بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٢٢.١٪) خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠]، الا ان اهميتها النسبية ظلت متدنية ومتذبذبة نتيجة الزيادة في الصادرات من السلع الاستهلاكية والمواد الخام ، اذ شكلت ما نسبته (٨.٧٪) من اجمالي الصادرات الوطنية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة.

ويمكن النظر الى التركيب السلعي للصادرات الوطنية من خلال تقسيمها الى ثلاث مجموعات رئيسية حسب طبيعة المنتجات وهي المنتجات الزراعية ومنتجات المعادن (المواد الخام) والمنتجات الصناعية^(١) ، وذلك تسهيلاً للدراسة والتحليل كون التركيب السلعي للصادرات الوطنية يعبر عن مستوى تطور الهيكل الاقتصادي وطبيعة القطاعات الاقتصادية السائدة .

وبتفحص البيانات الواردة في الجدول رقم (٣-٢) نجد ان قيمة صادرات المنتجات الزراعية قد ارتفعت من (٥.٦) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٥٩.٧٦) مليون دينار عام ١٩٩٠، اي بمعدل نمو سنوي مركب قدره (١١.٤٪) خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠] ونتيجة للنمو الابطأ نسبياً في قيمة صادرات المنتجات الزراعية بالمقارنة مع نمو قيمة اجمالي الصادرات الوطنية حيث بلغ معدل نموها السنوي لنفس الفترة حوالي (١٩.٥٪)، فقد انخفضت اهميتها النسبية الى اجمالي الصادرات الوطنية من (٤٥.٩٪) عام ١٩٦٨ الى (٩.٨٪) عام ١٩٩٠ لتحتل المرتبة الثالثة في ترتيب الصادرات الوطنية بعد ان كانت تحتل المرتبة الاولى في السنوات الاولى من فترة الدراسة من حيث الاهمية النسبية الى اجمالي الصادرات الوطنية.

وقد يعزى السبب في انخفاض نسبة مساهمة صادرات المنتجات الزراعية اجمالي الصادرات الوطنية الى التغيير الهيكلي في الاقتصاد الاردني من خلال انخفاض نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي حيث كان يحتل المرتبة الاولى بين قطاعات الانتاج السلعي خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٧٤] ثم اخذ بالتراجع لصالح قطاعات الانتاج السلعي الاخرى وخاصة قطاع الصناعة التحويلية الذي اصبح يحتل المرتبة الاولى بين قطاعات الانتاج السلعي من حيث الاهمية النسبية الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، اضافة الى اتباع سياسة التصنيع باحلال المنتجات الصناعية محل المستوردات وتشجيع الصناعات التصديرية من خلال التركيز على تنمية صادرات الفوسفات والبوتاس والمنتجات الصناعية التحويلية الامر الذي ادى الى زيادة الصادرات الوطنية من منتجات المعادن (المواد الخام) والمنتجات الصناعية التحويلية كما يعكسها الجدول رقم (٣-٢) ، حيث نلاحظ ان قيمة الصادرات من منتجات المعادن (المواد الخام) قد ارتفعت من (٤.٦) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٢٣٥.٢٤) مليون دينار عام ١٩٩٠ اي بمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٩.٦٪) خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠] وقد احتلت المرتبة الثانية في ترتيب الصادرات الوطنية اذا ما اخذ المتوسط السنوي لمساهمتها في اجمالي لصادرات الوطنية اذ شكلت ما نسبته (٣٦.٨٪) خلال الفترة محل الدراسة ، ويتضح ايضاً من خلال استقراء الجدول السابق ان الاهمية النسبية للصادرات من منتجات المعادن قد بدأت بالتناقص التدريجي منذ عام ١٩٧٤ لصالح المنتجات لصناعية ، حيث ارتفعت اهميتها النسبية من (٣٧.٧٪) عام ١٩٦٨ الى (٥١٪) عام

جدول رقم (٣-٣)

تصنيف الصادرات الوطنية حسب طبيعة المنتجات في الأردن خلال الفترة

(١٩٦٨ - ١٩٩٠) (القيمة بالمليون دينار)

السنة	الصادرات الوطنية	منتجات زراعية غير مصنعة		مواد خام ومنتجات المعادن		منتجات صناعية	
		القيمة	% من الصادرات	القيمة	% من الصادرات	القيمة	% من الصادرات
١٩٦٨	١٢,٢	٥,٦	٤٥,٩	٤,٦	٣٧,٧	٢,٠	١٦,٤
١٩٦٩	١١,٩	٥,٥	٤٦,٢	٣,٩	٣٢,٨	٢,٥	٢١,٠
١٩٧٠	٩,٣	٤,٧	٥٠,٥	٢,٥	٢٦,٩	٢,١	٢٢,٦
١٩٧١	٨,٨	٣,٧	٤٢,٠	٢,٤	٢٧,٣	٢,٧	٣٠,٧
١٩٧٢	١٢,٦	٤,٨	٣٨,١	٣,٧	٢٩,٤	٤,١	٣٢,٥
١٩٧٣	١٤,٠	٤,٧	٣٣,٦	٤,٧	٣٣,٦	٤,٦	٣٢,٨
١٩٧٤	٣٩,٤	٩,٦	٢٤,٤	٢٠,١	٥١,٠	٩,٧	٢٤,٦
١٩٧٥	٤٠,١	١٠,٢	٢٥,٤	٢٠,٤	٥٠,٩	٩,٥	٢٣,٧
١٩٧٦	٤٩,٦	١٦,٤	٣٣,١	٢٠,٧	٤١,٧	١٢,٥	٢٥,٢
١٩٧٧	٦٠,٣	٢٠,٧	٣٤,٣	١٨,٩	٣١,٤	٢٠,٧	٢٤,٣
١٩٧٨	٦٤,١	١٦,٣	٢٥,٤	٢٠,٧	٣٢,٣	٢٧,١	٤٢,٣
١٩٧٩	٨٢,٦	٢١,٢	٢٥,٧	٢٧,٦	٣٣,٤	٣٣,٨	٤٠,٩
١٩٨٠	١٢٠,١	٢٣,٥	١٩,٦	٤٩,٥	٤١,٢	٤٧,١	٣٩,٢
١٩٨١	١٦٩,٠	٣٣,١	١٩,٦	٥٧,١	٣٣,٨	٧٨,٨	٤٦,٦
١٩٨٢	١٨٥,٦	٣٩,٢	٢١,١	٦١,٧	٣٣,٣	٨٤,٧	٤٥,٦
١٩٨٣	١٦٠,١	٣٦,٣	٢٢,٧	٥٢,٨	٣٣,٠	٧١,٠	٤٤,٣
١٩٨٤	٢٦١,١	٤١,٨	١٦,٠	٨٧,١	٣٣,٤	١٣٢,٢	٥٠,٦
١٩٨٥	٢٥٥,٤	٤٣,٦	١٧,١	٩٨,٥	٣٨,٦	١١٣,٣	٤٤,٣
١٩٨٦	٢٢٥,٦	٤١,٩	١٨,٦	٩٨,٠	٤٣,٤	٨٥,٧	٣٨,٠
١٩٨٧	٢٤٨,٨	٣٣,٨	١٣,٦	٩١,٩	٣٦,٩	١٢٣,١	٤٩,٥
١٩٨٨	٣٢٤,٨	٣٠,٠	٩,٢	١٤٧,٢	٤٥,٣	١٤٧,٦	٤٥,٥
١٩٨٩	٥٣٤,١	٤٨,٦	٩,١	٢٢٤,٩	٤٢,١	٢٦٠,٦	٤٨,٨
١٩٩٠	٦١٢,٥٢	٥٩,٧٦	٩,٨	٢٣٥,٢٤	٣٨,٤	٣١٧,٢٥	٥١,٨
المتوسط			٢٦,٢		٣٦,٨		٣٧,٠

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (١-٣)

١٩٧٤ لتصل أعلى مستوى لها ثم أخذت بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع لتصل (٣٨.٤٪) عام ١٩٩٠.

أما صادرات المنتجات الصناعية فقد ارتفعت من (٢٠٠) مليون دينار عام ١٩٦٨ إلى (٣١٧.٢٥) مليون دينار عام ١٩٩٠ أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٢٥.٩٪) خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠] ، ونتيجة للنمو الأسرع في قيمة صادرات المنتجات الصناعية مقارنة بمعدل نمو قيمة مجمل الصادرات الوطنية والبالغ (١٩.٥٪) ، لنفس الفترة ، فقد ارتفعت أهميتها النسبية من (١٦.٤٪) عام ١٩٦٨ إلى (٥١.٨٪) عام ١٩٩٠ حيث أخذت تحتل صادرات المنتجات الصناعية المرتبة الأولى في ترتيب الصادرات الوطنية منذ عام ١٩٧٧ بعد أن كانت تحتل المرتبة الثالثة في السنوات الأولى من فترة الدراسة من حيث الأهمية النسبية إلى إجمالي الصادرات الوطنية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأهمية النسبية لمساهمة صادرات المنتجات الصناعية قد تراجعت في عامي [١٩٨٠ و١٩٨٦] لتحتل المرتبة الثالثة لصالح مساهمة الصادرات من منتجات المعادن ، نتيجة للنمو الأسرع في قيمة الصادرات من منتجات المعادن بالمقارنة مع نمو قيمة صادرات المنتجات الصناعية في عام ١٩٨٠ ، حيث بلغ معدل النمو السنوي في كل منهما حوالي (٧٩.٣٪) و(٣٩.٣٪) على الترتيب ، ويعزى السبب في ارتفاع معدل نمو الصادرات من منتجات المعادن إلى ارتفاع قيمة الصادرات من الفوسفات إذا ارتفعت من (٢٦.٢٨) مليون دينار عام ١٩٧٩ إلى (٤٧.٢٠) مليون دينار عام ١٩٨٠ نتيجة لارتفاع أسعارها حيث ارتفع الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات من المواد الخام من (٦٥.٨) عام ١٩٧٩ إلى (٩٠.٥) عام ١٩٨٠ مقارنة بأسعار عام ١٩٨٥ وكذلك ارتفاع الرقم القياسي لكمية الصادرات من المواد الخام من (٤٢.٦) عام ١٩٧٩ إلى (٥٦.٣) عام ١٩٨٠ مقارنة بكمية الصادرات عام ١٩٨٥^(١١).

بينما انخفضت قيمة صادرات المنتجات الصناعية بمعدل يفوق معدل انخفاض قيمة الصادرات من منتجات المعادن في عام ١٩٨٦ حيث بلغ معدل النمو السنوي في كل منها حوالي (-٢٤.٤٪) و(-٠.٥٪) على الترتيب ، ويرجع السبب في ذلك الانخفاض الشديد في معدل نمو قيمة الصادرات من المنتجات الصناعية إلى انخفاض الكبير في قيمة الصادرات من منتجات الأخشاب والملابس والمنسوجات حيث انخفضت من (٨.٥) ، (١١.٦) و(١٠.١) مليون دينار عام ١٩٨٥ إلى (٠.٦) ،

(٠.٧) و(٣.٣) مليون دينار عام ١٩٨٩ على الترتيب (١٢) .

ويتضح مما سبق ان الهيكل السلعي للصادرات الوطنية يتسم بالتركز من خلال ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات من السلع الاستهلاكية والمواد الخام وتدني نسبة مساهمة الصادرات من السلع الرأسمالية ، اضافة الى ان صادرات الفوسفات ولوحدها شكلت ما نسبته (٣١.٠٪) من مجمل الصادرات الوطنية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة ، كما ان هيكل الصادرات الوطنية شهد تغييراً لصالح ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات من المنتجات الصناعية مقابل انخفاض نسبة مساهمة الصادرات من المنتجات الزراعية .

٢.٢.١.٣ التركيب السلعي للمستوردات :

يعبر تحليل التركيب السلعي للمستوردات عن مدى استجابة المستوردات لمتطلبات التنمية الاقتصادية ، حيث ان زيادة الاهمية النسبية للمستوردات من السلع الاستهلاكية الى مجمل المستوردات السلعية تكون لغير صالح عملية التنمية الاقتصادية وتعمل على ابطاء سرعة التنمية ، في حين ان زيادة الاهمية النسبية للمستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية تكون لصالح عملية التنمية الاقتصادية وتوفر امكانية أفضل للتعجيل بالتنمية الاقتصادية وبالتالي يتضمن التركيب السلعي للمستوردات انعكاسات مهمة على الهيكل الاقتصادي (١٣) .

والجدول رقم (٣-٤) يبين تصنيف المستوردات السلعية حسب الاغراض الاقتصادية في الاردن خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠] ويلاحظ ان المستوردات السلعية قد قسمت الى اربع مجموعات رئيسية هي السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية وسلع اخرى (١٤) .

وبالنظر الى البيانات الموجودة في الجدول السابق نجد ان قيمة المستوردات من السلع الاستهلاكية قد ارتفعت من (٢٧.٦٠) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٦٥٩.٧) مليون دينار عام ١٩٩٠ ، اي بمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٥.٥٪) خلال لفترة [١٩٦٨-١٩٩٠] ، وبما ان هذا المعدل اقل من معدل النمو السنوي المركب لقيمة مجمل المستوردات السلعية والبالغ (١٦.٧٪) لنفس الفترة ، فقد انخفضت لاهمية النسبية للمستوردات من السلع الاستهلاكية من (٤٨٪) عام ١٩٦٨ الى (٣٨.٢٪) عام ١٩٩٠ من مجمل المستوردات السلعية لصالح المستوردات من السلع لوسيطة والرأسمالية ، وقد احتلت المستوردات من السلع الاستهلاكية المرتبة

جدول رقم (٤-٣)

التركيب السلعي للمستودرات في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)

(القيمة بالمليون دينار)

سنة	المستودرات السلعية	السلع الاستهلاكية		السلع الوسيطة والمواد الخام		السلع الرأسمالية		أخرى	
		القيمة	% من المستودرات	القيمة	% من المستودرات	القيمة	% من المستودرات		
١٩٦	٥٧.٤٩	٢٧.٦٠	٤٨.٠	١٢.٢٢	٢١.٣	١٣.٩٢	٢٤.٢	٣.٧٥	٦.٥
١٩٦	٦٧.٧٥	٢٣.٨٩	٥٠.٠	١٤.٥٩	٢١.٥	١٥.٢٤	٢٢.٥	٤.٠٣	٦.٠
١٩٧	٦٥.٨٨	٢٣.٠٢	٥٠.١	١٥.١٥	٢٣.٠	١٣.٣٧	٢٠.٣	٤.٣٤	٦.٦
١٩٧	٧٦.٦٣	٢٣.٤٤	٤٣.٦	١٣.٦٢	١٧.٨	١٧.٦١	٢٣.٠	١١.٩٦	١٥.٦
١٩٧	٩٦.٣١	٤٦.٢٩	٤٨.٦	١٨.٧٧	١٩.٧	١٨.٦٢	١٩.٥	١١.٦٣	١٢.٢
١٩٧	١٠٨.٢٠	٥٠.٥٩	٤٦.٨	٢٢.٢٠	٢٠.٥	٢٠.٢٤	١٨.٧	١٥.١٦	١٤.٠
١٩٧	١٥٦.٥١	٦٩.٦٣	٤٤.٥	٣٠.٠٠	١٩.٢	٤٠.٩١	٢٦.١	١٥.٩٧	١٠.٢
١٩٧	٢٣٤.٠١	٩٠.٥٢	٣٨.٧	٥٧.٢٢	٢٤.٥	٨٢.٨٨	٣٥.٤	٣.٤٠	١.٤
١٩٧	٣٣٩.٥٤	١٣٣.٣٣	٣٩.٣	٩٠.٠١	٢٦.٥	١١٤.٦٣	٣٣.٨	١.٥٧	٠.٤
١٩٧	٤٥٤.٤٢	١٤٧.١٨	٣٢.٤	١٢١.١٨	٢٦.٧	١٨٤.١٠	٤٠.٥	١.٩٥	٠.٤
١٩٧	٤٥٨.٨٣	١٧٥.٦٧	٣٨.٣	١١٧.٢٥	٢٥.٦	١٦١.٢٤	٣٥.١	٤.٦٧	١.٠
١٩٧	٥٨٩.٥٢	٢١٥.٢١	٣٦.٥	١٧٩.٤٦	٣٠.٥	١٩٣.٥٨	٣٢.٨	١.٢٧	٠.٢
١٩٨	٧١٥.٩٨	٢٤٠.١٦	٣٣.٥	٢٢٧.٠٨	٣١.٧	٢٤٦.٧٥	٣٤.٥	١.٩٩	٠.٣
١٩٨	١٠٤٧.٥٠	٣٢٥.٢١	٣١.٠	٣٠٥.٥٢	٢٩.٢	٤١٤.٩٦	٣٩.٦	١.٨١	٠.٢
١٩٨	١١٤٢.٤٩	٣٦٨.٣١	٣٢.٢	٣٨٠.٢٨	٣٣.٣	٣٩١.٣٩	٣٤.٣	٢.٥١	٠.٢
١٩٨	١١٠٣.٣١	٣٦٥.٠٦	٣٣.١	٣٧٧.٧٩	٣٤.٢	٣١٠.٥٥	٢٨.٢	٤٩.٩١	٤.٥
١٩٨	١٠٧١.٣٤	٣٨٣.٢١	٣٥.٨	٤١٩.١٦	٣٩.١	٢٣٩.٠٣	٢٢.٣	٢٩.٩٤	٢.٨
١٩٨	١٠٧٤.٤٥	٣٦٩.٣٠	٣٤.٤	٤٢٠.٤١	٣٩.١	٢٦١.٠٨	٢٤.٣	٢٣.٦٦	٢.٢
١٩٨	٨٥٠.٢٠	٣٢٩.١٥	٣٨.٧	٢٨٤.٢٢	٣٣.٤	١٩٥.٨٩	٢٣.١	٤٠.٩٤	٤.٨
١٩٨	٩١٥.٥٥	٣٢٣.٤٩	٣٦.٤	٣٤٠.٧١	٣٧.٢	٢٢١.٦٤	٢٤.٢	١٩.٧١	٢.٢
١٩٨	١٠٢٢.٤٧	٣٢٢.٦٦	٣٢.٥	٣٦٣.٢٩	٣٥.٥	٢٨٨.٨٦	٢٨.٣	٢٧.٦٦	٣.٧
١٩٨	١٢٣.٠١	٣٩٢.٩٢	٣١.٩	٤٨٦.٧٧	٨٩.٦	٣٢٠.٥٣	٢٦.١	٢٩.٧٩	٢.٤
١٩٩	١٧٢٥.٨٣	٦٥٩.٧٠	٣٨.٢	٧٠٠.٨٤	٤٠.٦	٣٤٨.٧٥	٢٠.٢	١٦.٥٥	٠.٩٦
متوسط			٣٨.٩		٢٩.١		٢٧.٧		٤.٥

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (١-٣)

الاولى بين ترتيب المستوردات السلعية اذا ما أخذ المعدل السنوي لمساهمتها في اجمالي المستوردات السلعية ، حيث شكلت ما نسبته (٢٨.٩٪) خلال فترة الدراسة. وقد يعزى السبب في انخفاض الاهمية النسبية لمساهمة المستوردات من السلع الاستهلاكية الى التغيير الهيكلي في الاقتصاد الاردني والتركيز على التصنيع باحلال المنتجات الصناعية محل المستوردات وتشجيع الصناعات التصديرية ، الامر الذي ادى الى زيادة المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمه للتصنيع، خصوصاً ان الهيكل الانتاجي لقطاع الصناعة التحويلية لا زال يتسم بالضعف والاختلال والغياب النسبي لوجود قطاع وطني لانتاج السلع الرأسمالية ومما يؤكد هذه الحقيقة هو ان نسبة المستوردات من السلع الاستهلاكية لازالت تحتل نسبة كبيرة جداً من مجمل المستوردات السلعية.

وقد بلغ الميل الحدي للاستيراد من السلع الاستهلاكية حوالي (٠.٢٠) كما هو مبين في الجدول رقم (٣-٥)، بمعنى ان (٢٠٪) من كل دينار زيادة في الدخل القومي قد انفقت على المستوردات من السلع الاستهلاكية خلال الفترة محل الدراسة ، كما بلغت مرونة الدخل للطلب على المستوردات من السلع الاستهلاكية حوالي (١.٠٤) بمعنى ان المستوردات من السلع الاستهلاكية كانت تزداد بمعدل يفوق زيادة الدخل القومي. وهكذا يشير ارتفاع الميل الحدي للاستيراد ومرونة الدخل للطلب على المستوردات من السلع الاستهلاكية الى ارتفاع الطلب على المستوردات من السلع الاستهلاكية خلال الفترة محل الدراسة ، ويعود السبب في ذلك الارتفاع الى مواجهة الطلب المحلي المتزايد بسبب التزايد السكاني وعجز الانتاج المحلي عن توفير المتطلبات الضرورية للمواطنين اضافة الى تخلف توجيهية وتخطيط الاستهلاك وانتشار ظاهرة التقليد للانماط الاستهلاكية السائدة في الدول المتقدمة او ما يسمى بآثر المحاكاة^(١٥).

اما قيمة المستوردات من السلع الوسيطة فقد ارتفعت من (١٢.٢٢) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٧٠.٠٨٤) مليون دينار عام ١٩٩٠ اي بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٢٠.٢٪) خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠] ونظراً للنمو الاسرع في قيمة المستوردات من السلع الوسيطة مقارنة بمعدل النمو في قيمه مجمل المستوردات السلعية والبالغ (١٦.٧٪) فقد ارتفعت اهميتها النسبية الى مجمل المستوردات السلعية من (٢١.٢٪) عام ١٩٦٨ الى (٤٠.٦٪) عام ١٩٩٠ ، وقد اخذت تلك المستوردات تحتل المرتبة الاولى بين ترتيب المستوردات السلعية منذ عام ١٩٨٣

جدول رقم (٣-٥)*
نتائج تقدير الميل الحدي للاستيراد ومرونة الدخل للطلب على المستوردات في
الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)

عدد السنوات	المتغير الاعتماد	المتغير المستقل	الثابت (a)	معامل المتغير المستقل (b)	نسبة t-ratio** واتسون***	معامل دريون	معامل التحديد R ²
٢٣	M	GNP	-٢٢.٢٥	٠.٦٦	٨.٩٦	١.٦٥	٠.٧٦
٢٣	Log (M)	Log (GNP)	-١.٨٨	١.١٩	١٤.١٦	١.٤٩	٠.٨٨
٢٣	MC	GNP	٨.١٧	-٠.٢٠	١٢.٨١	١.٤٤	٠.٨٩
٢٣	Log (MC)	Log (GNP)	-١.٨٧	١.٠٤	١٥.٧٧	١.٢٨	٠.٨٩
٢٣	MI	GNP	-٢٥.٠٦	-٠.٢٣	١٢.٨٥	١.٥٥	٠.٩٠
٢٣	Log (MI)	Log (GNP)	٤.٧٠	١.٤٢	٢١.٠٤	١.٧٧	٠.٩٣
٢٣	MK	GNP	٦.٢٧	-٠.١٥	٤.٧٤	١.٦١	٠.٤٣
٢٣	Log (MK)	Log (GNP)	-٢.٦٥	١.٢٥	٧.٨٢	١.٧٨	٠.٥٥

تقدير الميل الحدي للاستيراد من خلال المعادلة التالية: $M = a + b \text{GNP}$ وتم تقدير مرونة الدخل للطلب على مستوردات من خلال المعادلة التالية: $\text{Log} M = a + b \text{Log GNP}$ وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى اعتيادية، حيث ترمز إلى المستوردات السلعية و (MC) إلى المستوردات الاستهلاكية و (MI) إلى مستوردات الوسيطة و (MK) إلى المستوردات الرأس مالية و (GNP) إلى الناتج القومي الإجمالي و (a) إلى الحد ثابت و (b) إلى الميل الحدي للاستيراد تارة، ومرونة الدخل للطلب على المستوردات تارة أخرى. بت لها المعنوية الاحصائية عند اي مستوى أهمية.

تم تعديل مشكلة التوابط الذاتي .

: تم تقدير هذا الجدول بالاعتماد على البيانات المتوفرة عن الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠) .

في حين انها احتلت المرتبة الثانية اذا ما أخذ المعدل السنوي لمساهمتها في مجمل المستوردات السلعية حيث شكلت ما نسبته (٢٩.١٪) خلال فترة الدراسة.

وتجدر الاشارة هنا الى ان نسبة مساهمة المستوردات من السلع الوسيطة قد تراجعت في عام ١٩٨٦ لتحتل المرتبة الثانية بعد المستوردات من السلع الاستهلاكية ، نتيجة انخفاض قيمة المستوردات من السلع الوسيطة بمعدل يفوق معدل انخفاض قيمة المستوردات من السلع الاستهلاكية ، اذ بلغ معدل النمو السنوي لكل منهما حوالي (٣٢.٤٪) و(١.٩٪) في عام ١٩٨٦ على الترتيب . ويعود السبب في ذلك الانخفاض الشديد في معدل نمو قيمة المستوردات من السلع الوسيطة الى انخفاض قيمة المستوردات من النفط الخام اذ انخفضت من (١٩٢.٦) مليون دينار عام ١٩٨٥ الى (٩٢.٨) مليون دينار عام ١٩٨٦ وذلك لانخفاض اسعار النفط الخام حيث انخفض الرقم القياسي لسعر الوحدة من مستوردات الوقود بنسبة (٥١.٦٪) عام ١٩٨٦ مقارنة باسعار عام ١٩٨٥^(١٦) .

وقد بلغ الميل الحدي للاستيراد من السلع الوسيطة حوالي (٠.٢٣) كما هو مبين في الجدول رقم (٣-٥) بمعنى ان (٢٣٪) من كل دينار زيادة في الدخل القومي قد انفقت على المستوردات من السلع الوسيطة خلال الفترة محل الدراسة ، كما بلغت مرونة الدخل للطلب على المستوردات من السلع الوسيطة حوالي (١.٤٢) ، بمعنى ان المستوردات من السلع الوسيطة تزداد بمعدل يفوق معدل زيادة الدخل القومي ، وهكذا فان ارتفاع الميل الحدي للاستيراد من السلع الوسيطة ومرونة الدخل للطلب على المستوردات من السلع الوسيطة دليل على ارتفاع الطلب على المستوردات من السلع الوسيطة ويعود السبب في ذلك الارتفاع الى مواجهة الطلب الاستثماري الناجم عن توسع الانتاج المحلي واحتياجه لهذه السلع كمدخلات وسيطة، ويعكس ذلك الارتفاع في الطلب على المستوردات من السلع الوسيطة مدى جهود الواسعه في تنمية الاقتصاد الوطني وفي توفير متطلبات المشاريع لصناعية من المواد الخام والسلع الوسيطة التي لا تتوفر محلياً.

اما قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية فقد ارتفعت من (١٣.٩٢) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٣٤٨.٧٥) مليون دينار عام ١٩٩٠ أي بمعدل نمو سنوي مركب ندره (١٥.٨٪) خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠] . وقد احتلت المستوردات من السلع لرأسمالية المرتبة الثالثة في ترتيب المستوردات السلعية اذا ما أخذ المعدل لسنوي لمساهمتها في مجمل المستوردات السلعية ، حيث شكلت ما نسبته

(٢٧.٧٪) خلال الفترة محل الدراسة ، الا انه وبتفحص البيانات الموجودة في الجدول رقم (٣-٤) نجد ان نسبة مساهمة المستوردات من السلع الرأسمالية قد ارتفعت من (٢٤.٢٪) عام ١٩٦٨ الى (٣٩.٦٪) عام ١٩٨١ حيث احتلت المرتبة الاولى بين ترتيب المستوردات السلعية خلال الفترة [١٩٨٢-١٩٨٠] ثم عادت الى الانخفاض لتصل الى (٢٠.٢٪) عام ١٩٩٠. ويرجع السبب في ذلك الانخفاض الحاد في الاهمية النسبية للمستوردات من السلع الرأسمالية الى انخفاض قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية اذ انخفضت من (٤١٤.٩٦)، مليون دينار عام ١٩٨١ الى (١٩٥.٨٩) مليون دينار عام ١٩٨٦ ثم عادت الى الارتفاع لتصل الى (٣٤٨.٧٥) مليون دينار عام ١٩٩٠ وذلك نتيجة لحالة الركود الاقتصادي التي سادت المنطقة منذ عام ١٩٨٢ مما أثر سلباً على معدلات الاستثمار وانشاء وتوسيع المشاريع الصناعية اضافة الى اكمال وانجاز العديد من المشاريع الصناعية خلال النصف الثاني من عقد السبعينات واول الثمانينات ، حيث نجد ان الحجم الاجمالي للتكوين الرأسمالي الثابت قد ارتفع من (٢٧) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٥٩٧.٣) مليون دينار عام ١٩٨٢ وهو اعلى مستوى له ، ثم انخفض الى (٤١١.٨) مليون دينار عام ١٩٨٧ ثم عاد الى الارتفاع ليصل الى (٥١٢.٣) مليون دينار عام ١٩٩٠. (١٧)

وقد بلغ الميل الحدي للاستيراد من السلع الرأسمالية حوالي (١٥.١٥) كما هو مبين في الجدول رقم (٣-٥) ، بمعنى ان (١٥٪) من كل دينار زيادة في الدخل القومي قد انفقت على المستوردات من السلع الرأسمالية خلال الفترة محل الدراسة ، كما بلغت مرونة الدخل للطلب على المستوردات من السلع الرأسمالية حوالي (١.٢٥) بمعنى ان المستوردات من السلع الرأسمالية تزداد بمعدل يفوق ازدياد الدخل القومي ، وبذلك فان ارتفاع الميل الحدي للاستيراد من السلع الرأسمالية ومرونة الدخل للطلب على المستوردات من السلع الرأسمالية يعد دليلاً على ارتفاع الطلب على المستوردات من السلع الرأسمالية ، ويعكس ذلك الارتفاع في الطلب على المستوردات من السلع الرأسمالية مدى ارتباط تكوين راس المال الثابت بتلك المستوردات طالما بقي قطاع انتاج وسائل الانتاج يتسم بالتخلف وعدم القدرة على توفير مستلزمات ودعم التكوين الرأسمالي ورفع مستواه في الاقتصاد الوطني. ويتضح مما سبق ان الهيكل السلعي للمستوردات يتسم بالتنوع الشديد، وقد شهد تغييرات جوهرية لصالح عملية التنمية الاقتصادية من خلال انخفاض

الاهمية النسبية لمساهمة المستوردات من السلع الاستهلاكية وارتفاع الاهمية النسبية لمساهمة المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية في مجمل المستوردات السلعية ، الا ان هيكل المستوردات السلعية ما زال مختلفاً لكون المستوردات من السلع الاستهلاكية لا تزال تحتل نسبة كبيرة من مجمل المستوردات السلعية ، مما يتطلب مواصلة العمل من أجل تصحيحة بصورة كاملة وجذرية لخدمة عملية التنمية الاقتصادية.

٢.١.٢ التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية :

انطلاقاً من الاهمية التي تحتلها التجارة الخارجية في الاقتصاد الاردني، بات من الضروري دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية ، بهدف التعرف على مدى قدرة الاقتصاد الاردني على مواجهة الاثار الناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية والسياسية للعالم الخارجي ، ومدى صلاحية المصادر الجغرافية للتجارة الخارجية وبدائلها الممكنة ، كما تعكس دراسة هذا التوزيع طبيعة العلاقات الاقتصادية للاردن مع العالم الخارجي ، ولذلك سنقوم بدراسة التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية ثم يليها التوزيع الجغرافي للمستورات السلعية.

١.٢.١.٢ التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية:

سوف يتم دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية حسب المناطق العالمية واهم الدول التي تستوعب الصادرات الاردنية كما هي موضحة في الجدول رقم (٣-٦)، ومن الجدول المشار اليه يتضح ان الجزء الاكبر من صادرات الاردن نتجة الى اسواق الدول العربية اذ ارتفعت قيمة الصادرات الاردنية الى اسواق الدول العربية من (٨.١٧) مليون دينار عام ١٩٦٨ الى (٢٥٨.٨٧) مليون دينار عام ١٩٩٠ ، ويعزى السبب في ذلك الى طبيعة تلك الصادرات (استهلاكية بالدرجة الاولى) ومنافستها للسلع المماثلة في تلك الاسواق نتيجة عامل الموقع لجغرافي وسهولة النقل والمواصلات مع الدول العربية ، اضافة الى العلاقات الجيدة التي تربط الاردن مع الدول العربية خلال فترة الدراسة (١٨) . الا ان الاهمية لنسبية لتلك الصادرات قد انخفضت من (١.٦٧٪) عام ١٩٦٨ الى (٠.٤٢٪) عام ١٩٩٠ ، ومرد ذلك الى تزايد الصادرات الاردنية الى البلدان الاخرى [وتشمل تركيا، باكستان، تايوان، وكوريا الجنوبية] بشكل مطلق ونسبي ، حيث كانت نسبة

جدول رقم (٦-٣)

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)

(القيمة بالليون دينار)

البلدان الأخرى	اليابان		الهند		السوق الاشتراكية		الولايات المتحدة الأمريكية		بقية دول أوروبا		السوق الأوروبية المشتركة		العربية		مجموع الصادرات	السنة
	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة		
٦,٣	٠,٧٦	١,٧٩	١٥,٥	١,٧٩	٩,٧	١,١٩	-	-	-	-	٠,٠٥	٠,٠٦	٦٧,١	٨,١٧	١٢,١٧	١٩٦٨
٤,٠	٠,٤٧	١,٤٤	١٢,٤	١,٤٤	١١,٧	١,٤٤	٠,١	٠,٠١	-	-	-	-	٧١,٤	٨,٥١	١١,٩٢	١٩٦٩
٧,٢	٠,٦٧	٠,٢٥	٢,٧	٠,٢٥	١٢,٠	١,٢١	-	-	-	-	-	-	٧٦,٩	٧,١٧	٩,٣٢	١٩٧٠
٤,٣	٠,٣٨	٠,٩٦	١٠,٩	٠,٩٦	٧,٢	٠,٩٦	-	-	-	-	-	-	٦,٦٨	٨,٨٢	٨,٨٢	١٩٧١
٧,٦	٠,٦٦	١,٤٠	١١,١	١,٤٠	٣,٣	٠,٤١	-	-	-	-	٠,٠٤	٠,٠٥	٩,١١	١٢,٦١	١٢,٦١	١٩٧٢
١١,٩	١,١٧	١,١٩	٨,٥	١,١٩	٢,٥	٠,٢٥	-	-	-	-	٠,٠١	٠,٠٢	١٠,٠٠	١٤,٠١	١٤,٠١	١٩٧٣
٢١,٦	٢,١٦	٦,٥٨	١٦,٧	٦,٥٨	٥,٢	٢,٠٤	-	-	-	-	٠,٠٢	٠,٠٦	٤٦,٧	١٨,٤٣	٢٩,٤٣	١٩٧٤
٢٧,١	٢,٧١	١,٩٧	٤,٩	١,٩٧	١٥,٩	٦,٣٩	٠,١	٠,٠١	-	-	٠,٠١	٠,٠٢	٦٦,٨٩	٤٠,٠٧	٤٠,٠٧	١٩٧٥
٢٤,٦	٢,٤٦	١,٩١	٣,٤	١,٩١	٦,٦	٢,٤٦	٠,١	٠,٠١	-	-	٠,٠١	٠,٠٢	٢٣,١١	٤٩,٥٥	٤٩,٥٥	١٩٧٦
٢٠,٩	٢,٠٩	٣,٧٩	٦,٥	٣,٧٩	١٠,١	٤,١٧	-	-	-	-	٠,٠٢	٠,٠٢	٦٦,٠٦	٦٠,٢٥	٦٠,٢٥	١٩٧٧
١٣,١	١,٣١	١,٧١	٥,٥	١,٧١	١٠,١	٦,٤٥	-	-	-	-	٠,٠٢	٠,٠٢	٤٢,١٤	٤٢,١٤	٤٢,١٤	١٩٧٨
١٣,٨	١,٣٨	٣,١٦	٦,٧	٣,١٦	٦,٤	٣,١٦	٠,١	٠,٠١	-	-	٠,٠١	٠,٠١	٦٧,٥	٨٢,٧٢	٨٢,٧٢	١٩٧٩
١٠,٠	١,٠٠	٣,٩٥	٥,٠	٣,٩٥	١٢,١	٤,١٧	-	-	-	-	٠,٠١	٠,٠١	١١,١٠	١١,١٠	١١,١٠	١٩٨٠
١٠,٧	١,٠٧	٣,٨٥	٦,١	٣,٨٥	١١,٥	٤,١٧	٠,١	٠,٠١	-	-	٠,٠١	٠,٠١	١١,٠٠	١١,٠٠	١١,٠٠	١٩٨١
٧,٠	٠,٧٠	١,٦٥	٨,٩	١,٦٥	١٣,٧	٤,٥٤	-	-	-	-	٠,٠١	٠,٠١	١١,٣١	١١,٣١	١١,٣١	١٩٨٢
١٥,٧	١,٥٧	٣,٤٠	٨,٦	٣,٤٠	١٣,٢	٤,١٧	-	-	-	-	٠,٠١	٠,٠١	١١,٣١	١١,٣١	١١,٣١	١٩٨٣
١٦,٨	١,٦٨	٥,٥٥	١٣,١	٥,٥٥	١٢,٥	٤,١٧	-	-	-	-	٠,٠١	٠,٠١	١١,٣١	١١,٣١	١١,٣١	١٩٨٤
١٥,٤	١,٥٤	٣,٩٨	١٧,٨	٣,٩٨	١٠,٤	٤,١٧	-	-	-	-	٠,٠١	٠,٠١	١١,٣١	١١,٣١	١١,٣١	١٩٨٥
١٥,٧	١,٥٧	٣,٤٠	١٥,١	٣,٤٠	١٢,١	٤,١٧	-	-	-	-	٠,٠١	٠,٠١	١١,٣١	١١,٣١	١١,٣١	١٩٨٦
١٦,١	١,٦١	٥,٥٥	١٣,١	٥,٥٥	١٢,٥	٤,١٧	-	-	-	-	٠,٠١	٠,٠١	١١,٣١	١١,٣١	١١,٣١	١٩٨٧
١٨,١	١,٨١	٤,١٦	١٧,١	٤,١٦	١٢,٢	٤,١٧	-	-	-	-	٠,٠١	٠,٠١	١١,٣١	١١,٣١	١١,٣١	١٩٨٨
١٨,٣	١,٨٣	٤,١٦	١٧,٨	٤,١٦	١٢,١	٤,١٧	-	-	-	-	٠,٠١	٠,٠١	١١,٣١	١١,٣١	١١,٣١	١٩٨٩
٢٣,٣	٢,٣٣	١٢,٩٧	٢١,١	١٢,٩٧	١٦,٩	٤,١٧	-	-	-	-	٠,٠١	٠,٠١	١١,٣١	١١,٣١	١١,٣١	١٩٩٠
١٤,٥	١,٤٥	١,٠٧	١٠,٧	١,٠٧	١٠,١	٤,١٧	٠,١	٠,٠١	٠,١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٥٨,٤	٥٨,٤	٥٨,٤	التوسط

المصدر: نفس مصدر الجداول رقم (١-٣).

صادرات الاردن الى تلك البلدان حوالي (٦.٣٪) عام ١٩٦٨ ارتفعت الى (٢٣.٢٪) من مجمل الصادرات الوطنية عام ١٩٩٠ وكذلك ازدادت صادرات الاردن الى كل من الهند واليابان بشكل مطلق ونسبي حيث كانت نسبة الصادرات الى تلك الدول حوالي (١٥.٥٪) و(٠.٨٪) من مجمل الصادرات الوطنية في عام ١٩٦٨ ارتفعت الى (٢١.١٪) و(٢.١٪) عام ١٩٩٠ على الترتيب . بينما ارتفعت نسبة الصادرات الاردنية الى الدول الاشتراكية من (٩.٨٪) عام ١٩٦٨ الى (١٥.٩٪) عام ١٩٧٥ ثم اخذت بالانخفاض لتصل الى (٦.٩٪) في عام ١٩٩٠ ، ويرجع السبب في ارتفاع نسبة الصادرات الاردنية الى كل من اليابان والهند والدول الاشتراكية الى زيادة صادرات الاردن من الفوسفات لتلك الدول (١٩).

اما صادرات الاردن الى دول السوق الاوروبية المشتركة وبقية دول اوروبا والولايات المتحدة الامريكية فقد بقيت محدودة جداً [انظر الجدول رقم (٣-٦)] ، وهكذا يتضح لنا ان الصادرات الاردنية لا زالت متركزة في اسواق الدول العربية، مما يتطلب زيادة العمل على تنويع الاسواق الخارجية امام الصادرات الاردنية ، اذ ان تنوع الاسواق الخارجية يقلل من درجة الخطورة التي تهدد الصادرات الوطنية بسبب التغيرات الاقتصادية والسياسية المفاجئة في العالم الخارجي.

٢.٣.١.٣ التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية :

يوضح الجدول رقم (٣-٧) التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية موزعة حسب المناطق العالمية والدول التي اشترنا اليها عند دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات الاردنية ، ومن الجدول المشار اليه يتضح ان دول السوق الاوروبية المشتركة تحتل مركز الصدارة من حيث المصادر الجغرافية للمستوردات الاردنية ، حيث شكلت ما نسبته (٢٣.٢٪) من مجمل المستوردات السلعية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة على الرغم من انخفاض نسبتها في الاونة الاخيرة ، واذا ما اخذ بعين الاعتبار النسبة المتدنية لصادرات الاردن الى تلك الدول والبالغة (٢٪) اتضح لنا ان ميزان حركة الصادرات والمستوردات يميل لصالح دول السوق الاوروبية المشتركة وبالتالي فان اكبر عجز تجاري يواجهه الاردن هو مع دول السوق الاوروبية المشتركة . اما مستوردات الاردن من الدول العربية فقد اتجهت نحو التزايد التدريجي بشكل مطلق ونسبي ، اذ ارتفعت نسبة تلك المستوردات من (١٩.٢٪) عام ١٩٦٨ الى (٢٥.٤٪) عام ١٩٩٠ ، ولذلك جاءت مستوردات الاردن من

جدول رقم (٧-٣)
التوزيع الجغرافي للمستوردات السلعية في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٠)

السنة	البلدان الأخرى		اليابان		الهند		الولايات المتحدة الأمريكية		بقية دول أوروبا		السوق الأوروبية المشتركة		الدول العربية		اجمالي المستوردات
	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
١٩٦٨	١٣.١	٧.٥١	٥.٠	٢.٨٩	١.٩	١.١١	١١.١	٦.٣٧	٣.٢	١.٨٣	٣٤.٦	١٩.٨٩	١٩.٢	١١.٠٤	٥٧.٤٩
١٩٦٩	٩.٤	٦.٣٦	٧.٦	٥.١٥	٢.٨	١.٩٢	٩.٢	٦.٣٣	٢.٩	١.٩٦	٣٣.٠	٢٢.٣٣	٢١.٢	١٤.٣٧	٦٧.٧٥
١٩٧٠	٩.٣	٦.١٤	٥.٩	٣.٨٧	٢.٥	١.٦٣	١١.٢	٧.٣٨	٢.١	١.٣٦	٣٥.٥	٢٣.٣٧	١٩.٩	١٣.١١	٦٥.٨٨
١٩٧١	١٢.٢	٩.٣٧	٥.٥	٤.١٩	١.٤	١.٠٧	١٣.٧	١٨.١٣	٢.٤	١.٨٥	٣٦.٢	٢٠.٠٨	٢١.٩	١٦.٧٦	٧٦.٦٣
١٩٧٢	١٨.٤	١٧.٥٥	٤.٨	٤.٦٠	١.٥	١.٣٩	١٧.٧	١٦.٨٩	١.٩	١.٨٢	٣٩.٩	٢٨.٤٥	١٧.٢	١٦.٣٨	٩٥.٣١
١٩٧٣	٢٤.٥	٢٦.٤٦	٤.٩	٥.٣٥	١.٣	١.٤٢	١٠.٤	١١.٦٨	٢.٧	٢.٩٠	٢٩.٣	٢١.٧٢	١٩.٧	٢١.٣٦	١٠٨.٢٠
١٩٧٤	٢٢.٤	٢٤.٩٨	٤.٧	٧.٣٨	١.٩	٢.٩٧	١١.٢	١٧.٥٧	٢.٨	٤.٤٤	٣٠.٧	٤٨.٠١	١٦.٩	٢٦.٤٥	١٥٦.٥١
١٩٧٥	١٢.٧	٢٩.٦٧	٧.٢	١٧.١٠	١.٩	٤.٣٤	١٠.٣	١١.٨٤	٢.٤	٨.٠١	٣٦.٦	٨٥.٦٤	١٩.٨	٤٦.٣٣	٢٣٤.٠١
١٩٧٦	١٢.١	٤١.١٧	٦.٣	٢١.٥١	٣.٩	١٣.٣٤	٩.٢	٢١.٠٥	٣.٤	١١.٦٦	٣٩.٧	١٣٤.٩١	١٧.٩	٦٠.٧٩	٣٣٩.٥٤
١٩٧٧	١٢.٣	٥٥.٩٥	٦.٣	٢٨.٨٧	٠.٩	١١.٣	١٤.٨	٢٧.٣٦	٣.٤	١٥.٣٦	٣٧.١	١٦٨.٥٦	١٦.٠	١٥٠.٥١	٤٥٤.٥٤
١٩٧٨	١٢.١	٥٨.٦١	٦.٧	٢٠.٨٧	٠.٦	٢.٧٨	٧.٣	٣٣.٦٤	٣.٢	١٤.٧٤	٣٩.٥	١٨١.٤٢	١٨.٩	١٦٧.٥٥	٤٥٧.٨٧
١٩٧٩	١٣.١	٨٧.٨٧	٦.٦	٣٧.٣١	٠.٦	٣.٣٧	٧.٥	٤٤.٦٦	٣.٨	٢٢.٣٦	٤٠.٦	٣٣٩.٥٧	١٨.٧	١١٠.٦٦	٥٩٧.٥٥
١٩٨٠	١٣.٠	٩٢.٨٧	٠.٣	٥١.٣٤	٠.٣	١.٩٤	٨.٦	٦١.٥٩	٢.٦	١٨.٣٩	٤٠.٦	١٨٠.٠٨	٢٠.٠	١٤٥.٢٤	٧١٥.٩٨
١٩٨١	١٠.٩	١١٤.٦٨	٠.٢	٧١.٥٣	٠.٢	٢.٠٧	١٥.٩	٨٦.٦٦	٢.٩	٢٠.٧٥	٣٥.١	٣١٧.٥٤	٢٠.٣	١٦١.٠٠	١٠٤٧.٥٠
١٩٨٢	١٢.٧	١٤٥.١٠	٠.٢	٨٧.٣٨	٠.٢	٢.٣٤	١٢.٦	٣٤.٤٤	٤.٣	٤٨.٦٦	٣٠.٦	٢٥٠.٠٠	٢٣.٦	٢٦٩.٧٨	١١٤٢.٤٩
١٩٨٣	١٤.٢	١٥٦.٦٥	٠.١	١٠٢.٩٧	٠.١	١.٤١	١١.١	١٣١.١١	٣.٣	٣٦.٥١	٣١.٤	٣٤٦.٤٥	٢٢.٧	٢٥٠.٦٢	١١٠٢.٣١
١٩٨٤	١٤.٤	١٥٤.١١	٠.١	٧٩.٠٦	٠.١	١.٤١	١١.١	١١٩.٦٦	٦.٧	١٨.٣٨	٣١.٤	٣٣٥.٧٧	٢٢.٩	٢٤٥.٧٠	١٠٨١.٣٤
١٩٨٥	١٢.٦	١٣٥.٨٧	٠.٢	٦٧.١٧	٠.٢	١.٧٨	١١.٩	١٢٨.٠٥	٨.٣	٨٨.٩٤	٢٩.٣	٣١٤.٥٥	٢٤.٥	٢١٦.٥٧	١٠٢٤.٤٥
١٩٨٦	١٦.١	١٤٠.٠٠	٠.٦	٦٦.٦٤	٠.٦	١.٦٤	٨.٩	٧٥.٥٣	٣.٧	٣١.٥٠	٣٥.٢	٢٩٩.٤٩	٢٠.٣	١٨٢.٣١	١٨٥٠.٢٠
١٩٨٧	١٥.٢	١٣٩.٩١	٠.٢	٥٥.٦٦	٠.٢	١.٣٦	١٠.٣	٩٣.٣٩	٣.٧	٣٣.٦٥	٣١.٤	٢٨٧.٨٧	٢٥.٥	٢٢٢.٧٨	١١٥٠.٥٥
١٩٨٨	١٤.٣	١٤٥.٥٥	٠.٣	٥٤.٤٤	٠.٣	١.٨١	١٢.٦	١٣٨.٨٦	٤.٥	٤٦.٧٠	٢٩.٣	٢٩٩.١٢	٢٥.٦	٢١١.٦٦	١٠٢٢.٤٧
١٩٨٩	١٣.٥	١٦٥.٦٦	٠.٧	٤٥.٦٧	٠.٧	١.٧١	١٣.٩	١٧٠.٧٧	٤.٧	٥٨.٢١	٢٩.٧	٣٦٥.٦٩	٢٧.٥	٣٣٧.٥٨	١٢٣٠.٠١
١٩٩٠ - المتوسط	١٤.١	٢٤٧.٢٢	١.٣	٥٤.٢٢	١.٣	٢٢.١٣	١٧.٤	٢٩٩.٤٨	٣.٥	٥٩.٨٥	٢٨.٦	٤٩٤.٧	٢٥.٤	٤٣٨.٤١	١٧٢٥.٨٢

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (١-٣).

البلدان العربية في المرتبة الثانية من حيث المصادر الجغرافية للمستوردات السلعية ، حيث شكلت ما نسبته (٢١.٢٪) من مجمل المستوردات السلعية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة ، تليها البلدان الاخرى والولايات المتحدة الامريكية والدول الاشتراكية واليابان وبقية دول اوروبا والهند حيث شكلت مستوردات الاردن من تلك المصادر الجغرافية حوالي (١٤.١٪) ، (١٢.١٪) ، (٨.٤٪) ، (٦.٢٪) ، (٣.٦٪) و(١.١٪) كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة على الترتيب .

وهكذا يتضح لنا ان المستوردات الاردنية متركزة في دول السوق الاوروبية المشتركة بشكل خاص والدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية بشكل عام ، حيث شكلت مستوردات الاردن من هذه الدول ما يقارب من (٥٠٪) من مجمل المستوردات السلعية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة ، في حين ان الصادرات الاردنية الى تلك الدول لم تتجاوز (٣.٢٪) من مجمل الصادرات الوطنية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة ، وهذا يشير بوضوح الى مدى اعتماد او تبعية الاقتصاد الاردني للاقتصاد الغربي وبالتالي فان اكبر عجز تجاري يواجهه الاردن مع تلك الدول ، مما يحتم اعادة النظر بالاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول وذلك باستخدام هذه الاتفاقيات كوسيلة لزيادة الصادرات الاردنية من خلال فتح اسواق جديدة لها والعمل على التقليل من التركيز الجغرافي للمستوردات في عدد محدود من الدول بهدف تجنب الاقتصاد الوطني من التعرض لمخاطر تأخر أو انقطاع وصول المستوردات من السلع الوسيطة والراسمالية الضرورية من احدى الدول.

ونخلص مما سبق الى النتائج التالية :

١- لقد شهد نشاط التجارة الخارجية بشقيه الصادرات والمستوردات نمواً وتطوراً ملحوظاً ، اذ بلغ معدل النمو السنوي للصادرات الوطنية والمستوردات السلعية نحو (٢٤.٥٪) و (١٨.٢٪) كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة على الترتيب ، كما ان نسبة الصادرات الوطنية الى الناتج المحلي الاجمالي اتسمت بالتدني بالرغم من اتجاهها نحو الارتفاع حيث شكلت ما نسبته (١٢.٢٪) كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة ، في حين ان نسبة المستوردات السلعية الى الناتج المحلي الاجمالي اتسمت بالارتفاع حيث شكلت ما نسبته (٦٢.١٪) كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة ، مما يعني ان نسبة التجارة الخارجية (الصادرات+المستوردات) الى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت حوالي (٧٤.٣٪) كمتوسط سنوي خلال فتره الدراسة ، مما يشير بوضوح الى درجة الانفتاح

الاقتصادي على العالم الخارجي ، وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على نسبة تغطية الصادرات الوطنية للمستوردات السلعية في الأونة الاخيرة ، اذ بلغت هذه النسبة حوالي (٤٣.٤٪) في عام ١٩٨٩ الا ان قيم الصادرات الوطنية لا زالت اقل بكثير من قيم المستوردات السلعية وكما يعكسها العجز المزمّن في الميزان التجاري.

٢- اتسم الهيكل السلعي للصادرات الوطنية بالتركز من خلال ارتفاع الاهمية النسبية للصادرات من السلع الاستهلاكية والمواد الخام حيث شكلت هذه الصادرات ما نسبته (٥٢.٦٪) و(٢٧.٧٪) من مجمل الصادرات الوطنية على الترتيب ، مقابل تدني الاهمية النسبية للصادرات من السلع الرأسمالية حيث بلغت (٨.٧٪) من مجمل الصادرات الوطنية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة ، كما ان صادرات الفوسفات لوحدها شكلت ما نسبته (٣١.٠٪) من مجمل الصادرات الوطنية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة ، وكذلك فقد شهد الهيكل السلعي للصادرات الوطنية تغييرات جوهرية لصالح ارتفاع الاهمية النسبية للصادرات من المنتجات الصناعية مقابل انخفاض الاهمية النسبية للصادرات من المنتجات الزراعية .

٣- اتسم الهيكل السلعي للمستوردات بالتنوع الشديد من خلال ارتفاع الاهمية النسبية للمستوردات من السلع الاستهلاكية والوسيطه والرأسمالية ، كما ان الهيكل السلعي للمستوردات السلعية قد شهد تغييرات جوهرية لصالح عملية التنمية الاقتصادية من خلال ارتفاع الاهمية النسبية للمستوردات من السلع الوسيطه والرأسمالية مقابل انخفاض الاهمية النسبية للمستوردات من السلع الاستهلاكية ، الا ان هذا الهيكل ما زال مختلاً لكون المستوردات من السلع الاستهلاكية تحتل نسبة كبيرة من مجمل المستوردات السلعية ، اذ شكلت ما نسبته (٣٨.٩٪) في حين ان المستوردات من السلع الوسيطه والرأسمالية قد شكلت ما نسبته (٢٩.١٪) و(٢٧.٧٪) من مجمل المستوردات السلعية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة على الترتيب.

٤- اظهرت تقديرات الميل الحدي للاستيراد ومرونة الدخل للمطلب على المستوردات خلال فترة الدراسة بان الطلب على المستوردات في الأردن قد اتسم بالارتفاع سواءً كان ذلك على مستوى مجمل المستوردات السلعية او على مستوى المجموعات الرئيسية للمستوردات أنظر [جدول رقم (٣-٥)].

٥- اظهرت دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية ، بان الصادرات الاردنية لا زالت متركزة في اسواق الدول العربية، حيث شكلت صادرات الاردن الى تلك الدول ما نسبته (٥٨.٤٪) من مجمل الصادرات الوطنية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة ، في حين ان المستوردات الاردنية لا زالت متركزة في اسواق الدول الاوروبية الغربية والولايات المتحدة الامريكية حيث شكلت مستوردات الاردن من تلك الدول ما يقارب من (٥٠٪) من مجمل المستوردات السلعية في حين أن صادرات الاردن الى تلك الدول لم تتجاوز (٣.٢٪) من مجمل الصادرات الوطنية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة ، مما يشير بوضوح الى مدى اعتماد أو تبعية الاقتصاد الاردني للاقتصاد الغربي الرأسمالي .

ولكون التغييرات الهيكلية في كل من التركيب السلمي للصادرات الوطنية والمستوردات السلعية ، تعزى الى التغيير الهيكلي في الاقتصاد الاردني نتيجة التوجة نحو دفع عملية التصنيع بانتهاج سياسة احلال المنتجات الصناعية محل المستوردات وسياسة تشجيع الصادرات الصناعية ، فان ذلك يتطلب التعرف على الصورة الحقيقية لمدى نجاح تلك السياسات في نمو الانتاج الصناعي التحويلي ، بهدف التعرف على مدى تأثير تلك السياسات على الهيكل السلمي للتجارة الخارجية وبالتالي الوقوف على مدى العلاقة بين التجارة الخارجية ونمو قطاع الصناعة التحويلية او مدى اعتماد قطاع الصناعة التحويلية على التجارة الخارجية .

واستناداً الى ما تقدم سوف نلجأ في المباحث القادمة من هذا الفصل الى قياس وتحليل النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب في الاردن .

الاطار النظري لقياس مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب

يهدف هذا المبحث الى التعرف على مصادر واسباب النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب بالقاء نظرة عامة على هذه المصادر ، وبيان كيفية القياس الكمي لمصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب ، مما يمهد السبيل لقياس وتحليل أثر تلك المصادر على نمو الانتاج الصناعي التحويلي الاردني في المبحث القادم .

١.٢.٢ نظرة عامة على مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب:

لقد بينت العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية ، مصادر واسباب نمو الانتاج الصناعي التحويلي من جانب الطلب، ومن ابرز هذه الدراسات التطبيقية، الدراسات التي قام بها الأقتصادي المعروف تشينري [Chenery] حول هذا الموضوع^(٢٠) . ويعزى النمو في الانتاج المحلي الى العوامل والاسباب التالية:

- أ - النمو في الطلب المحلي [Domestic Demand] .
- ب- التوسع في الصادرات [Export Expansion] .
- ج- الاحلال محل المستوردات [Import substitution] .

وتجدر الاشارة هنا الى ان تشينري في دراسته عام ١٩٦٠ (انماط النمو لصناعي) قد دمج الطلب المحلي (النهائي والوسيط) مع الطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) ليكون الطلب الكلي ، في حين قام لويس وسوليغو [Lewis&soligo] بتقسيم الطلب الكلي الى طلب محلي (النهائي والوسيط) وطلب خارجي (التوسع في الصادرات) في دراستهما عام ١٩٦٥ لقياس مصادر النمو في الصناعة باكستانية^(٢١) .

ولقد بين تشينري في دراسته عام ١٩٨٠ ، ان الطلب المحلي يمارس دوراً بارزاً في عملية النمو الصناعي لعينة من الدول شبة الصناعية ، كما ان سياسة الاحلال محل المستوردات الصناعية لعبت دوراً مهماً في نمو الانتاج الصناعي التحويلي في المراحل المبكرة من التصنيع، اما في المراحل اللاحقة من التصنيع فقد ازداد ثير التوسع في الصادرات الصناعية على نمو الانتاج الصناعي التحويلي^(٢٢) . وتوصلا الباحثان نشميزو وربنسون [Nishimizu of Robinson] في دراستهما

عام ١٩٨٤ الى نفس النتيجة التي توصل اليها تشينري في دراسته عام ١٩٨٠ ، حيث وجد الباحثان ان الطلب المحلي يلعب دوراً مهماً في عملية النمو الصناعي في كل من تركيا وكوريا ويوغسلافيا واليابان ، كما وجد ان تأثير سياسة الاحلال محل المستوردات الصناعية على النمو الصناعي قد اخذ بالانخفاض مع الزمن في حين ان تأثير التوسع في الصادرات الصناعية على النمو الصناعي قد اخذ بالارتفاع مع الزمن^(٢٣).

كما قام علي مجيد الحمادي في دراسته عام ١٩٩٠ بقياس وتحليل أثر النمو في الطلب المحلي والتوسع في الصادرات والاحلال محل المستوردات الصناعية على نمو مستوى الانتاج الصناعي التحويلي الاجمالي وكذلك على مستوى فروعته الصناعية التحويلية المختلفة في الكويت خلال ثلاث مراحل زمنية [١٩٧٥-١٩٧٠]، [١٩٨١-١٩٧٥]، [١٩٨٦-١٩٨١] حيث وجد ان نمو الانتاج الصناعي التحويلي خلال الفترة [١٩٧٥-١٩٧٠] يعود بالدرجة الاولى الى الاحلال محل المستوردات الصناعية، اما خلال الفترة [١٩٨١-١٩٧٥] فيعود بالدرجة الاولى الى الطلب المحلي، في حين وجد ان تأثير التوسع في الصادرات الصناعية على نمو الانتاج الصناعي التحويلي كان ضعيفاً قياساً بالعناصر الاخرى خلال الفترة الاولى وقد مال الى الارتفاع النسبي خلال الفترة الثانية والثالثة^(٢٤).

ويلاحظ من نتائج الدراسات المذكورة انفاً ، ان سياسة الاحلال محل المستوردات الصناعية كانت سبباً مهماً في النمو الصناعي وخاصة في المراحل المبكرة من التصنيع، في حين ان سياسة التوسع في الصادرات الصناعية كانت سبباً مهماً في النمو الصناعي في المراحل اللاحقة من التصنيع ، وقد يعزى السبب في ذلك الى صعوبة دخول الصناعة مجال المنافسة الدولية دون اثبات نجاحها في السوق المحلي اولاً، حيث ان قبول السلع الصناعية في السوق المحلي يعد شرطاً اساسياً وهاماً لنجاح تصديرها ، الامر الذي ادى بالدول النامية الى اتباع نمط التصنيع عن طريق الاحلال محل المستوردات في بداية عملية التصنيع ثم التحول الى اتباع نمط التصنيع عن طريق التوسع في الصادرات الصناعية او اتباع مزيج من السياستين [الاحلال محل المستوردات والتوسع في الصادرات]^(٢٥). وينبغي قبل التطرق الى كيفية قياس مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب ، ان نتحدث وبشكل موجز عن مفهوم كل من سياسة الاحلال محل المستوردات الصناعية وسياسة تشجيع الصادرات الصناعية.

١.١.٢.٣ سياسة الاحلال محل المستوردات الصناعية:

يمكن تعريف سياسة الاحلال محل المستوردات بانها تلك السياسة التي تعنى ان ننتج محلياً ما كنا نستورده من قبل او ما كان يجب ان نستورده لو لم نقم بهذا الانتاج ، ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلية لصناعات الاحلال من خلال ايجاد الحماية الكافية لها وذلك لمنع استيراد السلع المماثلة لما ينتج محلياً اما عن طريق فرض تعريفه جمركية مرتفعة على السلع المماثلة او تطبيق قيود الاستيراد المختلفة والتي تحول دون منافسة السلع المستوردة المماثلة للسلع المنتجة محلياً^(٢٦).

ويميز الاقتصاديون بين مفهومين لسياسة الاحلال محل المستوردات ، المفهوم المطلق والذي يقصد به احلال الانتاج المحلي محل المستوردات بشكل يؤدي الى نقص مطلق في حجم المستوردات ، والمفهوم النسبي الذي يقصد به ارتفاع حجم المستوردات بنسبة اقل من نسبة ارتفاع الانتاج المحلي الامر الذي يؤدي الى انخفاض نسبتها في سد احتياجات الطلب المحلي ، ويؤكد معظم الاقتصاديون على المفهوم النسبي للاحلال محل المستوردات [Relative Import Substitution] لانها السياسة الاكثر واقعية والاكثر انسجاماً مع ظروف البلدان النامية ، حيث ان زيادة الطلب على السلع المصنعة لا يمكن ان تسد عن طريق الانتاج المحلي وذلك لصعوبة اعتماد هذه البلدان على امكانياتها ومواردها المحلية فحسب، اضافة الى انه من الناحية العملية تؤدي هذه السياسة الى زيادة الطلب المشتق على السلع الوسيطة والراسمالية المستوردة^(٢٧).

لقد عرف تشينري سياسة الاحلال محل المستوردات بانها زيادة مساهمة الانتاج المحلي في العرض الكلي (اي انخفاض نسبة المستوردات الى العرض الكلي) فاذا زاد الانتاج المحلي بمعدل اعلى من معدل زيادة المستوردات فان ذلك يعني احلال محل المستوردات موجب ، واما اذا زادت المستوردات بمعدل اعلى من معدل زيادة الانتاج المحلي فان ما يتم هو عكس الاحلال محل المستوردات (يكون الاحلال محل المستوردات سالباً)^(٢٨).

ويتبين مما سبق ان سياسة الاحلال محل المستوردات تعني احلال السلع المنتجة محلياً محل المستوردات الصناعية من خلال التركيز على تنمية قطاع الصناعة التحويلية لينمو ويحل انتاجه محل المستوردات الصناعية . ولقد اتجهت غالبية البلدان النامية الى اتباع سياسة الاحلال محل المستوردات كسبيل لتحقيق هدفين اساسيين : الهدف الاول هو تشجيع الصناعة

المحلية والاسراع في عملية التصنيع التي تسعى الى تحقيقها البلدان النامية للقضاء على مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ، اذ ان تطبيق سياسة الاحلال محل المستوردات سوف يترتب عليها توجه الموارد الاستثمارية (الحكومية وغير الحكومية) الى القطاعات التي تتمتع بالحماية ، وينجم عن ذلك زيادة المشاريع الاستثمارية في هذه القطاعات بسبب زيادة عائد الاستثمار فيها نتيجة احتكارها للسوق المحلي ، وبالتالي تؤدي هذه السياسة الى الزيادة المستمرة في الاهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية الى الناتج المحلي الاجمالي ، اضافة الى زيادة كبيرة في عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية مما يترتب عليه زيادة الاهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في اجمالي العمالة .

اما الهدف الثاني فهو تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات من خلال احلال السلع المنتجة محلياً محل السلع المستوردة ، وبالتالي التوفير في استخدام النقد الاجنبي واستخدامه في تحقيق المزيد من التصنيع وخاصة ان البلدان النامية تعاني من انخفاض في حصيلتها من النقد الاجنبي المتأتية من تصديرها لبعض السلع الاولية التي يتصف الطلب العالمي عليها بمحدوديته وتناقصه في الفترة الاخيرة (٢٩) .

٢.١.٢.٣ سياسة تشجيع الصادرات الصناعية :

تركز سياسة تشجيع الصادرات الصناعية على تنمية الصناعات التصديرية بهدف تنشيط وزيادة حجم الصادرات الصناعية من خلال اتخاذ كل الوسائل الممكنة وتوفير الحوافز التي تساهم في تطوير الصناعات التصديرية في المراحل الاولى لغرض تمكينها من دخول مجال المنافسة الدولية ، وهناك الكثير من الحوافز التي تستخدم في تشجيع الصناعات التصديرية نذكر منها : الاعفاء من الضريبة ، تقديم الاعانات والتسهيلات الائتمانية ، تقديم التسهيلات في الحصول على المواد الاولية المستوردة الداخلة في عملية الانتاج ، اضافة الى اعداد الدراسات والابحاث الخاصة بإمكانيات التسويق في الخارج مما يساعد على فتح اسواق جديدة امام الصادرات الصناعية (٣٠) .

وتتبنى المؤسسات الدولية ومنها البنك الدولي الرأي القائل ان التجارة الخارجية يمكن ان تكون محركاً للنمو في الدول النامية من خلال تأشيرها على تخصيص الموارد بطريقة مثلى كما ان مشاكل التصنيع التي تجابه هذه الدول يمكن

ان تجد لها حلاً عند تنشيط الصادرات الصناعية ،وقد يؤدي الفشل بانشاء صناعات تصديرية كقطاع رئيس الى تعرض اهداف الدول لعدم التحقق (٣١) .
وتهدف سياسة تشجيع الصادرات الصناعية الى زيادة حصيلة الدولة من النقد الاجنبي للتغلب على العجز في ميزان المدفوعات وتلافي الاعتماد على تصدير المواد الاولية التي تتدهور معدلات التبادل الخاصة بها، اضافة الى مواجهة متطلباتها المتزايدة من النقد الاجنبي لتوفير السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لعملية التصنيع . كما ان سياسة تشجيع الصادرات الصناعية تساهم في تحقيق النمو الصناعي من خلال اتساع السوق اذ يعتبر السوق المحلي من أهم المعوقات امام النمو الصناعي وخاصة اذا كان لا يستوعب انتاج الحجم الامثل للوحدة الانتاجية التي تنخفض عندها التكلفة المتوسطة لاقل ما يكون ، فاتساع السوق يعطي الصناعات التصديرية قدرة اضافية على التوسع والتمتع باقتصاديات الحجم الكبير وما يضيفه ذلك من كفاءة لعملية الانتاج والقدرة على التنافس الدولي [انظر المبحث الثاني من الفصل الاول] .

٢.٢.٣ كيفية قياس مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب:
يشكل الطلب المحلي والتوسع في الصادرات والاحلال محل المستوردات المكونات الاساسية للنمو الصناعي الحاصل من جهة الطلب ، ولتوضيح كيفية قياس أثر تلك المصادر على النمو الصناعي ، سوف نتبع المقياس الكمي الذي استخدمه تشينري في دراسته (انماط النمو الصناعي)، وقد اجريت عليه بعض التعديلات من قبل لويس وسوليغو [Lewis and Soligo] وديساي [P.Desai] (٣٢).
ولتوضيح كيفية اشتقاق ذلك المقياس ، سوف نبدأ من المتطابقة الاساسية التالية:

$$S = D \dots\dots\dots(3-1)$$

حيث ان (S) ترمز الى العرض الكلي و(D) ترمز الى الطلب الكلي ويمكن

كتابة العرض الكلي والطلب الكلي على النحو التالي:

$$S=Q+M\dots\dots\dots(3-2)$$

$$D = R + E +X\dots\dots\dots(3-3)$$

حيث ان (S) العرض الكلي يساوي الانتاج المحلي (Q) والمستوردات (M) ،

كما ان الطلب الكلي (D) يساوي الطلب المحلي النهائي (E) والطلب المحلي الوسيط

(R) والطلب الخارجي (الصادرات) (X) . ويمكن دمج الطلب المحلي الوسيط (R) مع

الطلب النهائي (E) وتسمية الطلب المحلي (C) على النحو التالي:-

$$C = R + E \dots \dots \dots (3-4)$$

وبذلك يمكن كتابة الطلب الكلي على النحو التالي:

$$D = C + X \dots \dots \dots (3-5)$$

وبتعويض المتطابقة رقم (٢-٢) و(٥-٣) في المتطابقة الاساسية رقم (١-٣) نحصل على:

$$S = Q + M = C + X \dots \dots \dots (3-6)$$

ولاحتماب مقدار التغير يمكن كتابة المتطابقة رقم (٦-٢) على النحو التالي:

$$\Delta S = \Delta C + \Delta X \dots \dots \dots (3-7)$$

سبة الانتاج المحلي من العرض الكلي تساوي :

$$U = \frac{Q}{S} \dots \dots \dots (3-8)$$

فان الانتاج المحلي يساوي :

$$Q = U * S \dots \dots \dots (3-9)$$

وباستخدام التفاضل الكلي للمعادلة رقم (٩-٣) نحصل على :

$$d Q = U * d S + S * d U \dots \dots \dots (3-10)$$

ولاحتماب مقدار التغير تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$\Delta Q = U * \Delta S + S * \Delta U \dots \dots \dots (3-11)$$

وبتعويض المتطابقة رقم (٧-٢) في المعادلة رقم (١١-٣) نحصل على :

$$\Delta Q = U (\Delta C + \Delta X) + S * \Delta U$$

$$\Delta Q = U_1 (\Delta C + \Delta X) + (U_2 - U_1) S_2$$

$$\Delta Q = U_1 \Delta C + U_1 \Delta X + (U_2 - U_1) S_2 \dots \dots \dots (3-12)$$

حيث ان $[U_1 = \frac{Q_1}{S_1}]$ اي ان نسبة الانتاج المحلي الى العرض الكلي في سنة الاساس

و $[U_2 = \frac{Q_2}{S_2}]$ اي ان نسبة الانتاج المحلي الى العرض الكلي في سنة المقارنة.

وهكذا تشير المعادلة رقم (١٢-٣) الى ان التغير في الانتاج المحلي (ΔQ) يعود الى

العوامل والاسباب التالية:

١- [$U_1 \Delta C$] اي التغيير في الطلب المحلي على افتراض ان نسبة الانتاج المحلي الى العرض الكلي بقيت ثابتة [$\Delta U=0$] . اي ان نسبة المستوردات الى العرض الكلي بقيت ثابتة .

٢- [$U_1 \Delta X$] اي التغيير في الطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) على افتراض ان نسبة الانتاج المحلي الى العرض الكلي بقيت ثابتة [$\Delta U=0$] اي ان نسبة المستوردات الى العرض الكلي بقيت ثابتة .

٣- [$(U_2 - U_1) S_2$] اي الاحلال محل المستوردات والتي تقاس بالتغير الفعلي في نسبة الانتاج المحلي الى العرض الكلي على افتراض ثبات العرض الكلي (الطلب الكلي) [$\Delta S = 0$] .

وتجدر الإشارة هنا الى ان قياس الاحلال محل المستوردات قد تعرض للكثير من التعديلات والتطورات مثل ضرورة اخذ التغييرات المباشرة وغير المباشرة للطلب على المستوردات ، اذ ان هذه الطريقة تعطي قيم اعلى لمعدلات الاحلال محل المستوردات، الا ان مثل هذه التعديل يتطلب توفر جداول المدخلات والمخرجات التفصيلية لاحتساب معدلات الاحلال محل المستوردات (٣٣) .

ولغرض التقديرات في الدراسات التطبيقية يمكن كتابة المعادلة رقم (٢-١٢) على النحو التالي :

$$Q_2 - Q_1 = U_1(C_2 - C_1) + U_1 (X_2 - X_1) + (U_2 - U_1) S_2 \dots \dots \dots (3-13)$$

حيث يشير الرقم (١) الى سنة الاساس والرقم (٢) الى سنة المقارنة .

ولغرض مقارنة الاهمية النسبية لتأثير كل عنصر من العناصر الثلاثة على نمو الانتاج المحلي، نقسم طرفي المعادلة رقم (٢-١٢) على التغيير في الانتاج المحلي (Q2-Q1) لنحصل على المعادلة التالية :

$$1 = \frac{Q_2 - Q_1}{Q_2 - Q_1} = \frac{U_1(C_2 - C_1)}{Q_2 - Q_1} + \frac{U_1(X_2 - X_1)}{Q_2 - Q_1} + \frac{(U_2 - U_1) S_2}{Q_2 - Q_1} \dots \dots \dots (3-14)$$

وبذلك يمكن استخدام المعادلة رقم [٢-١٤] لتحديد مساهمة كل عنصر من العناصر الثلاثة في زيادة الانتاج المحلي ، وذلك بالنسبة لكل فرع صناعي على حدة او بالنسبة للمجموعات الصناعية الرئيسية (استهلاكية، وسيطة ورأسمالية) ، او بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية ككل .

وبما ان الاردن انتهج السياستين (سياسة الاحلال محل المستوردات وسياسة التوسع في الصادرات) في آن واحد^(٣٤) ، فسوف نستخدم المعادلة رقم (٣-١٤) لتحديد مدى تأثير كل عنصر من العناصر الثلاثة (الطلب المحلي، التوسع في الصادرات والاحلال محل المستوردات) على نمو الانتاج الصناعي التحويلي الاردني ، وذلك على مستوى قطاع الصناعة التحويلية ككل ، وعلى مستوى المجموعات الصناعية الرئيسية ، وكذلك على مستوى الفروع الصناعية ، بغية تجنب تداخل البيانات وتوخياً للدقة العلمية والاسس المنطقية في التحليل والاستنتاج، اذ ان هذا المقياس يمكن ان يؤدي الى نتائج غير متناسقة (INCONSISTENT) ، اى يكون هناك احلال موجب محل المستوردات في كل صناعة ومع ذلك يتحقق احلال سالب محل المستوردات لكل الصناعات كمجموعة^(٣٥) .

وعليه سوف يتم قياس وتحليل مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب في الاردن من خلال تقسيم فترة الدراسة الى اربعة فترات جزئية هي [١٩٦٨-١٩٧٤]، [١٩٧٤-١٩٧٩]، [١٩٧٩-١٩٨٣]، [١٩٨٣-١٩٨٧] ، والسبب في ذلك يعود الى توفر البيانات المطلوبة في تلك السنوات نظراً لطبيعة البيانات المتاحة والتي لا تتوفر بالكيفية الملائمة لقياس مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب ، حيث ان نتائج التعدادات والدراسات الصناعية تعرض حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC) والذي لا يتوافق مع بيانات التجارة الخارجية التي تعرض حسب فصول التعرفة الجمركية او حسب التصنيف الدولي للتجارة الخارجية (SITC) ، اضافة الى عدم توفر جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الاردني بشكل دوري ، وان توفرت لبعض السنوات فانها تتباين من سنة لآخرى في طريقة اعدادها، كما انها لا تحتوي على مصفوفة المدخلات الوسيطة المستوردة واعتبارها كأنها منتجة محلياً .

وان البيانات الاساسية التي استخدمت في قياس مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب في الاردن هي الانتاج المحلي والصادرات والمستوردات حسب الفروع الصناعية [انظر ملحق رقم (٣)] . كما تم احتساب قيم الاستهلاك المحلي والعرض الكلي من منتجات الصناعات التحويلية في الاردن للسنوات ١٩٦٨، ١٩٧٤، ١٩٧٩، و١٩٨٧ ، [انظر ملحق رقم (٤)] ، وكذلك الاهمية النسبية للانتاج الصناعي المحلي وللمستوردات في العرض الكلي من منتجات الصناعات التحويلية في الاردن للسنوات انفاً [انظر الملحق رقم (٥)] .

نتائج قياس مصادر النمو الصناعي من جانب الطلب في الأردن

من أجل الوقوف على أسباب ومصادر نمو الصناعات التحويلية الأردنية من جانب الطلب، وتحديد مدى تأثير كل من الطلب المحلي والطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) والاحلال محل المستوردات على نمو الانتاج الصناعي التحويلي، عمدنا الى تطبيق المعادلة رقم (٢-١٤) على البيانات الواردة في الملحق رقم [(٣)، (٤) و(٥)] وبالاستعانة بالحاسب الالى خلال الفترات الجزئية: [١٩٦٨-١٩٧٤]، [١٩٧٤-١٩٧٩] [١٩٧٩-١٩٨٣]، [١٩٨٣-١٩٨٧]، وعليه سوف نستعرض نتائج قياس مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب وذلك على المستوى الاجمالي للصناعات التحويلية وعلى مستوى المجموعات الصناعية الرئيسية (استهلاكية، وسيطة ورأسمالية) وعلى مستوى الفروع الصناعية خلال كل فترة من الفترات الجزئية الاربعة:

١.٣.٢ الفترة الاولى [١٩٦٨-١٩٧٤]:

يعرض الجدول رقم (٢-٨) نتائج قياس مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب في الاردن خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٧٤] ، ويمكن توضيح هذه النتائج على النحو التالي :

أ- مارس الطلب المحلي دوراً اساسياً وحاسماً في عملية النمو الصناعي خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٧٤]، حيث احتل تأثير الطلب المحلي على نمو الانتاج الاجمالي للصناعات التحويلية المرتبة الاولى ، اذ بلغت الاهمية النسبية لذلك التأثير نحو (١٢٧.٩٪) وقد انسحب تأثير الطلب المحلي على نمو الانتاج الاجمالي للمجموعات الصناعية الرئيسية ، اذ جاء ذلك التأثير في المرتبة الاولى وباهمية نسبية بلغت (١١١.١٪) (١١١.٢٪) و(١١٧.٤٪) على المستوى الاجمالي للصناعات الاستهلاكية والوسيطه والرأسمالية على الترتيب .

اما فيما يتعلق بتأثير الطلب المحلي في نمو الفروع الصناعية ، فقد كان مرتفعاً في معظم الفروع الصناعية ، حيث تراوحت الاهمية النسبية لذلك التأثير بين (٢٨.٣٪) و(٢٣٨.٥٪) في مجال الفروع الصناعية الاستهلاكية ، كما تراوحت

جدول رقم (٣-٨)

نتائج قياس مصادر النمو الصناعي الحاصل
من جانب الطلب في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٧٤)

الفروع الصناعية	معدل النمو السنوي المركب للانتاج	مدى تأثير الطلب المحلي (%)	مدى تأثير التوسع في الصادرات (%)	مدى تأثير الاحلال محل المستوردات (%)	المجموع
الصناعات الاستهلاكية	١٢.٥	١١١.١	١.٧	١٢.٨-	١٠٠
المواد الغذائية	١٨.٨	١٠١.٨	٢.٤-	٠.٦	١٠٠
المشروبات	١٩.٦	٨٢.٦	٠.٣	١٧.١	١٠٠
التبغ	٢.٤	٢٨.٣	٦٦.٠	٥.٧	١٠٠
المنسوجات	١٠.٧	٧٦.٠	٩.٨	١٤.٢	١٠٠
الملابس	١٣.٧	٨٧.٧	٠.٩-	١٣.٢	١٠٠
الجلود	١٢.٢	٤٣.٠	٥٥.٣	١.٧	١٠٠
الاحذية	٥.١-	٤٣.٥	١٠.٢	٤٦.٣	١٠٠
الاشخاش والاثاث	١١.٨	٨٦.٣	٠.٤-	١٤.١	١٠٠
صناعات اخرى*	٣.٥	٢٣٨.٥	١.١	١٣٩.٦-	١٠٠
الصناعات الوسيطة	١١.٤	١١١.٢	٢٤.٣	٣٥.٥-	١٠٠
لورق ومنتجاته	٢٠.٢	١٢٥.٥	٥.٣	٣٠.٨-	١٠٠
لطباعة والنشر	٤.٢	١٩٣.٣	٠.٦-	٩٢.٧-	١٠٠
لمنتجات الكيماوية	٨.٦	١٨٤.٤	٢٨.٨	١١٣.٣-	١٠٠
لمنتجات البترولية	١٠.١	١٩.٢	٣.٠	٥.٨	١٠٠
نتجات المطاط	٥.١-	٣٩٩.٦-	٠	٤٩٩.٦	١٠٠
نتجات البلاستيك	-	-	-	-	١٠٠
لمنتجات غير المعدنية	١٠.٦	٥٩.٠	٦٦.٩	٢٥.٩-	١٠٠
لصناعات الرأسمالية	١٨.٤	١١٧.٤	٠.٩	١٨.٣-	١٠٠
لمنتجات المعدنية الاساسية	١٩.٣	١١٧.٧	٠.١-	١٧.٦-	١٠٠
لمنتجات غير الكهربائية	-	-	-	-	-
لمنتجات الكهربائية	١٥.٤	٨٧.٤	٤.٩	٧.٧	١٠٠
عدلات النقل	١٦.٦	٢١٦.٢	٠.٩	١١٧.١-	١٠٠
مجموع الصناعات التحويلية	١٢.٨	١٢٧.٩	٦.٧	٢٤.٦-	١٠٠

*الصناعات الاخرى تضم الصناعات التي لا تقع ضمن الفروع الصناعية المختلفة ومنها صناعة الجواهرات والالات الموسيقية واللوازم الرياضية وصناعة الزهور ومواد الاعلان والشعر المستعار وغيرها . انظر في ذلك : عباس علي التميمي ، النمو الصناعي في الوطن العربي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، ١٩٨٥ ، ص ١١١ .

هذه النسبة بين (٥٩٪) و(١٩٣.٣٪) في مجال الفروع الصناعية الوسيطة ، اما في مجال فروع الصناعات الرأسمالية فقد تراوحت تلك النسبة بين (٨٧.٤٪) و(٢١٦.٢٪) .

ويرجع ارتفاع الاهمية النسبية لتأثير الطلب المحلي في نمو الصناعات التحويلية خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٧٤] الى نمو الطلب المحلي بمعدل يفوق معدل نمو الانتاج المحلي ، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب للطلب المحلي نحو (١٥.٧٪) على المستوى الاجمالي للصناعات التحويلية في حين بلغ المعدل النمو السنوي المركب لاجمالي الانتاج المحلي نحو (١٢.٥٪) خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٧٤] (انظر ملحق رقم (٦)) . ويعود السبب في ارتفاع معدل نمو الطلب المحلي الى التزايد السكاني وارتفاع الدخل الناجم عن زيادة المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في الاسواق الخارجية.

ومن جهة اخرى تبين ان الاهمية النسبية لتأثير الطلب المحلي في نمو صناعة منتجات المطاط سالبه وبدرجة كبيرة جداً حيث بلغت (-٣٩٩.٦٪) والسبب في ذلك يرجع الى ارتفاع الاهمية النسبية لتأثير الاحلال محل المستوردات بنسبة كبيرة جداً (٤٩٩.٦٪) وذلك لان نمو المستوردات يفوق نمو انتاج صناعة المطاط بكثير اذ بلغ معدل النمو السنوي المركب للمستوردات من منتجات المطاط نحو (١٣.٤٪) في حين بلغ معدل النمو السنوي المركب لانتاج صناعة المطاط نحو (-٥.١٪) ^(٣٦) ، وبذلك فان الاحلال محل المستوردات هو السبب الرئيس في تراجع نمو انتاج صناعة المطاط نظراً لزيادة الاعتماد على المستوردات من منتجات هذه الصناعة ، اذا ارتفعت نسبة المستوردات الى العرض الكلي من منتجات تلك الصناعة من (٩٦.٧٪) عام ١٩٦٨ الى (٩٨.٨٪) عام ١٩٧٤ [انظر ملحق رقم (٥)] وبالتالي فان الطلب المحلي لم يكن سبباً في تراجع نمو انتاج صناعة المطاط .

اما فيما يتعلق بصناعة الاحذية فان الطلب المحلي يعد سبباً في تراجع نمو انتاج هذه الصناعة ، اذ بلغت الاهمية النسبية لتأثير الطلب المحلي نحو (٤٣.٥٪) ولكن السبب الاكثر اهمية في تراجع نمو انتاج صناعة الاحذية يعود الى الاحلال محل المستوردات اذ بلغت الاهمية النسبية لتأثير الاحلال محل المستوردات حوالي (٤٦.٣٪) وذلك لان نمو المستوردات يفوق نمو انتاج صناعة الاحذية ، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب للمستوردات نحو (٢٤.٨٪) في حين بلغ معدل النمو السنوي المركب لانتاج صناعة الاحذية نحو (-٥.١٪) الامر الذي ادى الى زيادة

الاعتماد على المستوردات من منتجات تلك الصناعة من (٤.١٪) عام ١٩٦٨ الى (١٧.٩٪) عام ١٩٧٤ ، وتجدر الاشارة هنا الى ان التراجع في قيمة الصادرات من منتجات صناعة الاحذية قد ساهم بنسبة (١٠.٢٪) في تراجع نمو انتاج صناعة الاحذية .

ب- ساهم الطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) في تحقيق النمو الصناعي خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٧٤] بنسبة متدنية قياساً بالعوامل الاخرى ، اذ لم تتجاوز الاهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي اكثر من (٦.٧٪) على المستوى الاجمالي للصناعات التحويلية ، وتنخفض هذه الاهمية الى (٠.٩٪) و(١.٧٪) على المستوى الاجمالي للصناعات الرأسمالية والاستهلاكية على الترتيب ، في حين ترتفع تلك الاهمية الى (٢٤.٣٪) على المستوى الاجمالي للصناعات الوسيطة .

ومن جهة أخرى تميز تأثير الطلب الخارجي على نمو معظم الفروع الصناعية بالانخفاض حيث جاء ذلك التأثير سلبياً على نمو انتاج بعض الفروع الصناعية مثل صناعة المواد الغذائية والملابس والأخشاب والطباعة وصناعة المنتجات المعدنية الاساسية وذلك بسبب تراجع قيمة الصادرات من منتجات تلك الصناعات الامر الذي ادى الى عدم مساهمة الطلب الخارجي في نمو انتاج تلك الصناعات . ويعود السبب في انخفاض الاهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي على نمو الصناعات التحويلية في الاردن الى ان انتاج غالبية الصناعات التحويلية لا يغطي حاجة السوق المحلي مما يقلل من توجيه انتاجها الى الاسواق الخارجية، اضافة الى ان معظم الصناعات التحويلية تعتمد على المواد الاولية المستوردة بدرجة كبيرة جداً مما يؤدي الى رفع تكلفتها وبالتالي مواجهتها لمشكلة التنافس الدولي . وقد سجل الطلب الخارجي تأثيراً كبيراً على نمو بعض الفروع الصناعية مثل صناعة التبغ والجلود وصناعة المنتجات غير المعدنية ، حيث جاء ذلك التأثير في المرتبة الاولى وباهمية نسبية بلغت حوالي (٦٦٪) . (٥٥,٣) ، (٦٦,٩٪) في تلك الصناعات على الترتيب ، ويرجع السبب في ذلك الى الانخفاض النسبي لمستوى الطلب المحلي وقلة تأثيره في نمو انتاج تلك الصناعات مما ادى الى توجيه منتجات هذه الصناعات الى السوق الخارجي. وتجدر الاشارة هنا الى ان صادرات صناعة المنتجات غير المعدنية قد ارتفعت من (٤٤٧) عام ١٩٦٨ الى (٢٨٤٠) الف دينار عام ١٩٧٤ [انظر ملحق رقم (٣)] الامر الذي ادى الى ارتفاع الاهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي على نمو الانتاج الاجمالي للصناعات الوسيطة ، وقد يعزى السبب

في ذلك الارتفاع الى توفر المواد الاولية لهذه الصناعة محلياً مما يزيد من درجة منافستها في الاسواق الخارجية .

ج- نتيجة لارتفاع الطلب المحلي بمستوى يفوق قدرة التوسع في الانتاج الصناعي المحلي ، فقد زادت الفجوة بين الانتاج والاستهلاك الامر الذي جعل تزايد الاستيراد امراً حتمياً على الرغم من ان الانتاج المحلي قد زاد زيادة مطلقة ولكن مساهمته في سد الحاجة المحلية تظهر وثيدة لعدم توافق معدلات زيادته مع معدلات زياده الاستهلاك المحلي [انظر ملحق رقم (٦)] ، وعليه فقد كانت الاهمية النسبية لتاثير الاحلال محل المستوردات في نمو الصناعات التحويلية بشكل اجمالي سلبية خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٧٤]، اذ بلغت حوالي (٦٠.٢٤٪)، وتنخفض هذه الاهمية الى

(٨٠.١٢٪) و(٣٠.١٨٪)، على المستوى الاجمالي للصناعات الاستهلاكية والرأسمالية على الترتيب وترتفع الى (٥٠.٣٥٪) على المستوى الاجمالي للصناعات الوسيطة، وقد انسحب ذلك التأثير على العديد من الفروع الصناعية وخاصة في مجال فروع الصناعات الوسيطة والرأسمالية ، وبذلك فان الاحلال محل المستوردات لم يكن سبباً محفزاً لنمو الصناعات التحويلية على المستوى الاجمالي وعلى مستوى العديد من الفروع الصناعية ، وذلك لان نمو المستوردات يفوق معدل نمو الانتاج الصناعي المحلي [انظر ملحق رقم (٦)] مما أدى الى زيادة الاعتماد على المستوردات، اذ ارتفعت نسبة المستوردات الى العرض الكلي من اجمالي منتجات الصناعة التحويلية من (٥٩.٥٪) عام ١٩٦٨ الى (٦٥.٦٪) عام ١٩٧٤ . [انظر ملحق رقم (٥)].

ومن ناحية أخرى تبين أن الاهمية النسبية لتاثير الاحلال محل المستوردات موجبة وبدرجة منخفضة في نمو معظم فروع الصناعات الاستهلاكية ، اذ تراوحت تلك الأهمية بين (٠.٦٪) و(١٧.١٪) في كل من صناعة المواد الغذائية والجلود والتبغ والملابس والاششاب والمنسوجات والمشروبات ، وكذلك سجل الاحلال محل المستودات تأثيراً موجباً ولكن بدرجة منخفضة ايضاً في نمو صناعة المنتجات البترولية (٥.٨٪) وصناعة المنتجات الكهربائية (٧.٧٪) وبذلك يكون الاحلال محل المستوردات قد ساهم بنسبة منخفضة في تحقيق النمو الصناعي في (٩) فروع صناعية من أصل (٢٠) فرع صناعي ، وذلك لان نمو الانتاج الصناعي المحلي لتلك الفروع الصناعية يفوق نمو المستوردات بقليل، بدليل ان نسبه الانتاج المحلي الى العرض الكلي من منتجات تلك الفروع الصناعية قد ارتفعت في عام ١٩٧٤ عما كانت عليه في عام ١٩٦٨ بقليل. [انظر ملحق رقم (٥)].

د- وهكذا يتضح مما سبق ان نمو الصناعات التحويلية على المستوى الاجمالي وعلى مستوى الفروع الصناعية في الاردن خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٧٤] يعود بالدرجة الاولى الى الطلب المحلي الذي تصاعد بسبب التزايد السكاني وارتفاع الدخول الناجم عن زيادة المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في الاسواق الخارجية ، اضافة الى الدور المنخفض نسبياً للطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) في عملية النمو الصناعي على الرغم من الدور المرتفع نسبياً للطلب الخارجي في نمو بعض الفروع الصناعية [التبغ ، الجلود ، المنتجات غير المعدنية] . اما الاخلال محل المستوردات لم يكن سبباً مهماً ومحفزاً لنمو الصناعات التحويلية على المستوى الاجمالي او على مستوى العديد من الفروع الصناعية في حين كان له دور منخفض نسبياً في نمو (٩) فروع صناعية .

٢.٣.٣ الفترة الثانية [١٩٧٤-١٩٧٩] :

يعرض الجدول رقم (٣-٩) نتائج قياس مصادر النمو الصناعي من جانب الطلب في الاردن خلال الفترة [١٩٧٤-١٩٧٩] ، ويمكن توضيح هذه النتائج على النحو التالي:

أ- نتيجة لاستمرار ارتفاع الدخول خلال الفترة [١٩٧٤-١٩٧٩] بسبب تزايد حجم المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في الاسواق الخارجية ، فقد استمر الطلب المحلي في احتلال المرتبة الاولى في عملية النمو الصناعي ، حيث بلغت الاهمية النسبية لتأثير الطلب المحلي نحو (١١٠.١٪) على المستوى الاجمالي لنمو الانتاج الصناعي التحويلي ، كما بلغت الاهمية النسبية لذلك التأثير حوالي (١١١.٥٪) ، (٩٤.٢٪) و(١٠٩.٦٪) على المستوى الاجمالي للصناعات الاستهلاكية والوسيلة والرأسمالية على الترتيب .

وقد انسحب تأثير الطلب المحلي على مستوى الفروع الصناعية ، اذ تراوحت الاهمية النسبية لذلك التأثير بين (٨٣.٨٪) و(٥١١.٥٪) في مجال فروع الصناعات الاستهلاكية ، كما تراوحت تلك الاهمية بين (٢٣.٩٪) و(١٩٨.٩٪) في مجال فروع الصناعات الوسيطة والرأسمالية .

ومن جهة اخرى ، جاءت الاهمية النسبية لتأثير الطلب المحلي في نمو صناعة المنتجات الكهربائية وصناعة معدات النقل سالبة وبدرجة كبيرة جداً اذ بلغت حوالي (١٨٧٢.٥٪) و(٣١٦.٢٪) في كل منها على الترتيب ، والسبب في ذلك

جدول رقم (٣-٩)
نتائج قياس مصادر النمو الصناعي الحاصل
من جانب الطلب في الأردن خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٧٩)

المجموع	مدى تأثير الاحلال محل المستوردات(%)	مدى تأثير التوسع في الصادرات(%)	مدى تأثير الطلب المحلي(%)	معدل النمو السنوي المركب للانتاج	الفروع الصناعية
١٠٠	١٨,٣-	٦,٨	١١١,٥	١٩,٧	الصناعات الاستهلاكية
١٠٠	٣٢,٥-	١,٨	١٣٠,٧	١٢,٠	المواد الغذائية
١٠٠	٠,٢-	١٦,٤	٨٣,٨	٤٤,٣	لمشروبات
١٠٠	٠,١	١٤,٠	٨٥,٩	٣٩,١	التبغ
١٠٠	٦٨,٥-	١٥,٢	١٥٣,٣	١٠,٠	لمنسوجات
١٠٠	٤٢٦,٤-	١٤,٩	٥١١,٥	٩,٢	الملابس
١٠٠	١٤١,٤-	٤٢,٧-	٢٨٤,١	٦,١	لجلود
١٠٠	٦٦,١-	٠,٤	١٦٥,٧	٢٩,٣	لاحذية
١٠٠	١٧٢,٥-	١٤,٧	٢٥٧,٨	٢٥,٣	لاخشاب والاثاث
١٠٠	٢٥٤,٢	٢,٠	١٥٦,٢-	٤٢,٧-	سناعات اخرى
١٠٠	٠,٦	٥,٢	٩٤,٢	٢٤,٠	لصناعات الوسيطة
١٠٠	٦٠,٧	٥,٤	٣٣,٩	٣٦,٥	لورق ومنتجاته
١٠٠	٢,٤-	٢,٢	١٠٠,٢	٢٧,٤	لطباعة والنشر
١٠٠	٤٩,٥	٧,٩	٤٢,٦	٥١,٨	لنتجات الكيماوية
١٠٠	٠,١	١,٠٠٠	١٠٠,٩	٢٦,١	لنتجات البترولية
١٠٠	١٨,١	٠,١	٨١,٨	٣٤,٥	لنتجات المطاط
١٠٠	٢٢,٤-	١٦,١	١٠٦,٣	٣٧,٧	لنتجات البلاستيك
١٠٠	٤٤,٨-	٥,٢-	١٥٠,٠	٢٥,٩	لنتجات غير المعدنية
١٠٠	١٢,٤-	٢,٨	١٠٩,٦	٣٢,٢	لصناعات الرأسمالية
١٠٠	١٠٣,٤-	٤,٥	١٩٨,٩	٢٠,٧	لنتجات المعدنية الاساسية
-	-	-	-	-	لنتجات غير الكهربائية
١٠٠	١٩٦٩,٤	٣,١	١٨٧٢,٥-	٣,٦-	لنتجات الكهربائية
١٠٠	٤١٥,٨	٠,٤	٣١٦,٢-	٣٠,٠-	مدلات النقل
١٠٠	١٤,٩-	٤,٨	١١٠,١	٢٧,٢	لمجموع الصناعات التحريمية

يرجع الى ارتفاع الاهمية النسبية لتأثير الاحلال محل المستوردات بنسبة كبيرة جداً ، اذ بلغت نحو (٤.١٩٦٩٪) و(٨.٤١٥٪) في كل من صناعة المنتجات الكهربائية وصناعة معدات النقل على الترتيب ، وذلك لان نمو المستوردات يفوق نمو الانتاج المحلي في هاتين الصناعتين ، حيث بلغ معد النمو السنوي المركب للمستوردات من المنتجات الكهربائية حوالي (٣٦٪) في حين بلغ معدل النمو السنوي المركب لانتاج صناعة المنتجات الكهربائية حوالي (٣.٦٪) ، اما بالنسبة لصناعة معدات النقل فقد بلغ معدل النمو السنوي المركب للمستوردات حوالي (٣٠.٥٪) في حين بلغ معدل النمو السنوي المركب لانتاج هذه لصناعة نحو (-٢٠.٥٪) ، وبذلك فان الاحلال محل المستوردات هو السبب الرئيس في تراجع نمو انتاج هاتين الصناعتين نظراً لزيادة الاعتماد على المستوردات من منتجات هاتين الصناعتين اذ ارتفعت نسبة المستوردات الى العرض الكلي من المنتجات الكهربائية من (٨٦.٣٪) عام ١٩٧٤ الى (٩٧.٢٪) عام ١٩٧٩ كما ارتفعت تلك النسبة في صناعة معدات النقل من (٩٥.٤٪) عام ١٩٧٤ الى (٩٩.٨٪) عام ١٩٧٩ . [انظر ملحق رقم (٥)] . وبالتالي فان الطلب المحلي لم يكن سبباً في تراجع نمو انتاج صناعة المنتجات الكهربائية وصناعة معدات النقل ، وتجدر الاشارة هنا الى انه تراجع قيمة الصادرات من منتجات هاتين الصناعتين قد ساهم بنسبة ضئيلة جداً في تراجع نمو انتاج هاتين الصناعتين اذ بلغت الاهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي نحو (٣.١٪) و(٠.٤٪) في كل من صناعة المنتجات الكهربائية وصناعة معدات النقل على الترتيب .

ب- على الرغم من زيادة قيمة الصادرات بشكل مطلق خلال الفترة [١٩٧٤-١٩٧٩] ، الا ان مساهمتها في عملية النمو الصناعي اتجهت الى الانخفاض النسبي قياساً بالفترة السابقة ، اذ بلغت الاهمية النسبية لمساهمة الطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) نحو (٤.٨٪) على المستوى الاجمالي للصناعات التحويلية خلال الفترة [١٩٧٤-١٩٧٩] مقارنة بـ (٦.٧٪) خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٧٤] ، وذلك لان مستوى ارتفاع معدل نمو اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي يفوق مستوى ارتفاع معدل نمو اجمالي الصادرات من منتجات الصناعات التحويلية حيث ارتفع معدل النمو السنوي المركب لاجمالي انتاج الصناعات التحويلية من (١٢.٨٪) خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٧٤] الى (٢٧.٢٪) خلال الفترة [١٩٧٤-١٩٧٩] ، في حين ارتفع معدل نمو اجمالي الصادرات من منتجات

الصناعات التحويلية من (٤٠.٢١٪) خلال الفترة الاولى الى (٥٠.٢٩٪) خلال الفترة الثانية . [انظر ملحق رقم (٦)] ، وقد انسحب ذلك التأثير على المستوى الاجمالي للصناعات الوسيطة، اذ بلغت الأهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي نحو (٢٠.٥٪) خلال الفترة [١٩٧٤-١٩٧٩] مقارنة بـ(٣٠.٢٤٪) خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٧٤] وذلك لان معدل نمو اجمالي الصادرات من منتجات الصناعات الوسيطة قد انخفض من (٤٠.٣٧٪) خلال الفترة الاولى الى (٣٠.١٦٪) خلال الفترة الثانية ، في حين ارتفع معدل نمو اجمالي انتاج الصناعات الوسيطة من (٤٠.١١٪) خلال الفترة الاولى الى (٤٠.٣٤٪) خلال الفترة الثانية [انظر ملحق رقم (٦)] .

ومن جهة اخرى فقد حصل تطور في تأثير الطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) على نمو الانتاج الاجمالي للصناعات الاستهلاكية والرأسمالية خلال هذه الفترة قياساً بالفترة السابقة ، اذ بلغت الأهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي حوالي (٨٠.٦٪) و(٨٠.٢٪) خلال الفترة [١٩٧٤-١٩٧٩] مقارنة بـ (٧٠.١٪) و(١٠.٠١٪) خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٧٤] على الترتيب . وذلك لان معدل نمو اجمالي الصادرات من منتجات الصناعات الاستهلاكية قد ارتفع من (٦٠٪) خلال الفترة الاولى الى (٦٠.٣٥٪) خلال الفترة الثانية، في حين ارتفع معدل نمو اجمالي انتاج الصناعات الاستهلاكية من (٥٠.١٢٪) خلال الفترة الاولى الى (٧٠.١٩٪) خلال الفترة الثانية ، كما ان معدل نمو اجمالي الصادرات من منتجات الصناعات الرأسمالية قد ارتفع من (٨٠.١٩٪) خلال الفترة الاولى الى (٤٠.٦٣٪) خلال الفترة الثانية في حين ارتفع معدل نمو اجمالي انتاج الصناعات الرأسمالية من (٤٠.١٨٪) خلال الفترة الاولى الى (٢٠.٣٢٪) خلال الفترة الثانية . [انظر الملحق رقم (٦)].

وفيما يتعلق بتأثير الطلب الخارجي على نمو الفروع الصناعية ، فقد اتجه الى الارتفاع النسبي في اغلب فروع الصناعات الاستهلاكية كصناعة المواد الغذائية والمشروبات والمنسوجات والملابس والاشباب والاثاث خلال الفترة [١٩٧٤-١٩٧٩] قياساً بالفترة السابقة الا ان هذا التأثير لا يزال قليلاً قياساً بالعوامل الاخرى ، كما اتجه ذلك التأثير الى الارتفاع النسبي في بعض الفروع الصناعية الوسيطة والرأسمالية مثل صناعة الورق والطباعة والمنتجات البلاستيكية وصناعة المنتجات المعدنية الاساسية .

ومما ينبغي ذكره هنا ان الطلب الخارجي قد سجل تأثيراً سلبياً على نمو انتاج صناعة الجلود وصناعة المنتجات غير المعدنية ، اذ بلغت الأهمية النسبية

لذلك التأثير حوالي (٤٢.٧٪) و (٥.٢٪) على الترتيب، كما سجل الطلب الخارجي تأثيراً موجباً ولكن بدرجة منخفضة على نمو انتاج صناعة التبغ ، حيث بلغت الاهمية النسبية لذلك التأثير نحو (١٤٪) علماً ان تأثير الطلب الخارجي على نمو تلك الصناعات جاء بالمرتبة الاولى وباهمية نسبية بلغت حوالي (٥٥.٣٪) (٦٦.٩٪) و (٦٦٪) في كل من صناعة الجلود وصناعة المنتجات غير المعدنية وصناعة التبغ على الترتيب خلال الفترة السابقة [١٩٦٨-١٩٧٤] ، ويعود السبب في ذلك الى تزايد الطلب المحلي على منتجات تلك الصناعات خلال هذه الفترة الامر الذي غطى على دور الطلب الخارجي ، حيث ارتفعت الاهمية النسبية لتأثير الطلب المحلي على نمو انتاج تلك الصناعات من (٤٣٪) ، (٥٩٪) و (٢٨.٣٪) خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٧٤] الى (٢٨٤.١٪) ، (١٥٠.٠٪) و (٨٥.٩٪) خلال الفترة [١٩٧٤-١٩٧٩] .

ج- نظراً لاستمرار نمو المستوردات بمعدل يفوق معدل نمو الانتاج المحلي ، فقد كانت الاهمية النسبية لتأثير الاحلال محل المستوردات في نمو الصناعات التحويلية بشكل اجمالي سلبية خلال الفترة [١٩٧٤-١٩٧٩] ، اذ بلغت حوالي (١٤.٩٪) ، وقد انسحب ذلك التأثير على المستوى الاجمالي للصناعات الاستهلاكية والرأسمالية ، حيث بلغت الاهمية النسبية لتأثير الاحلال محل المستوردات نحو (١٨.٣٪) و (١٢.٤٪) على الترتيب ، وذلك لان نمو المستوردات يفوق نمو الانتاج المحلي في تلك المجموعات الصناعية الرئيسية [انظر الملحق رقم (٦)].

ومن ناحية اخرى ، نجد ان الاهمية النسبية لتأثير الاحلال محل المستوردات موجبة وبدرجة منخفضة جداً في نمو الانتاج الاجمالي للصناعات الوسيطة، اذ بلغت نحو (٠.٦٪) وذلك لان معدل نمو الانتاج الاجمالي للصناعات الوسيطة والبالغ (٣٤٪) يفوق معدل نمو المستوردات (٢٣.٧٪) بقليل.

وفيما يتعلق بتأثير الاحلال محل المستوردات في نمو الفروع الصناعية ، فقد سجل تأثيراً سلبياً على نمو انتاج معظم الفروع الصناعية وخاصة تلك الفروع التي حققت احلالاً موجباً خلال الفترة السابقة ، كصناعة المواد الغذائية والمشروبات والمنسوجات والملابس والجلود والاشباب والاثاث ، وذلك لان معدل نمو المستوردات من تلك المنتجات يفوق معدل نمو الانتاج المحلي من تلك الصناعات ، وبذلك فان الاحلال محل المستوردات لم يكن سبباً مهماً ومحفزاً لنمو الصناعات التحويلية على المستوى الاجمالي وعلى مستوى العديد من الفروع الصناعية .

وبالمقابل نجد ان الاحلال محل المستوردات قد سجل تأثيراً موجباً وبدرجة كبيرة جداً في نمو انتاج صناعة الورق وصناعة المنتجات الكيماوية ، حيث جاء ذلك التأثير في المرتبة الاولى وباهمية نسبية بلغت حوالي (٦٠.٧٪) و(٤٩.٥٪) على الترتيب ، وذلك لان معدل نمو انتاج هاتين الصناعتين يفوق معدل نمو المستوردات من تلك المنتجات بكثير اذ بلغ معدل نمو انتاج صناعة الورق نحو (٣٦.٥٪) في حين بلغ معدل نمو المستوردات حوالي (١٣.٧٪) ، كما بلغ معدل نمو انتاج صناعة المنتجات الكيماوية نحو (٥١.٨٪) في حين بلغ معدل نمو المستوردات نحو (٣٠.٤٪). كما ان الاحلال محل المستوردات قد سجل تأثيراً موجباً ولكن بدرجة منخفضة جداً في نمو انتاج صناعة التبغ وصناعة المنتجات البترولية وصناعة منتجات المطاط ، اذ بلغت الاهمية النسبية لذلك التأثير نحو (٠.١٪) ، (٠.١٪) ، (١٨.١٪) في كل من تلك الصناعات على الترتيب ، وذلك لان معدل نمو انتاج تلك الصناعات يفوق معدل نمو المستوردات من منتجات تلك الصناعات بقليل ، وبذلك فان الاحلال محل المستوردات قد ساهم بنسبة مرتفعة في تحقيق النمو الصناعي في فرعين صناعيين ، وبنسبة منخفضة في ثلاثة فروع صناعية من اصل (٢٠) فرع صناعي خلال الفترة [١٩٧٤-١٩٧٩].

٥- يتبين مما سبق ان مصادر نمو الصناعات التحويلية سواءً على المستوى الاجمالي او على مستوى الفروع الصناعية في الاردن خلال الفترة [١٩٧٤-١٩٧٩] لا زالت تكمن في الدور الكبير للطلب المحلي والدور المنخفض نسبياً للطلب الخارجي (التوسع في الصادرات). اما الاحلال محل المستوردات فلم يكن سبباً مهماً ومحفزاً لنمو الصناعات التحويلية على المستوى الاجمالي وعلى مستوى العديد من الفروع الصناعية، في حين كان له دور مرتفع نسبياً في نمو فرعين صناعيين ، ودور منخفض نسبياً في نمو ثلاثة فروع صناعية .

٢.٢.٢ الفترة الثالثة [١٩٧٩-١٩٨٣]:

يظهر الجدول رقم (٣-١) نتائج قياس مصادر النمو الصناعي في الاردن خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٣] ، ويمكن توضيح هذه النتائج على النحو التالي:

١- الانخفاض النسبي لمستوى تأثير الطلب المحلي في عملية النمو الصناعي في الاردن خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٣] قياساً بالفترة السابقة ، اذ بلغت الاهمية النسبية لتأثير الطلب المحلي نحو (٤٨.٣٪) على المستوى الاجمالي للصناعات

جدول رقم (٣-١)*
نتائج قياس مصادر النمو الصناعي الحاصل
من جانب الطلب في الأردن خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٣)

المجموع	مدى تأثير الاحلال محل المستوردات(%)	مدى تأثير التوسع في الصادرات(%)	مدى تأثير الطلب المحلي(%)	معدل النمو السنوي المركب للانتاج	الفروع الصناعية
١٠٠	٢٥.٧	٤.٥	٦٩.٨	١٧.٢	الصناعات الاستهلاكية
١٠٠	٣٤.٠	٥.٦	٦٠.٤	١٧.٥	المواد الغذائية
١٠٠	٠.٨-	٢٧.٠-	١٢٧.٨	١٩.٣	المشروبات
١٠٠	٤.٧-	٢.٨	١٠١.٩	٢١.٨	التبغ
١٠٠	٠.٤-	٠.٥	٩٩.٩	١١.٤	المنسوجات
١٠٠	٤.٠	١٠.٤	٨٥.٦	٢٦.٠	الملابس
١٠٠	٢٠.٠-	٢.٣	١١٧.٧	١٩.٢	الجلود والأحذية
١٠٠	٢٣.١	٩.٦	٥٧.٣	١٥.٥	الاخشاب والاثاث
١٠٠	٤٢.٦	٥.٩	٥١.٥	٤٦.١	الصناعات الوسيطة
١٠٠	٤٨.٢	١.٦	٥٠.٢	٢٨.٠	الورق ومنتجاته
١٠٠	٤.٧-	٠.٩	١٠٣.٨	١٩.٢	الطباعة والنشر
١٠٠	٥٧.٨	١٨.٣	٢٣.٩	٢٦.٤	المنتجات الكيماوية
١٠٠	١٣.٢	**	٨٦.٨	٦٨.٧	المنتجات البترولية
١٠٠	٢٣.٧	٢٦.٩	٣٩.٤	١٢.٥	منتجات المطاط والبلاستيك
١٠٠	٢٨.٥	٥.٨	٦٥.٧	٢٨.٠	المنتجات غير المعدنية
١٠٠	١٨.٢	٠.٢	٨١.٦	١٨.١	الصناعات الرأسمالية
١٠٠	١٠٢.٨	٠.٧-	٢.١-	١٨.٨	المنتجات المعدنية الاساسية
١٠٠	١١٠.٣-	٠.٤	٢٠٩.٩	١٧.٧	المنتجات غير الكهربائية
١٠٠	١٣.٤	١.٢	٨٥.٤	١٣.٦	المنتجات الكهربائية ومعدلات النقل
١٠٠	٤٨.٣	٣.٤	٤٨.٣	٢٢.٩	مجموع الصناعات التحويلية

لم يشتمل الجدول على الصناعات الاخرى لعدم توفر البيانات عنها .

** * تعني اقل من ٠.١ %

التحويلية ، الا ان ذلك التأثير لا زال يحتل المرتبة الاولى بالتساوي مع تأثير الاحلال محل المستوردات . وقد انسحب ذلك الانخفاض النسبي لمستوى تأثير الطلب المحلي على المستوى الاجمالي للصناعات الاستهلاكية والوسيطه والرأسمالية، اذ جاء ذلك التأثير بالمرتبة الاولى وباهمية نسبية بلغت نحو (٦٩.٨٪)، (٥١.٥٪) و(٨١.٦٪) على الترتيب .

وفيما يتعلق بتأثير الطلب المحلي على نمو الفروع الصناعية ، فقد اتجه الى الانخفاض النسبي خلال هذه الفترة قياساً بالفترة السابقة، الا ان ذلك التأثير لا زال يحتل المرتبة الاولى من بين العوامل الاخرى في نمو انتاج الفروع الصناعية ، حيث تراوحت الاهمية النسبية لتأثير الطلب المحلي بين (٥٧.٣٪) و(١١٧.٧٠٪) في مجال فروع الصناعات الاستهلاكية، وكذلك تراوحت تلك الاهمية بين (٢٣.٩٪) و(١٠٣.٨٪) في مجال فروع الصناعات الوسيطة، اما في مجال فروع الصناعات الرأسمالية فقد تراوحت تلك الاهمية النسبية بين (٢.١٠٪) و (٢٠.٩٠٪).

ويعود السبب في انخفاض تأثير الطلب المحلي خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٣] قياساً بالفترة السابقة الى تأثر الاقتصاد الاردني بحالة الركود الاقتصادي التي عمّت المنطقة منذ عام ١٩٨٢ نتيجة التأثير بتراجع العوائد النفطية ، الامر الذي ادى الى انخفاض حجم المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في الاسواق الخارجية وبالتالي انخفاض معدل زيادة الدخل وانخفاض معدل زيادة الاستهلاك المحلي ، حيث نجد ان معدل نمو اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي يفوق معدل نمو اجمالي الاستهلاك المحلي من منتجات الصناعات التحويلية خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٣] ، في حين كان معدل نمو اجمالي الاستهلاك المحلي من منتجات الصناعات التحويلية يفوق معدل نمو اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي خلال الفترة الاولى والثانية .[انظر الملحق رقم (٦)].

وتجدر الاشارة هنا الى ان الطلب المحلي لم يكن سبباً في نمو انتاج صناعة المنتجات المعدنية الاساسية ، اذ بلغت الاهمية النسبية لذلك التأثير نحو (٢.١٠٪) وذلك لتراجع قيمة الاستهلاك المحلي من منتجات تلك الصناعة من (٨٥١٧٣) الف دينار عام ١٩٧٩ الى (٨٣٣٥٣) الف دينار عام ١٩٨٣ [انظر الملحق رقم (٤)] .

وبذلك يكون الاحلال محل المستوردات هو السبب الوحيد في نمو انتاج صناعة المنتجات المعدنية الاساسية نظراً لان الطلب الخارجي ايضاً لم يكن سبباً في نمو انتاج هذه الصناعة ، اذ بلغت الاهمية النسبية لذلك التأثير نحو (٠.٧٠٪)

وذلك لتراجع قيمة الصادرات من منتجات هذه الصناعة من (١٤٧٨) الف دينار عام ١٩٧٩ الى (٩٠٩) الف دينار عام ١٩٨٣ ، [انظر الملحق رقم (٣)] .

ب- من الملاحظات المهمة ايضاً ان الاهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) في تحقيق عملية النمو الصناعي في الاردن خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٣] قليلة قياساً بالعوامل الاخرى، فهي لم تتجاوز اكثر من (٣.٤٪) على المستوى الاجمالي للصناعات التحويلية ، وتوجه الى الانخفاض النسبي خلال هذه الفترة قياساً بالفترة السابقة ، وذلك لعدم توافق معدلات زيادة الصادرات مع معدلات زيادة الانتاج المحلي، اذ ارتفع معدل نمو اجمالي انتاج الصناعات التحويلية من (٢٧.٢٪) خلال الفترة [١٩٧٤-١٩٧٩] الى (٣٢.٩٪) خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٣] في حين انخفض معدل نمو اجمالي الصادرات من منتجات الصناعات التحويلية من (٢٩.٥٪) خلال الفترة [١٩٧٤-١٩٧٩] الى (٢٨.٦٪) خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٣] ، [انظر الملحق رقم (٦)] .

وقد انسحب ذلك الانخفاض النسبي لتأثير الطلب الخارجي على المستوى الاجمالي للصناعات الاستهلاكية والرأسمالية ، اذ بلغت الاهمية النسبية لذلك التأثير حوالي (٤.٥٪) و (٠.٢٪) على الترتيب ، وذلك لعدم توافق معدلات زيادة الصادرات مع معدلات زيادة الانتاج الاجمالي للصناعات الاستهلاكية والرأسمالية [انظر الملحق رقم (٦)] اما بالنسبة لتأثير الطلب الخارجي على نمو الانتاج الاجمالي للصناعات الوسيطة ، فقد كان قليلاً ايضاً خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٣] ولكن اتجه الى الارتفاع بنسبة قليلة جداً قياساً بالفترة السابقة ، وذلك لان مستوى التغير في معدل نمو اجمالي الصادرات من منتجات الصناعات الوسيطة يفوق مستوى التغير في معدل نمو اجمالي انتاج الصناعات الوسيطة، اذ ارتفع معدل نمو الصادرات من (١٦.٣٪) خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٧٩] الى (٤٢.٦٪) خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٣] ، في حين ارتفع معدل نمو اجمالي انتاج الصناعات الوسيطة من (٣٤٪) خلال الفترة [١٩٧٤-١٩٧٩] الى (٤٦.١٪) خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٣] ، [انظر الملحق رقم (٦)] .

وفيما يتعلق بتأثير الطلب الخارجي على نمو الفروع الصناعية ، فقد كان قليلاً ايضاً قياساً بالعوامل الاخرى ، اذ تراوحت الاهمية النسبية لذلك التأثير بين (٠.٥٪) و (١٠.٤٪) في مجال فروع الصناعات الاستهلاكية ، كما جاء ذلك التأثير سلبياً في صناعة المشروبات اذ بلغت الاهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي في

نمو تلك الصناعة حوالي (٢٧.٠٠٪) وذلك بسبب تزايد الطلب المحلي بشكل كبير على منتجات صناعة المشروبات خلال هذه الفترة حيث بلغت الأهمية النسبية لتأثير الطلب المحلي نحو (١٢٧.٨٪) ، في حين بلغت تلك الأهمية حوالي (٨٣.٨٪) خلال الفترة السابقة [١٩٧٤-١٩٧٩] ، الأمر الذي غطى على دور الطلب الخارجي في نمو صناعة المشروبات وذلك من خلال تراجع قيمة الصادرات من منتجات تلك الصناعة ، كما تراوحت الأهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي بين (٠.٩٪) و(٢٦.٩٪) في مجال فروع الصناعات الوسيطة، أما في مجال فروع الصناعات الرأسمالية فقد كانت الأهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي ضئيلة جداً ، إذ تراوحت تلك الأهمية النسبية بين (-٠.٧٪) و (١.٢٪) ويعود انخفاض الأهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي على نمو الصناعات الرأسمالية إلى الضعف الشديد في إنتاج تلك الصناعات مما أدى إلى زيادة الاعتماد على المستوردات بشكل كبير جداً ، وبالتالي فإن نمو فروع الصناعات الرأسمالية يعود إلى الطلب المحلي كما هو الحال بالنسبة لصناعة المنتجات غير الكهربائية أو إلى الإحلال محل المستوردات كما هو الحال بالنسبة لصناعة المنتجات المعدنية الأساسية.

ج- يحتل الإحلال محل المستوردات وزناً هاماً في عملية النمو الصناعي خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٣]، حيث بلغت الأهمية النسبية لتأثير الإحلال محل المستوردات نحو (٤٨.٣٪) على المستوى الإجمالي للصناعات التحويلية ، كما بلغت نحو (٢٥.٧٪) ، (٤٢.٦٪) ، (١٨.٢٪) على المستوى الإجمالي للصناعات الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية على الترتيب ، وذلك لأن نمو الإنتاج الصناعي المحلي يفوق نمو المستوردات على المستوى الإجمالي للصناعات التحويلية وعلى المستوى الإجمالي للمجموعات الصناعية الرئيسية [انظر الملحق رقم (٦)].

وقد انسحب ذلك التأثير على معظم الفروع الصناعية إذ تراوحت الأهمية النسبية لتأثير الإحلال محل المستوردات بين (٤٪) و (٣٤٪) في مجال فروع الصناعات الاستهلاكية كصناعة الملابس والأخشاب والمواد الغذائية ، وذلك لأن نمو إنتاج تلك الصناعات يفوق نمو المستوردات من منتجات تلك الصناعات ، وبالمقابل نجد أن الإحلال محل المستوردات قد سجل تأثيراً سلبياً على نمو بعض فروع الصناعات الاستهلاكية ، كصناعة المشروبات والتبغ والمنسوجات والجلود والاحذية وذلك لأن نمو المستوردات من تلك المنتجات يفوق نمو الإنتاج المحلي من تلك الصناعات ، كما تراوحت الأهمية النسبية لتأثير الإحلال محل المستوردات بين

(١٣.٣٪) و (٥٧.٨٪) في مجال فروع الصناعات الوسيطة بإشتتثناء صناعة الطباعة حيث جاءت الاهمية النسبية لذلك التأثير سلبياً نظراً لان نمو المستوردات من منتجات تلك الصناعة يفوق نمو الانتاج المحلي من نفس الصناعة، اما في مجال فروع الصناعات الرأسمالية فقد بلغت الاهمية النسبية لتأثير الاحلال محل المستوردات حوالي (١٢.٤٪) و (١٠.٢.٨٪) في كل من صناعة المنتجات الكهربائية ومعدات النقل معا وصناعة المنتجات المعدنية الاساسية على الترتيب، كما سجل الاحلال محل المستوردات تأثيراً سلبياً على نمو صناعة المنتجات غير الكهربائية حيث بلغت الاهمية النسبية لذلك التأثير نحو (١١٠.٣٪) وذلك لان نمو المستوردات يفوق نمو الانتاج المحلي لتلك الصناعة.

وهكذا يكون الاحلال محل المستوردات قد ساهم بنسبة مرتفعة نسبياً في تحقيق النمو الصناعي في (١٠) فروع صناعية من اصل (١٦) فرع صناعي، اي ان الاحلال محل المستوردات يعد سبباً مهماً ومحفزاً لنمو الصناعات التحويلية خلال هذه الفترة سواءً على المستوى الاجمالي او على مستوى العديد من الفروع الصناعية..

وقد يعزى السبب في ارتفاع الاهمية النسبية لتأثير الاحلال محل المستوردات في نمو الصناعات التحويلية خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٣] الى تركيز السياسة الاقتصادية في الاردن على انجاز وتطوير المشاريع الصناعية والصناعات التحويلية التي تعزز التكامل الصناعي وتساهم في تغطية حاجة السوق المحلي من منتجات الصناعات التحويلية بقصد احداث تغيير جذري في بنية قطاع الصناعة التحويلية (٤٧).

وبخصوص الاهمية النسبية السالبة لتأثير الاحلال محل المستوردات في نمو بعض الفروع الصناعية، مثل صناعة المشروبات والتبغ والمنسوجات والجلود والاحذية وصناعة الطباعة والمنتجات غير الكهربائية، فذلك يعود الى الدور المتعاظم للطلب المحلي في نمو هذه الصناعات مما ادى الى عدم توافق معدلات زيادة الانتاج المحلي مع معدلات زيادة الاستهلاك المحلي من منتجات تلك الصناعات، الامر الذي ادى الى تزايد المستوردات من منتجات تلك الصناعات بمعدل يفوق معدل تزايد الانتاج المحلي.

ل- يتضح مما سبق ان نمو الصناعات التحويلية على المستوى الاجمالي وعلى مستوى العديد من الفروع الصناعية في الاردن خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٣] يعود

بالدرجة الاولى الى دور الطلب المحلي على الرغم من اتجاهه نحو الانخفاض النسبي قياساً بالفترة السابقة نتيجة لانخفاض معدل نمو الاستهلاك المحلي خلال هذه الفترة بسبب التأثير بحالة الركود الاقتصادي التي عمت المنطقة منذ عام ١٩٨٢، كما يعود بالدرجة الثانية الى دور الاحلال محل المستوردات الذي تصاعد خلال هذه الفترة بسبب نمو الانتاج المحلي بمعدل يفوق معدل نمو المستوردات، اضافة الى مساهمة الطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) في تحقيق النمو الصناعي بدرجة منخفضة نسبياً قياساً بالعوامل الاخرى .

٤.٣.٣ الفترة الرابعة [١٩٨٣ - ١٩٨٧] :

يوضح الجدول رقم (٢-١١) نتائج قياس مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب في الاردن خلال الفترة [١٩٨٣-١٩٨٧] ، ويمكن توضيح هذه النتائج على النحو التالي :-

أ- نتيجة لاستمرار تأثر الاقتصاد الاردني بحالة الركود الاقتصادي خلال الفترة [١٩٨٣-١٩٨٧] واستمرار انخفاض حجم المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في الاسواق الخارجية ، استمر الاستهلاك المحلي بالزيادة بمعدل منخفض نسبياً اذ بلغ معدل نمو اجمالي الاستهلاك المحلي من منتجات الصناعات التحويلية حوالي (٣ . ٠ %) خلال الفترة [١٩٨٣ - ١٩٨٧] [انظر ملحق رقم (٦)] ، وعليه فان الاهمية النسبية لتأثير الطلب المحلي في عملية النمو الصناعي اتجهت نحو الانخفاض بشكل غير معهود حيث بلغت نحو (٤ . ٨ %) على المستوى الاجمالي للصناعات التحويلية، وقد جاء ذلك التأثير في المرتبة الثالثة بعد تأثير الاحلال محل المستوردات والطلب الخارجي بعد ان كان يحتل المرتبة الاولى في الفترات الثلاث السابقة.

ويتأكد ذلك التوجه نحو الانخفاض الشديد في الاهمية النسبية لتأثير الطلب المحلي على المستوى الاجمالي للصناعات الرأسمالية ، اذا بلغت نحو (٨٣ . ٩ %) وجاءت هذه الاهمية سالبة وبدرجة كبيرة جداً نتيجة لانخفاض مستوى الاستهلاك المحلي من منتجات اجمالي الصناعات الرأسمالية بشكل واضح، حيث انخفض من (٤٦٨ . ٩٧) مليون دينار عام ١٩٨٢ الى (٢١٣ . ٢) مليون دينار عام ١٩٨٧ [انظر ملحق رقم (٤)]، وبذلك فان الطلب المحلي لم يكن سبباً مهماً ومحفزاً

جدول رقم (٣-١١)*
نتائج قياس مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب
في الأردن خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٧)

المجموع	مدى تأثير الاحلال محل المستوردات(%)	مدى تأثير التوسع في الصادرات(%)	مدى تأثير الطلب المحلي(%)	معدل النمو السنوي المركب للانتاج	الفروع الصناعية
١٠٠	٤٢.٨	١.٢-	٥٨.٤	٨.٦	الصناعات الاستهلاكية
١٠٠	٤٢.٦	٠.٤-	٥٧.٨	١٢.٧	المواد الغذائية
١٠٠	٥.٠-	٢.٢-	١٠٧.٢	٩.٨	المشروبات
١٠٠	٥.٧	٥.٧-	١٠٠.٠	٧.٠	التبغ
١٠٠	٤١.٢	٢٤.٩	٣٣.٨	٨.٢	المنسوجات
١٠٠	٥٦٥.٨	١١٤.٥	٥٨٠.٢-	١.٢-	الملابس
١٠٠	٢١٢.٦-	٤.٧-	٢١٨.٢	١.٩-	الجلود والأحذية
١٠٠	١٤٢.٢	١٦.١-	٢٦.١-	٧.٩	الاخشاب والاثاث
١٠٠	٢٧.٥-	٣٨.١	٩٩.٤	٤.٠	الصناعات الوسيطة
١٠٠	٢١.٠-	٣.٠-	١٠١.٠	٥.٦	الورق ومنتجاته
١٠٠	٢١.٨	٢.٦-	٨٠.٨	٨.٠	الطباعة والنشر
١٠٠	٤.٨-	٤٧.٥	٥٧.٣	١١.٧	المنتجات الكيماوية
١٠٠	١٧٩٢.٥	٣.١	١٦٩٥.٦-	٠.٢-	المنتجات البترولية
١٠٠	٢٣.٩	٨.٨-	٨٤.٩	١٥.٧	منتجات المطاط والبلاستيك
١٠٠	١٠.٦.٨	١٧.٧	٢٤.٥-	٥.٠	المنتجات غير المعدنية
١٠٠	١٨٤.٠	٠.١-	٨٢.٩-	٨.٦	الصناعات الرأسمالية
١٠٠	٨٨.٥	١.٢	١٠.٢	٨.٦	المنتجات المعدنية الاساسية
١٠٠	٢٣١.١	٠.٤-	١٣٠.٧-	٦.٩	المنتجات غير الكهربائية
١٠٠	١٢٣.٤	٠.١-	٢٣.٢-	٢٩.٢	ومعدات النقل
١٠٠	٨٤.٩	١٠.٢	٤.٨	٥.٦	مجموع الصناعات التحويلية

١ لم يشتمل الجدول على الصناعات الاخرى لعدم توفر البيانات عنها .

لنمو الانتاج المحلي على المستوى الاجمالي للصناعات التحويلية وعلى المستوى الاجمالي للصناعات الرأسمالية.

وكذلك انخفضت الاهمية النسبية لتأثير الطلب المحلي على نمو اجمالي انتاج الصناعات الاستهلاكية ، اذا بلغت نحو (٥٨.٤٪) خلال الفترة [١٩٨٣-١٩٨٧]، في حين ارتفعت الاهمية النسبية لتأثير الطلب المحلي على نمو اجمالي انتاج الصناعات الوسيطة اذا بلغت نحو (٩٩.٤٪)، وقد يعزى السبب في ارتفاع الاهمية النسبية لذلك التأثير الى ارتفاع الاهمية النسبية السالبة للاحلال محل المستوردات حيث بلغت نحو (٣٧.٥-٪)، مما يشير الى ان زيادة الطلب المحلي على منتجات الصناعات الوسيطة ناجمة عن زيادة الطلب الاستثماري الناتج عن توسع الانتاج المحلي واحتياجه لهذه السلع كمدخلات وسيطة الامر الذي ادى الى تزايد المستوردات من منتجات الصناعات الوسيطة.

وفيما يتعلق بتأثير الطلب المحلي على نمو الفروع الصناعية ، نجد ان الاهمية النسبية لذلك التأثير قد اتجهت نحو الانخفاض خلال هذه الفترة في معظم الفروع الصناعية . اذ تراوحت الاهمية النسبية لذلك التأثير بين (-٢٦.١٪) و (١.٧.٣٪) في مجال فروع الصناعات الاستهلاكية وكذلك تراوحت تلك الاهمية بين (-٢٤.٥٪) و (١.١.٠٪) في مجال فروع الصناعات الوسيطة ، اما في مجال فروع الصناعات الرأسمالية فقد تراوحت تلك الاهمية بين (-١٣.٧٪) و (١.٠.٣٪). وتجدر الاشارة هنا الى ان الاهمية النسبية لتأثير الطلب المحلي قد اتجهت نحو الارتفاع في كل من صناعة الورق والمنتجات الكيماوية وصناعة المطاط والبلاستيك معا وصناعة المنتجات المعدنية الاساسية خلال الفترة [١٩٨٣-١٩٨٧] قياسا بالفترة السابقة ، وقد يعزى السبب في ذلك الى زيادة الطلب الاستثماري الناتج عن توسع الانتاج المحلي واحتياجه لهذه السلع كمدخلات وسيطة ، بدليل انخفاض الاهمية النسبية لتأثير الاحلال محل المستوردات في نمو تلك الصناعات خلال هذه الفترة قياساً بالفترة السابقة نتيجة تزايد المستوردات من منتجات تلك الصناعات، الامر الذي ادى الى تحقيق احلال سالب في بعض الصناعات المذكورة أنفأ كصناعة الورق والمنتجات الكيماوية علما انها حققت احلال موجب وبدرجة كبيرة جداً في الفترة السابقة.

وفي حالة الصناعات التي تراجع فيها الانتاج المحلي كصناعة الملابس وصناعة الجلود والاحذية وصناعة المنتجات البترولية ، فان الطلب المحلي لم يكن سبباً في

تراجع انتاج صناعة الملابس وصناعة المنتجات البترولية، حيث بلغت الاهمية النسبية لتأثير الطلب المحلي على نمو هاتين الصناعتين نحو (٣٠ . ٥٨٠ /%) و (-٦ . ١٦٩٥ /%) على الترتيب، ويعود السبب في ارتفاع تلك الاهمية النسبية السالبة الى ارتفاع الاهمية النسبية لتأثير الاحلال محل المستوردات في نمو هاتين الصناعتين ، اذا بلغت تلك الاهمية نحو (٨ . ٥٦٥ /%) و (٥ . ١٧٩٢ /%) على الترتيب ، وذلك لارتفاع معدل نمو المستوردات من منتجات هاتين الصناعتين ، وبذلك يكون الاحلال محل المستوردات هو السبب الرئيس في تراجع انتاج هاتين الصناعتين، اضافة الى تراجع قيمة الصادرات من منتجات هاتين الصناعتين ولكن بنسبة اقل اذ بلغت الاهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي نحو (٥ . ١١٤ /%) و (١ . ٣ /%) في كل من صناعة الملابس وصناعة المنتجات البترولية على الترتيب . ولكن السبب في تراجع انتاج صناعة الجلود والاحذية فيعود الى الطلب المحلي حيث بلغت الاهمية النسبية لتأثير الطلب المحلي نحو (٢ . ٣١٨ /%) ، وذلك لانخفاض الاستهلاك المحلي من منتجات صناعة الجلود والاحذية، كما ان ارتفاع الاهمية النسبية لتأثير الطلب المحلي في تراجع انتاج صناعة الجلود والاحذية يعود الى ارتفاع الاهمية النسبية السالبة للاحلال محل المستوردات في نمو انتاج صناعة الجلود والاحذية وذلك لانخفاض نمو المستوردات من منتجات تلك الصناعة بمعدل يفوق معدل انخفاض نمو الانتاج المحلي من تلك الصناعة ، حيث بلغ معدل نمو المستوردات نحو (-٩ . ١٢ /%) في حين بلغ معدل نمو انتاج صناعة الجلود والاحذية حوالي (-٩ . ١ /%).

ب- تتجه الاهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) في نمو الانتاج الصناعي التحويلي الاجمالي نحو الارتفاع النسبي خلال الفترة [١٩٨٣-١٩٨٧] اذ بلغت نحو (٣ . ١٠ /%) لتحل المرتبة الثانية بعد الاهمية النسبية لتأثير الاحلال محل المستوردات ، وذلك لان معدل نمو الصادرات يفوق معدل نمو الانتاج الصناعي التحويلي الاجمالي خلال هذه الفترة ، حيث بلغ معدل نمو الصادرات حوالي (٩ . ٩ /%) في حين بلغ معدل نمو اجمالي انتاج الصناعات التحويلية نحو (٦ . ٥ /%) [انظر ملحق رقم (٦)] ، وقد انسحب ذلك التأثير على المستوى الاجمالي للصناعات الوسيطة ، حيث بلغت الاهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي نحو (١ . ٣٨ /%) لتحل المرتبة الثانية بعد الاهمية النسبية لتأثير الطلب المحلي ، وذلك لان معدل نمو الصادرات من منتجات الصناعات الوسيطة

والبالغ (١٤.٨٪) يفوق بكثير معدل نمو اجمالي انتاج الصناعات الوسيطة البالغ (٤٪). [انظر الملحق رقم (٦)].

اما على المستوى الاجمالي للصناعات الاستهلاكية والرأسمالية فقد اتجهت الاهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي نحو الانخفاض خلال هذه الفترة اذ بلغت نحو (١.٢٪) و (٠.١٪) على الترتيب ، وذلك نتيجة تراجع قيمة الصادرات من منتجات هاتين المجموعتين الصناعيتين [انظر الملحق رقم (٣)].

وفي حالة الفروع الصناعية ، فقد جاءت الاهمية النسبية سالبة في جميع فروع الصناعات الاستهلاكية والرأسمالية ، باستثناء صناعة المنسوجات وصناعة المنتجات المعدنية الاساسية، اذا بلغت الاهمية النسبية لذلك التأثير حوالي (٢٤.٩٪) ، (١.٢٪) في هاتين الصناعتين على الترتيب . اما في حالة فروع الصناعات الوسيطة فقد جاءت الاهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي سالبة في بعض الصناعات الوسيطة كصناعة الطباعة وصناعة منتجات المطاط والبلاستيك معا ، في حين جاءت تلك الاهمية موجبة وبدرجة كبيرة جداً في الصناعات الوسيطة الاخرى مثل صناعة الورق والمنتجات الكيماوية ، والمنتجات غير المعدنية ، اذ بلغت حوالي (٣٠٪) ، (٤٧.٥٪) ، و(١٧.٧٪) على الترتيب .

ويعود السبب في ارتفاع الاهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي على نمو انتاج صناعة الورق والمنتجات الكيماوية والمنتجات غير المعدنية الى تركيز السياسة الاقتصادية في الاردن على تطوير الصناعات التصديرية وحفزها على التوجه نحو التصدير حتى تتمكن الصناعات الاردنية من تسويق منتجاتها باسعار تنافسية، وذلك من خلال التركيز على تطوير الصناعات الكيماوية التي تعتمد على خامات الفوسفات والبوتاس والتوسع في صناعة الاسمنت والصناعات التحويلية الاخرى التي تعزز الترابط الصناعي^(٣٨). الامر الذي ادى الى زيادة الصادرات من منتجات تلك الصناعات نظرا لتوفر المواد الاولية اللازمة لتلك الصناعات محليا والتي بدورها ساهمت في ارتفاع الاهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي على نمو اجمالي انتاج الصناعات الوسيطة واجمالي انتاج الصناعات التحويلية ، مما يشير بوضوح الى تركيز الصادرات الصناعية في عدد قليل من الصناعات التحويلية.

وبخصوص الاهمية النسبية السالبة لتأثير الطلب الخارجي على نمو الصناعات الاستهلاكية والرأسمالية، فتعود الى انخفاض قيمة الصادرات من

منتجات تلك الصناعات نتيجة لتأثر النشاط التصديري سلبياً بالظروف الكسادية التي عانت منها بعض الاسواق التقليدية وخاصة المحيطة بالاردن وما تبع ذلك من اجراءات لحماية صناعاتها المحلية، اضافة الى اعتماد تلك الصناعات على المدخلات الوسيطة المستوردة بدرجة كبيرة جداً مما يقلل من درجة منافستها للسلع المماثلة في الاسواق الخارجية (٣٩) .

ج- يلاحظ ان الاهمية النسبية لتأثير الاحلال محل المستوردات في نمو اجمالي انتاج الصناعات التحويلية ترتفع بشكل كبير خلال الفترة [١٩٨٣-١٩٨٧] ، اذ بلغت نحو (٨٤.٩٪) وذلك لان معدل نمو اجمالي انتاج الصناعات التحويلية والبالغ (٥.٦٪) يفوق معدل نمو المستوردات البالغ (٠.٢٪) [انظر الملحق رقم (٦)] ، وانسحبت هذه الحالة على المستوى الاجمالي للصناعات الرأسمالية والاستهلاكية ، اذا بلغت تلك الاهمية نحو (١٨٤٪) و (٤٢.٨٪) على الترتيب . اما على المستوى الاجمالي للصناعات الوسيطة فقد جاءت الاهمية النسبية لتأثير الاحلال محل المستوردات سالبة اذ بلغت نحو (-٢٧.٥٪) وذلك لان نمو المستوردات يفوق نمو الانتاج الاجمالي للصناعات الوسيطة [انظر الملحق رقم (٦)] .

ومن ناحية اخرى فقد جاءت الاهمية النسبية لتأثير الاحلال محل المستوردات موجبة وبدرجة كبيرة جداً في نمو معظم الفروع الصناعية باستثناء بعض الصناعات الاستهلاكية والوسيطة مثل صناعة المشروبات والورق والمنتجات الكيماوية ، حيث جاءت تلك الاهمية سالبة ، اضافة الى ان الاحلال محل المستوردات كان سبباً مهماً في تراجع نمو انتاج صناعة الملابس وصناعة المنتجات البترولية ، وذلك لان نمو المستوردات من منتجات تلك الصناعات يفوق نمو الانتاج المحلي لتلك الصناعات نتيجة لارتفاع الطلب المحلي على منتجات تلك الصناعات بمستوى يفوق قدرة التوسع في انتاج تلك الصناعات .

وقد يعزى السبب في ارتفاع الاهمية النسبية للاحلال محل المستوردات في عملية النمو الصناعي خلال هذه الفترة الى نفس السبب الذي ادى الى ارتفاع الاهمية النسبية لتأثير الطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) في عملية النمو الصناعي والذي يتمثل في تركيز السياسة الاقتصادية في الاردن على تطوير الصناعات التحويلية وزيادة الانتاج عن طريق استخدام الطاقة الانتاجية غير المستغلة للمشاريع الصناعية القائمة بهدف زيادة الصادرات الصناعية واحلال المنتجات الصناعية محل المستوردات لمواجهة الطلب المحلي في آن واحد (٤٠) .

ومما ينبغي ذكره هنا ان ارتفاع الاهمية النسبية لتأثير الاحلال محل المستوردات في نمو الصناعات الرأسمالية لا يعود الى ارتفاع الانتاج المحلي من تلك الصناعات بشكل كبير بحيث يؤدي الى زيادة مساهمته بشكل فعال في تغطية حاجة السوق المحلي من منتجات تلك الصناعات وبالتالي التقليل من الاعتماد على المستوردات، وانما يكمن السبب في انخفاض حجم المستوردات من منتجات الصناعات الرأسمالية بشكل حاد اذ انخفض من (٤٠٨.٧٥) مليون دينار عام ١٩٨٣ الى [٢٢٦.٧٨] مليون دينار عام ١٩٨٧ [انظر الملحق رقم (٣)]، نتيجة لانخفاض مستوى الاستهلاك المحلي والطلب الاستثماري على منتجات الصناعات الرأسمالية الناجم عن انخفاض مستوى الدخل ومعدلات الاستثمار بسبب حالة الركود الاقتصادي التي يعاني منها الاردن، اضافة الى اكمال وانجاز العديد من المشاريع الصناعية خلال النصف الثاني من عقد السبعينات واول الثمانينات حيث انخفض حجم الاستهلاك المحلي من منتجات تلك الصناعات من (٤٦٨.٧٩) مليون دينار عام ١٩٨٣ الى (٣١٣.٢٠) مليون دينار عام ١٩٨٧ [انظر الملحق رقم (٤)]، كما انخفض الحجم الاجمالي لتكوين رأس المال الثابت من (٥٤٨.٥) مليون دينار عام ١٩٨٣ الى (٤١١.٨) مليون دينار عام ١٩٨٧^(٤١). ومما يؤكد هذه الحقيقة استمرار ارتفاع نسبة المستوردات الى العرض الكلي من منتجات الصناعات الرأسمالية في عام ١٩٨٧ على الرغم من الانخفاض الحاد في حجم المستوردات ، اذا بلغت تلك النسبة حوالي (٧١.١٪) على المستوى الاجمالي للصناعات الرأسمالية، وارتفعت الى (٩٣٪) و (٩٦.٦٪) على مستوى صناعة المنتجات الكهربائية وصناعة معدات النقل على الترتيب [انظر الملحق رقم (٥)] .

وهذا يشير بوضوح الى ان امام الصناعات الرأسمالية مجالاً ارحب للاحلال محل المستوردات من الصناعات الاخرى وذلك اذا ما توفرت متطلبات انتاجها محلياً.

د- مما سبق يتبين ان تأثير الطلب المحلي على نمو الصناعات التحويلية يتجه نحو الانخفاض خلال الفترة [١٩٨٣-١٩٨٧] وذلك على المستوى الاجمالي للصناعات التحويلية وعلى المستوى الاجمالي للصناعات الرأسمالية والاستهلاكية وعلى مستوى الفروع الصناعية وخاصة الرأسمالية والاستهلاكية منها، في حين يتجه تأثير الطلب المحلي نحو الارتفاع على المستوى الاجمالي للصناعات الوسيطة وعلى مستوى عدد من فروع تلك الصناعات .

وفي الوقت الذي يتجه فيه تأثير الطلب المحلي نحو الانخفاض خلال هذه الفترة نجد ان تأثير الاحلال محل المستوردات في عملية النمو الصناعي يتجه نحو الارتفاع وذلك على المستوى الاجمالي للصناعات التحويلية وعلى المستوى الاجمالي للصناعات الرأسمالية والاستهلاكية وعلى مستوى العديد من الفروع الصناعية وخاصة الرأسمالية والاستهلاكية منها ، في حين كان تأثير الاحلال محل المستوردات سلبياً على المستوى الاجمالي للصناعات الوسيطة وعلى مستوى عدد من فروع تلك الصناعات.

وبخصوص تأثير الطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) في عملية النمو الصناعي، فقد مال الى الارتفاع النسبي خلال هذه الفترة نتيجة لدعم وتشجيع الصناعات التصديرية حيث احتل ذلك التأثير المرتبة الثانية بعد تأثير الاحلال محل المستوردات وذلك على المستوى الاجمالي للصناعات التحويلية، كما احتل ذلك التأثير المرتبة الثانية بعد تأثير الطلب المحلي وذلك على المستوى الاجمالي للصناعات الوسيطة ، وكذلك انسحب ذلك التأثير على مستوى عدد قليل من الفروع الصناعية وخاصة فروع الصناعات الوسيطة مثل صناعة الورق والمنتجات الكيماوية والمنتجات غير المعدنية، في حين كان تأثير الطلب الخارجي سلبياً على المستوى الاجمالي للصناعات الاستهلاكية والرأسمالية وعلى معظم فروع تلك الصناعات ، مما يشير بوضوح الى تركيز الصادرات الصناعية في عدد قليل من منتجات الصناعات التحويلية.

٥.٣.٣ الخلاصة :

لقد تم قياس وتحليل اسباب ومصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب في الاردن خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٨٧] ، حيث تأثر نمو الصناعات التحويلية ببعض المصادر الاساسية للنمو كالطلب والطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) والاحلال محل المستوردات ، وقد اختلف تأثير كل مصدر من هذه المصادر طبقاً لظروف كل مرحلة من المراحل المدروسة وما انطوت عليه من خصائص ومتغيرات اقتصادية واجتماعية .

ويمكن ان نوجز ما ورد من نتائج في هذا المبحث بالنقاط التالية :-

١- ارتفاع مستوى تأثير الطلب المحلي على نمو انتاج الصناعات التحويلية الاردنية خلال الفترة الاولى والثانية ، حيث كان يمارس دوراً اساسياً وحاسماً في عملية النمو الصناعي ، ويعود السبب في ذلك الى التزايد السكاني وارتفاع مستويات الدخل الناجم عن تزايد حجم المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في الاسواق الخارجية، الامر الذي ادى الى ارتفاع الطلب المحلي على مختلف منتجات الصناعات التحويلية ، هذا وقد مال تأثير الطلب المحلي على نمو الصناعات التحويلية الاردنية نحو الانخفاض الشديد خلال الفترة الثالثة والرابعة وذلك نتيجة لحالة الركود الاقتصادي التي عمت المنطقة منذ عام [١٩٨٢] بسبب التأثير بتراجع العوائد النفطية ، وما تبعها من انخفاض في حجم المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في الاسواق الخارجية، الامر الذي خفض من مستويات الطلب المحلي .

٢- الانخفاض النسبي لمستوى تأثير الطلب الخارجي [التوسع في الصادرات] وقلة تأثيره في نمو الصناعات التحويلية الاردنية خلال الفترات الثلاث الاولى قياساً بالعوامل الاخرى، ويرجع السبب في ذلك الى ان انتاج معظم الصناعات التحويلية لا يغطي حاجة السوق المحلي مما يقلل من توجيه انتاجها الى الاسواق الخارجية، بالاضافة الى ان معظم الصناعات التحويلية تعتمد على المواد الاولية المستوردة بدرجة كبيرة جداً مما يؤدي الى رفع تكلفتها وبالتالي مواجهتها لمشكلة التنافس في الاسواق الخارجية . وهذا وقد لته تأثير الطلب الخارجي نحو الارتفاع النسبي خلال الفتره [١٩٨٢-١٩٨٧] نتيجة لدعم وتشجيع الصناعات التصديرية وخاصة الصناعات التحويلية التي تعتمد بدرجة كبيرة

جداً على مستلزمات الانتاج المحلي كصناعة المنتجات الكيماوية وصناعة المنتجات غير المعدنية .

٣- جاء تأثير الاحلال محل المستوردات سلبياً في نمو الصناعات التحويلية الاردنية على المستوى الاجمالي خلال الفترة الاولى والثانية، على الرغم من ان تأثير الاحلال محل المستوردات قد جاء موجباً ولكن بدرجة منخفضة جداً في نمو عدد من الفروع الصناعية ، وذلك نتيجة لارتفاع الطلب المحلي بمستوى يفوق قدرة التوسع في الانتاج الصناعي المحلي، مما ادى الى زيادة الفجوة بين الانتاج والاستهلاك، الامر الذي جعل تزايد المستوردات امراً حتمياً على الرغم من ان الانتاج الصناعي المحلي قد زاد زيادة مطلقة ، ولكن مساهمته في سد الحاجة المحلية تظهر وثيدة لعدم توافق معدلات زيادته مع معدلات زيادة الاستهلاك المحلي . الا ان تأثير الاحلال محل المستوردات قد اشدت خلال الفترة الثالثة والرابعة اذ جاء ذلك التأثير موجباً وبدرجة كبيرة على نمو الصناعات التحويلية على المستوى الاجمالي وعلى مستوى العديد من الفروع الصناعية ، ويعزي السبب في ارتفاع مستوى تأثير الاحلال محل المستوردات على نمو الصناعات التحويلية الاردنية خلال الفترة الثالثة والرابعة الى تأكيد السياسة الاقتصادية في الاردن على تطوير الصناعات التحويلية الى تساهم في تغطية حاجة السوق المحلي من تلك المنتجات اضافة الى الانخفاض الحاد في حجم المستوردات الناجم عن انخفاض حجم المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في الاسواق الخارجية باعتبارها من اهم مصادر تمويل المستوردات ، وبالتالي فان معدل نمو الانتاج الصناعي المحلي قد فاق معدل نمو المستوردات بكثير مما ادى الى ارتفاع تأثير الاحلال محل المستوردات على نمو الصناعات التحويلية الاردنية .

وبناء على ما تقدم من نتائج يمكن ايجاز أثر مصادر النمو الصناعي على الهيكل السلبي للتجارة الخارجية في الاردن بالنقاط التالية :-

١٠. ان اتباع سياسة تشجيع الصناعات التصديرية قد أدت الى ارتفاع تأثير الطلب الخارجي على نمو انتاج الصناعات التحويلية الاردنية - على الرغم من ان ذلك التأثير لا يزال منخفضاً نسبياً - وذلك نتيجة لزيادة الصادرات الصناعية ، الامر الذي ادى الى زيادة مساهمة الصادرات الصناعية في مجمل

الصادرات الوطنية حيث ارتفعت الأهمية النسبية لمساهمة الصادرات من (١٦.٤٪) عام ١٩٦٨ الى (٤٩.٥٪) عام ١٩٨٧ من مجمل الصادرات الوطنية ، مقابل انخفاض الأهمية النسبية لمساهمة الصادرات الزراعية (٤٥.٩٪) عام ١٩٦٨ الى (١٣.٦٪) عام [١٩٨٧] من مجمل الصادرات الوطنية [انظر الجدول رقم (٣-٣)] .

ونظراً لان الطابع الاستهلاكي يغلب على منتجات الصناعات التحويلية الأردنية فقد أدت الصادرات الصناعية الى محافظة الصادرات من السلع الاستهلاكية على احتلالها للمرتبة الاولى من مجمل الصادرات على الرغم من انخفاض الصادرات الزراعية ، حيث ان الصادرات من السلع الاستهلاكية تشتمل على المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية التحويلية ولذلك نجد ان الأهمية النسبية للصادرات من السلع الاستهلاكية قد ارتفعت من (٥٦.٨٪) عام ١٩٦٨ الى (٥٧.٢٪) عام ١٩٨٧ من مجمل الصادرات الوطنية . [انظر الجدول رقم (٣-٢)] .

وكذلك قد يساهم الطلب المحلي والاحلال محل المستوردات في زيادة الصادرات الصناعية ، وذلك من خلال انخفاض تأثير الطلب المحلي على نمو الصناعات التحويلية كما هو الحال خلال الفترة الثالثة والرابعة ، مما يؤدي الى زيادة توجيه انتاج الصناعات التحويلية نحو التصدير ، كما ان ارتفاع تأثير الاحلال محل المستوردات على نمو انتاج الصناعات التحويلية ، قد يؤدي الى توجيه انتاج تلك الصناعات نحو التصدير بعد تغطية حاجة السوق المحلي ، مما يؤدي بالتالي الى زيادة الأهمية النسبية للصادرات الصناعية من مجمل الصادرات الوطنية .

٢. ان اتباع سياسة الاحلال محل المستوردات قد أدت الى ارتفاع تأثير الاحلال محل المستوردات على نمو انتاج الصناعات التحويلية ، ونظراً لان الطابع الاستهلاكي يغلب على منتجات الصناعات التحويلية بشكل عام ، فقد أدت سياسة الاحلال محل المستوردات الى تناقص الأهمية النسبية للمستوردات من السلع الاستهلاكية اذ انخفضت تلك الأهمية من (٤٨٪) عام ١٩٦٨ الى (٣٦.٤٪) عام ١٩٨٧ من مجمل المستوردات السلعية . [انظر الجدول رقم (٤-٣)] .
وبالمقابل فقد ادى النمو الصناعي بشكل عام سواءاً كان ناجماً عن الطلب المحلي أو التوسع في الصادرات أو الاحلال محل المستوردات الاستهلاكية الى

زيادة الاعتماد على المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الأولية نظراً للضعف الشديد والاختلال الكبير في هيكل الانتاج الصناعي التحويلي في الاردن نتيجة للتركيز على المنتجات الصناعية الاستهلاكية ، حتى ان الصناعات التي تصنف كوسيطة يغلب عليها الطابع الاستهلاكي [انظر جدول المدخلات والمخرجات لسنة ١٩٨٧]، اضافة الى الغياب النسبي لوجود قطاع وطني لانتاج السلع الرأسمالية ، ولذلك فان الاهمية النسبية للمستوردات من السلع الرأسمالية قد ارتفعت من (٢٤.٢٪) عام ١٩٦٨ الى (٣٩.٦٪) عام ١٩٨١ من مجمل المستوردات السلعية لتحتل المرتبة الاولى ، ثم اخذت بعد ذلك بالانخفاض لتصل الى (٢٤.٢٪) عام ١٩٨٧ [انظر الجدول رقم (٣-٤)] ، وذلك لانجاز واكمال العديد من المشاريع الصناعية خلال منتصف السبعينات ووائل الثمانينات ، اضافة الى انخفاض مستويات الاستثمار بسبب التأثر بحالة الركود الاقتصادي ، في حين ان الاهمية النسبية للمستوردات من السلع الوسيطة قد ارتفعت من (٢١.٣٪) عام ١٩٦٨ الى (٣٧.٢٪) عام ١٩٨٧ من مجمل المستوردات السلعية ، حيث اصبحت تحتل المرتبة الاولى منذ عام ١٩٨٣ ، وهذا يشير بوضوح الى مدى اعتماد نمو الصناعات التحويلية على نمو المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.

الهوامش

- (١) وما تجدر الإشارة الى ذكره هنا ان الصادرات تتألف من قسمين : الصادرات الوطنية والمعاد تصديره من المستودرات ، وسوف يتم التركيز على الصادرات الوطنية لان الاثر التنموي لاعادة الصادرات قليل ان لم يكن معدوم ، وان المعول عليه هو الصادرات الوطنية ، حيث ان تطورها يدل على ان تغييراً ما قد حصل في صالح الاقتصاد الوطني من خلال تأثيرها المباشر على القطاعات الانتاجية مما يؤدي الى زياده الانتاج المحلي وتنمية الدخل القومي ودفع عجلة التنمية الى الامام ، بينما اعادة الصادرات فهي لا تعدو ان تكون اكثر من اعادة تصدير سلع قد استوردها الاردن، والاثر الناجم هنا فقط أثر مالي حيث يتيح لنا فرصة استعادة جزء من النقد الاجنبي مساوياً لما يعاد تصديره من المستودرات . انظر في ذلك...
- محمد عميره ومحمد الصمادي ، تنمية الصادرات الصناعية في الاردن ، الجمعية العلمية الملكية ، الدائرة الاقتصادية. ١٩٧٩، ص ٢١.
- (٢) البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٢) ، جدول رقم (٢٩).
- (٣) البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩) ، جدول رقم (٣٠).
- (٤) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٩) ، ص ٤.
- (٥) البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد السابع والعشرون ، عدد ١١ ، تشرين ١٩٩١. (جدول رقم ٣٨).
- (٦) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠) ، ص ٢٨.
- (٧) البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، عدد ١١ ، مصدر سابق، جدول (٤٢).
- (٨) خليل حماد وزكية مشعل ، تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية ، مجلة ابحاث اليرموك ، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، ١٩٨٦ ، ص ١٦٧-١٩٩١.
- (٩) لقد اعتبر الدكتور خليل حماد زكية مشعل في دراستهما عام ١٩٨٦ ، ان نسبة ٤٠٪ للتجارة الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي مقياساً لانكشاف الاقتصادي ، انظر في ذلك المرجع السابق.
- (١٠) تجدر الإشارة هنا الى ان المنتجات الزراعية تتضمن الفئة (صفر) من التصنيف القياسي الدولي للتجارة ، ومنتجات المعادن تتضمن الفئات (٢ ، ٣) اما المنتجات الصناعية فهي تتضمن الفئات (١ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨) من التصنيف نفسه . انظر في ذلك :

- محمد عميره ومحمد الصمادي ، تنمية الصادرات الصناعية في الاردن ، مرجع سابق، ص ٢٨.

- جابر محمد بدور ، سياسات التجارة الخارجية في الاردن : تطورها وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الاردني (١٩٦٨-١٩٨٢)، الجمعية العلمية الملكية، دائرة البحوث الاقتصادية ، نيسان ١٩٨٤، ص ١٤.

(١١) البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩)، جدول رقم (٣٠) و(٣١).

(١٢) البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، عدد ١١ مصدر سابق ، جدول رقم (٢٨).

(١٣) تقي عبد سالم ، تخطيط التجارة الخارجية مع اشارة خاصة الى تخطيط تجارة العراق الخارجية، مرجع سابق ، ص ٢٨٤.

(١٤) السلع الاخرى تتضمن مواد مختلفة وغير مصنفة وكذلك تتضمن المواد التي تقل قيمتها عن (١٠) دنانير.

(١٥) محمد عميرة ، كيفية الحد من استيراد واستهلاك السلع الكمالية في الاردن ، الجمعية العلمية الملكية ، الدائرة الاقتصادية ، تشرين اول ١٩٨٢، ص ٥.

(١٦) البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، عدد ١١، مصدر سابق، جدول (٣٩) و(٤٢)

(١٧) البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية (١٩٨٤-١٩٨٩) ، جدول رقم (٤٨)، والنشرة الاحصائية الشهرية ، عدد ١١، جدول رقم (٤٨).

(١٨) موسى خميس ، " اتجاهات التجارة الخارجية للاردن " ، مجلة العمل ، العدد ٣٦، السنة التاسعة ١٩٨٦، ص ٦٤-٧٩.

(١٩) نفس المصدر .

(٢٠) من هذه الدراسات نذكر :

- انماط النمو الصناعي , Patterns of industrial growth , في عام ١٩٦٠ انظر في ذلك :

أ- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية ، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

B- Padma Desai; "Alternative Measures of Import Substitution" , Oxford Economic Papers, NOV .1969, PP.312-324 .

(٢١) بئينه محمد علي المحتسب، سياسة احلال المستوردات الصناعية في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الاردنية ، ١٩٨٢.

(22) Hollis Chenery ; "Changes in Trade Shares of Economic Growth", OP. Cit., pp 281 -287.

(23) Mieko Nishimizu and Sherman Robinson, OP.Cit., pp. 177-206 .

(٢٤) علي مجيد الحمادي ، "دراسة تحليلية لمصادر النمو الصناعي في دولة الكويت" ، مرجع سابق ، ص ص٢١-٤٦ .

(٢٥) عمرو محي الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سابق ، ص٢٤١.

(٢٦) فاروق محمد الحمد ، "استراتيجية الاحلال محل الواردات في البلدان النامية" ، مرجع سابق ، ص ص٢٥-٤٦ .

(٢٧) علي مجيد الحمادي ، "حول استراتيجية التصنيع باحلال الواردات" ، النفط والتنمية ، السنة العاشرة.أيار-حزيران ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص١٠٤-١١٤ .

(٢٨) عمرو محي الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سابق ، ص٢٤٧.

(٢٩) انظر في ذلك :- علي مجيد الحمادي ، "حول استراتيجية التصنيع باحلال الواردات" ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٤-١١٤ .

- محمد صفوت قابل ، "الصناعة المصرية والاحلال محل الواردات" ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦-٢٥ .

- فاروق محمد الحمد ، "استراتيجية الاحلال محل الواردات في البلدان النامية" ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥-٤٦ .

(٣٠) عبد الوهاب الامين ، "السياسات الرامية الى التعويض عن الاستيرادات وتشجيع الصادرات" ، مرجع سابق ، ص ص ١١-٢٥ .

(٣١) محمد صفوت قابل ، "استراتيجية التصنيع للتصدير ومدى صلاحيتها للدول المتخلفة" ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨-٥٦ .

(٣٢) انظر في ذلك :

-Padma Desai ; "Alternative Measures of Import Substitution", O. Cit. .

- علي مجيد الحمادي ، "دراسة تحليلية لمصادر النمو الصناعي في دولة الكويت" ، مرجع سابق .

(٣٣) انظر في ذلك :

- مدحت كاظم القريشي ، الحماية والنمو الصناعي في العراق ، مرجع سابق ، ص٤٢ .

- George Fane; "Consistent Measures of Import Substitution", Oxford

Economic Papers , July 1973, PP.251-261.

(٣٤) وما تجدر الإشارة الى ذكره هنا ، ان الاردن اتبع نمط التصنيع عن طريق الاحلال محل المستوردات منذ الستينات في بداية عملية التصنيع ، وبالاضافة الى الاستمرار في التركيز على سياسة الاحلال محل المستوردات ، اخذ بالتركيز على الصناعات التصديرية في بداية عقد السبعينات وتبلور اكثر في منتصفه واخذ الاهتمام الجدي في نهايته . انظر في ذلك :-

- عبدالله شامية وموسى الروابدة ، "تجارة الاردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي" ، مرجع سابق، ص ص ٦٢-٨٤ .

- بئينه محمد علي المحتسب ، سياسة احلال المستوردات الصناعية في الاردن ، مرجع سابق .

- جابر محمد بدور ، سياسات التجارة الخارجية وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الاردني (١٩٦٨-١٩٨٢) ، الجمعية العلمية الملكية ، دائرة البحوث الاقتصادية ، نيسان ١٩٨٤ ص ٢٣ .

(35) George Fane; "Consistent Measures of Import Substitution".OP.Ci,PP. 251-261.

(٣٦) تم احتساب معدلات النمو السنوية بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (٣) .

(٣٧) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥) ، ص ٣٣ .

(٣٨) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥) ، ص ٢٥+٣٣ .

(٣٩) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠) ، ص ٤٠ .

(٤٠) نفس المصدر ، ص ٩٢ .

(٤١) البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، عدد ١١ ، مصدر سابق ، جدول رقم (٤٨) .

الفصل الرابع

أثر التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية

٠٤ مقدمة:

تناولنا في الفصل السابق قياس وتحليل مصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب، وتحديد مدى تأثير الطلب المحلي والطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) والاحلال محل المستوردات في نمو الصناعات التحويلية في الاردن خلال الفترة [١٩٦٨ - ١٩٨٧]، لذا سنتناول في هذا الفصل دراسة وتحليل مصادر النمو الصناعي من جانب العرض وذلك من خلال التركيز على أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية ، بعد ان أصبح واضحاً من الناحية النظرية ان هناك علاقة وثيقة بين نشاط التجارة الخارجية وعملية التصنيع. وعليه فان دراسة هذه العلاقة عملياً يمكن ان تساهم في اغناء هذا البحث ، حيث ان الهدف الرئيس في هذا الفصل هو محاولة تقييم أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية في الاردن كمياً لبيان مدى فاعلية توسيع وتنويع التجارة الخارجية في تنمية وتطوير قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الاجمالي وعلى مستوى فروعها الصناعية. ولذلك سوف نحاول قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الصناعي من خلال استخدام النماذج القياسية الاقتصادية المستخدمة في هذا المجال.

وبناءً على ذلك فقد جاء هذا الفصل متضمناً المباحث التالية :

المبحث الاول:الاطار النظري للنموذج القياسي.

المبحث الثاني: قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الاجمالي .

المبحث الثالث: قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية على مستوى فروعها الصناعية.

١٠٤ المبحث الأول الاطار النظري للنموذج القياسي

يهدف هذا المبحث الى التعرف على النموذج القياسي الذي سوف نستخدمه في قياس أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية ، وذلك من خلال استعراض فرضيات الدراسة والاساس الرياضي للنموذج القياسي، اضافة الى التعرف على طبيعة ومصادر البيانات التي سنعتمد عليها في اختبار فرضيات الدراسة.

٤. ١. ١ الاساس الرياضي للنموذج القياسي :

بهدف التوصل الى نموذج قياسي يبين أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية ، سوف تتبنى هذه الدراسة صورة معدلة للنماذج القياسية الاقتصادية المستخدمة في قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي . وانطلاقاً من الفرضيات التالية سوف نقوم بتحديد النموذج القياسي الخاص بموضوع الدراسة :

١. ان النمو في الناتج الصناعي التحويلي يتوقف على النمو في مدخلات الانتاج [رأس المال ، العمل ، والسلع الوسيطة المستخدمة في الانتاج] وذلك انسجاماً مع النظرية الاقتصادية.

٢. ان النمو في الناتج الصناعي التحويلي يعتمد بشكل أساسي على نمو الصادرات ، وذلك من خلال دور الصادرات في زيادة كفاءة انتاجية عوامل الانتاج عن طريق توفير الامكانيات المادية اللازمة لتحسين نوعية وكمية العوامل المستخدمة في الانتاج نتيجة تعرضها للمنافسة الدولية، وهو ما يعرف بالاثر الجانبي [External effect] حسب فرضية تشجيع الصادرات .

٣. ان النمو في الناتج الصناعي التحويلي يعتمد على حجم المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية ، انطلاقاً من الآراء الاقتصادية التي تؤكد على أهمية دور المستوردات في اقتصاديات البلدان النامية بسبب تخلف مستوى تطور القوى المنتجة واختلال التركيب القطاعي لهيكل الانتاج الصناعي التحويلي، وانعدام ظاهرة الترابط الصناعي بين أنشطة قطاع الصناعة التحويلية المختلفة او بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وسوف نلجأ في هذه الدراسة الى استخدام صورة معدلة للنماذج القياسية المستخدمة في العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية وخاصة دراسة الاقتصادي هادي صالحى الاصفهاني في عام ١٩٩١ [Hadi Salehi Esfahani] حول أثر الصادرات والمستوردات على النمو الاقتصادي في الدول شبه الصناعية^(١). حيث يفترض ان الانتاج الكلي (Y) موزع بين القطاع التصديري (X) والقطاع غير التصديري (D) وبذلك يمكن كتابة دالة الانتاج على النحو التالي:

$$D = F (K_D, L_D, N_D) \dots\dots\dots(4-1)$$

$$X = H (K_X, L_X, N_X) \dots\dots\dots(4-2)$$

حيث ترمز :

K_D, K_X : الى رأس المال في القطاع التصديري (X) والقطاع غير التصديري (D)
 L_D, L_X : الى عنصر العمل في القطاع التصديري والقطاع غير التصديري .
 N_D, N_X : الى السلع الوسيطة المستخدمة في الانتاج في القطاع التصديري والقطاع غير التصديري .

ولكن الانتاج في القطاع غير التصديري يعتمد على مستوى الصادرات ، وذلك لان استراتيجية تشجيع الصادرات تؤدي الى زيادة انتاجية عوامل الانتاج من خلال زيادة القدرة على استيراد المواد الداخلة في الانتاج كما تؤدي الى تطوير الكفاءة الانتاجية لعوامل الانتاج نتيجة المنافسة بين القطاع التصديري والقطاع غير التصديري، بالاضافة الى التحسن التكنولوجي وتطوير المهارات ، وهذا ما يسمى بفرضية الاثر الجانبي المرتبطة بعملية انتاج الصادرات ، وبذلك يمكن كتابة دالة الانتاج في القطاع غير التصديري رقم (٤-١) على النحو التالي :

$$D = F (K_D, L_D, N_D, X) \dots\dots\dots(4-3)$$

وباشتقاق المعادلتين رقم (٤-٢) (٤-٣) نحصل على :

$$dX = H_K dK_X + H_L dL_X + H_N dN_X \dots\dots\dots(4-4)$$

$$dD = F_K dK_D + F_L dL_D + F_N dN_D + F_X dX \dots\dots\dots(4-5)$$

بالاضافة الى الاثر الجانبي المرتبط بعملية انتاج الصادرات فان استراتيجية تشجيع الصادرات يمكن ان تساهم في نمو الانتاج من خلال ارتفاع الانتاجية الحدية في القطاع التصديري عن القطاع غير التصديري نتيجة المنافسة الكبيرة التي تواجهها الصادرات في الاسواق الخارجية مما يؤدي الى زيادة الوعي والادراك او القيود والتنظيمات في القطاع التصديري بهدف تحقيق المنافسة في الاسواق

الخارجية ، وبذلك يفترض ان :

$$\frac{H_k}{F_k} = \frac{H_L}{F_L} = \frac{H_N}{F_N} = 1 + \gamma \quad \dots\dots\dots(4-6)$$

حيث ترمز $|\gamma|$ الى الاختلاف في الانتاجية الحدية لعوامل الانتاج في القطاع التصديري عن القطاع غير التصديري.

وبافتراض ان جميع عناصر الانتاج موظفة بالكامل فان :

$$\begin{aligned} K &= K_d + K_x & , & & dK &= dK_d + dK_x \\ L &= L_d + L_x & , & & dL &= dL_d + dL_x \quad \dots\dots(4-7) \\ N &= N_d + N_x & , & & dN &= dN_d + dN_x \end{aligned}$$

وباستخدام الافتراض رقم (٤-٦) ورقم (٤-٧) يمكننا كتابة المعادلة رقم (٤-٤) على النحو التالي :

$$dX = (1+\gamma) F_k (dK - dK_d) + (1+\gamma) F_L (dL - dL_d) + (1+\gamma) F_N (dN - dN_d)$$

$$dX = (1+\gamma) [F_k (dK - dK_d) + F_L (dL - dL_d) + F_N (dN - dN_d)] \dots\dots\dots(4-8)$$

وبحل المعادلة رقم (٤-٨) لـ $F_k dK_d + F_L dL_d + F_N dN_d$ نحصل على :-

$$F_k dK_d + F_L dL_d + F_N dN_d = F_k dK + F_L dL + F_N dN - \frac{dX}{1+\gamma} \quad \dots\dots\dots(4-9)$$

وبتعويض المعادلة رقم (٤-٩) في المعادلة رقم (٤-٨) نحصل على المعادلة التالية :-

$$dD = F_k dK + F_L dL + F_N dN + F_x dX - \frac{dX}{1+\gamma} \quad \dots\dots\dots(4-10)$$

وبإضافة $[dX]$ الى طرفي المعادلة رقم (٤-١٠) نحصل على :-

$$dD + dX = F_k dK + F_L dL + F_N dN + F_x dX - \frac{dX}{1+\gamma} + dX$$

$$dY = F_k dK + F_L dL + F_N dN + F_x dX + \left(\frac{-1+1+\gamma}{1+\gamma} \right) dX$$

$$dY = F_k dK + F_L dL + F_N dN + \left[\frac{\gamma}{1+\gamma} + F_x \right] dX \quad \dots\dots\dots(4-11)$$

وبما ان السلع الوسيطة المستخدمة في الانتاج (N) تتكون من السلع الوسيطة المنتجة محليا (R) والسلع الوسيطة المستوردة (M) ، فيمكن كتابتها على النحو التالي :

$$N = J (M, R)$$

$$dN = J_M dM + J_R dR \quad \dots\dots\dots(4-12)$$

وبتعويض المعادلة رقم (١٢-٤) في المعادلة رقم (١١-٤) نحصل على المعادلة التالية :

$$dY = F_K dK + F_L dL + F_N J_M dM + F_N J_R dR + \left\{ \frac{Y}{1+\gamma} + F_X \right\} dX \quad (4-13)$$

وبقسمة طرفي المعادلة رقم (١٢-٤) على |Y| وضربها بالمقادير التالية :

$$- \left| \frac{X}{Y} \right| , \left| \frac{R}{Y} \right| , \left| \frac{M}{Y} \right| , \left| \frac{L}{Y} \right| , \left| \frac{K}{Y} \right|$$

$$\frac{dY}{Y} = \frac{K}{Y} F_K \frac{dK}{K} + \frac{L}{Y} F_L \frac{dL}{L} + \frac{M}{Y} F_N J_M \frac{dM}{M} + \frac{R}{Y} F_N J_R \frac{dR}{R} + \left\{ \frac{Y}{1+\gamma} + F_X \right\} \frac{X}{Y} \frac{dX}{X} \quad (4-14)$$

ويمكن اعادة صياغة المعادلة رقم (١٤-٤) على النحو التالي :

$$\dot{Y} = \frac{K}{Y} F_K \dot{K} + \frac{L}{Y} F_L \dot{L} + \frac{M}{Y} F_N J_M \dot{M} + \frac{R}{Y} F_N J_R \dot{R} + \left\{ \frac{Y}{1+\gamma} + F_X \right\} \frac{X}{Y} \dot{X} \quad (4-15)$$

حيث ترمز: |Ẏ| الى معدل النمو في الناتج الكلي (الانتاج الاجمالي) .

|K̇| الى معدل النمو في رأس المال .

|L̇| الى معدل النمو في عنصر العمل .

|Ṁ| الى معدل النمو في المستوردات الوسيطة .

|Ṙ| الى معدل النمو في المواد الوسيطة المنتجة محليا .

|Ẋ| الى معدل النمو في الصادرات .

ويتبين لنا من خلال المعادلة رقم (١٥-٤) ان مصادر نمو الناتج الكلي تنحصر في

رأس المال ، العمل ، المستوردات الوسيطة ، المواد المنتجة محليا والصادرات .

وإذا اعتبرنا ان |G| عبارة عن الناتج المحلي (القيمة المضافة) وان سعره [Pg]

وان سعر الناتج الكلي |Y| هو |P| وسعر المستوردات الوسيطة هو [Pm] ، فيمكن

كتابة قيمة الناتج المحلي على الشكل التالي :

$$Pg G = PY - Pm M - PR \quad (4-16)$$

وباشتقاق المعادلة رقم (١٦-٤) نحصل على :

$$Pg dG = PdY - PmdM - PdR$$

$$dG = \frac{P}{P_g} dY - \frac{P_m}{P_g} dM - \frac{P}{P_g} dR \dots (4-17)$$

وبقسمة طرفي المعادلة رقم (٤-١٧) على |G| وضربها بالمقادير التالية :
 $\left\{ \frac{R}{R} \right\}, \left\{ \frac{M}{M} \right\}, \left\{ \frac{Y}{Y} \right\}$ ، نحصل على المعادلة التالية :

$$\frac{dG}{G} = \frac{PY}{PgG} \frac{dY}{Y} - \frac{PmM}{PgG} \frac{dM}{M} - \frac{PR}{PgG} \frac{dR}{R}$$

$$\dot{G} = \frac{1}{S_g} \dot{Y} - \frac{PmM}{S_gPY} \dot{M} - \frac{R}{S_gY} \dot{R} \dots (4-18)$$

حيث ترمز: |G| إلى معدل النمو في الناتج المحلي .

|Sg| إلى نسبة الناتج المحلي إلى الناتج الكلي $\left\{ \frac{PgG}{PY} \right\}$

وبتعويض المعادلة رقم (٤-١٥) في المعادلة رقم (٤-١٨) نحصل على المعادلة التالية:

$$\dot{G} = \frac{K F_k}{S_g Y} K + \frac{L F_L}{S_g Y} L + \frac{[\gamma / (1+\gamma) + F_N] X}{S_g Y} X + [F_N J_M - \frac{P_m}{P}] \frac{M}{S_g Y} \dot{M} + [F_N J_R - 1] \frac{R}{S_g Y} \dot{R} \dots (4-19)$$

وباعتبار ان المنشآت في القطاع غير التصديري تعمل على تعظيم ارباحها ولا تواجه اي قيود على مشترياتها من المواد الوسيطة المنتجة محليا فان $[F_N J_R = 1]$ حيث ان $[F_N J_R]$ عبارة عن الانتاجية الحدية للمواد الوسيطة المنتجة محليا ، وبهذه الفرضية نستطيع ان نتخلص من أثر المواد الوسيطة المنتجة محليا حيث تتضمن ان معامل نمو المواد الوسيطة المنتجة محليا يساوي صفر، وتساعدنا هذه الفرضية علي ان نحصر مصادر نمو الناتج المحلي في رأس المال ، العمل، الصادرات ، والمستوردات الوسيطة .

ونلاحظ ايضا ان المستوردات يمكن ان لا تلعب اي دور في نمو الناتج المحلي اذا كانت الدولة لا تستورد اي سلع وسيطة او لا يوجد قيود على مستورداتها فان $[F_N J_M = \frac{P_m}{P}]$ حيث ان $[F_N J_M]$ عبارة عن الانتاجية الحدية للمستوردات في القطاع غير التصديري ، وذلك يعني انه لا يوجد نقص او ضغط للمستوردات وبذلك يكون معامل نمو المستوردات الوسيطة يساوي صفر . ولكن هذه الفرضية غير معقولة

* الواحد الصحيح هو نسبة اسعار المواد الوسيطة المنتجة محليا إلى متوسط السعر العام.

ومقبولة لأن البلدان النامية ومن ضمنها الأردن تعتمد على المستوردات في توفير السلع الوسيطة والرأسمالية المستخدمة في العملية الانتاجية بالإضافة الى السلع الاستهلاكية التي لا تستطيع انتاجها. وكذلك فان المستوردات في البلدان النامية ومن ضمنها الاردن تواجه الكثير من القيود الناجمة عن السياسة الحكومية تجاه القروض الخارجية والمساعدات، بالإضافة الى التعرفة الجمركية وحصص الاستيراد وغيرها وبالتالي فان البلدان النامية تعاني من نقص او ضغط المستوردات وبالتالي فان $|F_N J_R - \frac{P_m}{p}| > 0$ ، اي ان معامل نمو المستوردات الوسيطة موجب .

ولاغراض القياس يمكن كتابة المعادلة رقم (٤-١٩) على النحو التالي :

$$\dot{G} = a_0 + a_1 \dot{K} + a_2 \dot{L} + a_3 \dot{X} + a_4 \dot{M} + u \dots\dots (4-20)$$

حيث ترمز $\dot{G}, \dot{K}, \dot{L}, \dot{X}, \dot{M}$ الى معدلات النمو في الناتج المحلي، رأس المال، العمل الصادرات والمستوردات الوسيطة وتقيس المعاملات a_1, a_2, a_3, a_4 أثر نمو رأس المال، العمل، الصادرات والمستوردات الوسيطة على نمو الناتج المحلي .

وبذلك يمكننا تطبيق هذا النموذج على قطاع الصناعة التحويلية لتحديد مدى تأثير الصادرات والمستوردات الوسيطة على نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية، حيث انحصرت مصادر نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية (القيمة المضافة) برأس المال، العمل، الصادرات والمستوردات الوسيطة كما تعكسها المعادلة رقم (٤-٢٠).

وبهدف التأكد من سلامة وصف وتحديد النموذج القياسي فسوف نقوم

بتقدير المعادلات التالية :

$$\dot{G} = a_0 + a_1 \dot{K} + a_2 \dot{L} + u \dots\dots\dots (A-1)$$

$$\dot{G} = a_0 + a_1 \dot{K} + a_2 \dot{L} + a_3 \dot{X} + u \dots\dots\dots (A-2)$$

$$\dot{G} = a_0 + a_1 \dot{K} + a_2 \dot{L} + a_3 \dot{M} + u \dots\dots\dots (A-3)$$

$$\dot{G} = a_0 + a_1 \dot{K} + a_2 \dot{L} + a_3 \dot{X} + a_4 \dot{M} + u \dots\dots\dots (A-4)$$

حيث تم حصر مصادر النمو في ناتج قطاع الصناعة التحويلية في رأس المال والعمل فقط كما تعكسها المعادلة رقم (A-1)، ثم اضيفت الصادرات الى مصادر النمو الصناعي كما تعكسها المعادلة رقم (A-2)، وكذلك اضيفت المستوردات الوسيطة الى تلك المصادر كما تعكسها المعادلة رقم (A-3)، اما في المعادلة رقم (A-4) فقد اشتملت على رأس المال، العمل، الصادرات والمستوردات الوسيطة.

٢.٨.٤ البيانات الاحصائية :-

تجدر الاشارة هنا الى ان قياس أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية في الاردن يصعب تحديده وخاصة أثر المستوردات (الوسيطه والرأسمالية) وذلك لان الاهتمام بموضوع كهذا في الاقتصاد الاردني لا زال في بدايته، كما ان البيانات والاحصائيات المتاحة في هذا المجال غير كافية وكذلك الابحاث والدراسات التي تتصدى لقياس العلاقة بين التصنيع والمستوردات (الوسيطه والرأسمالية) غير متيسرة، كما وان الاردن كغيره من البلدان النامية يفتقر الى وجود الاحصائيات الدقيقة المنتظمة التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد مسارات المستوردات السلعية في الاقتصاد الوطني والافتقار يكون اشد والمشكلة اعقد عند محاولة توزيع المستوردات السلعية على فروع قطاع الصناعة التحويلية المختلفة، علماً ان هذه المسارات يمكن الوقوف عليها من خلال جداول المدخلات والمخرجات، ولكن مثل هذه الجداول لم تتوفر في الاردن بشكل مستمر، حيث ما تم اعداده من هذه الجداول كان لسنوات قليلة ومتفرقة، ولا يمكن الاعتماد عليها في عملية اعداد مثل هذه البحوث والدراسات الاقتصادية، نظراً لان الجداول لم ترفق معها مصفوفات لبيان ما هو مستورد او منتج محلياً من المستخدمات السلعية بالنسبة للانشطة الصناعية المختلفة، ولذلك ونتيجة لما سبق ذكره فقد قام الباحث باستخدام ما يتاح له في هذا المجال (لقياس أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية)، علماً بان الاسلوب المستخدم لا يعكس الصورة الكاملة لأثر المستوردات الوسيطة والرأسمالية على نمو الصناعات التحويلية بل يوضح لنا بعض اوجه هذه الصورة. وبناء على ما سبق فقد تم استخدام اجمالي المستوردات (الوسيطة والرأسمالية) لقياس أثر المستوردات على نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الاجمالي، بالرغم من ان هذه المستوردات لا تخص قطاع الصناعة التحويلية فقط بل تستخدم من قبل مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني، الا ان هذا لا يخفي حقيقة دور هذه المستوردات في نمو قطاع الصناعة التحويلية وتوسيع قاعدته مقارنة بقطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى، اذ استأثرت الصناعات التحويلية بما نسبته [٦٠ %] تقريباً من مجمل المستوردات من السلع الوسيطة في نهاية عقد الستينات^(٢)، مما يمكننا اعطاء اهمية نسبية خاصة للمستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية للقطاع المذكور. اضافة الى ان المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية التي تذهب

الى قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى تساهم بطريقة غير مباشرة في نمو قطاع الصناعة التحويلية وذلك من خلال دورها في نمو تلك القطاعات والتي بدورها تساعد على نمو قطاع الصناعة التحويلية .

كما تم استخدام اجمالي الصادرات الوطنية تارة واجمالي الصادرات الصناعية تارة اخرى لقياس أثر تلك الصادرات على نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الاجمالي وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية (Time series) بهدف تحديد مدى تأثير كل من الصادرات الوطنية والصادرات الصناعية على نمو قطاع الصناعة التحويلية.

ولاعطاء صورة اكثر وضوحاً ودقة لمدى تأثير التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية ، فقد تم استخدام بيانات المقطع العرضي لفروع قطاع الصناعة التحويلية وذلك على مستوى ثلاث خانات رقمية وعلى مستوى اربع خانات رقمية حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC).

كما تم التعبير عن عنصر العمل باستخدام عوائد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية ، اما بالنسبة لتقدير رأس المال في قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة [١٩٦٧ - ١٩٩٠] فقد تم من خلال احتساب الاهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة [١٩٦٧ - ١٩٩٠] وضربها بقيمة رأس المال في الاقتصاد الاردني للفترة محل الدراسة^(٣). في حين تم تقدير رأس المال في الاقتصاد الاردني خلال الفترة [١٩٦٧ - ١٩٩٠] باستخدام طريقة نسبة رأس المال الى الانتاج [Incremental capital-output Ratio] | ICOR | والتي استخدمها خليل حماد في دراسته حول دالة الانتاج الكلية في الاردن وحسين طلافحة في دراسته حول دور العماله الوافدة في الاقتصاد الاردني واللذان اتبعوا فيها ادلمان وتشينري | Adelman and Chenery | اللذان استخدمهما في دراستهما حول تجربة اليونان في التنمية^(٤).

وتعتمد هذه الطريقة على حساب نسبة رأس المال الى الانتاج باستخدام

المعادلة التالية :

$$ICOR = \frac{\sum_{t=1967}^{t=1990} Nt}{GDP_{1990} - GDP_{1967}} \dots\dots\dots (4-21)$$

حيث ترمز :

(ICOR) الى نسبة رأس المال الى الانتاج .

(Nt) الى التكوين الرأسمالي الصافي الحقيقي في السنة.

(GDP) الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

وباستخدام المعادلة رقم (٤-٢١) يمكن تقدير نسبة رأس المال الى الانتاج

(ICOR) للسنوات [١٩٦٧-١٩٩٠].

$$ICOR = \frac{\sum_{t=1967}^{t=1990} Nt}{GDP_{1990} - GDP_{1967}} = \frac{6554.83}{1684.92 - 544.4} = 5.75 \dots\dots(4-22)$$

وعليه فان رأس المال لسنة [١٩٦٧] يساوي حاصل ضرب [٥.٧٥] في الناتج المحلي

الاجمالي الحقيقي وباضافة صافي التكوين الرأسمالي يمكن حساب رأس المال

لبقية السنوات حتى عام [١٩٩٠] والملحق رقم (٧) يبين قيمة رأس المال للفترة

[١٩٦٧-١٩٩٠].

وقد اعتمدت هذه الدراسة على الكثير من النشرات والتقارير الاحصائية

وخاصة نشرات وتقارير دائرة الاحصاءات العامة مثل التعدادات والدراسات

الصناعية والنشرات الاحصائية السنوية ونشرات الحسابات القومية ، وكذلك

نشرات وتقارير البنك المركزي الاردني .

٢٠٤ المبحث الثاني

قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الإجمالي

ان الهدف الرئيس في هذا المبحث هو محاولة قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الإجمالي في الاردن خلال الفترة [١٩٦٨ - ١٩٩٠] وذلك من خلال تحديد الأثر الكمي الذي تتركه معدلات النمو في الصادرات الوطنية والصادرات الصناعية والمستوردات (الوسيطة الرأس مالية) والمستوردات [الوسيطة والرأسمالية] بعد فترة تخلف زمني (سنة واحدة) على نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية.

١.٢.٤ أثر الصادرات الوطنية والمستوردات (الوسيطة والرأسمالية)

على نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية :-

لقياس أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الإجمالي في الاردن خلال الفترة [١٩٦٨ - ١٩٩٠] ، فقد قمنا بتقدير المعادلات رقم (A-1) ، (A-2) ، (A-3) ، (A-4) حسب طريقة المربعات الصغرى وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة [١٩٦٨ - ١٩٩٠] على المستوى الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية، وقد تم التوصل الى النتائج الواردة في الجدول رقم (٤-١).

ويستدل من نتائج هذا النموذج ما يلي :

١- ان العلاقة قوية بين معدلات النمو في الصادرات الوطنية والمستوردات (الوسيطة والرأسمالية) وبين معدل النمو في إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية، إذ أظهر معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل [R^2] تحسناً عند إضافة معدل النمو في الصادرات الوطنية الى النموذج كما في المعادلة رقم (A-2) وكذلك عند إضافة معدل النمو في المستوردات (الوسيطة والرأسمالية) كما في المعادلة رقم (A-3) كما نجد ان معامل التحديد [R^2] ومعامل التحديد [R^2] قد تحسناً بصورة ملموسة في حالة المعادلة رقم (A-4) إذ بلغا نحو [٨٠٪] و [٧٦٪] على الترتيب .

جدول رقم (٤-١)

معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة التحويلية
(القيمة المضافة) متغير تابع - للفترة [١٩٦٨ - ١٩٩٠]

المعاملات المقدرة				المتغير المستقل
المعادلة [A-4]	المعادلة [A-3]	المعادلة [A-2]	المعادلة [A-1]	
٠.٥٥ *(٤.٨٩)	٠.٥٨ *(٥.٣٥)	٠.٥٥ *(٤.٥٢)	٠.٦٢ *(٤.٩٩)	معدل النمو في رأس المال (a1)
٠.٣١ *(٢.١٥)	٠.٣٧ *(٢.٦٠)	٠.٢٨ *(٢.٥٧)	٠.٤٧ *(٣.٢٢)	معدل النمو في عنصر العمل (a2)
٠.١٨ **(١.٣٧)		٠.٢٣ *(١.٧٤)		معدل النمو في الصادرات الوطنية (a3)
٠.١٣ *(١.٧٤)	٠.١٦ *(٢.١٥)			معدل النمو في المستوردات (الوسيط والرأسمالية) (a4)
٢.٥٨ **(١.٤٠)	١.٣١- (٠.٨٢)	٢.٤٥- (١.٢١)	٠.٦٧- (٠.٣٦)	المقدار الثابت (a0)
$R^2=0.80; R^{-2}=0.76$ D.W=1.89; F=18.41	$R^2=0.79; R^{-2}=0.75$ D.W=1.85; F=23.36	$R^2=0.75; R^{-2}=0.71$ D.W=1.89; F=19.06	$R^2=0.70; R^{-2}=0.67$ D.W=1.85; F=23.69	المؤشرات الاحصائية

- القيمة بين القوسين هي قيمة اختبار (1)

* تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى اهمية ٥٪.

** تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى اهمية ١٠٪.

٢- ان زيادة معدلات النمو في عنصر رأس المال والعمل تؤدي الى زيادة النمو في اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية ، اذا أن زيادة معدلات النمو في عنصر رأس المال والعمل بنسبة (١٪) تؤدي الى زيادة معدل النمو في اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية بمقدار [٠.٥٥٪] و [٠.٣١٪] على الترتيب ، كما هو مبين في المعادلة رقم 4-٨ في الجدول رقم (٤-١).

٣- ان النمو في الصادرات الوطنية الاجمالية يؤثر ايجابياً في معدل النمو في اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية ، حيث بلغت القيمة المقدرة لذلك التأثير

نحو [١٨٪] كما هو مبين في المعادلة رقم 4-٨ | في الجدول رقم (٤-١)، وهذه القيمة تعني انه لو زاد معدل النمو في الصادرات الوطنية بنسبة [١٪] فان معدل النمو في اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية سوف يزداد بمقدار [١٨.٠٥٪] وبعبارة اخرى فان زيادة معدل نمو الصادرات الوطنية بنسبة [٥.٥٦٪] تؤدي الى زيادة معدل نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية بنسبة [١٪].

٤- ان النمو في مجمل المستوردات (الوسيطه والراسمالية) يؤثر ايجابيا في معدل نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية، حيث بلغت القيمة المقدرة لذلك التأثير حوالي [١٣٪] كما هو مبين في المعادلة رقم [A-4] في الجدول رقم (٤-١). وهذه القيمة تعني انه لو زاد معدل النمو في مجمل المستوردات (الوسيطه والراسمالية) بنسبة [١٪] فان معدل نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية سوف يزداد بمقدار [١٣.٠٥٪]، وبمعنى اخر فان زيادة معدل نمو مجمل المستوردات (الوسيطه والراسمالية) بنسبة [٧.٦٩٪] تؤدي الى زيادة معدل نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية بنسبة [١٪].

ولغرض تقييم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذا النموذج وتحليل هذه النتائج من الناحية الاقتصادية لمعرفة مدى انطباقها على الواقع وملائمتها للاتجاهات العامة في الاقتصاد الاردني، يكون من المفيد القول ان النموذج القياسي المبني على اساس العلاقة بين نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية وبين نمو عنصر العمل ورأس المال والصادرات الوطنية والمستوردات (الوسيطه والراسمالية) هو نموذج جيد تتفق نتائجه والمنطق الاقتصادي، فقد عكست نتائج تحليل ذلك النموذج ان هناك علاقة ارتباط قوية وموجبة بين نمو الناتج الصناعي التحويلي ونمو رأس المال والعمل والصادرات الوطنية والمستوردات [الوسيطه والراسمالية]، اذ بلغت قيمة معامل التحديد حوالي [٨٠٪]، وهذا يدل من الناحية الاحصائية والاقتصادية ان حوالي [٨٠٪] من التغييرات الحاصلة في نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية سببها التغييرات التي تحصل في معدلات نمو رأس المال والعمل والصادرات الوطنية والمستوردات (الوسيطه والراسمالية).

ان مطابقة نتائج هذا النموذج على واقع الحال في الصناعة الاردنية خلال الفترة [١٩٦٨ - ١٩٩٠] تشير الى ان الناتج الصناعي التحويلي يتطور وينمو بنفس الاتجاه الذي يتطور وينمو فيه حجم الصادرات الوطنية والمستوردات (الوسيطه والراسمالية) وذلك ينسجم مع واقع الحال في الاقتصاد الاردني نظرا لان حصيلة الصادرات الوطنية تعد من المصادر الاساسية للعملات الصعبة والتي تساهم بدورها في توفير الامكانات المادية اللازمة لتحسين نوعية وكمية العوامل المستخدمة في العملية الانتاجية ، اضافة الى ان نسبة الصادرات من الصناعات التحويلية الى اجمالي الصادرات الوطنية اخذت بالارتفاع ، اذ ارتفعت من [١٦.٤٪] ، عام ١٩٦٨ الى [٥١.٨٪] عام ١٩٩٠ ، [انظر جدول رقم (٣-٣)] وبطبيعة الحال فان مثل هذه الصادرات تؤدي الى وجود الاثر الايجابي وتزيد من درجة المنافسة وزيادة الكفاءة الانتاجية لعوامل الانتاج كما تؤدي الى توسيع حجم السوق والاستفادة من مزايا حجم الانتاج الكبير .

اما بالنسبة لتأثير نمو المستوردات (الوسيطه والراسمالية) على نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية فهولم يكن مستبعدا ، اذ انه لامر منطقي وعلمي ان تكون هناك علاقة ايجابية قوية ما بين معدل نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية ومعدل نمو المستوردات (الوسيطه والراسمالية) نظراً لتخلف الهيكل الانتاجي لقطاع الصناعة التحويلية والغياب النسبي لقطاع وطني لانتاج السلع الراسمالية اضافة الى ضعف الترابط الصناعي المحلي ، الامر الذي ادى الى اعتماد قطاع الصناعة التحويلية على المستوردات (الوسيطه والراسمالية) بدرجة كبيرة جداً وذلك من خلال ارتفاع المحتوى الاستيرادي للصناعات التحويلية كما هو مبين في المبحث الثالث من الفصل الثاني من هذه الدراسة.

٢.٢.٤ أثر الصادرات الصناعية على نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية:

لمعرفة أثر الصادرات الصناعية (الصادرات من الصناعات التحويلية) على نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية وتحديد مدى تأثيرها ، فقد قمنا بتقدير المعادلتين رقم (٨-٢) و (٨-٤) حسب طريقة المربعات الصغرى وباستخدام بيانات الصادرات الصناعية للفترة [١٩٦٨ - ١٩٩٠] على المستوى الاجمالي لقطاع الصناعة التحويلية ، وقد تم التوصل الى النتائج الواردة في الجدول رقم (٤-٢) .

جدول رقم (٤-٢)

معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة التحويلية (القيمة
المضافة) متغير تابع - للفترة [١٩٦٨ - ١٩٩٠]

المعاملات المقدرة		المتغير المستقل
المعادلة [A-4]	المعادلة [A-2]	
٠.٦٣ *(٥.٧٠)	٠.٦٦ *(٥.٦٢)	معدل النمو في رأس المال (a1)
٠.٢٨ *(٢.٧٢)	٠.٤٥ *(٣.٣١)	معدل النمو في عنصر العمل (a2)
٠.١١ **(١.٦٠)	٠.١٥ *(٢.١٠)	معدل النمو في الصادرات الصناعية (a3)
٠.١٢ **(١.٥٨)		معدل النمو في المستوردات (الوسيط والرأسمالية) (a4)
٣.٥٢٠ **(١.٦٦)	٣.٧٠٠ **(١.٦١)	المقدار الثابت (a0)
$R^2=0.81; R^{-2}=0.76$ D.W=1.75; F=18.49	$R^2=0.76; R^{-2}=0.72$ D.W=1.81; F=19.63	المؤشرات الاحصائية

القيمة بين القوسين هي قيمة اختبار (t)

*تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى اهمية ٥٪

**تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى اهمية ١٠٪

وتشير نتائج هذا النموذج الى ان هناك علاقة قوية وموجبة بين معدل نمو
اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية وبين معدل نمو الصادرات الصناعية
الاجمالية، حيث انه اعطى معاملا للتحديد $[R^2]$ اكبر من النموذج السابق (في حالة
استخدام الصادرات الوطنية) ، كما ان قيمة اختبار (t) المحتسبة في هذا النموذج
ظهرت اكبر من النموذج السابق، ونظرا لاهمية هذه الاختبارات في تحديد افضلية

النماذج في التعبير عن العلاقة الخطية بين المتغيرات، يمكن القول ان الصادرات الصناعية افضل من الصادرات الوطنية كمتغير مستقل لتفسير التغير في ناتج قطاع الصناعة التحويلية ، حيث بين هذا النموذج ان [٨١٪] من التغيرات التي تحصل في معدل نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية سببها التغيرات التي تحصل في معدلات نمو عنصر رأس المال والعمل والصادرات الصناعية والمستوردات (الوسيط والرأسمالية) كما هو مبين في المعادلة رقم (4-8) في الجدول رقم (٤-٢) .

كما اظهر هذا النموذج بان الزيادة في معدل نمو الصادرات الصناعية تؤدي الى زيادة معدل نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية ، حيث يبين بان التغير الذي يحصل في معدل نمو الصادرات الصناعية بمقدار (١٪) يؤدي الى تغير في معدل نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية بمقدار [٠.١١٪] كما هو مبين في المعادلة رقم (4-8) في الجدول رقم (٤-٢) ،وبعبارة اخرى فان زيادة معدل نمو الصادرات الصناعية بنسبة [٩.١٪] تؤدي الى زيادة معدل نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية بنسبة [١٪].

وتشير نتائج هذا النموذج (في حالة استخدام الصادرات الصناعية) مقارنة بنتائج النموذج السابق (في حالة استخدام الصادرات الوطنية) بان أثر الصادرات الصناعية اكبر من أثر الصادرات الاخرى على نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية ، حيث بلغت القيمة المقدرة لتأثير نمو الصادرات الصناعية حوالي [١١٪] مقارنة ب [١٨٪] لتأثير نمو الصادرات الوطنية، اي ان أثر نمو الصادرات الصناعية شكل ما نسبته [٦١٪] من أثر نمو اجمالي الصادرات الوطنية، في حين ان قيمة الصادرات الصناعية لم تتجاوز نصف قيمة اجمالي الصادرات الوطنية خلال فترة الدراسة الا في عامي [١٩٨٤] و [١٩٩٠] اذ بلغت حوالي [٥٠.٦٪] و [٥١.٨٪] على الترتيب [انظر جدول رقم (٣-٢)].

وهذه النتيجة تنسجم مع فرضية تشجيع الصادرات وخاصة الصادرات الصناعية التي تؤدي الى وجود الأثر الايجابي وتزيد من درجة المنافسة وزيادة الكفاءة الانتاجية لعوامل الانتاج في حين ان الصادرات من الصناعات

الاستخراجية والسلع الغذائية قد لا تؤدي الى زيادة النمو في الانتاج المحلي بل قد تؤدي الى تخفيضه نظرا لطبيعة السلع الاستخراجية اذ لا تؤدي الى زيادة القدرة الانتاجية لعوامل الانتاج^(٥). ولذلك يجب التركيز على الوسائل المؤدية الى زيادة حجم الصادرات الصناعية لكي تأخذ على عاتقها الدور المطلوب منها في تحقيق النمو الصناعي وبالتالي النمو الاقتصادي بشكل عام.

٣.٢.٤ أثر المستوردات (الوسيطة والرأسمالية) في حالة التخلف

الزماني على نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية :-

بهدف التعرف على أثر المستوردات (الوسيطة والرأسمالية) على نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة لتحويلية بعد فترة زمنية | Time lag| من البدء بالاستيراد، حيث من الناحية النظرية والعلمية قد لا تؤثر المستوردات (الوسيطة والرأسمالية) على ناتج قطاع الصناعة التحويلية حالاً وإنما بعد فترة مناسبة (سنة اشهر او سنة) تكفي لوصول المستوردات الى منشآت القطاع الصناعي واستخدامها في العملية الانتاجية ، فقد جعلت فترة التخلف الزمني سنة واحدة ثم قمنا بتقدير المعادلتين رقم (A-3) و(A-4) مستخدمين الصادرات الوطنية تارة والصادرات الصناعية تارة اخرى، وقد تم التوصل الى النتائج الواردة في الجدول رقم [٣-٤].

ويتضح من نتائج هذا النموذج ان معامل التحديد (R^2) قد ارتفع في المعادلة رقم (A-3) من [٧٩٪] في حالة استخدام معدل نمو المستوردات (الوسيطة والرأسمالية) الى [٨٢٪] في حالة استخدام معدل نمو المستوردات (الوسيطة والرأسمالية) بعد فترة تخلف زمني (سنة واحدة) [انظر الجدولين رقم (١-٤) و (٣-٤)] ، كما ان معامل التحديد $|R^2|$ قد ارتفع في المعادلة رقم (A-4) في حالة الصادرات الوطنية او الصادرات الصناعية من [٨٠٪] او [٨٨٪] على الترتيب الى [٨٤٪] في حالة استخدام معدل نمو المستوردات (الوسيطة والرأسمالية) بعد فترة تخلف زمني (سنة واحدة) [انظر الجداول رقم [(١-٤)، (٢-٤)، (٣-٤)] .

جدول رقم (٤-٣)

معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة التحويلية (القيمة المضافة) متغير تابع - للفترة [١٩٦٨ - ١٩٩٠]

المعاملات المقدرة			المتغير المستقل
المعادلة [A-4]	المعادلة [A-4]	المعادلة [A-3]	
٠.٦٧ *(٦.٤٠)	٠.٥٩ *(٥.٥٧)	٠.٦٣ *(٦.٠٤)	معدل النمو في رأس المال (a1)
٠.٤٥ *(٣.٦٥)	٠.٣٧ *(٢.٨٨)	٠.٤٤ *(٣.٥٢)	معدل النمو في عنصر العمل (a2)
	٠.١٧ **(١.٤٠)		معدل النمو في الصادرات الوطنية (a)
٠.١٠ **(١.٤٢)			معدل النمو في الصادرات الصناعية (a3)
٠.١١ **(١.٥١)	٠.١١ **(١.٦٨)	٠.١٣ *(٢.٠٣)	معدل النمو في المستوردات (الوسيط والرأسمالية) للفترة t-1 (a4)
٤.٧٢- *(٢.٣٠)	٢.٦١- *(٢.٠٣)	٢.٨٤- **(١.٥١)	المقدار الثابت (a 0)
$R^2=0.84; R^{-2}=0.80$ D.W= 1.38; F=20.99	$R^2=0.84; R^{-2}=0.80$ D.W=1.72; F=21.71	$R^2=0.82; R^{-2}=0.78$ D.W=1.80; F=26.32	المؤشرات الاحصائية

- القيمة بين القوسين هي قيمة اختبار (١)

*تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى اهمية ٥٪.

**تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى اهمية ١٪.

كما ان قيمة اختبار [F] المحتسبة قد ظهرت اكبر في هذا النموذج من النماذج السابقة ، ونظراً لاهمية هذه الاختبارات في تحديد افضلية النماذج في التعبير عن العلاقة الخطية بين المتغيرات ، يمكن القول ان معدل نمو المستوردات (الوسيط والرأسمالية) بعد فترة تخلف زمني (سنة واحدة) لا يزال تأثيره قوياً وطردياً على معدل نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية، اذ ان [٨٤٪] من التغيرات التي تحصل في معدل نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية سببها التغيرات التي تحصل في معدلات نمو عنصر رأس المال والعمل والصادرات

الوطنية او الصادرات الصناعية والمستوردات (الوسيطة والرأسمالية) بعد فترة تخلف زمني (سنة واحدة).

كما بين هذا النموذج بان معدل نمو المستوردات (الوسيطة والرأسمالية) بعد فترة تخلف زمني (سنة واحدة) يؤثر ايجابياً في معدل نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية ، اذ ان زيادة معدل نمو تلك المستوردات بنسبة [٨٪] تؤدي الى زيادة معدل نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية بنسبة [١١.٠٪] كما هو مبين في المعادلة رقم (4-٨) في الجدول رقم (٤-٢) ، وبمعنى آخر ، فان زيادة معدل نمو المستوردات (الوسيطة والرأسمالية) بعد فترة تخلف زمني (سنة واحدة) بنسبة (١ ، ٩٪) تؤدي الى زيادة معدل نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية بنسبة [٨٪].

ومن هذا نستنتج ان معدل نمو المستوردات (الوسيطة والرأسمالية) يؤثر ايجابياً على معدل نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية بعد فترة تخلف زمني (سنة واحدة) ولا يزال هذا التأثير قوياً ، مما يعزز من استنتاجنا بان حجم الناتج الصناعي التحويلي ينمو ويتطور بنفس الاتجاه الذي ينمو ويتطور فيه حجم المستوردات (الوسيطة والرأسمالية) وذلك نتيجة للاسباب المذكورة أنفا من تخلف الهيكل الانتاجي لقطاع الصناعة التحويلية والغياب النسبي لوجود قطاع وطني لانتاج السلع الرأسمالية والضعف الشديد في الترابط الصناعي المحلي او بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مما ادى الى ارتفاع المحتوى الاستيرادي للصناعات التحويلية ، اذا بلغت نسبة اجمالي مستلزماتها السلعية المستوردة [٥٤.٥٪] من اجمالي انتاج الصناعات التحويلية في عام ١٩٨٨ في حين بلغت نسبة اجمالي مستلزماتها السلعية المحلية [١٥.٢٪] من اجمالي انتاج الصناعات التحويلية في نفس العام . [انظر الجدول رقم (٢-١٦)].

٣٠٤ المبحث الثالث

قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية على مستوى فروعها الصناعية

تناولنا في المبحث السابق قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الاجمالي، وحاولنا في ضوء البيانات المتاحة تحديد الأثر الكمي الذي يتركه معدل نمو اجمالي الصادرات الوطنية ومعدل نمو اجمالي الصادرات الصناعية ومعدل نمو اجمالي المستوردات (الوسيطة والرأسمالية) على نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية. وسنواصل في هذا المبحث قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على نحو اكثر عمقاً من خلال تحديد الأثر الكمي الذي يتركه معدل نمو الصادرات ومعدل نمو المستوردات الوسيطة على نمو ناتج الصناعات التحويلية وذلك على مستوى الحد الثالث، ثم يعقبه بعد ذلك على مستوى الحد الرابع حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC)، بغية الوقوف على مدى مساهمة التجارة الخارجية في تنمية وتطوير فروع قطاع الصناعة التحويلية.

٤.٣.١ أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث):

ان الهدف الرئيس من قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) هو التعرف على الصورة الاكثر تعبيراً ودقة عن واقع أثر التجارة الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية من خلال استخدام بيانات الصادرات والمستوردات الوسيطة، اضافة الى بيانات رأس المال الثابت وموائد العاملين التي تخص كل فرع صناعي (على مستوى الحد الثالث) بغية تجنّب تداخل البيانات على المستوى الاجمالي، اذ أن استخدام البيانات على المستوى الاجمالي قد لا تعطي مؤشراً دقيقاً لمدى تأثير التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية، وتوخياً للدقة العلمية والاسس المنطقية في التحليل والاستنتاج سوف نقوم بقياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على نمو الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) خلال الفترتين

١٩٧٩-١٩٨٧] و [١٩٨٧-١٩٨٨] نظراً لتوفر البيانات المطلوبة على مستوى الحد الثالث للصناعات التحويلية الاردنية .

٤.٣.١ الفترة الاولى [١٩٧٩-١٩٨٧] :-

ولقياس أثر نمو التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٧]، فقد قمنا بتقدير المعادلات رقم (A-1)، (A-2)، (A-3)، (A-4) حسب طريقة المربعات الصغرى وباستخدام البيانات بشكل مقاطع عرضية (cross - sectional) للصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) بعد احتساب معدل النمو السنوي المركب للمتغيرات المستخدمة في النموذج ، وقد تم التوصل الى النتائج الواردة في الجدول رقم (٤-٤).

ونلاحظ من النتائج المبينة في الجدول السابق ما يلي :

١. ان العلاقة قوية بين معدلات النمو في الصادرات والمستوردات الوسيطة وبين معدلات النمو في ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٧] اذ اظهر معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المعدل R^2 تحسناً ملحوظاً عند اضافة معدل النمو في الصادرات الى النموذج كما في المعادلة رقم (A-2) وكذلك عند اضافة معدل النمو في المستوردات الوسيطة كما في المعادلة رقم (A-3) ، كما نجد ان معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المعدل R^2 قد تحسنا بصورة ملموسة في حالة المعادلة رقم (A-4) اذ بلغا نحو [٩١٪] و [٨٩٪] على الترتيب. وذلك يعني ان [٩١٪] من التغيرات التي حصلت في معدلات نمو ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٧] مردها الى التغيرات التي حصلت في معدلات نمو رأس المال الثابت وعنصر العمل والصادرات والمستوردات الوسيطة خلال نفس الفترة.

٢. ان زيادة معدلات النمو في رأس المال الثابت والعمل بنسبة (١٪) تؤدي الى زيادة معدلات النمو في ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) بنسبة [٠.١٧٪] و [٠.٢٩٪] على الترتيب .

٣. ان النمو في صادرات الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) مارس أثراً ايجابياً على معدلات نمو ناتج تلك الصناعات خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٧] حيث بلغت القيمة المقدرة لذلك التأثير نحو [١٦٪] ، وذلك يعني انه لو زادت

جدول رقم (٤-٤)

معدل السنوي المركب في الناتج المحلي للصناعات التحويلية (القيمة المضافة) على مستوى الحد الثالث - متغير تابع - للسنوات [١٩٧٩-١٩٨٧]

المعاملات المقدرة				المتغير المستقبل
المعادلة [A-4]	المعادلة [A-3]	المعادلة [A-2]	المعادلة [A-1]	
٠.١٧ *(٣.١١)	٠.٢٢ *(٣.٦٧)	٠.٢٣ *(٣.٨٢)	٠.٢٦ *(٤.٤٦)	معدل النمو في رأس المال (a1)
٠.٢٩ *(٢.٠٤)	٠.٢٧ **(١.٦٨)	٠.٣٧ *(٢.٢٨)	٠.٣٦ *(٢.١١)	متعدل النمو في عنصر العمل (a2)
٠.١٦ *(٢.٣٩)		٠.١٢ **(١.٥١)		معدل النمو في الصادرات (a3)
٠.١٨ *(٢.٩٢)	٠.١٥ *(٢.٢٢)			معدل النمو في المستوردات الوسيلة (a4)
٢.١٤- (١.٠٦)	٠.٥٣ (٠.٢٤)	٠.٢٣ (٠.١٠)	١.١٧ (٠.٥٤)	المقدار الثابت (a5)
$R^2=0.91; R^{-2}=0.89$ D.w=215; F=35.65	$R^2=0.87; R^{-2}=0.84$ D.w=2.10; F=32.60	$R^2=0.86; R^{-2}=0.84$ D.w=2.26; F=31.95	$R^2=0.85; R^{-2}=0.83$ D.w=2.30; F=43.45	المؤشرات الاحصائية

- القيمة بين القوسين هي قيمة اختبار (١)

* تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى اهمية ٥٪

** تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى اهمية ١٠٪

معدلات النمو في الصادرات بنسبة [٨٪] فان معدلات نمو ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) سوف تزداد بمقدار [١٦٪] وبعبارة اخرى فان زيادة معدلات الصادرات بنسبة [٦.٥٪] تؤدي الى زيادة معدلات نمو ناتج الصناعات التحويلية (على الحد الثالث) بنسبة [٨٪] . وهذه النتيجة تنسجم مع المنطق الاقتصادي الذي يقول بان للصادرات من الصناعات التحويلية أثر ايجابي على نمو الناتج المحلي من خلال زيادة الكفاءة الانتاجية لعوامل الانتاج نتيجة تعرضها للمنافسة اضافة الى دورها في توسيع حجم السوق والاستفادة من مزايا حجم الانتاج الكبير .

٤ . ان النمو في المستوردات الوسيطة التي تخص الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) مارس ايضاً أثراً ايجابياً على نمو ناتج تلك الصناعات

خلال الفترة [١٩٧٩ - ١٩٨٧] ، حيث بلغت القيمة المقدرة لذلك المتأثير نحو (١٨٪) وذلك يعني أنه لو زادت معدلات النمو في المستوردات الوسيطة بنسبة [١٪] فإن معدلات النمو في ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) سوف تزداد بمقدار [٠.١٨ ٪] ، وبمعنى آخر فإن زيادة معدلات النمو في المستوردات الوسيطة بنسبة [٥.٥٦ ٪] تؤدي الى زيادة معدلات نمو ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) بنسبة [١ ٪] . وهذه النتيجة تنسجم مع واقع الحال في الصناعات التحويلية الاردنية نظراً لاعتماد تلك الصناعات على المستوردات الوسيطة بشكل كبير جداً، بدليل ارتناح المحتوى الاستهلاكي لتلك الصناعات وذلك بطبيعة الحال ناجم عن تخلف الهيكل الانتاجي للصناعات التحويلية والضعف الشديد في الترابط الصناعي بين الصناعات التحويلية المختلفة او بين الصناعات التحويلية والقطاعات الاقتصادية الاخرى، اضافة الى محدودية موارد الاردن من المواد الاولية .

ويستدل من النتائج السابقة ان ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) ينمو ويتطور بنفس الاتجاه الذي ينمو فيه حجم الصادرات والمستوردات الوسيطة التي تخص تلك الصناعات وذلك ينسجم مع واقع الحال في الاقتصاد الاردني نظراً لتركيز السياسة الاقتصادية في الاردن على تشجيع الصادرات الصناعية لتأخذ دورها في تحقيق النمو الصناعي بشكل خاص والنمو الاقتصادي بشكل عام وبالمقابل نجد ان تلك الصناعات تعتمد بدرجة كبيرة جدا على المواد الوسيطة المستوردة لاستمرار عملية الانتاج .

كما تشير النتائج السابقة الى ان تأثير نمو المستوردات الوسيطة التي تخص الصناعات التحويلية يفوق تأثير نمو صادرات الصناعات التحويلية على نمو ناتج تلك الصناعات ، وقد يعود السبب في ذلك الى حاجة الصناعات التحويلية للمستوردات الوسيطة بشكل مستمر ومتواصل مع عملية الانتاج في حين ان الصادرات الصناعية لا زالت تواجه الكثير من المعوقات وخاصة اعتمادها على المواد الاولية المستوردة الامر الذي يؤدي الى ارتفاع تكلفتها وبالتالي مواجهتها لمشكلة التنافس الدولي.

٤. ٣. ١. ٢ الفترة الثانية [١٩٨٧-١٩٨٨]:

ولقياس أثر نمو التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) خلال الفترة [١٩٨٧ - ١٩٨٨]، فقد قمنا بتقدير المعادلات رقم (A-1)، (A-3)، (A-4)، (A-2) حسب طريقة المربعات الصغرى وباستخدام البيانات بشكل مقاطع عرضية للصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) وذلك بعد احتساب معدل النمو السنوي للمتغيرات المستخدمة في النموذج، وقد تم التوصل الى النتائج الواردة في الجدول رقم (٤-٥).

جدول رقم (٤-٥)

معدل النمو في الناتج المحلي للصناعات التحويلية (القيمة المضافة) على مستوى الحد الثالث - متغير تابع- للسنوات (١٩٨٧ - ١٩٨٨)

المعاملات المقدرة				المتغير المستقل
المعادلة [A-4]	المعادلة [A-3]	المعادلة [A-2]	المعادلة [A-1]	
٠.٢٢	٠.٢٧	٠.٢٥	٠.٢٣	معدل النمو في رأس المال
*(٢.٨٢)	** (١.٦٧)	*(٢.٦٠)	*(٢.٠٤)	الثابت (a1)
٠.٢٣	٠.٢٣	٠.٤٨	٠.٤٥	معدل النمو في عنصر العمل (a2)
*(٣.١٦)	*(١.٤٤)	*(٤.٠٧)	*(٢.٠٩)	معدل النمو في الصادرات (a3)
٠.٢١	٠.٢٤	٠.٢٠	٠.٢٢	معدل النمو في المستوردات الوسيطة (a4)
*(٨.٢٥)	** (٧.٣٦)	*(٦.٢١)	٠.٦٤	المقدار الثابت (a0)
٠.٢٢	٠.٧٦	٢.٨٨	(١.٠٢)	
*(٢.٩٠)	(١.٠٧)	(١.١٠)	(١.٠٢)	
٢.٨٨				
** (١.٣٩)				
$R^2=0.93; R^{-2}=0.91$	$R^2=0.60; R^{-2}=0.53$	$R^2=0.88; R^{-2}=0.86$	$R^2=0.56; R^{-2}=0.50$	المؤشرات الاحصائية
D.W=2.10; F=46.55	D.W=1.78; F=7.63	D.W=2.27; F=36.76	D.W= 2.02; F=10.00	

- القيمة بين القوسين هي اختبار (t).

* تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى ٥٪.

** تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى ١٪.

ونلاحظ من النتائج المبينة في الجدول السابق انها جاءت متطابقة مع النتائج التي توصلنا اليها عند دراسة أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٧]، اي ان معدلات النمو في الصادرات والمستوردات الوسيطة التي تخص الصناعات

التحويلية تترك أثراً موجباً على نمو ناتج تلك الصناعات . كما تبين من جانب آخر أن نمو ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) خلال الفترة [١٩٨٧-١٩٨٨] يتأثر بنمو المستوردات الوسيطة التي تخص تلك الصناعات بنسبة أكبر من تأثره بنمو صادرات الصناعات التحويلية ويظهر ذلك من خلال المعاملات المقدرة والتي بلغت [٢١٪] بالنسبة للصادرات من الصناعات التحويلية وحوالي [٢٢٪] بالنسبة للمستوردات الوسيطة التي تخص تلك الصناعات .

وتؤكد النتائج المبينة في الجدول رقم (٤-٥) على وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين نمو ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) وبين معدلات نمو الصادرات والمستوردات الوسيطة التي تخص تلك الصناعات ، وذلك من خلال التحسن الملحوظ الذي طرأ على معامل التحديد $[R^2]$ ومعامل التحديد المعدل $[R^2]$ اذا بلغا نحو [٩٣٪] و [٩١٪] على الترتيب كما هو مبين في المعادلة رقم (٤-٨) وهذا يعني ان [٩٣٪] من التغيرات التي حصلت في نمو ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الثالث) خلال الفترة [١٩٨٧ - ١٩٨٨] سببها التغيرات التي حصلت في معدلات النمو في رأس المال الثابت والعمل والصادرات والمستوردات الوسيطة التي تخص الصناعات التحويلية خلال نفس الفترة .

٤. ٣. ٢ أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الرابع) خلال الفترة [١٩٨٧ - ١٩٨٨]:

مما لا شك فيه ان تصنيف الصناعات التحويلية على مستوى الحد الثالث هو تعريف واسع للصناعة، بحيث يخفي بعض التفاصيل الهامة ويجمع أكثر من صناعة في نفس المجموعة الصناعية، وبالتالي فان دراسة أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية على مستوى الحد الثالث قد لا تعطي المؤشر الدقيق لمدى تأثير التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية ، الامر الذي جعلنا نقوم بقياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على نحو اعمق من خلال تحديد الأثر الكمي الذي تتركه معدلات نمو الصادرات والمستوردات الوسيطة التي تخص الصناعات التحويلية على نمو ناتج الصناعات التحويلية على مستوى الحد الرابع بغية تجنب تداخل البيانات وتوخياً للدقة العملية والاسس المنطقية في التحليل والاستنتاج ، اذ ان البيانات عن المجموعات الصناعية على مستوى الحد

الرابع حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC) هي الاكثر تفصيلا ولكنها الاكثر صعوبة في الحصول عليها ، خصوصا وان هناك الكثير من المؤسسات التي تصنف في مجموعة معينة وتنتج سلعا تنتمي الى اكثر من مجموعة.

ولقياس أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الرابع) فقد قمنا بتقدير المعادلات رقم (A-1)،(A-2)،(A-3)،(A-4) حسب طريقة المربعات الصغرى ، وباستخدام البيانات بشكل مقاطع عرضية للصناعات التحويلية (على مستوى الحد الرابع) وذلك بعد احتساب معدلات النمو للمتغيرات المستخدمة في النموذج خلال الفترة [1987 - 1988] ، وذلك لتوفر البيانات المطلوبة عن الصناعات التحويلية على مستوى الحد الرابع خلال الفترة المذكورة، وقد تم التوصل الى النتائج الواردة في الجدول رقم (4-6) .

جدول رقم (4-6)

معدل النمو الناتج المحلي للصناعات التحويلية (القيمة المضافة) على مستوى الحد الرابع - متغير تابع - للسنوات [1987 - 1988]

المعاملات المقدرة				المتغير المستقل
المعادلة [A-4]	المعادلة [A-3]	المعادلة [A-2]	المعادلة [A-1]	
0.12 *(1.47)**	0.15 *(1.82)*	0.16 *(2.01)*	0.22 *(2.95)*	معدل النمو في راس المال (a1)
0.43 *(6.02)*	0.46 *(6.06)*	0.45 *(6.29)*	0.51 *(7.28)*	متعدل النمو في عنصر العمل (a2)
0.16 *(1.82)*		0.21 *(2.52)*		معدل النمو في الصادرات الوطنية (a3)
0.17 *(1.51)**	0.24 *(2.28)*			معدل النمو في المستوردات الوسيطة (a4)
0.82 (0.20)	1.09 (0.25)	2.04 (0.62)	4.09 (0.96)	المقدار الثابت (a5)
$R^2=0.85; R^{-2}=0.84$ D.w=211; F=61.58	$R^2=0.84; R^{-2}=0.83$ D.w=2.07; F=77.02	$R^2=0.84; R^{-2}=0.83$ D.w=2.21; F=79.42	$R^2=0.82; R^{-2}=0.81$ D.w=2.26; F=13.48	المؤشرات الاحصائية

- القيمة بين القوسين هي قيمة اختبار (t)

* تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى اهمية 5%

** تتمتع بمعنوية احصائية عند مستوى اهمية 1%.

ونلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق ما يلي :

١- تؤكد النتائج المبينة في الجدول السابق على أهمية وقوة العلاقة بين معدلات نمو الصادرات والمستوردات الوسيطة وبين معدلات نمو ناتج الصناعات التحويلية، إذ أظهر معامل التحديد $[R^2]$ ومعامل التحديد المعدل $[R^2]$ تحسناً ملحوظاً عند إضافة معدل نمو الصادرات الى النموذج كما هو مبين في المعادلة رقم [A-2] وكذلك عند إضافة معدل نمو المستوردات الوسيطة كما هو في المعادلة رقم [A-3] كما نجد ان معامل التحديد $[R^2]$ ومعامل التحديد المعدل $[R^2]$ قد تحسناً بصورة ملموسة إذ بلغا نحو $[0.85]$ و $[0.84]$ على الترتيب كما هو الحال في المعادلة رقم [A-4]، [عند إضافة معدل نمو الصادرات ومعدل نمو المستوردات الوسيطة معاً الى النموذج] . اي ان $[0.85]$ من التغيرات الحاصلة في معدلات نمو ناتج الصناعات التحويلية [على مستوى الحد الرابع] نجد تفسيرها في التغيرات الحاصلة في معدلات رأس المال الثابت والعمل والصادرات والمستوردات الوسيطة خلال الفترة [1987-1988].

٢- تؤكد هذه النتائج ايضاً على أهمية الدور الذي يساهم فيه نمو رأس المال الثابت ونمو عنصر العمل في زيادة نمو ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الرابع) إذا ان زيادة معدلات النمو في رأس المال الثابت وعنصر العمل بنسبة $[1\%]$ تؤدي الى زيادة معدلات النمو في ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الرابع) بمقدار (0.12%) و (0.43%) على الترتيب كما هو مبين في المعادلة رقم [A-4] .

٣- تعزز النتائج المبينة في الجدول السابق من النتيجة التي توصلنا اليها سابقاً والتي تنسجم مع المنطق الاقتصادي الذي يقول بان للصادرات من الصناعات التحويلية أثر ايجابي على نمو الناتج المحلي من خلال زيادة الكفاءة الانتاجية لعوامل الانتاج نتيجة تعرضها للمنافسة، إضافة الى دورها في توسيع حجم السوق والاستفادة من مزايا حجم الانتاج الكبير ، حيث تبين هذه النتائج ان زيادة معدلات نمو صادرات الصناعات التحويلية بنسبة $[1\%]$ تؤدي الى زيادة معدلات نمو ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الرابع) بمقدار $[0.16\%]$ وبعبارة اخرى فان زيادة معدلات نمو صادرات الصناعات التحويلية بنسبة $[6.25\%]$ تؤدي الى زيادة معدل نمو ناتج تلك الصناعات بنسبة $[1\%]$.

٤- تدعم النتائج المبينة في الجدول السابق استنتاجنا المبني على اساس نظرية اقتصادية تنسجم مع واقع تخلف الهيكل الانتاجي للصناعات التحويلية في الاردن واعتمادها المستمر على المستوردات الوسيطة نظراً لضعف الترابط الصناعي المحلي فيما بين الصناعات التحويلية من جهة ، وبين الصناعات التحويلية والقطاعات الاقتصادية الاخرى من جهة ثانية، اضافة الى ضعف موارد الاردن من المواد الاولية . حيث تبين تلك النتائج ان زيادة معدلات نمو المستوردات الوسيطة التي تخص الصناعات التحويلية بنسبة [٨٪] تؤدي الى زيادة معدلات نمو ناتج تلك الصناعات (على مستوى الحد الرابع) بنسبة [١٧،٠٪] وبمعنى آخر فان زيادة معدلات نمو المستوردات الوسيطة بنسبة [٥،٨٩٪] تؤدي الى زيادة معدلات نمو ناتج الصناعات التحويلية بنسبة [٨٪].

٥- ويستدل من النتائج المبينة في الجدول السابق، ان ناتج الصناعات التحويلية [سواء على مستوى الحد الثالث او الحد الرابع حسب (ISIC)] ينمو ويتطور بنفس الاتجاه الذي ينمو ويتطور فيه حجم الصادرات والمستوردات الوسيطة التي تخص تلك الصناعات . كما تؤكد تلك النتائج على ان تأثير نمو المستوردات الوسيطة لا زال يفوق تأثير نمو الصادرات على نمو ناتج الصناعات التحويلية (على مستوى الحد الرابع).

لقد تم في هذا الفصل قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة [١٩٦٨ - ١٩٩٠] ، كما تم قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية خلال الفترتين [١٩٧٩ - ١٩٨٧] و [١٩٨٧ - ١٩٨٨] وذلك على مستوى الحد الثالث اضافة الى قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية خلال الفترة [١٩٨٧ - ١٩٨٨] وذلك على مستوى الحد الرابع .

ويمكن ان نوجز ما ورد من نتائج في هذا الفصل بالنقاط التالية :

١. ان النمو في الصادرات الوطنية الاجمالية يؤثر ايجابياً في معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية ، حيث جاء ذلك التأثير بنسبة [١٨٪] خلال الفترة [١٩٦٨ - ١٩٩٠] . كما ان النمو في الصادرات الصناعية الاجمالية يؤثر ايجابياً في معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية حيث جاء ذلك التأثير بنسبة [١١٪] خلال الفترة [١٩٦٨ - ١٩٩٠] .

٢. ان النمو في صادرات الصناعات التحويلية يؤثر ايجابياً في معدل نمو ناتج الصناعات التحويلية ، اذا جاء ذلك التأثير بنسبة [١٦٪] خلال الفترة [١٩٧٩ - ١٩٨٧] و [٢١٪] خلال الفترة [١٩٨٧ - ١٩٨٨] وذلك على مستوى الحد الثالث للصناعات التحويلية . اما على مستوى الحد الرابع للصناعات التحويلية فقد جاء ذلك التأثير بنسبة [١٦٪] خلال الفترة [١٩٨٧ - ١٩٨٨] وهذه النتائج جاءت منسجمة مع المنطق الاقتصادي لفرضية تشجيع الصادرات وخاصة الصادرات الصناعية والتي بدورها تزيد من انتاجية عوامل الانتاج وذلك عن طريق توفير الامكانيات المادية اللازمة لتحسين نوعية وكمية العوامل المستخدمة في العملية الانتاجية ، كما انها تؤدي الى زيادة الكفاءة الانتاجية لعوامل الانتاج نتيجة تعرضها للمنافسة ، اضافة الى دورها في توسيع حجم السوق وبالتالي الاستفادة من مزايا حجم الانتاج الكبير .

٣. ان النمو في المستوردات الاجمالية (الوسيطة والرأسمالية) يؤثر ايجابياً في معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية ، حيث جاء ذلك التأثير بنسبة [١٣٪] خلال الفترة [١٩٦٨ - ١٩٩٠] ، كما ان النمو في المستوردات الاجمالية (الوسيطة والرأسمالية) بعد فترة تخلف زمني (سنة واحدة) يؤثر ايجابياً في

معدل نمو إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية ، حيث جاء ذلك التأثير بنسبة [١١٪] خلال الفترة [١٩٦٨ - ١٩٩٠]، مما يشير بوضوح الى ان إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية ينمو ويتطور بنفس الاتجاه الذي ينمو ويتطور فيه حجم المستوردات الاجمالية (الوسيطة والرأسمالية).

٤. ان النمو في المستوردات الوسيطة التي تخص الصناعات التحويلية يؤثر ايجابياً في معدل نمو ناتج الصناعات التحويلية ، حيث جاء ذلك التأثير بنسبة [١٨٪] خلال افترة [١٩٧٩ - ١٩٨٧] و [٢٢٪] خلال الفترة [١٩٨٧ - ١٩٨٨] وذلك على مستوى الحد الثالث للصناعات التحويلية ، اما على مستوى الحد الرابع للصناعات التحويلية فقد جاء ذلك التأثير بنسبة (١٧٪) خلال الفترة [١٩٨٧-١٩٨٨]. وبذلك يتأكد لنا بأن حجم ناتج الصناعات التحويلية ينمو ويتطور بنفس الاتجاه الذي ينمو ويتطور فيه حجم المستوردات الوسيطة.

وهذه النتائج تنسجم مع واقع الحال في الصناعات التحويلية في الاردن نظرا لاختلال الهيكل الانتاجي لقطاع الصناعة التحويلية وعدم حدوث تحولات نوعية لصالح الصناعات الانتاجية (الوسيطة والرأسمالية) بالشكل الذي يساهم في تغذية النشاطات الانتاجية وخاصة النشاط الصناعي بمستلزمات الانتاج كالمكائن والمعدات والسلع الوسيطة اللازمة لاستمرار عملية الانتاج، اضافة الى محدودية موارد الاردن من المواد الاولية المختلفة مما ادى الى ضعف او انعدام الترابط الصناعي بين الصناعات التحويلية المختلفة او بين تلك الصناعات والقطاعات الاقتصادية الاخرى ، الامر الذي ادى الى اعتماد الصناعات التحويلية وباستمرار على ما يوفره النشاط الاستيرادي من المستلزمات الضرورية لاستمرار وتوسيع العملية الانتاجية وبالتالي اصبح هذا النشاط (المستوردات) يمارس دوراً مهماً في تعجيل عملية التصنيع في الاردن واصبحت علاقته ملازمة وضرورية لاستمرار عملية الانتاج .

الهوامش

- (1) H.S.Esfahani; "Export, Import and Economic Growth in Semi-Industrialized Countries", op.cit, pp. 93 - 116.
- (٢) أحمد حسن مصطفى، " التصنيع الاحلالي للمستوردات مع دراسة خاصة لتجربة الاحلال في الأردن"، البنك المركزي الأردني، بحث مطبوع على الستائسل، أيار ١٩٧٣.
- (٣) تم استخدام هذه الطريقة من قبل عبد الرزاق بني هاني وعبد الله شامية في دراستهما:
Abderrzag Bani-Hani and Abdalla Shamia; "The Jordanian Industrial Sector: Output and Productivity (1967- 1987): An Econometric Analysis", Abhath Al- Yarmouk, Vol.5, No.2, 1989. pp 52-78.
- (٤) انظر في ذلك :
-Khalil Hammad; "An Aggregate Pproduction Function For Jordan", in METU Studies in Development, Vol. 13, No.3 and 4 (1986), pp. 287-298.
- حسين طلافحة، " دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني"، ابحاث اليرموك، المجلد ٥، العدد ١، ١٩٨٩ ص ٦٧-٩٢.
- (٥) انظر في ذلك:
- عبد الله شامية وموسى الروابدة، " تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي"، مصدر سابق.
- H.S Esfahani; "Export, Import and Economic Growth, op. cit.

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

يشتمل هذا الفصل على مبحثين ، سيكون المبحث الأول مخصصاً لنتائج الدراسة ، فيما سيخصص المبحث الثاني للتوصيات التي خرج بها الباحث من خلال دراسته لهذا الموضوع .

٥.١ المبحث الأول النتائج

- يمكن تلخيص ما ورد من نتائج في هذه الدراسة بالنقاط التالية :-
- ١- حقق قطاع الصناعة التحويلية نمواً وتطوراً ملحوظاً ، اذ بلغ معدل النمو السنوي الحقيقي في القيمة المضافة نحو (٧.٢٪) بالمتوسط خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٠) على الرغم من انخفاض معدلات النمو منذ عام (١٩٨٢) مقارنة بما كانت عليه في النصف الثاني من عقد السبعينات واولئ الثمانينات . ورافق ذلك النمو ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي من (١٠.١٪) عام [١٩٦٨] الى (١٤.٩٪) عام [١٩٩٠] بحيث اصبح يحتل المرتبة الاولى من بين قطاعات الانتاج السلعي والمرتبة الثانية من بين مجمل القطاعات الاقتصادية بعد قطاع الخدمات .
 - ٢- أظهر قطاع الصناعة التحويلية قدرته على تحقيق معدلات نمو وبالسعار الجارية تفوق معدل نمو السكان ، ولكن هذه القدرة تتضاءل بالسعار الثابتة ، حيث حقق نصيب الفرد من القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية معدل نمو سنوي مركب قدره [١١٪] بالسعار الجارية و [٨.٩٪] بالسعار الثابتة ، في حين بلغ معدل النمو السنوي لعدد السكان حوالي [٤.٢٪] كمتوسط سنوي خلال الفتره [١٩٦٨ - ١٩٩٠] .
 - ٣- ساهم التوسع في الطلب المحلي في نمو وتطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية حيث بلغت مرونة الطلب (القيمة المضافة) بالنسبة للدخل حوالي [١.٠٥] وبالنسبة لعدد السكان حوالي [١.٤٩] .

٤- هيمنة بعض الفروع الصناعية على قطاع الصناعة التحويلية ، حيث شكلت الصناعات الكيماوية والبتروولية رقم (٣٥) والصناعات غير المعدنية رقم (٣٦) والصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ رقم (٣١) مجتمعة ما نسبته [٦٣.٩٪] من القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في عام [١٩٦٨] ، وارتفعت الى [٧٠٪] عام [١٩٨٨] ثم عادت الى الانخفاض قليلاً لتصل الى [٦٥.٧٪] في عام [١٩٩٠].

٥- أظهر قطاع الصناعة التحويلية والتعدين عدم قدرته على امتصاص البطالة او الايدي العاملة الجديدة بسبب انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية والتعدين في اجمالي العمالة والتي شكلت ما نسبته [٩.٦٪] كمتوسط سنوي خلال الفتره [١٩٦٨ - ١٩٩٠] بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة قطاع الخدمات ، وربما يعزى السبب في ذلك الى اعتماد قطاع الصناعة التحويلية والتعدين على الاساليب الانتاجية ذات الاستخدام المكثف لرأس المال، في حين ان القطاعات الاخرى تعتمد على عنصر العمل باعتباره اهم عناصر الانتاج .

٦- لم يحظ قطاع الصناعة التحويلية بالاهتمام في برنامج السنوات السبع (١٩٦٤ - ١٩٧٠) والخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦-١٩٩٠)، وذلك من خلال انخفاض الاهمية النسبية للاستثمارات المخططة لقطاع الصناعة التحويلية من اجمالي الاستثمارات المخططة ، اذ بلغت تلك الاهمية نحو [٢.٩٪] و [٥.٦٪] على الترتيب ، في حين حظى قطاع الصناعة التحويلية بالاهتمام المتزايد في الخطة الثلاثية [١٩٧٣ - ١٩٧٥] حيث احتل المرتبة الثالثة وكذلك في الخطة الخمسية الاولى [١٩٧٦ - ١٩٨٠] والخطة الخمسية الثانية [١٩٨١ - ١٩٨٥] حيث احتل المرتبة الاولى من ناحية الاستثمارات المخططة ، وقد بلغت الاهمية النسبية لتلك الاستثمارات نحو [٩.٦٪] و [٢٢.١٪] و [١٧.٦٪] على الترتيب ، الامر الذي ادى الى نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية بشكل واضح خلال النصف الثاني من عقد السبعينات واولئل الثمانينات .

٧- ان الهيكل الانتاجي لقطاع الصناعة التحويلية في الاردن يشكو من اختلال كبير وغياب نسبي لقطاع وطني لانتاج السلع الرأسمالية نتيجة التركيز على انتاج السلع التي تجد لها سوقاً محلياً واسعاً مثل الصناعات الغذائية اضافة الى المنتجات البتروولية والكيماوية التي

يذهب معظم انتاجها الى الاستهلاك النهائي وكذلك المنتجات غير المعدنية التي ترتبط باعمال البناء والانشاء . اما انتاج السلع الرأسمالية وخاصة انتاج الآلات والمكائن والمعدات الانتاجية فلم تحظ باي اهتمام ما ادى الى عدم حدوث تغيرات هيكلية نوعية في قطاع الصناعة التحويلية لصالح الصناعات الرأسمالية بالشكل الذي يؤمن توسيع مساهمة تلك الصناعات في تطوير القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع الصناعة التحويلية باعتباره القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية ، اذ ان الصناعات الرأسمالية وخاصة صناعات الآلات والمكائن هي التي تؤمن الاستمرار الذاتي في عملية التنمية الصناعية مما جعل قطاع الصناعة التحويلية يعتمد باستمرار على المستوردات في توفير المستلزمات الضرورية من السلع الرأسمالية والوسيطه وتوسيع عملية الانتاج .

٨- تتسم الصناعات التحويلية الاردنية بالضعف الشديد في درجة الترابط فيما بينها من ناحية ، وفيما بينها وبين القطاعات الاقتصادية الاخرى من ناحية ثانية ، بدليل ارتفاع المحتوى الاستيرادي للصناعات التحويلية ، حيث ارتفعت نسبة مشتريات قطاع الصناعة التحويلية من مستلزمات الانتاج المستوردة من [٢١.٨٪] عام [١٩٧٩] الى [٤٤.٥٪] عام [١٩٨٨] من اجمالي الانتاج الصناعي التحويلي ، في حين انخفضت نسبة مشتريات هذا القطاع من مستلزمات الانتاج المحلية من [١٥.٤٪] عام [١٩٧٩] الى [١٥.٢٪] عام [١٩٨٨] ، وذلك ناجم عن الاختلال الكبير في الهيكل الانتاجي لقطاع الصناعة التحويلية اضافة الى محدودية موارد الاردن من المواد الاولية المختلفة ، الامر الذي ادى الى اعتماد قطاع الصناعة التحويلية على المستوردات بدرجة كبيرة جداً بحيث اصبح يعاني من التبعية للمستوردات، مما يعرض هذا القطاع لخطر التوقف او التراجع في معدلات نموه في حالة انقطاع او تأخر وصول المستوردات الضرورية واللازمة للانتاج .

٩- لقد أظهر تطور نشاط التجارة الخارجية بشقيه الصادرات والمستوردات ، وتحليل جوانبه المختلفة من التركيب السلمي والتوزيع الجغرافي للصادرات والمستوردات مجموعة من النقاط يمكن تلخيصها بما يلي :-

أ- شهد نشاط التجارة الخارجية بشقيه الصادرات والمستوردات نمواً وتطوراً ملحوظاً، اذ بلغ معدل النمو السنوي للصادرات الوطنية والمستوردات

السلعية نحو [٢٤.٥٪] و [١٨.٣٪] كمتوسط سنوي خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠] على الترتيب ، كما ان نسبة الصادرات الوطنية الى الناتج المحلي الاجمالي اتسمت بالتدني بالرغم من اتجاهها نحو الارتفاع حيث شكلت ما نسبته [١٢.٢٪] كمتوسط سنوي خلال الفترة [١٩٦٨ - ١٩٩٠] في حين ان نسبة المستوردات السلعية الى الناتج المحلي الاجمالي اتسمت بالارتفاع حيث شكلت ما نسبته [٦٢.١٪] كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة ، مما يعني ان نسبة التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات) الى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت حوالي [٧٤.٣٪] كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة، مما يشير بوضوح الى درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي .

ب - اتسم الهيكل السلعي للصادرات الوطنية بالتركز من خلال ارتفاع الاهمية النسبية للصادرات من السلع الاستهلاكية والمواد الخام حيث شكلت هذه الصادرات ما نسبته [٥٣.٦٪] و [٣٧.٧٪] من مجمل الصادرات الوطنية على الترتيب ، مقابل تدني الاهمية النسبية للصادرات من السلع الرأسمالية حيث بلغت [٨.٧٪] من مجمل الصادرات الوطنية كمتوسط سنوي خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠] . كما ان صادرات الفوسفات لوحدها شكلت ما نسبته [٣١٪] من مجمل الصادرات الوطنية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة ، وكذلك فقد شهد الهيكل السلعي للصادرات الوطنية تغيرات جوهرية لصالح ارتفاع الاهمية النسبية للصادرات من المنتجات الصناعية التحويلية مقابل انخفاض الاهمية النسبية للصادرات من المنتجات الزراعية .

ج - اتسم الهيكل السلعي للمستوردات بالتنوع الشديد من خلال ارتفاع الاهمية النسبية للمستوردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية ، كما ان الهيكل السلعي للمستوردات قد شهد تغيرات جوهرية لصالح عملية التنمية الاقتصادية من خلال ارتفاع الاهمية النسبية للمستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية مقابل انخفاض الاهمية النسبية للمستوردات من السلع الاستهلاكية، الا ان هذا الهيكل ما زال مختلاً لكون المستوردات من السلع الاستهلاكية تحتل نسبة كبيرة من مجمل المستوردات السلعية، اذ شكلت ما نسبته [٢٨.٩٪] في حين ان

المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية قد شكلت ما نسبته [٢٩.١٪] و [٢٧.٧٪] من مجمل المستوردات السلعية كمتوسط سنوي خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠] على الترتيب .

د - أظهرت تقديرات الميل الحدي للاستيراد ومرونة الدخل للطلب على المستوردات خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠] بأن الطلب على المستوردات في الاردن قد تميز بالارتفاع سواء أكان ذلك على مستوى مجمل المستوردات السلعية او على مستوى المجموعات الرئيسية للمستوردات السلعية [استهلاكية ، وسيطة ، رأسمالية] ، [انظر جدول رقم(٣-٥)] .

هـ - أظهرت دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية ، بأن الصادرات الاردنية لا زالت متركزة في اسواق الدول العربية ، حيث شكلت صادرات الاردن الى تلك الدول ما نسبته [٥٨.٤٪] من مجمل الصادرات الوطنية كمتوسط سنوي خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠] ، في حين ان المستوردات الاردنية لا زالت متركزة في اسواق الدول الاوروبية الغربية والولايات المتحدة الامريكية حيث شكلت مستوردات الاردن من تلك الدول ما يقرب من [٥٠.٠٪] من مجمل المستوردات السلعية ، في حين ان صادرات الاردن الى تلك الدول لم تتجاوز [٣.٢٪] من مجمل الصادرات الوطنية كمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة ، مما يشير بوضوح الى مدى اعتماد او تبعية الاقتصاد الاردني للاقتصاد الغربي الرأسمالي .

١٠- أجرت الدراسة قياساً كمياً لمصادر النمو الصناعي الحاصل من جانب الطلب

في الاردن خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٨٧] ، حيث ظهرت النتائج التالية :-

أ- ارتفاع مستوى تأثير الطلب المحلي على نمو الانتاج الصناعي التحويلي خلال الفترة الاولى [١٩٦٨-١٩٧٤] والثانية [١٩٧٤-١٩٧٩] حيث كان يمارس دوراً أساسياً وحاسماً في عملية النمو الصناعي ، وقد بلغ ذلك التأثير نحو [١٢٧.٩٪] و [١١٠.١٪] على الترتيب ، ويعود السبب في ذلك الى التزايد السكاني وارتفاع مستويات الدخل الناجم عن تزايد المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في الاسواق الخارجية ، الامر الذي ادى الى ارتفاع الطلب المحلي على مختلف منتجات الصناعات التحويلية ، هذا وقد مال تأثير الطلب المحلي على نمو الانتاج الصناعي التحويلي نحو الانخفاض الشديد خلال الفترة الثالثة [١٩٧٩-١٩٨٣]

والرابعة [١٩٨٣-١٩٨٧] اذ بلغ نحو [٤٨.٣٪] و [٤.٨٪] على الترتيب ، وذلك نتيجة لحالة الركود الاقتصادي التي عمت المنطقة منذ عام [١٩٨٢] بسبب التأثير بتراجع العوائد النفطية والآثار السلبية للحرب العراقية الايرانية ، وما تبعها من انخفاض في حجم المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في الاسواق الخارجية الامر الذي خفض من مستويات الطلب المحلي .

ب- الانخفاض النسبي لمستوى تأثير الطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) وقلة تأثيره في نمو الانتاج الصناعي التحويلي قياساً بالعوامل الاخرى خلال الفترات الثلاث الاولى حيث بلغ ذلك التأثير نحو [٦.٧٪] و [٤.٨٪] و [٣.٤٪] على الترتيب ، ويرجع السبب في ذلك الى ان انتاج معظم الصناعات التحويلية لا يغطي حاجة السوق المحلي مما يقلل من توجيه انتاجها الى الاسواق الخارجية ، بالاضافة الى ان معظم الصناعات التحويلية تعتمد على المواد الاولية المستوردة بدرجة كبيرة جداً مما يؤدي الى رفع تكلفتها وبالتالي مواجهتها لمشكلة التنافس في الاسواق الخارجية . هذا وقد اتجه تأثير الطلب الخارجي الى الارتفاع النسبي خلال الفترة الرابعة (١٩٨٣-١٩٨٧) اذ بلغ ذلك التأثير نحو [١٠.٣٪] نتيجة لدعم وتشجيع الصناعات التصديرية وخاصة الصناعات التحويلية التي تعتمد بدرجة كبيرة على مستلزمات الانتاج المحلية كصناعة المنتجات الكيماوية وصناعة المنتجات غير المعدنية .

وبذلك تكون سياسة تشجيع الصناعات التصديرية قد أدت الى ارتفاع الاهمية النسبية للصادرات الصناعية وكذلك الصادرات من السلع الاستهلاكية نظراً لان الطابع الاستهلاكي يغلب على منتجات الصناعات التحويلية ، على الرغم من انخفاض الصادرات الزراعية ، ولذلك نجد ان الاهمية النسبية لمساهمة الصادرات الصناعية قد ارتفعت من [١٦ و ٤٪] عام [١٩٦٨] الى [٤٩.٥٪] عام [١٩٨٧] من مجمل الصادرات الوطنية ، وكذلك ارتفعت الاهمية النسبية لمساهمة الصادرات من السلع الاستهلاكية من [٥٦.٨٪] عام [١٩٦٨] الى [٥٧.٢٪] عام [١٩٨٧] من مجمل الصادرات الوطنية ، على الرغم من انخفاض الاهمية النسبية

للمصادر الزراعية من [٤٥.٩٪] عام [١٩٦٨] الى [١٣.٦٪] عام [١٩٨٧] من مجمل الصادرات الوطنية .

ج- جاء تأثير الاحلال محل المستوردات سلبياً على نمو الانتاج الصناعي التحويلي الاجمالي خلال الفترة الاولى والثانية اذ بلغ نحو [-٣٤.٦٪] و [-١٤.٩٪] على الترتيب ، بالرغم من ان تأثير الاحلال محل المستوردات قد جاء موجباً ولكن بدرجة منخفضة جداً في نمو انتاج عدد من الفروع الصناعية، وذلك نتيجة لارتفاع الطلب المحلي بمستوى يفوق القدرة على التوسع في الانتاج الصناعي المحلي مما ادى الى زيادة الفجوة بين الانتاج والاستهلاك ، الامر الذي جعل تزايد المستوردات امراً حتمياً على الرغم من ان الانتاج الصناعي المحلي قد زاد زيادة مطلقة ولكن مساهمة في سد الحاجة المحلية تظهر وئيدة لعدم توافق معدلات زيادته مع معدلات زيادة الاستهلاك المحلي . الا ان تأثير الاحلال محل المستوردات قد اشدت خلال الفترة الثالثة والرابعة اذ جاء ذلك التأثير موجباً وبدرجة كبيرة على نمو الانتاج الصناعي التحويلي على المستوى الاجمالي وعلى مستوى العديد من الفروع الصناعية ، حيث بلغ ذلك التأثير على نمو الانتاج الصناعي التحويلي الاجمالي نحو [٤٨.٣٪] و [٨٤.٩٪] على الترتيب ، ويعزى السبب في ذلك الارتفاع لمستوى تأثير الاحلال محل المستوردات على نمو الصناعات التحويلية الى تأكيد السياسة الاقتصادية في الاردن على تطوير الصناعات التحويلية التي تساهم في تغطية حاجة السوق المحلي من تلك المنتجات ، اضافة الى الانخفاض الحاد في حجم المستوردات الناجم عن انخفاض حجم المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين في الاسواق الخارجية باعتبارها من اهم مصادر تمويل المستوردات وبالتالي فان معدل نمو الانتاج الصناعي المحلي قد فاق معدل نمو المستوردات بكثير مما ادى الى ارتفاع تأثير الاحلال محل المستوردات في نمو انتاج الصناعات التحويلية الاردنية.

وبذلك تكون سياسة الاحلال محل المستوردات قد أدت الى تناقص الهمية النسبية للمستوردات من السلع الاستهلاكية اذ انخفضت تلك الهمية من [٤٨٪] عام [١٩٦٨] الى [٣٦.٤٪] من مجمل المستوردات السلعية وذلك نظراً لان الطابع الاستهلاكي يغلب على منتجات الصناعات

التحويلية ، وبالمقابل نجد ان النمو الصناعي بشكل عام سواء أكان ناجماً عن الطلب المحلي او الطلب الخارجي (التوسع في الصادرات) او الاحلال محل المستوردات ، فقد ادى الى زيادة الاعتماد على المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطة حيث نجد ان الاهمية النسبية للمستوردات من السلع الرأسمالية قد ارتفعت من [٢٤.٢٪] عام [١٩٦٨] الى [٣٩.٦٪] عام [١٩٨١] من مجمل المستوردات السلعية لتحتل المرتبة الاولى بين ترتيب المستوردات ثم اخذت بعد ذلك بالانخفاض لتصل الى [٢٤.٢٪] عام [١٩٨٧] ، وذلك لانجاز واكمال العديد من المشاريع الصناعية خلال النصف الثاني من عقد السبعينات واول الثمانينات ، اضافة الى انخفاض مستويات الاستثمار بسبب التاثر بحالة الركود الاقتصادي ، في حين ان الاهمية النسبية للمستوردات من السلع الوسيطة فقد ارتفعت من [٢١.٣٪] عام [١٩٦٨] الى [٣٧.٢٪] عام [١٩٨٧] من مجمل المستوردات السلعية حيث اصبحت تحتل المرتبة الاولى منذ عام [١٩٨٣] وهذا يشير بوضوح الى مدى اعتماد نمو الصناعات التحويلية على نمو المستوردات من السلع الوسيطة والرأسمالية .

١١- باستخدام نموذج قياسي تم تقدير أثر نمو التجارة الخارجية على نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية في الاردن خلال الفترة [١٩٦٨-١٩٩٠] حيث ظهرت النتائج التالية:

أ- ان النمو في الصادرات الوطنية الاجمالية يؤثر ايجابياً في معدل نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعات التحويلية ، حيث جاء ذلك التأثير بنسبة [١٨٪] ، كما ان النمو في الصادرات الصناعية الاجمالية يؤثر ايجابياً في معدل نمو ناتج قطاع الصناعة التحويلية حيث جاء ذلك التأثير بنسبة [١١٪] .

ب- ان النمو في المستوردات الاجمالية [الوسيطة والرأسمالية] يؤثر ايجابياً في معدل نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية ، حيث جاء ذلك التأثير بنسبة [١٣٪] ، كما ان النمو في المستوردات الاجمالية [الوسيطة والرأسمالية] بعد فترة تخلف زمني (سنة واحدة) ، يؤثر ايجابياً في معدل نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية ، حيث جاء ذلك التأثير بنسبة [١١٪] .

١٢- وعند دراسة أثر نمو التجارة الخارجية على نحو أعمق ، وذلك من خلال الانتقال الى دراسة أثر نمو التجارة الخارجية على نمو ناتج الصناعات التحويلية الاردنية على مستوى الحد الثالث والحد الرابع حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC)، فقد ظهرت النتائج التالية:

أ- ان النمو في الصادرات الصناعية يؤثر ايجابياً في معدل نمو ناتج الصناعات التحويلية على مستوى الحد الثالث والرابع، حيث جاء ذلك التأثير بنسبة [١٦٪] خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٧] وبنسبة [٢١٪] خلال الفترة [١٩٨٧-١٩٨٨] وذلك على مستوى الحد الثالث للصناعات التحويلية . اما على مستوى الحد الرابع للصناعات التحويلية ، فقد جاء ذلك التأثير بنسبة [١٦٪] خلال الفترة [١٩٨٧-١٩٨٨].

ب- ان النمو في المستوردات الوسيطة يؤثر ايجابياً في معدل نمو ناتج الصناعات التحويلية على مستوى الحد الثالث والرابع ، حيث جاء ذلك التأثير بنسبة [١٨٪] خلال الفترة [١٩٧٩-١٩٨٧] وبنسبة [٢٢٪] خلال الفترة [١٩٨٧-١٩٨٨] وذلك على مستوى الحد الثالث للصناعات التحويلية. اما على مستوى الحد الرابع ، فقد جاء ذلك التأثير بنسبه [١٧٪] خلال الفترة [١٩٨٧-١٩٨٨].

١٣- ويستدل من النتائج السابقة ، ان ناتج الصناعات التحويلية ينمو ويتطور بنفس الاتجاه الذي ينمو ويتطور فيه حجم الصادرات والمستوردات الوسيطة والرأسمالية . وذلك ينسجم مع واقع الحال في الصناعات التحويلية الاردنية نظراً لتركيز السياسة الاقتصادية في الاردن على تشجيع الصادرات وخاصة الصادرات الصناعية لتأخذ على عاتقها الدور المطلوب منها في تحقيق النمو الصناعي بشكل خاص والنمو الاقتصادي بشكل عام لما لهذه الصادرات من دور مهم في زياده انتاجية عوامل الانتاج وذلك عن طريق توفير الامكانيات المادية اللازمة لتحسين نوعية وكمية العوامل المستخدمة في العملية الانتاجية ، كما انها تؤدي الى زيادة الكفاءة الانتاجية لعوامل الانتاج نتيجة تعرضها للمنافسة، اضافة الى دورها في توسيع حجم السوق وبالتالي الاستفادة من مزايا حجم الانتاج الكبير .

وبالمقابل نجد ان الصناعات التحويلية تعتمد بدرجة كبيرة جداً على المستوردات الوسيطة والرأسمالية نظراً لاختلال الهيكل الانتاجي لقطاع

الصناعة التحويلية ، وعدم حدوث تحولات نوعية لصالح الصناعات الانتاجية (الوسيطه والرأسمالية) بالشكل الذي يساهم في تغذية النشاطات الانتاجية ، وخاصة النشاط الصناعي بمستلزمات الانتاج كالمكانن والمعدات والسلع الوسيطه اللازمة لاستمرار عملية الانتاج، اضافة الى محدودية موارد الاردن من المواد الاولية المختلفه ، مما ادى الى ضعف الترابط الصناعي بين الصناعات التحويلية المختلفه او بين تلك الصناعات والقطاعات الاقتصادية الاخرى ، الامر الذي ادى الى اعتماد الصناعات التحويلية وباستمرار على ما يوفره النشاط الاستيرادي من المستلزمات الضرورية لاستمرار وتوسيع العملية الانتاجية ، وبالتالي اصبحت المستوردات من السلع الوسيطه والرأسمالية تمارس دوراً مهماً في تعجيل عملية التصنيع في الاردن واصبحت علاقتها ملازمة وضرورية لاستمرار عملية الانتاج.

التوصيات

بناءً على ما تقدم من نتائج يمكن ايراد التوصيات التالية :-

١- ضرورة توجيه وتشجيع الاستثمار بمختلف الوسائل نحو قطاع الصناعة التحويلية وخاصة نحو بناء الصناعات الوسيطة والرأسمالية التي تغطي حاجة الصناعات المحلية والقطاعات الاقتصادية المختلفة ، وذلك بعد التأكد من سلامة دراسات الجدوى الاقتصادية لهذه الصناعات . نظراً لأهمية انتاج هذه السلع التي تعد الاساس المادي لعملية التصنيع والتي يمكن ان تساعد على زيادة درجة الترابط الصناعي فيما بين فروع قطاع الصناعة التحويلية او بين تلك الفروع والقطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي تقليل الاعتماد تدريجياً على الاستيراد ، وتجنب الاقتصاد الوطني من التعرض لأثار التقلبات الخارجية، وحتى يكون القطاع الصناعي التحويلي هو المحرك لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢- العمل على تطوير وزيادة حجم الصادرات الصناعية ، لما لهذه الصادرات من آثار ايجابية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية ، اضافة الى اهميتها في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية سواء في التخفيف من العجز في الميزان التجاري وتنمية المصادر الذاتية للعملات الاجنبية او في توفير فرص العمل للتخفيف من مشكلة البطالة . وفي هذا المجال نقترح ما يلي:-

أ- ضرورة تشجيع الصادرات الصناعية عن طريق زيادة الاعفاءات من الضرائب المالية على الانتاج التصديري او تخفيضها وتشمل ضريبة الدخل من ارباح النشاط التصديري .

ب- التوسع في اعفاء المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة التي تدخل في انتاج سلع الصادرات الصناعية ، مع ضرورة التركيز على المواد الاولية والسلع الوسيطة المتوافره محلياً .

ج- اللجوء الى اعانات التصدير سواءً بشكل مباشر او غير مباشر كالمساعدات النقدية التي تدفع لمصدري بعض السلع أو الاعانات غير المباشرة وذلك على هيئة تحفيضات في أجور النقل والخدمات الأخرى

كالهاتف والكهرباء .

د- ضرورة مسح الاسواق الخارجية للتعرف على احتياجاتها في الوقت الحاضر وفي المدى البعيد ، ودراسة وتشخيص متطلبات دخول السلع الاردنية الى هذه الاسواق ، وهنا نرى من الاهمية بمكان ان يتم بشكيل جهاز لابعاث التصدير يهتم بجمع المعلومات والوثائق والتقارير والاحصائيات والدراسات المتعلقة بالاسواق الخارجية ، وخاصة تلك الاسواق ذات الاهمية لتصريف السلع الصناعية فيها كالاسواق العربية .

ه- اعطاء الترويج الاهمية اللازمة لكونه من العوامل المهمة للتعريف بالسلعة ، وهنا نرى ضرورة توسيع المشاركات في المعارض النوعية المختصة باعتبارها اماكن لاجتماع ذوي العلاقة واحتمال وجود فرص تسويقية .

و- ان عمليات التصدير لا تتحمل الروتين وتتطلب سرعة البت ، ولهذا فمن الضروري توفير كوادر تسويقية قادرة على اتخاذ القرارات بسرعة وبعيدا عن الروتين والعمل على خلق الوعي التصديري لدى القطاعات المنتجة .

ز- ضرورة التاكيد على الجهات المنتجة بالعناية بجودة السلع المصدرة وبعمليات تغليف وتعبئة هذه السلع مع تحديد المسؤوليات بدقة في هذه العمليات حتى يتسنى محاسبة من يقصر في هذا المجال ، اذ ان هذا التقصير سيلحق الضرر بسمعة السلع الصناعية الاردنية في الخارج .

ح- وضع نشاط الاستيراد في خدمة نشاط التصدير وذلك بتشجيع الاستيراد من الدول التي تزيد في استيرادها للصادرات الصناعية الاردنية .

٣- نظرا لاهمية دور المستوردات في الاقتصاد الاردني وخاصة في نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية ، فضلاً عن دورها في توفير السلع الضرورية للمواطنين، فلا بد من العمل على وجود خطة تفصيلية مستقلة للنشاط الاستيرادي كجزء من خطة التنمية الاقتصادية ، تكون قائمة على مقومات اساس واساليب تخطيطية ، وتكون هذه الخطة مرتبطة بصورة مباشرة بتخطيط الانتاج ومبنية على ضوء الاحتياجات الفعلية للمنشآت الصناعية من السلع الانتاجية كالمكائن والمعدات والسلع الوسيطة التي تستخدم كمستلزمات

اساسية في عملية التصنيع . اضافة الى ضرورة وجود لجنة او مؤسسة مختصة تقوم برسم السياسة الاستيرادية والبحث والدراسة لاختيار السلع الانتاجية التي لها علاقة مباشرة في التأثير على العملية الانتاجية وتطويرها والتخلي عن السلع ذات الاسعار المرتفعة واستيراد السلع ذات الاسعار المنخفضة نسبياً ذات النوعية الجيدة ، ومتابعة عملية الاستيراد لضمان تسليم السلع الانتاجية المتعاقد عليها في مواعيدها المناسبة لتلافي حدوث خلل او تعطل في العملية الانتاجية .

٤- ان الضرورة تستدعي العمل على تقليل اعتماد القطاع الصناعي التحويلي على الاستيراد بما يحقق تقليص التبعية الاستيرادية لهذا القطاع والتخلص من مشاكل الاعتماد على مصادر التجهيز الاجنبية ، وفي هذا المجال نقترح مايلي :-

أ- العمل على ضرورة توجيه سياسة الاحلال محل المستوردات نحو الصناعات التي يحل انتاجها محل المستوردات من السلع الرأسمالية والوسيطه الى جانب الصناعات التي يحل انتاجها محل المستوردات من السلع الاستهلاكية ، وذلك بغية تعميق درجة الترابط الصناعي بين الفروع الصناعية، وتقليل الاعتماد تدريجياً على المستوردات وبالتالي تجنب قطاع الصناعة التحويلية من التعرض للاخطار الناتجة عن التقلبات الخارجية .

ب- ضرورة العمل على تنمية واستغلال الموارد الطبيعية والمواد الخام وتحويلها الى منتجات وسيطة او نهائية للاستفادة منها في سد احتياجات المشاريع الصناعية من السلع الوسيطة ، اضافة الى ضرورة استمرار عمليات التنقيب والكشف عن تلك الموارد والمواد الخام وخاصة النفط .

ج- ان اعطاء الاهتمام للتنمية الصناعية لا يعني بحال من الاحوال اهمال القطاعات الاخرى ولا سيما القطاع الزراعي ، اذ لا بد من التنسيق بين القطاعين الصناعي والزراعي ، نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في توفير العديد من المواد الاولية للصناعات الغذائية وصناعات متعددة اخرى ، وكذلك الامر بالنسبة للقطاعات الاخرى .

٥- بغية التعرف على نوعية وحجم المستوردات السلعية (الوسيطه والرأسمالية) التي تستخدم كمستلزمات اساسية في منشآت قطاع الصناعة التحويلية ،

وبالتالي معرفة الدور المهم الذي يمارسه هذا النشاط في تنمية وتطوير الصناعات التحويلية ، ينبغي تشكيل لجنة متخصصة تأخذ على عاتقها وضع معايير فنية ودراسات اقتصادية متخصصة تحدد حجم ونوعية ومسار المستوردات السلعية (الوسيلة الرأس مالية) على مستوى فروع قطاع الصناعة التحويلية المختلفة ، اذ ان العادة المتبعة حالياً في الاردن من قبل دائرة الاحصاءات العامة هي تجميع كافة المستوردات السلعية وتثبيت ارقامها وكمياتها في نشرة موحدة بدون تصنيفها على مستوى القطاعات الاقتصادية ولا على مستوى فروع الانشطة الصناعية ، مما يؤدي الى صعوبة فرز هذه المجاميع السلعية وتحديد مساراتها على مستوى الانشطة الاقتصادية المستفيدة منها ، وكذلك على مستوى قطاع الصناعة التحويلية وفروعه المختلفة . وهذا في الحقيقة كان احد المعوقات الاساسية التي واجهت الباحث في هذا المجال ، لذلك ان الاخذ بهذا الاقتراح من شأنه ان يسهل الطريق اما الباحثين والمتخصصين في اعداد البحوث الاقتصادية وخاصة عند معرفة الاثر الكمي الذي يتركه هذا النشاط على الانشطة الاقتصادية المستفيدة منه ، اضافة الى ذلك لا بد من التأكيد على ضرورة الاهتمام بجداول المدخلات و المخرجات ، والعمل على اعداد مثل هذه الجداول بشكل دوري كل فترة زمنية معينة، واعداد جداول تابعة تحتوي على مصفوفة للمدخلات الوسيطة المستوردة ، لما لهذه المصفوفة من اهمية بالغة في اعطاء صورة واضحة ودقيقة للتحليلات الاقتصادية المبنية على اساس جداول المدخلات - المخرجات .

٦- واخيراً تتوجه الدراسة الى الجهات المسؤولة عن اعداد وتهيئة المعلومات بضرورة تسهيل مهمة الباحثين ومعالجة مشكلة الحصول على البيانات والمعلومات التي يحتاجها الباحثون خدمة للاقتصاد الوطني وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الاحصائية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملحق رقم (١)

تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٩٠)

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	القيمة المضافة بسرر التكلفة (١)	القيمة المضافة بسرر السوق (٢)	الناتج المحلي الاجمالي بسرر التكلفة (٣)	الناتج المحلي الاجمالي بسرر السوق (٤)	(٢)/(١)	(٤)/(٣)
١٩٦٨	١٣.٩	٢٠.٦	١٣٨.٢	١٥٦.١	١٠٠.١	١٣.٢
١٩٦٩	١٦.٣	٢٤.٧	١٦٢.٥	١٨٣.٤	١٠٠.٠	١٣.٥
١٩٧٠	١٢.٢	١٩.٠	١٥٤.٧	١٧٤.٤	٧.٩	١٠.٩
١٩٧١	١٤.١	١٩.٦	١٦٦.٠	١٨٦.٢	٨.٥	١٠.٥
١٩٧٢	١٥.٢	٢٢.٨	١٨٢.٨	٢٠٧.٢	٨.٣	١١.٠
١٩٧٣	١٧.٢	٢٨.٣	١٨٨.٩	٢١٨.٣	٩.١	١٣.٠
١٩٧٤	٢٩.٢	٢٠.٨	٢٤٢.٤	٢٤٧.٣	١٢.٣	٨.٤
١٩٧٥	٣٩.٧	٣٤.٠	٣٠٣.١	٣١٢.١	١٣.١	١٠.٩
١٩٧٦	٥٠.٠	٣٥.٦	٣٧٨.٤	٤٢١.٦	١٣.٢	٨.٤
١٩٧٧	٥٨.٢	٤٤.٢	٤٢٩.٩	٥١٤.٢	١٣.٢	٨.٦
١٩٧٨	٧١.٤	٥٨.٤	٥٥١.٢	٦٣٢.٢	١٣.٠	٩.٢
١٩٧٩	٩٤.١	٨٠.١	٦٦٨.٦	٧٥٣.٠	١٤.١	١٠.٦
١٩٨٠	١٢٧.٢	١٠٨.٣	٨٩٣.٢	٩٨٤.٣	١٤.٢	١١.٠
١٩٨١	١٦٥.١	١٦٥.٣	١٠٤١.١	١١٦٤.٢	١٥.٩	١٤.٢
١٩٨٢	١٨٤.٩	١٨٢.٨	١١٦٩.٦	١٣٢١.٢	١٥.٨	١٣.٨
١٩٨٣	١٧٦.٦	٢٠٠.٢	١٢٤٢.٧	١٤٢٢.٧	١٤.٢	١٤.١
١٩٨٤	٢٠٠.٠	٢١٨.٢	١٣١٥.٠	١٤٩٨.٤	١٥.٢	١٤.٦
١٩٨٥	١٩٠.٣	٢٣٣.١	١٣٩٠.٦	١٦٠٥.٩	١٣.٧	١٤.٥
١٩٨٦	١٧٧.٧	٢٢٧.٦	١٤٠١.١	١٦٣٩.٩	١٢.٧	٢٠.٠
١٩٨٧	١٩٩.٦	٢٤٠.٢	١٧٦١.٣	٢٠٨٨.٥	١١.٣	١٦.٣
١٩٨٨	٢٣١.٤	٣٤٦.٢	١٨٧٨.٢	٢٢٠١.٤	١٢.٣	١٥.٧
١٩٨٩	٣٠٩.٣	٣٦٤.٣	٢٢٣٨.٠	٢٥٤٠.٦	١٣.٨	١٤.٣
١٩٩٠	٣٣٦.٣	٣٨٥.٣	٢٢٥٠.٤	٢٦١٨.٤	١٤.٩	١٤.٧

المصدر:- الاعمدة رقم (١)، (٣)، (٤) : نفس مصدر الجدول رقم (١-٢).

- العمود رقم (٢) : دائرة الاحصاءات العامة:

١- الحسابات القومية (١٩٦٧-١٩٧٧)، (١٩٧٠-١٩٧٨)، (١٩٧٥-١٩٨١)، (١٩٨٠-١٩٨٤)، (١٩٨٣-١٩٨٧).

٢- التعداد الصناعي ١٩٨٨ ، ٣- النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٩

دليل ملحق رقم (٢)

رقم القطاع	اسم القطاع	ارقام القطاعات المكونة لكل قطاع والواردة في الجدول الأصلي للمدخلات - المخرجات لعام ١٩٨٧
١	الزراعة	٤-١
٢	الاستخراجية	٧-٥
٣	المواد الغذائية	١٤-٨
٤	المشروبات	١٥
٥	التبغ	١٦
٦	المنسوجات	١٧
٧	الملابس	١٨
٨	الجلود	١٩
٩	الاخشاب والاثاث	٢٠
١٠	الورق	٢١
١١	الطباعة والنشر	٢٢
١٢	المنتجات الكيماوية	٢٧-٢٣
١٣	المنتجات البترولية	٢٨
١٤	المطاط والبلاستيك	٢٩
١٥	المنتجات غير المعدنية	٣٢-٣٠
١٦	المنتجات المعدنية الاساسية	٣٣
١٧	المنتجات غير الكهربائية	٣٥-٣٤
١٨	المنتجات الكهربائية	٣٦
١٩	معدات النقل	٣٧
٢٠	الخدمات الصناعية	٣٨
٢١	صناعات تحويلية اخرى	٣٩
٢٢	الكهرباء والمياه	٤١-٤٠
٢٣	الانشاءات	٤٢
٢٤	الخدمات	٥١-٤٣
م.غ	مستوردات غير منافسة	٥٢

م.م = مستوردات منافسة ، م.و = مدخلات وسيطة ، ط.و = الطلب الوسيط ، ط.ن = الطلب النهائي

ط.ك = الطلب الكلي = العرض الكلي ، ن.م = الانتاج المحلي ، ق.م = القيمة المضافة

ملحق رقم (٤)
قيم الاستهلاك (الطلب) المحلي والعرض الكلي للصناعات التحويلية في الأردن للسنوات ١٩٦٨، ١٩٧٤، ١٩٧٩، ١٩٨٣، ١٩٨٧
(القيمة بالآلاف دينار)

النوع الصناعي	الاستهلاك المحلي (١)					العرض الكلي (٢)				
	١٩٦٩	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٧	١٩٦٩	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٧
الصناعات الاستهلاكية	٣٢٩٨٧	٤٠٤٨٨	٤٦٧٩٩١	٦٠٣٣٧	٧٤٨٧٨١	٣٣٧٠٠	٤١٣٣١	٤٦٣٣١	٦٣٧٠٨	٧٤٣٣١
الزاد الغذائية	١٤٤٤٠	١٧٣٤٤	٢٠٣٣٧	٢٣٧٠٠	٢٧٣٣٧	٣٣٧٠٠	٤١٣٣١	٤٦٣٣١	٦٣٧٠٨	٧٤٣٣١
المشروبات	٧٨٧٩	١٠٧٠٠	١٣٣٣٧	١٦٣٣٧	١٩٣٣٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧
التبغ	٢٠٧٨	٣٨٠٠	٤٤٥٠١	٥٠٧٨٨	٥٦٧٨٨	٦٢٧٨٨	٦٨٧٨٨	٧٤٧٨٨	٨٠٧٨٨	٨٦٧٨٨
التسويجات	١٥٨٨١	١٩٣٣٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧	٥٦٣٣٧
اللباس	١١٧	١٨٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧	٥٦٣٣٧
الجود	١١٧	١٨٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧	٥٦٣٣٧
الأخرى	١١٧	١٨٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧	٥٦٣٣٧
الاقتطاب واللائق	١٣٣٣٧	١٦٣٣٧	٢٠٣٣٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧
صناعات اخرى	١٣٣٣٧	١٦٣٣٧	٢٠٣٣٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧
الصناعات الوسيطة	٣٣٥٧١	٣٧٠٧٨	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧	٥٦٣٣٧	٦١٣٣٧	٦٦٣٣٧	٧١٣٣٧	٧٦٣٣٧
الزاد ومنتجاته	١٣٣٣٧	١٦٣٣٧	٢٠٣٣٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧
الخام والنشر	١٣٣٣٧	١٦٣٣٧	٢٠٣٣٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧
المنتجات الكيماوية	١٣٣٣٧	١٦٣٣٧	٢٠٣٣٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧
المنتجات التحويلية	١٣٣٣٧	١٦٣٣٧	٢٠٣٣٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧
منتجات الخايط	١٣٣٣٧	١٦٣٣٧	٢٠٣٣٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧
منتجات البلاستيك	١٣٣٣٧	١٦٣٣٧	٢٠٣٣٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧
المنتجات غير المعدنية	١٣٣٣٧	١٦٣٣٧	٢٠٣٣٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧
الصناعات الأساسية	١٣٣٣٧	١٦٣٣٧	٢٠٣٣٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧
المنتجات المعدنية الأساسية	١٣٣٣٧	١٦٣٣٧	٢٠٣٣٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧
المنتجات غير الكيماوية	١٣٣٣٧	١٦٣٣٧	٢٠٣٣٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧
المنتجات الكيماوية	١٣٣٣٧	١٦٣٣٧	٢٠٣٣٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧
مدلات النقل	١٣٣٣٧	١٦٣٣٧	٢٠٣٣٧	٢٣٣٣٧	٢٧٣٣٧	٣٣٣٣٧	٣٧٣٣٧	٤١٣٣٧	٤٦٣٣٧	٥١٣٣٧
مجموع الصناعات التحويلية	٧١١٢٠	٧٧٠٥٥	٦٢٨٣٠٥	٨٧٠٠٠٠	١٠١١١١١	١١١١١١	١٢١١١١١	١٣١١١١١	١٤١١١١١	١٥١١١١١

(١) الاستهلاك المحلي = الإنتاج المحلي + المستوردات - الصادرات .
 * مدمجة مع صناعة الجلود
 ** مدمجة مع صناعة المنتجات الكيماوية
 *** مدمجة مع صناعة منتجات الخايط
 المصدر: احتساب بالاعتماد على الملحق رقم (٣) .

(٢) العرض الكلي = الإنتاج المحلي + المستوردات
 * مدمجة مع صناعة منتجات الخايط

نسبة الانتاج المحلي والمستوردات من العرض الكلي للصناعات التحويلية في الأردن للسنوات ١٩٦٨، ١٩٧٤، ١٩٧٩، ١٩٨٣، ١٩٨٧
ملحق رقم (٥)

القطاع الصناعي	نسبة الانتاج المحلي الى العرض الكلي									
	١٩٦٨	١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٨٧	١٩٩١	١٩٩٦	١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٩
الصناعات الاستهلاكية	٠.٤٤٧	٠.١١٣	٠.٧٨٣	٠.١٩٣	٠.٩٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
المواد الغذائية	٠.٣٤١	٠.١٣٢	٠.٣٠٠	٠.٢٥٠	٠.٨٨٣	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
المشروبات	٠.٧٦٩	٠.٨١٧	٠.٥١٧	٠.١١٧	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
النسيج	٠.٣٠٠	٠.٧٦٩	٠.٤٥٠	٠.٣٩٩	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
المسوحات	٠.٣٦٠	٠.٧٨٤	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
اللباس	٠.٦٩١	٠.٣٦٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
الجلود	٠.٤١٧	٠.٣٦٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
الأحذية	٠.٤١٧	٠.٣٦٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
الانضاب واللائك	٠.٧٤٢	٠.٤١٤	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
صناعات اخرى	٠.٤٤٠	٠.٤١٤	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
الصناعات الوسيطة	٠.٧٧٥	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
الزئذو ومنتجاته	٠.١٣٨	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
الطاعة والشمع	٠.٧٨٨	٠.١٣٤	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
المنتجات الكيماوية	٠.٧٨٨	٠.١٣٤	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
المنتجات البترولية	٠.٧٨٨	٠.١٣٤	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
منتجات المطاط	٠.٣٨٠	٠.١٣٤	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
منتجات البلاستيك	٠.٧٨٨	٠.١٣٤	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
المنتجات غير المعدنية	٠.٧٨٨	٠.١٣٤	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
المنتجات الأساسية	٠.٧٨٨	٠.١٣٤	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
المنتجات غير الكهربائية	٠.٧٨٨	٠.١٣٤	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
المنتجات الكهربائية	٠.٧٨٨	٠.١٣٤	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
معدن النحل	٠.٧٨٨	٠.١٣٤	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠
مجموع الصناعات التحويلية	٠.٤٥٠	٠.٣٤١	٠.٤٥٠	٠.٣٤١	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠	٠.٤٥٠

* مدمجة مع صناعة الجلود

** مدمجة مع صناعة منتجات المطاط

*** مدمجة مع صناعة المنتجات الكهربائية

المصدر: احتساب بالاعتماد على الملحق رقم (٣) والملحق رقم (٤).

ملحق رقم (٦)

معدلات النمو السنوية المركبة للانتاج والصادرات والمستوردات والاستهلاك من منتجات المجموعات الرئيسية للصناعات التحويلية في الأردن (%)

الفترة	الاولى ١٩٧٤-١٩٦٨	الثانية ١٩٧٩-١٩٧٤	الثالثة ١٩٨٢-١٩٧٩	الرابعة ١٩٨٧-١٩٨٢
للمجموعات الصناعية				
لصناعات الاستهلاكية				
الانتاج المحلي	١٢.٥	١٩.٧	١٧.٣	٨.٦
الصادرات	٦.٠	٣٥.٦	١٦.٩	٢.٤
المستوردات	١٤.٦	٢٣.٨	١١.١	٢.٣
الاستهلاك	١٤.٠	٢١.٧	١٣.٤	٥.٦
الصناعات الوسيطة				
الانتاج المحلي	١١.٤	٣٤.٠	٤٦.١	٤.٠
الصادرات	٣٧.٤	١٦.٣	٤٢.٦	١٤.٨
المستوردات	١٨.٠	٣٣.٧	١٠.٦	٩.٤
الاستهلاك	١٢.٧	٣٥.٣	٣١.٢	٤.٣
الصناعات الرأسمالية				
الانتاج المحلي	١٨.٤	٣٢.٢	١٨.١	٨.٦
الصادرات	١٩.٨	٦٣.٤	٢.٣	١.١
المستوردات	٢٠.٩	٣٥.٠	١٥.٠	١٣.٧
الاستهلاك	٢٠.٦	٣٤.٣	١٥.٦	٩.٦
بمالي الصناعات التحويلية				
الانتاج المحلي	١٢.٨	٢٧.٢	٣٢.٩	٥.٦
الصادرات	٢١.٤	٢٩.٥	٢٨.٦	٩.٩
المستوردات	١٧.٨	١٣.٠	١٣.١	٠.٢
الاستهلاك	١٥.٧	٢٩.٨	٢٠.٠	٠.٣

مصدر: تم احتساب معدلات النمو السنوية المركبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (٣) و (٤).

ملحق رقم (٧)

رأس المال في الاقتصاد الاردني ومجمل عوائد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية في الاردن خلال الفترة [١٩٦٧-١٩٩٠]

السنة	الناتج المحلي الاجمالي GDP	التكوين الراسمالي الصافي	مخفف الناتج المحلي الاجمالي (Dellator) (١٩٨٥=١٠٠)	راس المال	عوائد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية
١٩٦٧	١٣٦.٢	١٦.١	٢٤.١	٣١٣.٣٠	٣.٠
١٩٦٨	١٥٦.١	١٩.٩	٢٤.٠	٣١٩٧.١٠	٣.٥
١٩٦٩	١٨٣.٤	٣٢.٠	٢٥.٩	٣٢٨٠.٠٢	٣.٦
١٩٧٠	١٧٤.٤	١٤.٤	٢٧.٤	٣٤٠٣.٥٧	٤.٠
١٩٧١	١٨٦.٢	٢٧.٣	٢٨.٨	٣٤٥٦.١٢	٤.٧
١٩٧٢	٢٠٧.٢	٣٤.٢	٣٠.٩	٣٥٥٠.٩١	٥.٠
١٩٧٣	٢١٨.٣	٣٠.٩	٣٤.٤	٣٦٦١.٥٩	٥.٥
١٩٧٤	٢٤٧.٣	٥٧.١	٤١.٤	٣٧٥١.٤٢	٧.٨
١٩٧٥	٣١٢.١	٧٦.٣	٤٦.١	٣٨٨٩.٣٤	١١.٠
١٩٧٦	٤٢١.٦	١٣٦.٠	٥١.٣	٤٠٥٤.٨٥	١٣.٧
١٩٧٧	٥١٤.٢	١٨٥.٤	٥٨.٨	٤٣١٩.٩٦	١٥.٩
١٩٧٨	٦٣٢.٢	٢٠١.٢	٦٣.٠	٤٦٣٥.٢٧	١٧.٠
١٩٧٩	٧٥٣.٠	٢٤٩.٥	٧١.٨	٤٩٥٤.٦٤	٢٧.٠
١٩٨٠	٩٨٤.٣	٣٥٦.٤	٧٩.٨	٥٣٠٢.١٢	٣٥.٠
١٩٨١	١١٦٤.٢	٥٢٢.٢	٨٥.٩	٥٧٤٨.٧٥	٤٦.٨
١٩٨٢	١٣٢١.٦	٥٢٨.٥	٩٢.٣	٦٣٥٦.٦٧	٥٢.٦
١٩٨٣	١٤٢٢.٧	٤٠٥.٥	٩٧.٠	٦٩٢٩.٢٦	٥٩.٢
١٩٨٤	١٤٩٨.٤	٣٦٥.٥	١٠٠.٧	٧٣٤٧.٣٠	٦٥.٥
١٩٨٥	١٦٠٥.٩	٣٤٩.٩	١٠٠.٠	٧٧١٠.٢٦	١٧.٧
١٩٨٦	١٦٣٩.٩	٣٥٦.١	٩٨.٣	٨٠٦٠.١٦	٧٢.٤
١٩٨٧	٢٠٨٨.٥	٣٠٨.٤	٩٧.٤	٨٤٢٢.٤٢	٧٥.٢
١٩٨٨	٢٢٠١.٤	٣٢٤.٩	١٠٥.١	٨٧٣٩.٠٥	٧٨.٨
١٩٨٩	٢٥٤٠.٦	٣٩٥.١	١٢٧.٨	٩٠٤٨.١٨	٨٧.٢
١٩٩٠	٢٦١٨.٤	٥٠٩.٤	١٥٥.٤	٩٣٥٧.٣٣	٩٣.٤

المصدر :

العمود رقم (١) + (٢): النشرة الاحصائية الشهرية ، بيانات احصائية سنوية [١٩٦٤-١٩٨٩] جدول رقم (٤٨) تشرين اول ١٩٨٩. والنشرة الاحصائية الشهرية ، جدول رقم (٤٨) المجلد السابع والعشرين العدد ١١ تشرين ثاني ١٩٩١ والنشرة الاحصائية الشهرية ، جدول رقم (٤٨) المجلد الثامن والعشرون العدد ٦ حزيران ١٩٩٢.
العمود رقم (٣) : International monetary fund , International Financial statistics, yearbook English, 1990, P.448-4490.

العمود رقم (٤) :- تم تقديره باستخدام طريقة نسبة رأس المال الى الانتاج (ICOR)
العمود رقم (٥) :- دائره الاحصاءات العامة: الحسابات القومية (١٩٦٧-١٩٧٧) ، (١٩٧٨-١٩٧٠)، (١٩٧٥-١٩٨١)، (١٩٨٤-١٩٨٠)، (١٩٨٣-١٩٨٧)، والتعداد الصناعي ١٩٨٨، والمسح الصناعي ١٩٨٩، ١٩٩٠.

ملحق رقم (أ)

القيمة المضافة ورأس المال الثابت وعوائد العاملين والصادرات والمستوردات للقطاع الصناعي التحويلية الأردنية على مستوى الحد الثالث حسب (ISIC) للسنوات ١٩٧٩، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩ (القيمة باللاف دينار)

الرمز الدولي	الصناعات	١٩٧٩					١٩٨٧					١٩٨٨				
		القيمة المضافة	رأس المال الثابت	عوائد العاملين	الصادرات	المستوردات	القيمة المضافة	رأس المال الثابت	عوائد العاملين	الصادرات	المستوردات	القيمة المضافة	رأس المال الثابت	عوائد العاملين	الصادرات	المستوردات
٣١٠	الطبخ	٨٨٩٤٣	١٦٠٣١	٢٢٩٤٥	٢٧٤٥	٦٤٢٠٠	١٦٨١١	١٧٨٧٩	٤٦٣١١	١٠٠٣٧١	٣٣٤٣١	١١٢٠٢١	٧٨٧٨٤	١٣١٣٧٥	١٦٤٣	٣٨١٤١
٣١١	الخزير	٣١	٩	٤	-	-	-	-	-	-	٣١٤	٧٨١	١١٣	٧٣٩	١١٤	
٣١٢	المطبخ	٧١٦١	٨٨٢٢	١٠١٧	١٤٥٢	١٩٠٢٠	٨٧٨٧	١٧٥٢	١١١١	٦٤٥	٣١٤	١٦٤٣	١٦٤٣	٣٩٦	١١٤	٧٣٩
٣١٤	التبغ	١١٤٦٧	٣١١٦	١١٠٩	٣٨٩	٧٨٧	٣٧٠٦	١٧٨١	١١١٠	١٠١٠	١٣٦	١٦٤٣	١٦٤٣	١١٤	٧٣٩	١١٤
٣٢١	المستوردات	٢٤١٢	٥١١٩	١٠٧٨	٢٠٧٤	١٧٨٣	١٧٥	١٦٨١	١١١٠	١٠١٠	١٣٦	١٦٤٣	١٦٤٣	١١٤	٧٣٩	١١٤
٣٢٢	الملاص	٢٠٥٢	١١٦٤	٥٨٧	٣٧٤	١٤٤	٤٤٠٦	١٦٨١	١١١٠	١٠١٠	١٣٦	١٦٤٣	١٦٤٣	١١٤	٧٣٩	١١٤
٣٢٣	الجلد	٥٩٢	٨٧٨	٢٠١	٥٥١	٥٠٠	٣٨٧	١٦٨١	١١١٠	١٠١٠	١٣٦	١٦٤٣	١٦٤٣	١١٤	٧٣٩	١١٤
٣٢٤	الاحذية	١١٠٠	٧٨٦	٤٠٣	٧	٣١٢	٢٠٥٠	١٦٨١	١١١٠	١٠١٠	١٣٦	١٦٤٣	١٦٤٣	١١٤	٧٣٩	١١٤
٣٢٥	الاجتناب	٤٣٢٧	٣٣٦١	٩٢١	٤٧٤٦	٦٤٣١	١١١٧	١٦٨١	١١١٠	١٠١٠	١٣٦	١٦٤٣	١٦٤٣	١١٤	٧٣٩	١١٤
٣٤١	الورق	٢٣٦٠	٣١٧٢	٦٥٧	١٢١١	٤٤١١	١١١٧	١٦٨١	١١١٠	١٠١٠	١٣٦	١٦٤٣	١٦٤٣	١١٤	٧٣٩	١١٤
٣٤٢	الطباعة	١٧٣٦	٣١٠٦	٤٤٨	١٠٠	٥٤١	١١١٧	١٦٨١	١١١٠	١٠١٠	١٣٦	١٦٤٣	١٦٤٣	١١٤	٧٣٩	١١٤
٣٥١	الكهربائيات	٦٦٥	٦٦٥	١٧١	١٤٦٨	٨٨١٠	١١١٧	١٦٨١	١١١٠	١٠١٠	١٣٦	١٦٤٣	١٦٤٣	١١٤	٧٣٩	١١٤
٣٥٣	التبريد	١١٢١١	٤١٢٤	٤٣٥٥	-	١٣٠٧	١١١٧	١٦٨١	١١١٠	١٠١٠	١٣٦	١٦٤٣	١٦٤٣	١١٤	٧٣٩	١١٤
٣٥٥	المطاط	٧٠	١٦	٣٣	٣	٢١	٣١٤	١٦٨١	١١١٠	١٠١٠	١٣٦	١٦٤٣	١٦٤٣	١١٤	٧٣٩	١١٤
٣٥٦	البلاستيك	٣٠٠٢	٥٠٠٩	١٧٨	١١٢١	٦٤٣٠	١١١٧	١٦٨١	١١١٠	١٠١٠	١٣٦	١٦٤٣	١٦٤٣	١١٤	٧٣٩	١١٤
٣٥٧	المنتجات غير المعدنية	١٥٢١٨	١٤٣٨٤	٤٩٨١	١٤١١	٧٤٨١	١١١٧	١٦٨١	١١١٠	١٠١٠	١٣٦	١٦٤٣	١٦٤٣	١١٤	٧٣٩	١١٤
٣٥٨	المعادن الحديدية	٥٠٧١	٣٧٠٠	٨١٧	٧٤٣١	٣٤١١	١١١٧	١٦٨١	١١١٠	١٠١٠	١٣٦	١٦٤٣	١٦٤٣	١١٤	٧٣٩	١١٤
٣٥٩	المعادن غير الحديدية	٧٨٠٠	١٧٨٧	٢١١٠	٣٧٥٢	٣٤١١	١١١٧	١٦٨١	١١١٠	١٠١٠	١٣٦	١٦٤٣	١٦٤٣	١١٤	٧٣٩	١١٤
٣٨٣	المنتجات الكهربائية	٤٠٠	١١٢٠	٣٧٣	٣٧٣	١٧	١٣٤١	١٦٨١	١١١٠	١٠١٠	١٣٦	١٦٤٣	١٦٤٣	١١٤	٧٣٩	١١٤
٣٨٤	معدات النقل	١٠٢	٣١	٢٩	-	-	٣١٤	١٦٨١	١١١٠	١٠١٠	١٣٦	١٦٤٣	١٦٤٣	١١٤	٧٣٩	١١٤
٣٩٠	الخرى	٣١	٩	٤	-	-	٣١٤	١٦٨١	١١١٠	١٠١٠	١٣٦	١٦٤٣	١٦٤٣	١١٤	٧٣٩	١١٤
٣٩١	المجموع	٨٨٩٤٣	١٦٠٣١	٢٢٩٤٥	٢٧٤٥	٦٤٢٠٠	١٦٨١١	١٧٨٧٩	٤٦٣١١	١٠٠٣٧١	٣٣٤٣١	١١٢٠٢١	٧٨٧٨٤	١٣١٣٧٥	١٦٤٣	٣٨١٤١

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة:

- ١- التعداد الصناعي ١٩٧٩، تشرين اول ١٩٨١.
- ٢- الدراسة الصناعية ١٩٨٧، شباط ١٩٨٩.
- ٣- التعداد الصناعي ١٩٨٨، تاريخ النشر غير موجود.

المراجع العربية

- ١- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧، ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الاولى، حزيران ١٩٨٧.
- ٢- البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٣)، عدد خاص، وبيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩)، عدد خاص، عمان.
- ٣- البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة، عمان.
- ٤- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الخامس والعشرون، ١٩٨٨.
- ٥- الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، اعداد مختلفة.
- ٦- الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، نشرة الحسابات القومية، اعداد مختلفة.
- ٧- الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، تقرير الدراسة الصناعية ١٩٦٨، مطبعة دائرة الاحصاءات العامة، عمان، شباط ١٩٧٠.
- ٨- الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي ١٩٧٩، تشرين أول ١٩٨١.
- ٩- الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي ١٩٨٤، كانون أول ١٩٨٦.
- ١٠- الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، الدراسة الصناعية ١٩٨٦، شباط ١٩٨٨.
- ١١- الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، الدراسة الصناعية ١٩٨٧، شباط ١٩٨٩.
- ١٢- الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي ١٩٨٨، بدون تاريخ نشر.
- ١٣- الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، المسح الصناعي ١٩٨٩، بدون تاريخ نشر.
- ١٤- الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، المسح الصناعي ١٩٩٠، بدون تاريخ نشر.
- ١٥- الأردن، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٣-١٩٧٥).
- ١٦- الأردن، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥).
- ١٧- الأردن، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠).
- ١٨- الأردن، وزارة التخطيط، دارالهندسة والعلوم، جدول المدخلات والمخرجات ١٩٨٣.
- ١٩- الأردن، وزارة الصناعة والتجارة، تطور قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية، تموز، ١٩٧٨.
- ٢٠- المنظمة العربية للتنمية الصناعية، التنمية الصناعية في المملكة الأردنية الهاشمية، اعدت بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية، دون تاريخ نشر.

- ٢١- الدباس، هاشم، سياسة الأردن الصناعية: نشأتها، تطورها، إنجازاتها، دون تاريخ نشر.
- ٢٢- ابراهيم، عيسى وآخرون، واقم ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث: قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، مركز البحوث الاقتصادية، عمان، كانون اول ١٩٨٨.
- ٢٣- التميمي، عباس، النمو الصناعي في الوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ١٩٨٥.
- ٢٤- السماك، محمد والتميمي عباس علي، أسس جغرافية الصناعة ونظرياتها، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ١٩٨٧.
- ٢٥- العدل، انور، التنمية الصناعية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٧.
- ٢٦- الزوكة، محمد، جغرافية المعادن والصناعة، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الخامسة، الاسكندرية، ١٩٨٨.
- ٢٧- اسماعيل، توفيق، أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية، معهد الانماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨١.
- ٢٨- القريشي، مدحت كاظم، الحماية والنمو الصناعي في العراق: دراسة نظرية تطبيقية للفترة ١٩٦٠-١٩٦٧، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٨٢.
- ٢٩- بربيش، رؤول، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية، ترجمة جرجس عبده مرزوق، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، دون تاريخ نشر.
- ٣٠- بدور، جابر محمد، سياسات التجارة الخارجية وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الأردني (١٩٦٨ - ١٩٨٢)، الجمعية العلمية الملكية، دائرة البحوث الاقتصادية، نيسان ١٩٨٤.
- ٣١- جلال، فرهنك، التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، حزيران ١٩٩١.
- ٣٢- حاجي، جعفر عباس، تحليل جداول المدخلات والمخرجات الصناعية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ادارة التأليف والترجمة، الطبعة الاولى، الكويت ١٩٨٥.

- ٢٣- حسين، وجدي محمود، نشاط التصدير والائتماء الاقتصادي بالبلدان النامية مع دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصري، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٣.
- ٢٤- خلف، فليح حسن، التنمية الاقتصادية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٦.
- ٢٥- ريفيه، فرنسوا، النمو الصناعي في اقتصاد معان: حالة الأردن، ترجمة صالح أبي صالح، مركز الدراسات والابحاث عن الشرق الاوسط المعاصر الطبعة الاولى، بيروت، ١٩٨٢.
- ٢٦- سالم، تقي عبد، تخطيط التجارة الخارجية مع اشارة خاصة الى تخطيط تجارة العراق الخارجية، دارالرسالة للطباعة، الطبعة الاولى بغداد، ١٩٧٩.
- ٢٧- قريضة، صبحي والعتاد محمد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢.
- ٢٨- لطفي، علي، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٨٨ / ١٩٨٩.
- ٢٩- كاظم، غفار عباس، التطور الصناعي في دول السوق العربية المشتركة مجلس الوحدة العربية، عمان، ١٩٨٤.
- ٤٠- كرم، انطونيوس، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الائتماء القومي، قسم الدراسات الاقتصادية، الطبعة الاولى، ايار ١٩٨٠.
- ٤١- كنونة، امين رشيد، الاقتصاد الدولي، الجامعة المستنصرية، الطبعة الاولى، بغداد، ١٩٨٠.
- ٤٢- محي الدين، عمرو، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.
- ٤٣- ماير، جيرالدم، التجارة الدولية والتنمية، ترجمة احمد سعيد دويدار، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٦٨.
- ٤٤- ابراهيم، عيسى، "انتاجية العامل في الأردن"، مجلة العمل، العدد ٢٤، السنة التاسعة، ١٩٨٦، ص ٥٦ - ٦٠.
- ٤٥- نصر، محمد، "مستويات التركيز في الصناعات الأردنية"، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد السادس، العدد الرابع، ١٩٩٠، ص ٧٣ - ٩٦.

- ٤٦- الحمادي، علي مجيد، "دراسة تحليلية لمصادر النمو الصناعي في دولة الكويت"، مجلة التعاون الصناعي في دول الخليج العربي، العدد ٤١ يوليو ١٩٩٠، ص ٢١-٤٦.
- ٤٧- الحمادي، علي مجيد، "حول استراتيجية التصنيع باحلال الواردات"، مجلة النفط والتنمية، السنة العاشرة، ايار-حزيران ١٩٨٥، ص ١٠٤-١١٢.
- ٤٨- الحماد، فاروق محمد، "استراتيجية الاحلال محل الواردات في البلدان النامية"، مجلة آفاق اقتصادية، السنة السادسة، العدد ٢٢، نيسان ١٩٨٥، ص ٢٥-٤٦.
- ٤٩- السيفو، وليد وحمادي طه، "قياس وتحليل تأثير استيرادات السلع الوسيطة على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق للفترة (١٩٥٠-١٩٨٠)"، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٢٤، ١٩٨٨، ص ٢٢٩-٢٤٦.
- ٥٠- المومني، رياض، "استراتيجية النمو غير المتوازن والقطاع الصناعي الأردني"، مجلة العمل، العدد ٣٩، السنة العاشرة ١٩٨٧، ص ٢٦-٣١.
- ٥١- الامين، عبد الوهاب، "السياسات الرامية الى التعويض عن الاستيرادات وتشجيع الصادرات الصناعية"، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية، السنة الثالثة، العدد الاول، تشرين اول ١٩٧٥، ص ١١-٢٥.
- ٥٢- المحتسب، بثينة محمد علي، سياسة احلال المستوردات الصناعية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٨٢.
- ٥٣- حماد، خليل ومشعل زكية، "تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية"، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد ٢، العدد ٢، ١٩٨٦، ص ١٦٧-١٩١.
- ٥٤- خميس، موسى، "الخصائص الموقعية (المكانية) للصناعة في الأردن"، بحث مقدم للمؤتمر الاقتصادي الاول للبطالة واستغلال الموارد الاقتصادية في الأردن: منظور جزئي، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨.
- ٥٥- خميس، موسى، "اتجاهات التجارة الخارجية للأردن"، مجلة العمل، العدد ٣٦، السنة التاسعة، ١٩٨٦، ص ٦٤-٧٩.

- ٥٦- عزيز، الفونس، "التنمية الشاملة وتخطيط التجارة الخارجية"، مجلة الاهرام الاقتصادي، العدد ٣٢٢، يونيو ١٩٩٢، ص ٢٦-٢٩.
- ٥٧- عميرة، محمد والصمادي محمد، تنمية الصادرات الصناعية في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، ١٩٧٩.
- ٥٨- عميرة، محمد، كيفية الحد من استيراد واستهلاك السلع الكمالية في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، الدائرة الاقتصادية، تشرين أول ١٩٨٣.
- ٥٩- سالم، تقي عبد، "نحو سياسة جديدة لتنمية صادرات العراق غير النفطية"، مجلة النفط والتنمية، السنة الحادية عشرة، العدد الخامس، ايلول - تشرين اول ١٩٨٦، ص ١٠-٢٧.
- ٦٠- شامية، عبد الله والروابدة موسى، "تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٧ - ١٩٨٧)"، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد السادس عشر، العدد الاول ١٩٨٩، ص ٦٢-٨٤.
- ٦١- طلافحة، حسين، "دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد الخامس، العدد الاول، ١٩٨٩، ص ٦٧ - ٩٢.
- ٦٢- قابل، محمد صفوت، "الصناعة المصرية والاحلال محل الواردات"، مجلة آفاق اقتصادية، السنة السادسة، العدد ٢٢، نيسان ١٩٨٥، ص ٢٥ - ٤٦.
- ٦٣- قابل، محمد صفوت، "استراتيجية التصنيع للتصدير ومدى صلاحيتها للدول المتخلفة"، مجلة التعاون الصناعي في دول الخليج العربي، العدد ٣٤، اكتوبر ١٩٨٨، ص ٢٨-٥٦.
- ٦٤- مصطفى، احمد حسن، "التصنيع الاحلالي للمستوردات مع دراسة خاصة لتجربة الاحلال في الأردن"، البنك المركزي الأردني، بحث مطبوع على الستانسيل، ايار ١٩٧٣.

English References

- 1- The Hashemit Kingdom of Jordan.; Department of Statistics , 1987
Input-Output Table for Jordan.
- 2- Al-Momani, Riad; Jordan's Development Policy and Its Performance
(1967-1985), Dar AL- Amal Irbid.
- 3- Batchelor,R. A.Major; R.L. Morgan, A.D; Industrialization and the
Basis For Trade , Cambridge University Press,First
Published , London , 1980,
- 4- Balass, Bela ;"Export and Economic Growth : Further Evidence"
Journal Development Economics , Vol..5, 1978 ,pp
181 -189.
- 5- Bani-Hani ,Abderrzaq and Shamia ,Abdalla;"The Jordanian Industrial
Sector : Output and Productivity (1967 - 1986).An
Econometric Analysis" , Abhath AL yarmouk , Vol.5
, No .2, 1989 PP 52 -78.
- 6- Chennery , Hollis ;" Changes in Trade Shares and Economic Growth
:
Interaction Between Industrialization and Export" ,
American Economic Association , Vol. 70, No. 2, May
1980 , PP 281 - 287.
- 7-Desai, Padma ;" alternative Measure of Import Substitution", Oxford
Economic Papers., Nov. 1969 , PP 312 - 324 .
- 8- Fane , George ; "Consistent Measures of Import Substitution"
,Oxford Economic Papers, July 1973 , PP 251 - 261.
- 9- Feder , G.; "On Exports and Economic Growth" Journal of
Development Economics ,Vol. 12 , 1982 PP 59 -73 .
- 10- Jones , Leroy P.; "The Measurements of Hirshman Linkages" ,
Quarterly Journal of Economics, No. 90 ,May 1970 ,
PP 322 - 333

- 11- Hammad , Khalil; "An Aggregate Production Function For Jordan"
, In METU Studies in Development ,Vol .13, No .3 and
 4(1986) PP 287 - 298 .
- 12- Esfahani,H.S ; "Exports; Imports and Economic Growth in Semi-
 Industrialized Countries" ,Journal of Development
 Economic ,Vol. 35 , 1991 , PP 93 - 116.
- 13-International Monetary fund ; International Financial statistics ,
 Yearbook ,English , 1990.
- 14-Kavoussi, Rostam M.: "International Trade and Economic
 Development : The Recent Experience of Developing
 Countries" ,The Journal of Developing Areas. 19, April
 1985 , PP 379- 392.
- 15- Khan ,Mohsin S. and Knight Malcolm D. : " Imports Compression
 and Export Performance in Developing Countries"
,The Review of Economics and Statistics , Vol. LXX,
 No .2, 1988 ,PP 315-321.
- 16-Kwasi ,fosu , Augustin; "Export and Economic Growth .The
 African Case" ,Journal of World Development , Vol.
 18 , No.6, 1990 PP 831 - 835.
- 17- Kindleberger , c.p.;"Foreign Trade and Economic Growth :Lessons
 From Britain and France 1850 to 1913", The Economic
 History Review , second series , Vo. XIV , No.2, 1961
 (Reprinted in Theberge ; Economics of Trade and
 Development , John Wiley and Sons. Inc. New york
 1968).
- 18- Maizels ,Alfred; Growth and Trade , Cambridge University Press ,
 London, 1970.

- 19- Maizels , Alfred ; Industrial Growth and World Trade , Cambridge University Press , London , 1971.
- 20-Nishimizu , Mieko and Robinson , Sherman;"Trade Policies and Productivity Change in Semi-Industrialized Countries" ,Journal of Development Economics,1984, PP177-206.
- 21- Ram , Rati; "Export and Economic Growth in Developing Countries : Evidence From Time Series and Cross -Ssection Data" , Journal of Economic Development and Cultural Change, Vol. 36 , No .1, 1987 ,PP 51 - 72.
- 22- Tyler , william G.; "Growth and Export Expansion in Developing Countries , Some Empirical Evidence" , Journal of Development Economics ,Vol. 9, 1981.